

إيران والقضية الفلسطينية



دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

*

darjundi46@gmail.com

إيران والقضية الفلسطينية

د. سامي محمد الأخرس

*

الطبعة الأولى (2023).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يـسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

إيران والقضية الفلسطينية

د. سامي محمد الأخرس

الطبعة الأولى

2023م

الإهداء

لكلّ الباحثين عن الحقيقة والحياد
إلى مَنْ رسموا نقشاً على جبين العهد الفلسطيني
مع المحبة

د. سامي محمد الأخرس

الفاتحة

إنّ تعقب التاريخ وقراءة منحنياته، ومتعرجاته، يصنع أهم وأعمق التصورات التي يمكن من خلالها البناء على تحديد مفهوم الثورة، تحديداً أيديولوجياً بناء على التصور الاصطلاحي للمصطلح ذاته، وتفسير مكوناته وفق المعرف الشعبي أو التعريف الفلسفي لمفهوم الثورة، وهو المعرف الذي اتفقت عليه معظم الأيديولوجيات، وكذلك العقائد أو الأتنية الثيوقراطية التي تعتبر أهم ركيزة يمكن الاستناد عليها في فهم طبيعة مدلول ومعنى مصطلح الثورة الذي يعتبر أحد أهم المكونات التركيبية الفسيولوجية للشعوب المضطهدة أو الشعوب المقهورة، وعلى وجه التحديد شعوب الشرق التي ومنذ القرن الثامن عشر ميلادي تبحث عن دلالة وتفسير علمي وموضوعي للثورة، والتمرد، والأيديولوجيا التي يمكن الاستناد أو الارتكاز عليها في الفعل الفاعل للثورة الحقيقية، واستنهاض الوعي الكامن في مواضع الاستسلام لدى هذه الشعوب.

في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي سيطرت وهيمنت الأيديولوجيا القومية على شعوب منطقة الشرق، وعلى وجه التحديد الشرق العربي الذي بدأ يتململ ثورياً، انطلاقاً من مفهوم التحرر من هيمنة المفهوم الأيديولوجي (الديني) أو سيطرة الخلافة التي كانت متلازمة بسلطة الإجماع، والطاعة، والولاء لولي الأمر، حتى جاءت (القومية) كعنوان عريض تتداوله معظم نخب هذه الشعوب، وغرسه ونقشه في الوعي الشعبي الذي تحول إلى شعلة ثورية في أمال (دولة الوحدة) ودروهما، وارتقاء شعار التحرر من لواء الخلافة المتجذر في الوعي العام كأيديولوجيا دينية ثابتة، تعتبر الخروج عنها معصية للوالي وللدين، ومعصية عقابها القتل.

بدأت المنطقة العربية والدول المحيطة بها منذ الثورة التركية عام 1922، ومن ثم إعلان انتهاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية عام 1924، وما صاحبها من نهضة قومية في الوعي العام للشعوب الشرقية الباحثة عن مخرجات جديدة في ظلّ حالة الصراع الأيديولوجي، والصراع السياسي أضف إليهما الصراع الاقتصادي الذي بدأ يلوح بالأفق مع تفجر الثورة النفطية في المنطقة، نتج عنه صراع جديد بين الكيانات القومية الناشئة أو المتحررة من ريق السلطة الدينية (الخلافة)، وبين الكيانات الدينية المذهبية التي كانت شبه قائمة في منطقة الخليج العربي، والحركة الوهابية ووليدها المملكة السعودية.

في ظلّ هذه المعطيات الجديدة ذهب الجميع من المراقبين إلى دحض فكرة الكيان الديني أو المذهبي أو ثورة تحمل شعار الديني كقوة دفع تثويرية في منطقة تحررت من السلطة الدينية، وسلطة ولي

الأمر (الخليفة)، والانفتاح على أيديولوجيات متنوعة ومتعددة بدأت تستقطب قطاعات واسعة من شعوب المنطقة ونخبها السياسية والثقافية بل والثورية.

في إيران أحد دول الجوار التي كانت تخضع لحكم الشاه الذي حاول (تغريب) المجتمع الإيراني، ومحاربة علماء الدين، والطبقة الوسطى الإيرانية التي بدأت تتمرد وتتململ ضد التشريعات والقوانين السياسية والاقتصادية لنظام الشاه، فبدأت مظاهراتها في المدن تطالب ببناء مملكة دستورية، ولم تطالب هذه الحركات الشعبية والنخبوية بأيّ منحى ثوري ديني، بل قادت حركة تحرير إيران بقيادة مهدي بازرگان، وهي حركة ليبرالية إسلامية معتدلة وثيقة الصلة بالحركة الوطنية الإيرانية بقيادة محمد مصدق تشكيل التفافاً حولها، مما أحدث انقساماً بين رجال الدين حول هذا التحالف بين الليبراليين والعلمانيين والماركسيين والشيوعيين، وهو الحلف الذي سعى أية الله الخميني رجل الدين المتمرد محاولاً توحيد هذه الأيديولوجيات في حلف تحت قيادته.

في هذه البيئة المتنوعة متعددة المشارب الأيديولوجية في مجتمع يتميز بتميزه الديني والمذهبي (الشيوعي) عن جيرانه من دول المنطقة، وعدم خضوعه لولاية الخلافة العثمانية، جاء المشهد الإيراني مختلفاً عن المشهد التركي الذي قاده كمال أتاتورك من ناحية، وعن المشهد العربي الذي اتجه إلى القومية في بناء كياناته، هذا الاختلاف كان حاضرًا في المشهد الديني حيث سارعت وتأثرت الجماعات الدينية الإيرانية الإسلامية في تفعيل مقومات المجتمع الإيراني، ونجحت في استقطاب قطاعات واسعة من الشعب الإيراني، وانطلقت شرارة الثورة الإيرانية الشعبية ضد حكم الشاه.

خضع الشاه الإيراني لإرادة الثورة الشعبية وغادر طهران في السادس عشر من يناير (كانون الثاني) 1979 وانتفض الشعب الإيراني مع مغادرة الشاه مدمرًا كل رموز وسلالة بهلوي، وبدأت ملامح الثورة الشعبية تحقق أهدافها بانتزاع كل مظاهر الحكم وأدواته، ولم تتوقف عند مغادرة الشاه إيران فقط، بل وتحطيم رموز السلطات التشريعية، والتنفيذية، لتسجل انتفاضة الشعب الإيراني ظاهرة تاريخية، ونصيرًا شعبيًا شكّل حدثًا استثنائيًا في مسيرة الشعوب الثائرة، وكان لهذه الثورة مظاهرها وشخصيتها الخاصة بها، والمختلفة عن الثورات التاريخية المتعارف عليها، وذلك لعدة أسباب وعوامل، أهمها على الإطلاق إنها جاءت بمظاهر ومقاومة شعبية لم تلجأ إلى ما يطلق عليه بالعرف الثوري (العنف الثوري)، كما أنها تعتبر نتيجة وحدة والتفاف الشعب الإيراني بكل مكوناته وألوانه الأيديولوجية حول الهدف الأساس (إسقاط النظام) برموزه بمعامله بأدواته، بسلطاته، فكان الماركسي متوحدًا مع الليبرالي، والشيوعي مع الإسلامي في

حلف واحد من أجل هدف واحد ألا وهو (خلاص إيران). وإن كان يظهر في الصورة آية الله الخميني كقائدٍ للثورة، ولكن معطيات الأحداث والوقائع أنه كان أحد رموز الحراك الشعبي نتيجة لمكانته الدينية وقوته التأثيرية في الشعب الإيراني، وما عُرف عنه من مقاومته للنظام الإيراني، وإبعاده على فرنسا، ولكن هذه الرمزية بدأت تنحصر بعد اغتيال الناشط الإسلامي الليبرالي على شريعتي في لندن وغيباه عن المسرح الإيراني، وغياب تأثيره في مجريات الأحداث الشعبية الإيرانية.

انتصرت الإرادة الشعبية الإيرانية لتدوّن صفحة جديدة من صفحات التاريخ في منطقة الشرق الأوسط المتعارف عليها، وبدأ العالم وعلى وجه التحديد الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني بمراقبة الأحداث، وترقب نتائجها بما أنّ أحد أهم حلفائها قد سقط بفعل حركة الجماهير وملاحم الصبغة الدينية التي بدأت تميز هذا التغير والتحول الدرامي، وكذلك كيانات الخليج العربي (السنية) والمناطق العربية (القومية)، وعلى وجه التحديد مع عودة آية الله الخميني في الأول من فبراير (شباط) 1979 على طهران، والتفاف الشعب الإيراني حول هذا القائد الجديد ذو العمامة السوداء، ومظاهرة مليونية احتشدت عند هبوط طائرته بتحيته الخاصة بتحية (السلام عليكم أيها الإمام¹)، ومدلول هذه التحية وخاصة كلمة (الإمام) لها معانٍ ودلالات مباشرة بما يتعارف عليه بالإمامة، أي القيادة والمبايعة. وفي خطبته الشهيرة عيّن مهدي بازركان رئيسًا للوزراء، قائلاً: "بما إنني قد عيّنته، فيجب أن يُطاع"، واعتبر أنها "حكومة الله" محذراً من عصيانها، لأنه عصيان لله، وهو ما يوضح علناً ومباشرة أنّ إيران المستقبل، هي إيران الدينية، حتى بسط نفوذه بجنكته على كلّ القوى الأخرى التي اشتركت في الثورة، فأزالهم حتى أعلن الإمامة ونظام ولاية الفقيه في جمهورية إسلامية هو إمامها وعلى رأس نظامها السياسي الجديد، رغم تصريحاته أثناء انتفاضة الشعب الإيراني قائلاً: "المرشدون الدينيون لا يرغبون بالحكم" كما أنه كان بأواخر العقد السابع من العمر، ممّا أوهم حلفائه بأنه يسعى لأن يكون مرشداً روحياً وليس حاكماً. انتصرت الثورة الشعبية الإيرانية، وبدأت مرحلة جديدة من الفعل الثوري في كيان كبير ومؤثر في المنطقة، يستحوذ على مراقبة عميقة ودقيقة لما يحمله هذا النظام الثوري الديني في طياته للمنطقة عامة، ولكن السؤال الذي لا زال يتموضع جدلاً في فكر ورؤية الكثير من المراقبين، والباحثين، وكذلك المؤرخين، هل الثورة الإيرانية جاءت رافعاً وداعماً للقضية الفلسطينية؟

1 Moin, khomeini(2000),p.200.

في الحالة الاستهلاكية لاستعراض التاريخ الإيراني في سياق التطور الطبيعي لسياسات النظم السياسية، وعلاقتها ومواقفها الدولية يمكن استنساخ العديد من الإجابات المنطقية والعلمية، خاصة في منطقة مرتبكة، متغيرة تتأثر بحركة التاريخ، وأحداثه كما هي منطقتنا العربية عامة، أو منطقة الشرق التي لم تشهد حقبة تاريخية أو زمن تاريخي ثابت، يمكن من خلاله الاستناد إلى المنهج التاريخي في تأكيد حتمية الثبات أو الجمود، فهي منطقة متحركة دائمة الحركة أيّ يمكن تشبيهها بمنطقة (رمال متحركة)، تعاني من حالة اللااستقرار، وكذلك هي الثورة الإيرانية التي تتأني ضمن حدود المنطق الجيوسياسي للمنطقة في ظلّ الاهتزاز المستمر غير الثابت، إلا أنّ إرهابات هذه الثورة وبداياتها، وأهدافها، وشعاراتها، وصورها تأتي ضد نظام الاستعمار والإمبريالية، والكيان الصهيوني، ممّا يحمل في دلالاته ومدلولاته أنّ هذا النصر أو الانتصار هو نصرٌ للقضية الفلسطينية التي بدورها تخلصت من أحد القوى الرئيسية المحفزة والداعمة للعدو المركزي، الكيان الصهيوني، بقوة باختلاف أيديولوجيتها تؤكد على ثورية الأهداف، ومبادئ حقوق الشعوب، والمبادئ الثورية التي لا يمكن لها الانتصار لقوة عنصرية عدوانية كالحركة الصهيونية.

من هنا فإنّ الأساس الرئيسي، والهدف الأساسي لفكرة هذا الكيان هي استدراك مكامن وملامح التغيير الإيراني العميق، ومؤثراته على القضية الفلسطينية التي تعتبر القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية. وذلك محاولة الإجابة عن العديد من الأسئلة المتمركزة حول إيران أو الجمهورية الإسلامية الإيرانية سواء على المستوى الإسلامي عامة أو العربي المحيط وكذلك الشأن الفلسطيني محور الصراع.

د. سامي محمد الأخرس

الفصل الأول
التأريخ الإيراني نحو القضية الفلسطينية

الفصل الأول

التاريخ الإيراني نحو القضية الفلسطينية

توطئة:

لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث أن يستثني الشواهد التاريخية من اقتضاب أو اقتصاص للأحداث المترابطة تاريخيًا، وخاصة عندما يتناول التاريخ أو البحث قراءة تحليلية عميقة في النظم والوحدات السياسية، فأي لحظة أو مقارنة مهما كانت لحظية أو هامشية يمكن أن تشكل مدخلًا بحثيًا عميقًا في السردية العلمية الحيادية التي تستند إلى التحليل التاريخي المنهج علميًا وفق مناهج وأصول البحث العلمي المجرد من الانحياز للحدث التاريخي المبني على العاطفة الشخصية التي تؤسس لتزييف الوعي المستقبلي، خاصة وأن كان هذا البحث أو الدراسة تتناول قضية أو مسألة أو نظام شكّل ويشكّل حلقة متوهجة ومتقدمة، وبوصلة لأجيال متعاقبة، تترابط ماضي وحاضر ومستقبل، ولها في الوجدانية الشخصية العامة لحياة شعوب المنطقة توهجًا خاصًا، ومركزيًا تأخذ معايير أو مقاييس الحكم الشمولي على هذه المسيرة التاريخية أو النظم السياسية.

وأهم هذه المسائل هي القضية الفلسطينية التي تعتبر الأساس للحكم على أي نظام أو كيان في المنطقة الشرق أوسطية خاصة، وكذلك على مستوى الجغرافيا الكيانية فوق سطح المعمورة، لذلك نضرب مثالًا حيًا عن القوة الاستعمارية العظمى (بريطانيا) التي لا زالت تحت المجهر البحثي والنقدي، بل والتمحيص التاريخي المشوب باللعنات من بعض الشعوب، لما لها من دور هام وخطير في القضية الفلسطينية، بعدما أصدرت في الثاني من نوفمبر (تشرين ثان) 1917 ما أطلق عليه (تصريح بلفور) الذي منح الحركة الصهيونية الحق في وطن قومي يهودي في فلسطين، ولا زالت بريطانيا بناءً على ما سبق تحت المجهر التاريخي محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، ومحط أنظار وتحليل المؤرخين والباحثين، وهو ما ينطبق على معظم هذه الدول، وعلى وجه التحديد الإقليمية عامة أو العربية أو الإسلامية التي لا تشطب ذاكرة التاريخ مطلقًا أي اختلافات أو اعتلالات تاريخية ممكن أن تحدث. والقضية التي لا زالت تشكل جوهر الوعي التاريخي ومطرقة الحكم الشمولي على جملة السياسات التاريخية في هذا الشأن.

التاريخ الفلسطيني ممتد وطويل، وربما فرضت القضية الفلسطينية على معظم المؤرخين والباحثين الإبحار عميقًا في الجذور التاريخية لهذه المسألة وجذورها، لفهم طبيعة الصراع القائم حتى اللحظة مع هذا الكيان الذي يعتبر جوهر الصراع، وأساسه التاريخي، وحتى لا يتم إعادة المنتج التاريخي الطويل من جديد،

فإنّ المسألة البحثية تتطلب تحديد حدود البحث والتأريخ من لحظة أكثر مفصلية في هذا الصراع، والبناء منها على صياغة قاعدة استراتيجية لأهداف الكتاب الذي نحن بصدده، والذي يتناول العلاقة التاريخية بين أهم الدول الإقليمية والإسلامية في المنطقة، والارتباط والامتداد التاريخي مع القضية الفلسطينية، ألاّ وهي اللحظة التي يمكن من خلالها الانطلاق والتحليل المستند للتدرج التاريخي في فهم السياسات والقرارات الإيرانية حول هذه القضية، وبذلك فإنّ أهم اللحظات التي يمكن البناء عليها، والاستناد إليها هي بدء الصراع الملحمي الحقيقي بين المنظومتين (العربية والإسلامية) من جهة، والمنظومة (الاستعمارية الصهيونية) من جهة أخرى، ألاّ وهي (تصريح بلفور) عام 1917 والنسب لوزير خارجية بريطانيا (بلفور)، والذي من خلاله بدأت شمولية الصراع التاريخية بين الطرفين محاكمة تأريخ النظم وفق هذا الواقع المستحدث في صراع المنطقة.

فإيران اليوم ليس إيران الأمس، وإيران الجمهورية الإسلامية ليس إيران المملكة الشاهنشاهية، فكلاهما حسب القراءات الأولية لجملة السياسات التاريخية نقيضان في الرؤى، والملامح، والمواقف، والسياسات بل وكذلك في التحالفات سواء الدولية أو الإقليمية، وإنّ كان أهم العوامل المشتركة أو غير المتغيرة في المسيرة الإيرانية التاريخية إنّها أحد أهم تشكيلات الأحلاف، بل والتاريخ في المنطقة منذ قرون طويلة خلت، فهي إرثٌ ثري لدولة (فارس) أو الدولة الفارسية مرت بها أسفار طويلة من التاريخ، لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، بل أيضًا إيران الإسلامية لم تتخل عن هذا الدور، وهذا التأثير سواء إيران المملكة أو إيران الجمهورية الحديثة بمفاهيم العصر الحديث التي أسست بقيادة آية الله الخميني الإمام وعالم الدين، ولها دور هام وحيوي في الأحداث التاريخية - ولا زالت - خاصة في العصر الحديث.

من هنا فإنّ الغاية البحثية الرئيسية من هذا الكتاب الوقوف على أسفار التأريخ الإيراني وقفة حياد، ووقفه تحليل عميق للدور والسياسات الإيرانية حول القضية الفلسطينية منذ صدور (تصريح بلفور) حتى راهن اللحظة التاريخية التي مر عليها مائة عام ونيف من عام 1917 حتى عام 2022، أيّ قرن ونيف من الزمن، وإنّ كانت المسافة الزمنية طويلة جدًا، فإنّ المسألة التاريخية أطول وأعقد من المسافة الزمنية، ممّا يتطلب عمقًا واختصارًا في أسفار الرحلة التاريخية الممتدة، وردّهات فصول التاريخ التي ربما تجيب عن حالة الإرباك، والجدل التي لا زالت إيران تحتلها عبر هذا التاريخ الممتد، سواء من حيث ارتباطاتها التاريخية بالمنطقة أو بالقوى الاستعمارية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أو بما إنّها دولة لم تنال قسطًا من سياسات (الانتداب) أو التفتتت كما عليه البلدان العربية نظيراتها ودول الجوار، شأنها شأن

تركيا أو ارتباطها بحقبة زمنية بالحركة الصهيونية، وحالة الجدل المذهبية (الدينية) التي لا زالت إيران تتموضع تحت تأثيراتها حتى بعد الثورة الإيرانية الشعبية عام 1979 والتي بموجبها أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تستند (لولاية الفقيه) حكماً ومنهجاً التي جعلها آية الله الخميني المؤسس للجمهورية أساس وجوه النظام والسلطة في إيران.

كلّ هذه الأحداث التاريخية تشكّل رافعة هامة من روافع هذه الدراسة العميقة للسياسات الإيرانية، ارتباطاً بمحور واستراتيجية رئيسية هي القضية الفلسطينية.

أولاً: التاريخ الإيراني نحو القضية الفلسطينية منذ تصريح بلفور 1917 حتى الانتداب البريطاني:

ربما ووفق الشواهد التاريخية المؤرخة أنّ إيران من أقدم الدول الإسلامية التي ارتبطت بعلاقات مع فلسطين، وبلغت هذه العلاقات زهاءها أواخر القرن التاسع عشر، وهذا ارتباطاً بالتّظم الحديثة في دراسة العلاقات، حيث ارتبطت إيران بفلسطين عبر وجود ممثلية إيرانية، وهجرة أعداد كبيرة من الإيرانيين وعلى وجه التحديد (التجار)، وأنّ بدأت الممثلة الإيرانية تنظيم الشؤون التجارية والاقتصادية لرعاياها، إلّا أنّها سرعان ما توسعت بنشاطاتها لتشمل جوانب أخرى مثل المجالات الثقافية، والمعلوماتية، والتقارير الإقليمية عن جميع النشاطات المتنوعة في فلسطين¹. ممّا يؤكد على قوة الوجود الإيراني وأهمية النشاط التجاري في فلسطين آنذاك، وهو أحد أهم المرتكزات التي يمكن الاستناد إليها في توثيق العلاقات الإيرانية - الفلسطينية في مراحل متقدمة من هذه الدراسة.

1. إيران وتصريح بلفور 2:*

لم تتمثل الدولة الإيرانية بقوة أو امتيازات تدل على تماسكها وقوتها خلافاً للمنطقة المتقلبة والمتغيرة برمتها، بالرغم من أفضلية إيران الاقتصادية والتجارية والحضارية عن دول المنطقة التي كانت تخضع للإمبراطورية العثمانية، والضعف الذي أصاب هذه الإمبراطورية. حيث شهدت إيران أحداث

1 مأمون كيوان، الخلفية التاريخية للاهتمام الإيراني بفلسطين، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 157، يناير (كانون الثاني) 2015.

2 *وغد بلفور أو إعلان بلفور بياناً علنيّ أصدرته الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى في الثاني من نوفمبر (تشرين ثان) 1917 لإعلان دعم تأسيس "وطن قوميّ للشعب اليهودي" في فلسطين، التي كانت منطقة عثمانية ذات أقلية يهودية (حوالي 3-5% من إجمالي السكان)

وانقسامات، بل وتقسيم لدولتها أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين، وشهدت متغيرات كبيرة داخليًا بعدما تأججت حدة الصراعات، والاحتلالات في ملوكها وزعمائها، فقد اغتيل ناصر الدين شاه عام 1895، وتولى ولي عهده مظهر الدين ميرزا 1896 الحكم، ليبدأ من جديد ترتيب النشاطات الإيرانية، وإرسال الوفود للدول الغربية وأهمها سويسرا التي ارتبطت بها إيران بعلاقات تاريخية وتجارية قديمة، وكانت إيران لها العديد من الممثلين السياسيين في سويسرا رغم أن افتتاح أول ممثلية رسمية تمّ 1918، إلا أن هذه الدولة (سويسرا) والتي شهدت انعقاد أول مؤتمر للحركة الصهيونية عام 1897 في مدينة بازل، وهنا لم توجد أي وثيقة رسمية أو غير رسمية عن رد الفعل الإيراني حول هذا المؤتمر ومقرراته بل وانعقاده، رغم نفي ممثل اليهود الإيرانيين اشتراكهم في هذا المؤتمر¹. فإن يهود إيران لم يشاركوا في هذا المؤتمر وما يؤكد هذه الرواية الضعيفة رغم متانة أوامر العلاقة الإيرانية-السويسرية، وحركة ثيودور هرتزل النشطة آنذاك، غياب الرواية التاريخية التي تنفي هذه الرواية أو تدحضها، وربما هذا يأتي في سياق الحالة الداخلية الإيرانية التي كانت تعاني من تغيرات وأزمات داخلية كبيرة، مما حدّ من دورها في هذا الشأن، وكذلك عدم رهان هرتزل والحركة الصهيونية على الدور الإيراني الضعيف في المنطقة، خاصة وأنّ الحركة الصهيونية كانت تركز جهودها على الإمبراطورية العثمانية، والدول الاستعمارية القوية آنذاك (بريطانيا وروسيا وفرنسا) في محاولاته لاستصدار وثيقة تاريخية من هذه الدول تشرع أهدافه السياسية بوطنٍ قومي لليهود.

كما تعرضت إيران لعملية تقسيم بين الروس والبريطانيين عام 1907، ومن ثمّ السيطرة على المناطق الصحراوية المتبقية من الدولة الإيرانية، ممّا دفع السياسيين الإيرانيين لتشكيل حكومة في المنفى، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء بها، ونجاح الثورة البلشفية في روسيا، ممّا دفع بريطانيا لتوقيع اتفاق "توكس - وثوق الدولة"² والذي قضى على آخر أحلام الإمبراطورية الإيرانية، ممّا مهد لاندلاع المقاومة الإيرانية، وثورة الشعب الإيراني، ووضع مشروع "أبيرون سايد - ريبورتر" الذي وضع إيران تحت حكم (الانكلبروس الزرادشت).

في ظلّ هذه الأحداث والمتحولات التاريخية الهامة في التأريخ الإيراني، والشعب الإيراني كانت بريطانيا قد مهدت وأصدرت (تصريح بلفور) عام 1917، وبمراجعة مسحية للعديد من المؤرخات التاريخية حول الموقف الإيراني من هذا التصريح فإن معظمها غامضة وغير محددة، ودون وجود وثيقة تحدد الموقف

1 نفس المرجع.

2 مهدي سلومي: وعد كروش وعد بلفور، وعد الصفوي (التحالف التاريخي الدقین)، شبكة البصرة، 25 نيسان 2011،

الإيراني من هذا التصريح، إلا أنّ هناك بعض المؤرخين العراقيين والكتّاب العراقيين على وجه التحديد، ومنهم الباحث مهند سلومي ذكر أنّ "إيران أول بلد تؤسس فيه المنظمات الصهيونية في طهران بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تحولت إيران منذ بداية القرن التاسع عشر إلى مركز كبير وقوي من مراكز الصهيونية في الشرق الأوسط، وأصبحت المحطة الرئيسية التي يتجمع فيها اليهود المهاجرين إلى فلسطين من العراق ومناطق الخليج¹"، وربما ما ذهب إليه هذا الباحث العراقي به جزءاً من الحقيقة وهذا تأكيداً على:

أولاً: أنّ إيران في تلك الحقبة الزمنية الممتدة من عام 1895 حتى بعد صدور تصريح بلفور وما بعده كانت قد تعرضت للتقسيم والاحتلال بين بريطانيا وروسيا، وأنّ الدولة الإيرانية فقدت سيطرتها على الجغرافيا الإيرانية، وبدأت في تحشيد الشعب الإيراني من المنفى، وأنّ (نظام السلطنة) استقر في المنطقة المجاورة لحدود كرمشاه غربي إيران.²

ثانياً: هناك من أّرخ أنّ بعض اليهود الإيرانيين بادروا فور إعلان تصريح بلفور إلى تنظيم جمعيات ومنتديات لعبت دوراً مهماً على صعيد العلاقة بين إيران ودولة الكيان الصهيوني فيما بعد.³ ثالثاً: أنّ سير العلاقات بين المملكة الإيرانية فيما بعد والدولة الصهيونية يدل على النفوذ اليهودي في إيران، وتأثير هذا النفوذ على العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية المستقبلية.

أما بعد الحرب العالمية الأولى، ومع إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر، ومؤتمر الصلح عام 1919، وظهور مرحلة عالمية جديدة في النظام العالمي الجديد، وتشكيل عصبة الأمم المتحدة التي كان في مقدمة أعمالها القضية أو القضية الفلسطينية وفرض مسؤوليتها الدائمة وفق المادة 22 من ميثاقها حول الأردن وسورية وفلسطين، وتشكيل لجنة وصاية رسمية عام 1921 وضعت هذه البلدان تحت الوصاية البريطانية، ربما أنّ إيران من الدول الأوائل التي انضمت إلى عصبة الأمم المتحدة كما بعض الدول الإسلامية، وكان مندوب إيران في العصبة "ذكاء الملك فروغي" تجاهل آنذاك موضوع فلسطين، ولم يعيره

1 نفس المرجع.

2 *Bournoutian* (1980) "The Population of Persian Armenia Prior to and Immediately Following its Annexation to the Russian Empire: 1826-1832" The Wilson Center, Kennan Institute for Advanced Russian Studies.

3 مأمون كيوان: مرجع سبق ذكره.

أي اهتمام، ولم يطرح الموضوع الفلسطيني على عتبة الأمم المتحدة مما منح الأخيرة فرصة لتجاهل مندوب إيران ومندوبي الدول الإسلامية من عضوية اللجنة الخاصة بفلسطين.¹

واستمراراً لهذه الحالة الغيبية أو حالة اللامبالاة من دولة إيران التي تعتبر أحد أهم الدول الإسلامية، والعضو في عتبة الأمم المتحدة، إلا إنها امتنعت عن تلبية مطلب الحاج أمين الحسيني الذي دعا بها إيران في رسالة خاصة للدولة الإيرانية الإسلامية في أعقاب (حادث البراق)، طالبها بإرسال مبعوثين عنها إلى القدس، تزامناً مع وصول لجنة عتبة الأمم الخاصة بفلسطين، وإظهار التضامن والدعم مع القضية والشعب الفلسطيني، إلا أن الحكومة الإيرانية امتنعت عن إرسال مبعوثين عنها، رغم مشاركتها في المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه أمين الحسيني ومثلها ميرزا يحيى ودولة آيادي، أحد معتنقي المذهب الأزلي، وسيد ضياء طباطبائي رئيس الوزراء الإيراني - آنذاك - وهو من المعروف عنهم ميولهم للإنجليز، حيث انتقل فيما بعد إلى فلسطين منطمة بيت حانون للعمل في القطاع الزراعي، وعضواً في اللجنة التنفيذية، ثم أصبح رئيساً لأمانة المؤتمر الإسلامي.

إذن وبناء على المعطيات والآراء التاريخية السابقة، وفي ظل الغموض العام وعدم توفر الوثائق التاريخية الرسمية العربية وكذلك الإسلامية، لا يمكن رصد ووصف السياسة الإيرانية في هذه الحقبة التاريخية المفصلية الهامة في التاريخين العربي والإسلامي، إلا بهذا الوصف الدقيق للدكتور ولايتي الذي وصف موقف الدول الإسلامية، ومنها إيران حول القضية الفلسطينية بأنه "سلي بسبب الأوضاع التي كانت تمر بها تلك الدول ووجهة نظر السياسيين الأمر الذي أدى إلى أن يتعامل العالم الإسلامي مع قضية فلسطين بقدر واسع من الضياع والارتباك وعدم الاكتراث، وربما التبعية أيضاً²"، كذلك ما يؤكد وجهة نظر الباحث العراقي مهند السلومي التي جئنا عليها سابقاً أن وزارة الخارجية الإيرانية قدمت مقترحاً إلى المكتب الملكي الخاص عام 1939 مفاده "أن الحد من الهجرة وبيع الأراضي، واستحصال رضى الدول العربية ليس في مصلحة حكومة الشاهنشاه... أن تجميع اليهود في هذا البلد الذي يقع في أهم موقع في قلب العالم العربي

1 سبع شافيه: تطور الانتداب الفلسطيني على فلسطين 1920-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دامية محمد خيضر - قطب شتمة، 2015، ص 88.

2 روكسانا سلامة: إيران والقضية الفلسطينية: ما بين الأيديولوجيا والمصلحة القومية، مركز الأبحاث والدراسات، منظمة التحرير الفلسطينية،

يحمل منافع اقتصادية، إضافة إلى الأبعاد السياسية المفيدة لإيران ذلك أنّ وجود هؤلاء اليهود الجديون البارعون في جميع العلوم والفنون ومواقعهم التاريخية المشرفة مع إيران، يمكن أنّ يشكل عائقاً كبيراً أمام تأسيس امبراطورية أو اتحاد عربي تحت النفوذ الأجنبي، وقد يهدد في المستقبل سواحل إيران الجنوبية وحدودها الغربية أو على الأقل يخلق متاعب ومشاكل للبلاد¹.

في ضوء هذه الحقائق التاريخية، والشواهد التي تؤكد حالتين في التاريخ الإيراني لهذه المرحلة، يتضح حقيقتان مؤكدتان؛ أولهما: أنّ الموقف الإيراني الرسمي جاء غامضاً غير واضح ولا دلالات معينة أو مؤشرات مؤكدة يتم التأكيد من خلالها على موقف إيراني محدد، وهي المرحلة الممتدة من 1895 حتى 1921 والتي شهدت بما إيران تحولات واضطرابات داخلية كبيرة، ومن ثمّ تقسيم أراضيها وسيطرة بريطانيا وروسيا على إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وعدم وجود أيّ مصوغات تاريخية لحكومة المنفى الإيرانية حول القضية الفلسطينية التي كانت تشهد أخطر مراحل التآمر عليها من بريطانيا والحركة الصهيونية، ثانيهما: أنّ اليهود كان لهم تأثير كبير وهام على القرار الإيراني، ونفوذ قوي في نظام الحاكم الشاهنشاهي، واتجاه إيران بسياساتها الرسمية نحو الحركة الصهيونية، وإقامة وطن قومي في فلسطين بما يخدم مصالح إيران، وعدائها لأيّ محاولات تشكيل اتحاد عربي قوي يهدد حدودها ووجودها، وإنّما رأت بالحركة الصهيونية مدخلاً وكياناً طبيعياً لفوائد اقتصادية تعود على إيران.

1. الموقف الشعبي الإيراني:

إنّ الموقفَ الرسمي الإيراني من القضية الفلسطينية أخذ شكلين رئيسيين هما: الشكل غير المبالي والمهمل للحدث الفلسطيني سواء في السياسة الخارجية الإيرانية أو في داخل عصابة الأمم المتحدة، أما الشكل الآخر فهو مناصرة الحركة الصهيونية في أهدافها وتطلعاتها في فلسطين رغم أنّ إيران تعتبر من أهم الدول الإسلامية في المنطقة، وكذلك في العالم الإسلامي، وتمتلك مؤثرات مهمة كان يمكن لها إحداث اختراق أو تشكيل حائط صد ضد هذه الأطماع، وهذه القرارات المصرية في التاريخين العالمي والإسلامي، والذي لا زالت توابعه وتجلياته ومخرجاته حاضرة حتى راهن اللحظة بعد مائة عام من صدور تصريح بلفور. ولكن دائماً يطرح سؤال آخر في خضم هذا التاريخ والتأريخ، ما هو الموقف الشعبي للشعب الإيراني من هذه الأحداث، وهذه المقررات والقرارات المصرية؟

1 مهند السلومي: مرجع سبق ذكره.

في منطقتنا العربية والإسلامية، دائماً ما يؤكد التاريخ على حقيقة حي وثابتة أنّ هذه الأنظمة تسير في ركب مغاير ومعاكس، ورأي واتجاه يتناقض مع وعي وحركة الشعوب، وتلاحمها مع قضاياها المصرية سواء على الصعيدين العربي أو الإسلامي، ومعظم التجارب والمراحل التاريخية تؤكد هذه الحقيقة الثابتة، والتي لم تتغير رغم تغير المراحل الزمنية والتاريخية، ورغم كلّ الأحداث والمتغيرات التي تعيد تشكيل ملامح الواقع الرسمي أو النظام الرسمي. والحالة الإيرانية لم تختلف أو تنسلخ عن الحالة العامة في هذه المنطقة المتأججة، والمتلاحمة بأحداثها، وأنّ الشعب الإيراني لم ينسلخ أو يتنكر لانتمائه الإسلامي ومقدساته، ومعتقداته الإيمانية، خاصة وأنّ فلسطين تشكل أحد الدول المقدسة في العقيدة الإسلامية، فهي أرض الإسراء والمعراج، وهي التي يوجد بها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين. فشهدت هذه المراحل تناقضاً واضحاً وكبيراً بين الموقفين الرسمي والشعبي، وهو الموقف الذي عبّر عنه كبار رجال الدين الإيرانيين، ومراجع المذهب (الشيعة) في إيران، وتصدوا بل وواجهوا الخطر الصهيوني، منذ أرسل العلامة محمد حسين آل كاشف رداً على استفناء محمد صبري عابدين معلم الحرم القدسي الشريف يقول: "في موضوع بيع الأراضي الفلسطينية والحكم الشرعي بشأن الأشخاص الذين يشاركون في إنجاز مثل هذه المعاملات" بعد كلّ هذا ألا يدركون أنّ هذا حرب ضد الإسلام؟ وهل يشك أحد في أنّ هذا البيع أو المساعدة فيه أو السعي إليه، أو السمسرة به هو حرب على النبي صلي الله عليه وسلم، ومخالفة صريحة للإسلام؟ أخرجوا هؤلاء من الدين وسماحة الإسلام وعاملوهم كالكفار وأبعدوهم عن أيّ عمل، ولا تتزوجوا منهم ولا تعاشرهم، ولا تسلموا عليهم، ولا تشيعوا موتاهم، ولا تدفونهم في مقابر المسلمين، أسماء هؤلاء يجب أنّ تعلق في جميع المحافل، والنوادي وتنشر في الصحف تحت عنوان "الخارجون من الدين"¹ هذه الرسالة الواضحة والصريحة من العلامة محمد حسين آل الكاشف ربما جاءت جامعة ومحددة، وصلبة في وجه الجميع وتعبّر عن رأي الشعب الإيراني، ورجال الدين الإيرانيين عن الحركة الصهيونية، والمشروع الصهيوني في فلسطين، وأنّ كانت تناولت مسألة فقهية حول (بيع الأراضي) إلّا أنّها حملت مضمون سياسي واضح،

1 <https://old.mou.ir/ar/events/1179-%D8%B1%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A>

ودلالات سياسية واضحة حول رفض ومقاومة هذا المشروع بل والمتعاونين والمساهمين فيه بشتى الأشكال والطرق.

كما وجهت نخبة من علماء الشيعة الإيرانيين في العراق رسالة لعصبة الأمم المتحدة، ترفض فيها وتعارض مشروع تقسيم فلسطين، وكذلك وجهت رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني جاء فيها "نحن الممثلون الروحيون للمذاهب نعلن عدم رضانا واعتراضنا على قرار اللجنة الملكية بشأن تقسيم فلسطين البلد الإسلامي العربي العزيز ونعتبر ذلك ضربة موجهة إلى قلب الإسلام والعرب"¹ كما وأصدر العلامة محمد كاشف العظماء والعديد من الفتاوي يدعو فيها كافة المسلمين على الجهاد في فلسطين لأن الجهاد بات واجباً على كلِّ إنسان وليس على العرب والمسلمين وحدهم، وقال في فتوى أخرى "حتى الآن لم نقل ما يجب أن نقوله، مؤتمرات تعقد وقرارات تصدر، ووفود تذهب إلى لندن، ومع ذلك فإن قوات الإنكليز تقتل النساء الحوامل في فلسطين، وتسفك دماء الأبرياء، وتواصل بكلِّ صلافة وتحدٍ، أما الحجاز والأردن فإنهما يريان ويسمعان كلَّ شيء، ومع ذلك فإنهما يحتفلان بكلِّ متعة وسرور، وليتهم اكتفوا بهذا وكفوا شرهم عن فلسطين، وتوقفوا عن مساعدة الظالمين. أما عموم المسلمين في أقطار الأرض فليس يبداهم سوى الاحتجاج والخطابة، والضجيج والمقالات والشعر، وبعض المساعدات المادية القليلة جداً فيما يملك المسلمون الآلاف بل الملايين من الليرات، فهل يسمع أحد أن أحد هؤلاء تبرع بألف ليرة إنكليزية لفلسطين كما يفعل اليهود في العالم لجماعتهم رغم قلة عددهم وسوء سلوكهم؟ ومع كلِّ هذا، ليت المسلمون يعترفون بالحقيقة ويعلوها دون أيِّ غطاء حقيقة أن بلاء المسلمين يكمن فيهم، وهم أكبر بكثير من بلاء الصهيونية والإنكليز هذه الحقائق الواضحة يعلمها الجميع، لكن لا أحد يعلنها"².

إذن هذه الرسائل، وهذه الفتاوي تعبر عن الحالة الشعبية، بل ومواقف الشعوب الإسلامية والمرجعيات الدينية من القضية الفلسطينية، وما تعرضت وتعرض له المسألة الفلسطينية، وهي تعبير جدلي عميق عن حجم الفجوة بين المواقف الرسمية للأنظمة، والمواقف الشعبية للشعوب ورجال الدين، رغم أن رسالة الشيخ محمد كاشف العظماء تناولت بلاد الحجاز والأردن في نقده القوي، ولم تعرج على الدولة الإيرانية والنظام الإيراني كونهما من أكبر الدول الإسلامية، وأن السياسات الإيرانية الرسمية تصب في التعاطي والتعامل مع المشروع الصهيوني، وأهداف الحركة الصهيونية في فلسطين.

1 مامون كيوان: مرجع سبق ذكره.

2 ممدوح عبد المنعم: إيران... لماذا؟ نوم الذئاب، ص 14.

ثانياً: إيران والمشروع الصهيوني بعد عام 1947:

تمثل إيران مكانة هامة في الفقه الجيوسياسي العام، والمخطط الاستراتيجي الخاص للقوى الاستثمارية الكبرى التي تضع مخططاتها الاستراتيجية بناءً على العديد من النقاط والمركبات الأساسية والرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول أولاً، وأهمية هذه الدول من النواحي الديموغرافية، والجيوسياسية التي تحقق هذه الاستراتيجيات المستقبلية وما يعود على القوى الاستعمارية من مصادر الثروات، والهيمنة، والسيطرة، وبما أن إيران تعتبر من أهم دول ومحاور المنطقة التاريخية، والجيوسياسية، عليه قد شهدت صراعاً كبيراً بين القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا وألمانيا وروسيا)، وبين (الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) كقوى استعمار حديث بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استشعرت واستدرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأهمية الحيوية لإيران، فبدأت تدخل المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بديلاً لبريطانيا التي حشرت إمبراطوريتها في الشرق الأقصى، وزوال الحلف بين روسيا والكتلة الغربية التي جمعها حلف واحد في الحرب. وتحولت إيران ميداناً للصراع والمنافسة في الصراع البارد بين القوى الكبرى، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية إيران غنية بخصائص هامة وحيوية، مثل:

1. وفرة موارد البترول.
2. ميدان قريب للكتلة الشرقية (الشيوعية) يمكن من خلاله التصدي ومواجهة المد الشيوعي، وتوجيه الدعاية المضادة للكتلة الشيوعية، وهي نفس الخاصية التي وجدتها في الجمهورية التركية أثناء الحرب الباردة، وهذا التشابه أو المقارنة بين الدور الإيراني، والدور التركي من حيث الأهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية يحمل في أبعاده السياسية والإستراتيجية أبعاداً أخرى ومختلفة عن مواجهة المد الشيوعي فقط، بل يحمل أبعاد حول المذهب الديني، والتقارب من العرب، والتاريخ الحضاري الكبير للدولتين وحالات الصراع المذهبي في المنطقة، وجلها أبعاد مؤثرة ونشطة للسياسات والأهداف الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد.
3. امكان خلق قوة حربية في إيران تمثل أداة وقاعدة قمع لأيّ تهديد شيوعي للمنطقة، وللمصالح الأمريكية.
4. السيطرة الاقتصادية على إيران وما حولها بالتدريج وربطهما بالكتلة الغربية.

5. سلاحًا فعالًا لمبدأ أو شعار ترومان عام 1947، " حصر الشيوعية في أماكنها ومنعها من التسرب، والدفاع عن الدول الصغيرة ضد الاعتداء الشيوعي عليها". وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التوغل في إيران من خلال المساعدات العسكرية، والبعثات العسكرية للتدريب، والإعانات الاقتصادية السريعة.
 6. توسط موقع إيران الجغرافي بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، وبين آسيا وأفريقيا.
 7. إشرافها على الخليج العربي، ومدخل المحيط الهندي، واعتبارها أقرب الطرق المؤدية إلى المياه الدافئة المفتوحة بالنسبة للاتحاد السوفيتي.
 8. وقوعها في ملتقى خطوط الملاحة الجوية والبحرية بين الشرق والغرب.
 9. مناعة أرضها وقلة وجود المعابر الأرضية في جبالها التي تؤدي إلى التسلسل السريع إلى الجنوب الغربي لآسيا.
 10. وفرة الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية خصوصًا النحاس والذهب والفحم والحديد والرصاص والمنجنيز والنيكل والكوبلت.
 11. وجود البترول بنسبة كبيرة في الجنوب الغربي وإيران منطقة استهلاكية كبيرة.
 12. التفوق البشري عما حولها من دول الشرق الأوسط.
 13. أقرب المعابر الأرضية من آسيا إلى الجزيرة العربية وبالتالي إلى أفريقيا، واعتبارها بمثابة عمق أمامي للدفاعات الأمريكية في شرق البحر الأبيض المتوسط والظهران وأثيوبيا.
 14. ميدان مباشر مفتوح للصراع المذهبي بين الغرب والمذهب الشيوعي.
- هذه السمات والخصائص التي تتمتع بها إيران إضافة لحضارتها، وتاريخها الطويل كإمبراطورية وحضارة نازعت وصارعت الحضارة الرومانية، وكذلك عدم تصنيفها كدولة عربية خالصةً للوضع التركي الذي اتخذ ملامح عربية واندمج في بعض مظاهره بالحضارة العربية، والتباين بين إيران والعرب بالمذهب الديني، جعل من إيران قوة أو دولة مهيأة لتحقيق أهداف واستراتيجيات الاستعمار العالمي عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة والتي بدورها بدأت تسيطر على النظام السياسي الإيراني قبل الثورة الإيرانية عام 1979.
- إذن فهذه المقدمة الموجزة عن الأهمية الجيوسياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية لإيران، والصراع الاستعماري الذي لم يغض النظر عن الجانب الديني لإيران هو دعوة لنا للتفكير، خاصة وأنّ كان النظام

القائم (الإيراني) تحت الوصاية الاستعمارية، ويحمل نفس اتجاهاتهم، وربّتهم بعدما تم إثارة النعرة المذهبية وسط النخب الحاكمة، والمقررة في إيران في تلك الحقبة، ماهي المتجهات والإستراتيجيات التي ستتوجه إيران صوبها في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتم تناوله فيما يلي.

ومن باب الحياد في تحليل وتفسير هذه المتجهات، وهذه السياسات التي سنقدمها بشيء من التحليل، والاستعراض لا بد من الإشارة إلى أنّ معظم الكتابات والرؤى التي قُدمت حول هذا الجانب استندت في التحليل، والسرد إلى الخلفيات المذهبية التي رأى بها مدخلاً ترويجياً يحص به معتقداته المذهبية، بعيداً عن الإطار الشمولي العام للعقيدة الواحدة العامل المشترك وهي (الإسلام)، وحتى الذين لا يتبنوا الأيديولوجية الدينية تخلوا عن الحياد في طرح الموضوع والمواقف من جوانبها العلمية الحيادية، استناداً لمنهج العاطفة في تناول المفاصل التاريخية المهمة والخطيرة، وتساوفاً مع سياسات وترويج الاستعمار، وأدواته الإعلامية التي عزفت على هذا الوتر الحساس، والدقيق - ولا زالت - بما إنه مدخلاً قوياً لبسط سياسة "فرق تسد" التي تنتهجها في إدارته قواعد الاشتباك المستمر لتمرير أهدافها واستراتيجيتها.

شكّل تصريح بلفور عام 1917 وما تلاه من تطورات في الشأن الفلسطيني حتى عام 1947 إعلان قيام ما يطلق عليه دولة "إسرائيل" صدمة لدى عامة الدول العربية والإسلامية لما لفلسطين من أهمية ومكانة لدى المسلمين عامة، فهي ذات مكانة دينية مقدسة لدى المسلمين بما إنها تحتضن المسجد الأقصى الذي عُرج منه الرسول محمد بن عبدالله إلى السماوات العلى، وكذلك يعتبر مسجدها أولى القبلتين، وثالث الحرمين، واعتبار فلسطين قضية إسلامية، وضعها في سلم أولوياتها وسياساتها بما فيها الجمهورية التركية التي انسلخت عن العالم الإسلامي متجهة نحو الغرب بعدما أسس الجمهورية التركية عام 1924، وكانت تركيا أول الدول الإسلامية التي اعترفت بالكيان الصهيوني عام 1949، وهذا لطبيعة النظام التركي، وطبيعة التحالف بل والسيطرة الأمريكية على الوليد التركي باعتباره أحد دول المواجهة مع الإتحاد السوفيتي، وعضواً في الحلف الأطلسي، رغم أنّ المذهب العقائدي هو (السنّي) للجمهورية التركية. أما فيما يتعلق بإيران فهي دولة إسلامية تعتنق المذهب الشيعي وخاضت صراعات عنيفة وطويلة مع الدول السنية، كما إنها تعتبر من الدول الممتدة في التاريخ ولها حضارتها الخاصة بها والتي تنافس أكبر الحضارات البشرية، وهي الحضارة الفارسية، إضافة لكل ذلك الحالة السياسية التي كانت عليها إيران منذ عام 1907 وما شهدته من احتلال وتقسيم وسيطرة من قبل الدول الاستعمارية (بريطانيا وروسيا)، وبعد ذلك اقتحام الولايات المتحدة الأمريكية للساحة الإيرانية، وسيطرت البيت الأبيض على القرار الإيراني

وحكام إيران، فقد تبنت إيران عبر نظام رضا شاه سياسات متناقضة مع الدول الإسلامية وانحازت للحركة الصهيونية، بل وشكّلت حلفاً معها، وتعاوناً في كلّ المجالات. واستطاع الطرفان الاستفادة كلاً من الآخر، وأدار الشاه محمد رضا بهلوي ظهره للقضية الفلسطينية معترفاً بـ "إسرائيل" عام 1950¹، وبذلك تكون إيران الدولة الإسلامية الثانية التي تعترف بـ "إسرائيل" بعد تركيا، ولكنها تميزت عن الاعتراف التركي ببعض المسائل، أولها: أنها تنكرت للحق الفلسطيني نهائياً، وأنكرت هذا الحق خلافاً للموقف التركي الذي تعامل مع القضية الفلسطينية وفقاً للقوانين الدولية، ولم يتنكر للحق الفلسطيني بل اعترف بحقه في تقرير مصيره. ثانيها: تنكر نظام الشاه لحق الشعب الفلسطيني في النضال، وصنّفهم كإرهابيين ومخربين ووصم منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية، وهو أيضاً خلافاً للموقف التركي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

لم تتوقف السياسات الإيرانية عند تلك الحدود والمواقف، بل إنهما سعت جاهدة لخلق شراكة مع "إسرائيل" متكاملة، وسارعت في أعقاب أزمة حزيران 1973 وإيقاف تصدير النفط العربي للدول المناصرة لـ "إسرائيل" إلى تصدير النفط لـ "إسرائيل" بأسعار مخفضة جداً، وكان مبرر الشاه إنه لا يمكن خلط السياسة بالتجارة².

هذه السياسات الإيرانية كانت تطور طبيعي للموقف والسياسات الإيرانية في رؤيتها وإستراتيجيتها، حيث إنهما كانت أحد الدول المؤيدة والمناصرة للهجرة اليهودية إلى فلسطين ودعمها معنوياً في إطار رؤية إيران للصراع العربي - الإسرائيلي، والذي لخصه تقرير المكتب الملكي الخاص الذي رأى بوجود الحركة الصهيونية، ودولة "إسرائيل" في المنطقة له مردودات اقتصادية وسياسية كبرى لإيران، وثمار سياسية عظيمة في مواجهة الدول العربية. هذه الرؤية أو الخلاصة التي قدمها المكتب الملكي الخاص تستند للتحليل المذهبي العقائدي، والحرب بين المذهبين (السنّي) و (الشيعي) في صراع متأجج ساهم في استمراره الاستعمار العالمي، ومخطط الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعية الأنظمة القائمة في المنطقة، وضعفها وعدم قدرتها على التصدي لهذه الفتنة المذهبية، بل كانت عاملاً في تعميقها وتأجيجها بين الشعوب الإسلامية.

1 <https://al-ain.com/article/iran-terrorism-iraq-israel-jerusalem>

2 د. جواد كاظم خطاب: الموقف الإيراني من الخطر النفطي عام 1073، مركز دراسات البصرة والخليج، جامعة البصرة، العدد السادس عشر، يونيو (حزيران) 2014، ص 165.

كان التعاون والشراكة بين نظام الشاه و"إسرائيل" عبارة عن شراكة كاملة متكاملة، وحلفًا مكملًا لبعضهما البعض، فقد وجدت به "إسرائيل" ظهرًا وحليفًا يحمي ظهرها في المنطقة، وصيدق قوي تستغل من خلاله إيران في التحرك في المنطقة سياسيًا، وعسكريًا، واستخباراتيًا، وذهبت بعيدًا عندما ساهمت بالشراكة مع الاستخبارات الأمريكية "cia" والاستخبارات البريطانية "fbi" في تشكيل وتدريب جهاز استخباراتي إيراني حمل اسم "السافاك" تقريبًا لمسمى الجهاز الأمني الصهيوني "الشاباك"، وجهازها "الموساد"، وكان لهذا الجهاز دورًا خطيرًا في قمع الشعب الإيراني، ومعارضسي النظام، وكذلك في العمل الإستخباراتي بالدول المجاورة، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة السلطة في إيران عبر سفاراتها في طهران، وكذلك تحولت "إسرائيل" لدولة حرة في حركتها وفعالها في إيران عبر ممثليها في طهران¹.

إذن من خلال هذه الإطلالة السريعة في أحد زوايا التاريخ للعلاقات الإيرانية _ الإسرائيلية، لا يمكن الوقوف عند حدث أو مرحلة أو رأي ما، فهذه العلاقات وهذه السياسة شهدت ازدواجًا في التاريخ، وتأرجحًا بين العديد من الوثائق والكتابات، هذا الازدواج الذي ظهر عليه المنهج التشخيصي العاطفي للنظر لهذه العلاقات، وتحليلها، وتباينها إلا أن العامل المشترك في كل هذه الآراء يتوافق على أن إيران حاولت اعتبار علاقاتها مع الحركة الصهيونية، وفيما بعد دولة "إسرائيل" مدخلًا لها لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومواجهة للخطر السوفيتي والمد الشيوعي، خاصة في ظل الحالة الاستقطابية الجماهيرية التي مثلها حزب (توده) الإيراني الماركسي - آنذاك - ضد المملكة وضد الشاه، ومن أهم ملامح الازدواج في الوصف التحليلي للعلاقات الإيرانية - الإسرائيلية، أو السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، ما ذكره الباحث نبيل عودة في سلسلة مقالاته عن إيران والقضية الفلسطينية قائلاً: "أنّ إيران من ضمن سبع دول في اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة من أجل فلسطين (unscop)، حيث صوتت ضد القرار (181) لتقسيم فلسطين في نوفمبر (تشرين ثان) 1947، ودعمت قيام دولة فيدرالية يشكل فيها العرب الأكثرية بينما يشكل اليهود الأقلية" ويضيف أيضًا "أنّ إيران صوتت ضد دخول "إسرائيل" منظمة الأمم المتحدة، وبقي المندوب الإيراني في الأمم المتحدة يدعم الحقوق العربية في مواجهة "إسرائيل" بالإضافة إلى المساعدة التي قدمتها جمعية الأسد الأحمر والشمس الإيرانية (على غرار الصليب الأحمر)

1 ممدح عبد المنعم: مرجع سبق ذكره.

للاجئين لإظهار التضامن معهم¹. كما يعود الباحث للقول مجدداً "مع ذلك لم تأخذ إيران خطوات أبعد من هذه الإجراءات التضامنية على الصعيد الدبلوماسي، حيث ردت بشكل سلبي على طلب قدمته الدول العربية للمساعدة العسكرية في حرب عام 1948". أما الخبير الإيراني رضاني فيقول: "سياسة إيران في الفترة ما بين 1948 حتى اعتراف الأمر الواقع بـ "إسرائيل" عام 1950 بالازدواجية المحسوبة، حيث كان الإيرانيون يدعمون الحقوق العربية في صراعهم مع "إسرائيل" في العلن، فيما لا يمانعون ففتح قنوات دبلوماسية سرية مع "إسرائيل" بذات الوقت². وهنا يتم تفسير مفهوم "الأمر الواقع" لإيران بـ "إسرائيل" بأنه لم يتم وفق الأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها، فقد كان أقرب للصفقة من أي شيء آخر. حيث كانت إيران تعيش وضعاً فوضوياً في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين، وبعد فشل محاولة الاغتيال للشاه محمد رضا بهلوي فبراير (شباط) 1949، مما نجم عنها من فرض الأحكام العرفية، وحملة الاعتقالات والنفي الكبيرة في حق المعارضين، وانتهاء فترة المشاركة السياسية، وتدهور الديمقراطية وتوجه البلاد نحو الاستبداد والقبضة الحديدية، استغلت الحكومة الإيرانية برئاسة محمد سعيد من 9 نوفمبر (تشرين ثان) 1948 - 23 مارس (آذار) 1950 غياب الرقابة البرلمانية، وأسست بعثة دبلوماسية إيرانية في تل أبيب في مارس (آذار) 1949، ومنحت "إسرائيل" اعترافاً بحكم الأمر الواقع بعد عام في 9 مارس (آذار) 1950 بعد إجراء صفقة تجارية بين رئيس الوزراء، وبين تاجر يهودي أمريكي يعمل في إيران (آدم) وبلغت قيمة الصفقة 500 ألف دولار³. هذه الازدواجية، وهذا التناقض أكد عليه الباحث المغربي مصطفى لغاري بالقول: "ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هناك بعض المفارقات في موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية سجلت في تاريخ الشاه، ففي الوقت الذي قام فيه بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بشكل كبير وسعية إلى جلب الخبرات اليهودية للاستفادة منها في جميع المجالات، أنّ الحكومة الإيرانية كانت تخصص بعض المساعدات للاجئين الفلسطينيين بلغت 45 ألف ريال إيراني سنوياً لإغاثة اللاجئين والتعاطف معهم⁴. وجدير ذكره في هذا الصدد أنّ رئيس الوزراء محمد مصدق الذي أستلم الحكم بإغلاق المثلثة

1 نبيل عودة: إيران والقضية الفلسطينية، زمن الشاه محمد رضا بهلوي. www.noonposl.org

2 نفس المرجع.

3 نبيل عودة: مرجع سبق ذكره.

الدبلوماسية في "إسرائيل" عام 1951 مستثمرًا ذلك في كسب ود العرب لتأييد إيران في قضية تأميم صناعة النفط الإيراني لدى الأمم المتحدة¹.

في ظلّ هذا التناقض، وهذه المفارقات والمتغيرات في التحليل للسياسات والمواقف الإيرانية والتي تؤكد على إرباك الباحثين والمتعمقين في التأريخ الإيراني حول المسألة الفلسطينية، يعود لمزج ومحاولة مزج المراحل بعضها ببعض، وعدم القدرة على التمييز بين المتداخلات الداخلية الإيرانية، وتمحيصها وتفصيلها وفق تدرج مراحلها، كما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار حالة اللااستقرار والفوضى التي عانت منها إيران، وحالة التناقض الشديدة بين النظام والرأي العام الشعبي الإيراني، وحالة الضعف وفقدان الاتزان التي كان عليها الشاه رضا بهلوي ومحاولات القوى الاستعمارية بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية السيطرة وبسط النفوذ على إيران، ومن ثمّ محاولة "إسرائيل" للاستفادة الاستراتيجية من الموقع الجيوسياسي الإيراني، وخاصة في مسائل الأمن والاقتصاد وهجرة يهود (الفلاشا) الأثيوبيين عبر إيران، وقضية النفط الإيراني وما مثلته من منفذ لـ "إسرائيل" في حروبها العربية أعوام 1948، 1973، 1967، ممّا سبب هذا التباين، وهذا اللغط في فهم عملية الرصد والتأريخ للسياسات الإيرانية حول القضية الفلسطينية، وربما اتضحت السياسات الإيرانية وعلاقتها مع دولة "إسرائيل" بعد انقلاب رئيس الوزراء محمد مصدق عام 1952 على الشاه وهروب الأخير، ومن ثمّ عودته بعدما تحركت الاستخبارات الأمريكية وأفشلت الانقلاب وأعادت الشاه إلى الحكم من جديد، ممّا دفع لإتباع سياسة القبضة الحديدية، والبحث عن حليف استراتيجي يواجه التيار الشيوعي المتمدّد في إيران، والمدعوم من الإتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة، والصراع الشرس بين القطبين الشرقي والغربي، ممّا حدا بالشاه لفتح علاقات قوية، وشراكة مع "إسرائيل" تمكنه من مواجهة هذا التمدد الشيوعي، واستغلال هذه الشراكة للتأثير على السياسات الأمريكية نحو الشرق الوسط. فالمخطط الإيراني وضع تصورًا أنّ المصالح المشتركة، والعدو المشترك (القومية العربية) التي كانت في صعود هي الفاصل بين المتحالفين (إيران - إسرائيل) لما يمثلها من عداء لهذه القومية وما تمثله - حسب وجهة نظرهما - من خطر عليهما، ورغم ذلك حافظ الشاه على لغة التوازن مع العرب من خلال رفض ضم "إسرائيل" للأراضي العربية بعد حرب يونيو (حزيران) 1967، ودعا "إسرائيل" للانسحاب. كذلك كان لانتصار العرب في حرب أكتوبر (تشرين أول) 1973 تأثيرًا قويًا على السياسة الإيرانية، خاصة مع تحول مصر نحو المعسكر الغربي، وعودة القوة العربية للانتصارات، فتحت آفاق أمام

1 نفس المرجع.

الشاة لدخول إيران على الود مع العرب لدعم حقوقهم في مواجهة "إسرائيل" والوقوف مع الحقوق الفلسطينية المشروعة، وعادت إيران لتطالب بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية شريطة انتهاجها الخيار السلمي، كما أبلغ الشاة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في زيارته مطلع السبعينات بأن إيران لا تقبل أبداً تكون السيادة على القدس بيد غير إسلامية، منتقداً أيضاً تواصل "إسرائيل" بناء المستوطنات ومطالبتها بالانسحاب الكامل.

هذه السياسات الإيرانية المتماشية مع سياسة الأمر الواقع العربية، ومع سياسة الضغط الشعبي الإيراني المتناقض كلياً، لم يحد أو يؤدي لتراجع التعاون مع "إسرائيل" في المجالات الاقتصادية، الأمنية، والتكنولوجية، أيّ انتهاج الشاة للسياسة الدرعمانية الواقعية التي تهدف إلى مضاعفة النفوذ والقوة.

ثالثاً: الموقف الشعبي الإيراني من الكيان الصهيوني:

جاء عام 1948 ليشكّل صدمة عنيفة هزت أرجاء العالمين العربي بقوميته، ووحدته، وحلمه الممتد عبر التاريخ بدولة عربية موحدة لم تتشكل بعد بفعل الاستعمار العالمي بقطبيه البريطاني والفرنسي ومشاريع التقسيم والانتداب الذي فرض على شعوبنا العربية التي كانت تطمح للاستقلال من ريق الخلافة العثمانية، وكذلك بفعل الأدوات التي أقرتها الأمم المتحدة للورث لعصبة الأمم، والعالم الإسلامي بشقيه السني والشيعي الذي وجد نفسه مرغماً بالتوحد والوحدة أمام هذه الصدمة التي تعتبر أحد أدوات الاستعمار المتجددة دوماً، لما حمله إعلان دولة "إسرائيل" على أرض فلسطين من تحدي حقيقي للمنظومة الإسلامية القائمة آنذاك، وفي الوعي الإسلامي الجمعي الذي يعتبر فلسطين أحد أهم مكوناته العقائدية، الدينية بما لها من مكانة في الوجدان الديني للشعوب الإسلامية، والتي توحدت وتصلبت في مواقفها نحو الشأن الفلسطيني، واعتبرت القضية الفلسطينية أساس وجوه قضايها، وأولوياتها، وإن اختلفت مع أنظمتها القائمة والمستفيدة، كما هو الحال في بعض البلدان الإسلامية على وجه التحديد، ومن هذه الدول الجمهورية التركية التي اعتبرت أول الدول الإسلامية اعترافاً بالكيان الصهيوني عام 1949، وكذلك النظام الإيراني الذي كان يتميز بعلاقات قوية مع الكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية، وهو المعروف بنظام الشاة، إلا أنّ الموقف الرسمي الإيراني لم يعبر عن الموقف الشعبي الذي كان يتزعمه آنذاك القوى والمرجعيات الدينية، والقوى اليسارية التقدمية، ومن أهم أسباب ثورات الشعب الإيراني واحتجاجاته التي اعتبرت مقدمة للثورة، هي الموقف الإيراني الرسمي من القضية الفلسطينية آنذاك والعلاقات بين النظام الإيراني ودولة الكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤكد على أنّ الموقف من القضية

الفلسطينية لم يكن موقفًا يحتكم للمذهبية والاختلافات المذهبية، وإنما لوجهة النظر الإيمانية العقائدية الإسلامية.

في هذا الجزء من هذا الكتاب سنقف عميقًا في تحليل الموقف الشعبي الإيراني من اعلان دولة الكيان الصهيوني، وتفاعل الشعب الإيراني مع هذا الحدث بما إنه حدثًا هامًا وتاريخيًا، ومؤثر على مستوى الإقليم عامة، خاصة وأنه لم يأت كحدث طارئ أو مفاجئ بل كان له مقدمات كبيرة ومتعددة، وكانت كل المؤشرات السياسية والجغرافية، بل وتسلسل الأحداث تشير لحدوث ذلك، ومهيأة لهذا الحدث المؤثر في مستقبل المنطقة والإقليم، بما إنه ذو حدود واسعة وليس محصورًا جغرافيًا محددة، أضف لذلك حدوده العقائدية والدينية المستنبطة من الديانة اليهودية، وركيزته الصهيونية العقائدية وليس الصهيونية السياسية، فالحديث والدعاية، والاستناد يعود وفق الأدبيات الصهيونية والإسرائيلية للرواية التلمودية التوراتية، وصراع الأديان على فلسطين، وخاصة الرواية اليهودية المستندة إلى ما يطلق عليه "أرض الميعاد" و"الوطن القومي اليهودي"، وهو ما منح الصراع عامة أبعادًا خارج سياق حدود الجغرافيا، أيّ صراع الوجود وليس الحدود، والوجود هنا في معناه يتضمن صراع قوميات وعقائد، متخطيًا حدود ومفاهيم الصراع الرسمية بين أنظمة قائمة، أو نظم سياسية، إلى مفاهيم صراع القومية والعقيدة في بقعة تكاد تكون خريبتها العقائدية منسجمة تمامًا، إنّ استثنينا في الانسجام القومي "إيران" والشعب الإيراني، كما هو الحال لتركيا والشعب التركي.

فالحديث هنا يركز في محوره إلى مفهومين؛ أولهما المفهوم العقائدي الديني، وثانيهما المفهوم السياسي الإنساني، أما المفهوم القومي غير ذو محل، وغير وارد في الانسجام بين القومية الغائبة وهي (العربية) والقومية (الفارسية) أو (الإيرانية) رغم أهمية هذا المفهوم، ومفهوم صراع القوميات باعتبار أنّ هناك قومية ثالثة - إنّ جاز تسميتها- هي القومية (اليهودية) التي اقتحمت الصراع القومي، وأصبحت في قلب وجوه الصراع بين قوميتين اشتركتا في جغرافيا محددة.

إذن فالتحليل يركز على محور أساسي في هذا الجزء، وهو المحور الديني العقائدي الذي يشكل نقطة إلتقاء موحدة ومشتركة بين قوتين مختلفتين، رغم الاختلاف والصراع المذهبي القائم وفق مفهومي المذهب السني، والمذهب الشيعي، وحالة الصراع بينهما، والانطلاق من السؤال الأكثر مطلبيّة عن دور هذا الصراع في الموقف من المشروع الصهيوني عامة، وإعلان دولة الكيان خاصة على الشعب الإيراني؟!

الأمريكية في وأد الانتفاضات الشعبية الإيرانية، ومحاولاتها الانقلابية على نظام الحكم، مما ساهم وساعد في خلق حالة عداة بين الشعب الإيراني والولايات المتحدة، والتي لم تفلح دعوات وخطابات ومطالبات الرئيس الأمريكي كيندي عام 1945 بالإصلاح في إيران بامتصاص النقمة الشعبية الإيرانية.

وعلى النقيض من العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية والتعاون المشترك سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا بين النظام الإيراني الذي اعترف بالكيان الصهيوني ودولته في العام الثاني لإعلان دولة "إسرائيل" كان للشعب الإيراني وقياداته الوطنية والدينية موقفًا نقيضًا لنظامهم، فقد نادى حسين الكاشف بضرورة الجهاد في فلسطين وشد آزر المناضلين، ومنع بيع الأراضي للصهاينة، بل وذهب بعيدًا عندما صنف من يقوم ببيع الأراضي للصهاينة بأنه خارج عن ملة الإسلام¹، كما جاهر رجال الدين الإيرانيين علنًا بتحريم التعاون مع دولة الكيان الصهيوني، وشهد الشارع الإيراني حالة من السخط، واعتبروا ذلك الفعل، وتفجر الغضب بعد تنظيم مباراة كرة بين البلدين². وهب الشعب الإيراني بتحريض من رجال الدين ضد كل أشكال التعاون مع الكيان الصهيوني، واعتبروا ذلك مخالفًا للشريعة الإسلامية، وأن "إسرائيل" عدوة للإسلام، وللشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الصعيد يمكن القول أنّ العديد من الزعماء الشعبيين المناضلين تبنا في نضالهم القضية الفلسطينية، والعديد منهم تعرض للنفي والاعتقال جراء هذه المواقف، أو ممن تصدوا لسياسات الشاة، وتحالفه مع "إسرائيل"، وأثر الشاة نفي حسين كاشف لتركيا عام 1963 ثم للعراق، ثم لفرنسا جراء موقفه ودعواته ضد "إسرائيل" وتعاون النظام الإيراني معها³. وربما هذه المواقف الثابتة عن بعض الشخصيات الدينية والمناضلين الإيرانيين كان لها صدى واسع لدى الشعب الإيراني الذي كان يزداد غضبًا وحنقًا على النظام الملكي الإيراني، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الخارجية التي كان يرى إنها خط الدفاع المتقدم عن نظامه ضد المعارضة الإيرانية الداخلية من جهة، وضد التمدد السوفيتي من جهة أخرى.

إذن فالخلاصة إنّ كانت فلسطين في الوعي العربي هي القضية الأساسية المركزية، فإنها كذلك في الوعي الإسلامي قضية بالدرجة الأولى، وهي الخيط الوحيد الذي يربط المسلمين عامة، والنظر لها بأنها

1 مصطفى اللباد: إيران والقضية الفلسطينية، مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 94، 2013، ص31.

2 نفس المرجع، ص77.

3 هالة العودي: مرجع سابق، ص199.

القضية المغتصبة من الحركة الصهيونية، وأنّ هذه الحركة اعتدت واغتصبت بقعة مقدسة، والشعب الإيراني أحد هذه المكونات الإسلامية التي ترى بكيان الاحتلال مغتصباً لفلسطين ولأرض إسلامية، ويذكر العديد من المؤرخين أنّ آية الله الكاشاني الذي كان أحد من تصدوا للنشأة وتأميم النفط قد ظهر على السطح السياسي الإيراني لأول مرة باعتباره قائداً للمظاهرات التي عمت طهران سنة 1948 تندد باغتصاب فلسطين، فضلاً عن قيامه بحملة جمع تبرعات أموال وإرسالها للمتطوعين لمقاومة الاحتلال¹. وربما أنّ الشعب الإيراني قد لمس المظلومية المشتركة بينه وبين الشعب الفلسطيني كونه كان يقع تحت حكم ملكية منقادة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعاني من قبضة نظام يتعاون مع الحركة الصهيونية ويمنحها اهتمام بالغ، ويشاركها بقمع الشعب الإيراني وحرياته، فكانت تلك المظلومية هي الدافع القوي لمناصرة الشعب الإيراني للقضية الفلسطينية والحق الفلسطيني خلافاً للموقف الرسمي للنشأة والنظام الإيراني.

رابعا: إيران والحروب العربية-الإسرائيلية:

في استعراضنا التحليلي للأجزاء السابقة عرجنا على السياسات الإيرانية الداخلية، والخارجية والتي من خلالها يمكن للقارئ استنباط المواقف الإيرانية من القضايا الرئيسية في منطقة الإقليم ومتغيراته، والنسيج والمبادئ العامة لهذه السياسات التي أخذت بعين الاعتبار مسألتين رئيسيتين هما: الاستقرار الإيراني الداخلي ومواجهة المعارضة الإيرانية، والثاني مواجهة التمدد السوفيتي في المنطقة، وبما أنّ إيران اتخذت موقف التناقض والعداء مع الإتحاد السوفيتي، إذن فمن الفرضيات البديهية أنّ تتجه السياسات والتحالفات الرسمية الإيرانية نحو الحلف المضاد، وهو بكلّ الأحوال الحلف الأمريكي الرأسمالي، وعليه فإنّ نظام الشاة ورغم تصويته ضد قرار التقسيم سنة 1947 كونه عضو في لجنة التحكيم، وتصويته ضد انضمام "إسرائيل" للأمم المتحدة وعضويتها في هذه المنظمة إلا أنه أقام علاقات مباشرة وغير مباشرة مع الكيان الصهيوني، ووقع معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، والعسكرية، واعتمد بشكل مباشر على الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك أقام علاقات رسمية وافتتح قنصلية إيرانية في "إسرائيل" بعهد رئيس الوزراء محمد سعيد، وهذه الحقائق التاريخية تؤكد أنّ طبيعة التحالفات السياسية تعتمد في مقاييسها على المصالح المتبادلة لكل طرف، مع العلم أنّ إيران ساهمت وساعدت، ودعمت ماليًا اللاجئين الفلسطينيين بعد تهجيرهم من أراضيهم، وقد ساهمت بما يقدر 45 ألف ريال إيراني، مبررة ذلك بأنها شريكة في الهم الإسلامي العام، بما إنّها دولة إسلامية، والشعب الفلسطيني شعب مسلم ينتمي لنفس العقيدة، ومقارنة مع

1 حامد الفار: دور العلماء المعارضين في السياسة الإيرانية المعاصرة، كتاب إيران 1980-1990، ص75.

السياسات التركية بهذا الخصوص نجد أنّ السياسات الإيرانية والتركية اتفقتا في آليات إدارة الملف الفلسطيني، والتعامل معه، والموقف من "إسرائيل" فتركتا باعترافها عام 1949 بـ "إسرائيل" اعترت الدولة الإسلامية الأولى التي تعترف بالكيان الصهيوني، ثمّ تلتهما إيران الدولة الإسلامية الثانية، وبقراءة عميقة وعلى عجالة يمكن استنباط السياسة الصهيونية في خلق عملية هجوم على مفاصل دول المنطقة، وخاصة الإسلامية فالدولتين تركيا وإيران من أكبر الدول الإسلامية في المنطقة سكاناً واقتصاداً، ومن خلال هاتين الدولتين يمكن لها اختراق كتلة جغرافية ديموغرافية هامة وكبيرة جداً، ومن ثمّ العبور إلى المنطقة بقوة وثبات، هذا في ظلّ حالة اللاتوافق واللاتقاء بين الدول العربية في المنطقة، والدولتان الإقليميتان تركيا وإيران، وذات المذهبين المتنافران السني الممثل بتركيا، والشيعي الممثل بإيران، ممّا يوضح مرامي واستراتيجيات السياسات الصهيونية بعيدة المدى في التعامل مع ملف المنطقة وعدم التجانس الديني والسياسي في محيطها العام.

من خلال هذا الاستعراض المقتضب والمبسّط حول الموقف الإيراني، يمكن استشفاف عمق المواقف الإيرانية من الحروب التي خاضتها الأنظمة العربية مع دولة الكيان الصهيوني، والوقوف بشكل موضوعي حول الموقف والدور الإيراني في هذه الحروب، وعلى وجه التحديد حرب عام 1973 وسلاح النفط الذي استخدمته العرب في هذه الحرب، والدور الإيراني خلال هذه المعركة، خاصة وأنها دولة نفطية كبرى، ودولة ذات تأثير كبير إقليمياً، وسياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً.

ففي تلك الحقبة الممتدة من عام 1945 حتى عام 1963 تشكلت الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت أوجه التعاون تتجه نحو إيران، كما تمكنت الدولة الإيرانية بواسطة هذا التعاون وهذه العلاقات من التغلب على أشدّ أزماتها الداخلية، وخاصة أزمته الفترة 1945-1946 وفترة 1951-1953 والتي أعقبت الإطاحة بحكومة مصدق الذي أغلق القنصلية الإيرانية في القدس عام 1950، وهي المرحلة التي أصبحت فيها إيران جزءاً ممّا يطلق عليه (الصف الشمالي)، وهو خط من الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي (السابق) مؤيد للغرب وللسياسات الغربية، وكانت تركيا وباكستان أحد مكوناته أيضاً كما وانضمت إيران لحلف بغداد عام 1955، ممّا ساهم في تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، وعلى حدود الاتحاد السوفيتي، والحصول على قواعد ثابتة تتصدى للاتحاد السوفيتي، أو تحاجمه إنّ دعت الضرورة العسكرية لذلك. ورغم انتقادات كيندي عام 1961 لإيران ومطالبتها بإصلاحات سياسية إلّا أنّ حاجس الاتحاد السوفيتي لم يدفعه للضغط على إيران، بل شهدت توسعاً مضاعفاً في التعاون العسكري خاصة بعد

تقديرات الإتحاد السوفيتي باقتراب نهاية وسقوط النظام الإيراني¹. وعليه نخلص لنتيجة حتمية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل عنصرًا أساسيًا في سياسة إيران الخارجية ولعب دور مؤثر في توجيه هذه السياسات ومن ثمّ الموقف، وهو أهم عوامل التفسير الموضوعي لمواقف إيران من الصراع العربي - الإسرائيلي عامة، بل تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر مع إيران في عملية استقرار أسعار النفط العالمية على خلفية أزمة عام 1973 التي استخدمه العرب كسلاح فاعل في مواجهة "إسرائيل"، وفي معركة وحرب عام 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الصهيوني.

وما يؤكد المواقف الإيرانية من القضايا التحررية عامة في المنطقة، والحروب مع "إسرائيل" هو مواقف إيران من الحركات التحررية أو الدول الناهضة التي يمكن وفق التقديرات الإيرانية أن تؤثر أو تضعف من مركزها الاستراتيجي، وإنها استخدمت التدخل المباشر في سحق العديد من القوى الثورية في خارج حدودها، كما احتلت بعض في الإمارات، ودعمت ودرت الملكيين اليمنيين ضد الجمهوريين في اليمن الشمالي 1962-1970 وهما أيضًا كانا يدعمان من السعودية وبريطانيا و"إسرائيل". وساعدت أيضًا وناصرت سلطات عُمان عام 1971 ضد مقاتلي الجبهة الشعبية في إقليم ظفار بل وشاركت قواتها من عام 1973 حتى 1976 ضد مقاتلي ظفار، ولمّ تنسحب إلا بعد هزيمة الجبهة الشعبية لتحرير ظفار، كما وأعلنت إيران بعد الحرب الهندية - الباكستانية عام 1971 إنها تعارض أيّ اتجاه يهدف إضعاف باكستان سواء من الداخل أو الخارج، بل وساهمت بقواتها الجوية وأرسلت عام 1973 حوالي 30 طائرة هليكوبتر لمساعدة القوات الباكستانية في إقليم (بلوخستان) المتاخم لحدودها، وساعدت أيضًا القوات الكردية بقيادة مصطفى البرزاني في شمال العراق للبدء بحرب ضد حكومة بغداد عام 1972-1975، وأمدتهم بالسلاح والعتاد، كما زودت "إسرائيل" إيران بأسلحة سوفيتية الصنع كانت قد سيطرت عليها أثناء حرب عام 1967 مع مصر، وبدورها إيران قدمتها كمساعدات للأكراد، وهنا يمكن القول أن إيران تعتبر من أكثر دول العالم الثالث التي تمتلك سجل في التدخلات الخارجية (خارج حدودها) خلال حقبة الستينات من القرن العشرين.

بعد اعتراف إيران كأمر واقع عام 1950 بـ "إسرائيل" كانت تسير في اتجاه متناقض مع التوجهات العربية، حيث كلما ازدادت وتعمقت الخلافات والصراعات بين "إسرائيل" ومصر والدول العربية تزداد العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية توثيقًا وتوثقًا، باعتبار ووفق الفهم السياسي السائد آنذاك أن الدولتان

1 فريد هوليداي: مقدمات الثورة في إيران، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1979، ص340-343.

تواجهان عدوًا مشتركًا، ورغم عدم الاشتراك أو المساعدة المباشرة لـ "إسرائيل" عسكريًا إلا أنّ النّظام الإيراني أضعف أو ساهم في إضعاف معركة النفط التي خاضها العرب عام 1973، حيث ضخ النّظام الإيراني البترول لـ "إسرائيل"، كما حافظ وزاد من كمية إنتاجه مستغلًا هذه المقاطعة العربية، لتنمية موارد الاقتصادية واستثماراته، ما أحدث صدام ليس مع العرب فحسب بل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت أنّ تحافظ على توازن الأسعار في تلك الرحلة فاصطدمت بإيران وقد ظهرت العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية في أوجه عدة، رغم ما حدث من اعتدال بسيط في الموقف الإيراني بعد حربي 1967 و 1973، حيث انتقدت إيران "إسرائيل" لأنها تتمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة، كما أعلنت عن بعض المواقف الداعمة للحق الفلسطيني، والقضية الفلسطينية في حين عارضت قيام دولة فلسطينية خشية أنّ تلتحق بركب المعسكر الشرقي (الاشتراكي)، وعليه يمكن الخلوص إلى أنّ الموقف الإيراني بعد عام 1973 هو موقف مزدوج الاتجاه، ركز على فكرة التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية عبر تسوية عربية - إسرائيلية بين مصر و "إسرائيل"، وهنا يمكن تسجيل بعض التغيير في المواقف الإيرانية العامة، ولكن رغم هذا التغيير إلا أنّها حافظت على علاقاتها وتعاونها الوثيق مع "إسرائيل" عبر:

1. التدريب العسكري: حيث كانت ترسل العديد من الضباط الإيرانيين للتدريب في "إسرائيل"، ويذكر أنّ معظم الضباط الكبار في الجيش الإيراني زاروا "إسرائيل".¹ وأنّ العديد من المستشارين الإسرائيليين شاركوا في عمليات ضد القبائل الإيرانية الجنوبية عام 1963.
2. العون العسكري: زودت "إسرائيل" إيران بالعتاد السوفياتي الذي كانت قد سيطرت عليه في العام 1973 في حين اشترت إيران السلاح لـ "إسرائيل" عندما كانت الأخيرة غير قادرة للحصول عليه بسبب الحظر، وخاصة من فرنسا، كما وتمكنت "إسرائيل" تزويد إيران ببعض الفنيين الذين تحتاجهم لخدمة معداتها الجديدة.
3. المخابرات: بدأت حلقات التعاون بين جهاز الموساد الإسرائيلي، السافاك الإيراني منذ الخمسينات، وتبادل المعلومات بين الجهازين.
4. النفط: تعتبر إيران هي المورد النفطي الرئيسي إلى "إسرائيل" وهذا أهم أوجه التعاون بين البلدين، كما شيدت إيران بعد حرب 1967 خط أنابيب نقل البترول عبر عسقلان على البحر الأبيض المتوسط، كما تعهدت لـ "إسرائيل" بعد عام 1975 بعد تسليم حقل أبو

1 E.a.bayne,preion kingship in transibion, new yourk, 1968,p.212.

رويس في سيناء للمصريين بتزويد "إسرائيل" في المستقبل، وهو يعتبر أحد البنود السرية في اتفاقية فض الاشتباك في سيناء.¹

5. التنمية الزراعية: استعان الإيرانيون بالخبراء الإسرائيليين في عدة مشاريع للتنمية الزراعية، ومن أهم هذه المشاريع، مشروع يقع في منطقة قزوين ونيطي مساحة تعادل 125000 أكر.
6. التجارة: بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية على إيران 22 مليون دولار في العام 1970، و 23 مليون دولار في عام 1971، وارتفعت على 62 مليون في العام 1974، وتعتبر تركيا ممراً أمنياً لهذه المبادلات التجارية.

إذن ما يمكن استخلاصه من هذا الاستعراض المدقق بالأرقام، والحقائق يمكن قراءة عمق العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية في تلك الحقبة الهامة من تاريخ المنطقة، وأن العلاقات لم تحتكم للعمل الدبلوماسي فقط، ومفهوم العلاقات الدولية بين الوحدات الجغرافية، بل أن العلاقة تضرب بجذورها في كل مناحي النظام السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية مما يؤكد على حقيقتين أولهما: أن إيران يمكن أن تخوض صراع دامي مع أي دولة عربية أو أي أزمة يمكن لها أن تحدث بسبب "إسرائيل"، وأن تحالفها وتضامنها، وربما اصطفاؤها إلى جانب "إسرائيل" أمر ناجز وفاعل بناء على هذه العلاقة، ثانيهما: أن الدول العربية لا تستطيع بناء استراتيجياتها وعلاقتها مع الدول الإقليمية الكبرى، مثل إيران وتركيا على وجه التحديد، وأن أي الدول العربية تهدم أكثر مما تُشيد على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، حتى في ظل المقاربة بين المراحل السابقة، والوقت الحالي في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين لا زال العرب يتمرسون خلف الصراعات الجانبية في خلق صراعات محتدمة بينها وبين الدول الإقليمية الكبرى، عكس الحركة الصهيونية وكيانها الوليد الذي استطاع بناء استراتيجية على التناقضات الجيوسياسية، والدينية والمذهبية في شق أي حالة تقارب بين النظم الكبرى، واستطاع أن يؤسس لحالة انسجام مصلحي بين دول المنطقة بالرغم من الاختلافات الدينية، والثقافية، والاجتماعية، وأن يحول حالة العداء والكراهية إلى حالة تقارب مع بعض النظم رغم حالة العداء الشعبي، وهي نفس الاستراتيجية التي انتهجها مع مصر بعد حرب 1973 وحيدها من شريك في الصراع إلى وسيط، وبذلك استطاع أن يجيد أكبر ثلاث قوى ديموغرافية في المنطقة، مصر، وإيران، وتركيا بما أن الديموغرافيا هي أخطر ما يواجهه دولة الكيان، وهي

1 Sunday times, 13 december 1970.

العنصر الأكثر خطورة في الذهنية الصهيونية التي تعتبر هاجس مريب في محيط غريب مختلف دينيًا، وعقائديًا، وثقافيًا، وسياسيًا.

من هنا فإنّ أيّ مقارنة تحليلية لا بد أنّ تتعمق في النموذجين الإيراني والتركي، لا بد وأنّ تستند إلى التحليل الاستراتيجي للذهنية الفكرية الصهيونية، والنظرية السياسية التي تستند وترتكز إليها "إسرائيل" في التفاعل مع المنطقة وأنظمتها، وأزماتها، وكذلك في الذهنية النقيضة وهي الذهنية العربية والإسلامية التي تفتقد لي محاور استراتيجية أو تكتيكية في التفاعل مع المنطقة وأزماتها، وتحالفاتها، فالعرب لم ينالوا رضا وإقناع الولايات المتحدة الأمريكية في الاصطفاف مع مطالبهم، وكذلك خسروا الإتحاد السوفيتي كقوة قطبية أخرى في معاركهم وتوازناتهم، وتحولوا لدول وظيفية مستعمرة فكريًا، وثقافيًا، واقتصاديًا، وشعوب لا زالت تعيش في واقع مأزوم.

الفصل الثاني

المتغيرات السياسيّة الإيرانيّة وأثرها على القضية الفلسطينيّة

الفصل الثاني المتغيرات السياسية الإيرانية وأثرها على القضية الفلسطينية

تمهيد:

الكثير من المياه جرت في النهر، وكثير من الأحداث غيرت مجرى التاريخ، وتاريخ الشعوب والأمم، وكذلك الدول، وأسقطت كل التحليلات والمعالجات العلمية والتاريخية التي تم البناء عليها في استشراف المستقبل، والتخطيط الاستراتيجي بل والتكتيكي، والتوقف عند هذه اللحظات والأحداث يؤدي إلى استنساخ واستشراف وتنبؤ وقراءات جديدة وفق معطيات وأسس، ودوافع أخرى، كما تعيد إنتاج التاريخ مرة أخرى، وكذلك السياسات وفق مفاهيم التغيير الطارئة، أو مستحدثات ومتطلبات ما تفرزه الحالة التاريخية. ومن هذه الأحداث الفارقة في التاريخ الزماني والتي تبقى شاخصة أمام المؤرخون والمخططون السياسيين لفترات وحقب طويلة، هي الثورة الإيرانية التي داهمت الجميع وأربكت ليس فحسب الساسة بل سياسات وخطط دول كبرى، ودول إقليمية، ودفعتها للتوقف عاجزة عن الفعل أو رد الفعل.

تسارعت الأحداث في المملكة الإيرانية الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والتي كانت أشبه بالرجل القوي وسط الضعفاء، وأحدثت هزة عنيفة لم يتوقعها إلا القلائل أو النرجسيون وفق قواعد الوعي الطوباوي لبعض الدول، وتحققت نبوءة رجال التخطيط السوفيتي الذين تنبؤوا هذه الهزة، وهذا الحدث، فقد شهد العالم مصدومًا - إن جاز التعبير - وقهرًا سقوط شاة إيران، ونظامه الديكتاتوري القوي وفق الرواية التاريخية، وأجهزته الأمنية والعسكرية التي كانت تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" في عقد تحالفي تكاملي، وما أحدث هذه الهزة أو الصدمة أنّ هذا السقوط لم يتأت بفعل تدخل عسكري أو تمرد مسلح أو ثورة عسكرية، بل بفعل ثورة شعبية جماهيرية غير مسلحة، أي ضمن ملحمة جماهيرية تعتبر أحد ملامح التاريخ الجماهيرية.

فقد فشلت كل أدوات وأساليب النظام الملكي من إخضاع الجماهير، أو إجهاض حركتها، وحصر ثورتها، كما فشلت الحكومة العسكرية الإيرانية التي عينت في نوفمبر (تشرين ثان) 1978 برئاسة رئيس الأركان الجنرال أزهرى وفشلت في سحق الجماهير أو استرضائها، ووقفت عاجزة أمام حركة الجماهير واضراباتها وعصيانها السياسي والعسكري حتى خضعت لها الحكومة العسكرية الإيرانية، وتسارعت الأدوات وتصلبت الحركة الوطنية الإيرانية في وحدتها الثورية، وموافقها التمردية، وتجاوزت تناقضاتها الأيديولوجية والاجتماعية من أجل هدفها العام إسقاط نظام الشاة وأدواته.

جاء انتصار ثورة الجماهير الإيرانية حدثاً وتحولاً لم يؤثر على إيران فحسب، بل كان تحولاً في الفهم العام لمفاهيم العديد من الثورات العالمية، وحركات الشعوب الأخرى، كما أنه أثر على المنطقة وعلى الإقليم عامة، واعتبرت الثورة الإيرانية حتى عام 2018 مرشداً للعديد من الشعوب وحركات التحرر الشعبية العالمية.

لقد أكدت الثورة الإيرانية أنّ حركة التاريخ لا تتوقف، ولا تعرف الثبات بل هي حركة دؤوبة متغيرة، متطورة، وأكدت على ضرورة دراسة حركة الشعوب والجماهير وتبعبها، والبناء والمراهنه دومًا على إرادة الشعوب.

لقد كانت تصنف إيران ضمن الدول الأعداء بل والأكثر عداوة لشعوب المنطقة أبان فترة الملكية، وحكم الشاة بما أنها كانت تتعامل مع جيرانها بازدراء، وتعامل قوى كبرى مع دول صغيرة، واستخدمت سياسة التدخل المباشر في العديد من الحالات، بل واحتلت بعض الجزر الإماراتية لتحل محل بريطانيا مثل جزر طمب الكبرى، وطمب الصغرى، وجزر أبو موسى، وهددت بعض الدول الأخرى حتى جاءت الثورة الإيرانية عام 1979، ويبقى السؤال المحوري في هذا الفصل هل تغيرت السياسة الإيرانية مع دول الجوار؟ وهل شهدت تحولاً كما شهدت إيران تحولاً رئيسياً في علاقتها مع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"؟

رغم الديباجة الوصفية للثورة الإيرانية فيما سبق ولكن يتبقى لنا أنّ نحاول الإجابة عن السؤال الأكثر محورية هل فعلاً الثورة الإيرانية فاجأت حلفاء إيران الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" رغم كلّ المقدمات التي كانت تشهدها إيران من أحداث ومتغيرات شعبية، ومحاولات التمرد والانتفاض على حكم الشاه، وهل عجزت الأجهزة البحثية والأمنية الأمريكية والإسرائيلية عن قراءة هذه الأحداث والمستقبل لنظام الحكم؟

في هذا الفصل من الكتاب سيتم تفصيل وتحليل السياسات الإيرانية مع دول الجوار الإقليمي وعلى وجه التحديد الدول العربية، واستدراك واستشفاف إجابات موضوعية عن التساؤلات السابقة، وكذلك استقراء هذا التغيير، وتأثير الحدث الأبرز بعد حدث إعلان الكيان الصهيوني في القرن العشرين في منطقة الشرق عامة، والخليج العربي.

أولاً: الرؤية الأمريكية للشورة الإيرانية:

كان الصراع على أشده بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (السابق) في الفترة التي أطلق عليها (الحرب الباردة) بين القطبين الكبيرين، حيث كان الصراع بينهما على مناطق النفوذ العالمية، بين حلفين الحلف الأمريكي (الرأسمالي) والحلف السوفيتي (الاشتراكي) الذي كان مُتعارف عليه دعم كلِّ حركات وقوى التحرر العالمية، وعليه كان كلِّ حلف يحاول بسط نفوذه وسيطرته على مناطق ملتبهة واستراتيجية وفق موازين الصراع، فكانت كوبا تعتبر قاعدة الإتحاد السوفيتي على تخوم الولايات المتحدة الأمريكية، ومدخل الإتحاد السوفيتي في أمريكا الشمالية كفضاعة للولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى بتركيا وإيران قواعد متقدمة واستراتيجية على الحدود السوفيتية، وعلى وجه الخصوص إيران التي كانت بمثابة الخط الأول للولايات المتحدة الأمريكية في وقف التمدد السوفيتي الذي بدأ بغزو أفغانستان لتعزيز وحماية حدوده، بعدما أصبحت تركيا وإيران من ضمن دوائر السيطرة الأمريكية. فإيران القاعدة الاستراتيجية المتقدمة بشراكتها الممتدة في الحدود مع الإتحاد السوفيتي مع جمهوريات ما يطلق عليه الآن (آسيا الوسطى) تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان وهي جمهوريات سوفيتية سابقة قبل التفكك، إضافة لبحر قزوين وكلاهما يعتبر من ضمن الأراضي السوفيتية والنفوذ السوفيتي، وكذلك حدودها - إيران - مع أفغانستان، يضاف لهذه الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للجغرافيا الإيرانية، أهميتها في المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية (النفط والغاز) ومنطقة الخليج العربي، والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، مع وجودها في قلب تكتل ديموغرافي كبير دول الخليج العربي وعلى وجه التحديد العراق التي كانت تعتبر من ضمن نفوذ الحلف السوفيتي في المنطقة. من هنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إيران قاعدة متقدمة لها ولقطبها الرأسمالي، لذلك كانت دائماً إيران تحت المجهر الاستخباراتي الأمريكي، وضمن دوائر الاهتمامات في السياسة الخارجية الأمريكية، ولذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعزز من الوجود الإيراني ومن تثبيت أركان نظام محمد رضا بهلوي (شاه إيران) ونجحت في إفشال الانقلاب الذي نفذه رئيس الوزراء محمد مصدق عام 1951 وأعدت الشاه للحكم مرة أخرى بعدما فرّ من إيران، إلا أنّها كانت تتابع إرهابات الساحة الإيرانية المشتعلة عن كثب، وتتابع عبّر سفاراتها ومستشاري وزارة الخارجية التقارير والتوقعات التي كانت على طاولة وزير الخارجية باستمرار، في الوقت الذي كانت الوزارة والرئيس الأمريكي كارتر منشغلين بمفاوضات السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1978، وكان المطبخ الأمريكي الرئاسي منهمك في هذه المفاوضات بكلِّ ثقله، إلا أنّ السفير الأمريكي

في طهران ووزارة الخارجية الأمريكية، والمخابرات المركزية الأمريكية كانت تترصد وتتابع نشاط وقوة المعارضة الإيرانية، وتقدم تقاريرها وتوقعاتها عن سير الأحداث في الساحة الإيرانية، وخضعت الأحداث الإيرانية للنقاش على أعلى مستوى على مائدة القرار السياسي الأمريكي، وفي هذا الصدد يقول سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي - آنذاك - في مذكراته: "في النصف الأول من عام 1978 أصبحت المظاهرات المتفرقة في إيران أكثر تواتراً... حيث كان الشاه قد سحق في 1963 حركة معارضة يقودها آية الله روح الله الخميني الذي كان مصممًا الإطاحة بأسرة بهلوي، وتم نفيه إلى تركيا ثم العراق ثم إلى قم عام 1978... واكتسبت المظاهرات طبيعة معادية للأجانب، وللغرب، وللأمريكيين، وللسامية" ويضيف "أنّ سوليفان السفير الأمريكي غير مرتاح للقوة المتزايدة لرجال الدين، ووارد إقامة صلوات مع المعارضة الدينية، وأمرته بأن يلتقي شخصيات من مستوى منخفض لكشف طبيعة المعارضة"¹، ووفق سايروس فإنّ السفارة الإيرانية في طهران وسفيرها سوليفان ووزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية كتفت من تحليلاً لها للوضع الإيراني، وأنّ المخابرات المركزية لا تزال واثقة نسبياً أنّ المظاهرات لا تشكّل تهديداً على الشاه، رغم أنّ وزارة الخارجية كان قلقها متزايد، ولم يكن ممّا سبق قبل سبتمبر (أيلول) 1978 يشكّل قلقاً أو شاغلاً للرئيس كارتر أو لي شخصياً (سايروس فانس) وزير الخارجية نتيجة طمأنتنا من تقارير السفير والخبراء في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية، والحكومات الأجنبية. كما ويضيف سايروس " أنه في مطلع أكتوبر 1978 أبلغني وزير الخارجية الإيراني الجديد أمير خسرو أفشار في نيويورك أنّ الشاه يعتقد أنكم تؤيدوا المعارضة، فنفيت هذه الشائعة، وأكدت أنّ سفارتنا في طهران على اتصال بشخصيات ثانوية من المعارضة لتفهم ما يجري². ومع مناقشة الوضع الإيراني قدم مستشارو وزارة الخارجية آراء بأنّ الشاه قد انتهى عملياً، وتوصل زينغ بريجنسكي مستشار الأمن القومي لرأي أنّ وزارة الخارجية الأمريكية كانت "رخوة" في الحل العسكري وإنها تخلت عن الشاه، بل علمت وزارة الخارجية أنّ الأخير أجرى قنوات مباشرة مع الإيرانيين وجرت مناقشات مع أورشير زاهدي، دون علم وزارة الخارجية ممّا أربك الشاه، ولكنه أنكر ذلك أمام الرئيس كارتر.

1 سايروس فانس: خيارات صعبة، مذكراته الشخصية أثناء عمله وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1-2، بيروت، لبنان، 1983، ص 113.

2 سايروس فانس، ص 115.

في الثالث من نوفمبر (تشرين ثان) وجهت رسالة للسفير الأمريكي في طهران بعقد لقاء مع الشاه وطمأنته لموقف الولايات المتحدة الأمريكية ومفاده تأييد الشاه دون تحفظات، وتأييده في أيّ قرار يتخذه¹. ولكن الأمور في طهران اهتزت بعنف، ووصلت لذروتها وتمّ إحراق السفارة البريطانية، كما أكد السفير الأمريكي سوليفان في التاسع من نوفمبر (تشرين ثان) بضرورة مواصلة دعم وتأييد الشاه، والبدء في تفكير ما لم يمكن التفكير فيه، وهنا يؤكد سايروس على ذلك بالقول: "أنّ رسالة سوليفان أثارت دعرًا في البيت الأبيض، كان هناك خوف مستكن من أنّ أيّ تصرف من شأنه أنّ يعني ضمناً إننا لا نتوقع للشاه أنّ يبقى قد يسهم في شلل إرادته ويدفع المعارضة إلى المزيد من العنف"². وعليه فقد تزايدت ضغوط الولايات المتحدة على الشاه وتشجيعه على استخدام الجيش الإيراني لسحق المعارضة، في حين أنّ الرئيس كارتر في ديسمبر (كانون أول) طلب من جورج بول وكيل وزارة الخارجية أنّ يقوم بمراجعة موضوعية للوضع في إيران ويقدم توصيات فورية حول خط الولايات المتحدة في العمل. وفي 13 ديسمبر قدم توصية بضرورة أنّ يسلم الشاه السلطة لحكومة مدنية، ولكن الرئيس قرر اقناع الشاه بالتخلي عن السلطة، والتحدث إلى المعتدلين في المعارضة حول حل وسط، والتفكير في تسوية.

يتضح من هذه المشاورات والآراء في المطبخ الأمريكي أنّ هناك عدة اتجاهات في التفكير بالآزمة

الإيرانية منها:

1. اتجاه يميل لضرورة إيجاد حل وسط بين الشاه والمعارضة للحفاظ على الشاه ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إيران.
2. اتجاه يميل لضرورة سحق المعارضة من خلال انقلاب عسكري يحافظ على سلطة الشاه.
3. اتجاه يميل إلى ضرورة التحضير والتفكير في مرحلة ما بعد الشاه، والتحضير لعملية تقاسم القرار على نحو أكثر فعالية للحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج الفارسي.

وفي 21 ديسمبر أرسل وزير الخارجية الأمريكي رسالة إلى السفير في طهران أنّ يقوم بإبلاغ الشاه دون أيّ التباس أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد خيار القبضة الحديدية، وأنها تعتقد أنّ عليه التحرك بسرعة لإقامة حكومة مدنية جديدة تحل محل الجنرال أزهرى، وأنّ أيّ من خيارات الشاه رحيله أو القمع الوحشي يمكن أنّ يخل بالأزمة. هذه الرسائل والمداولات الأمريكية تؤكد أنّ الولايات المتحدة قد وصلت

1 نفس المرجع السابق.

2 نفس المرجع، ص 120

لقناعة أنّ الشاه لن يستمر وأنّ المعارضة الإيرانية عاقدة العزم على إسقاط الشاه، وعليه لابد من الخروج الآمن من الأزمة للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في إيران، مع عدم وجود أيّ خطط واضحة لكيفية الخروج من الأزمة مع المعارضة الإيرانية، حيث لا تريد الولايات المتحدة المغامرة والتضحية بالجيش الإيراني وتعرضه للتفكك والتدمير. وما يؤكد ذلك ما عبّر عنه سايروس بالقول: "على الولايات المتحدة أنّ تكون قادرة على التعامل مع حكومة تاليه، حتى يمكن لمصالحنا القومية المشتركة في إيران مستقرة غير شيوعية أنّ تتبعث بعد الاضطراب"¹ وهذا التصريح يؤكد أنّ الولايات المتحدة غير قادرة على تحديد هوية المعارضة الحقيقية، فثارة تؤكد أنّ المعارضة دينية أصولية، وأخرى تبدي تخوفها من حكومة شيوعية، وهو ما يوضح مدى التخبط الأمريكي في هذا الاتجاه.

وفي الرابع من يناير (كانون أول) 1979 أبلغ الرئيس كارتر السفير الأمريكي في طهران الموافقة على مغادرة الشاه إيران وتشكيل مجلس بلاط، على بقاء القيادة العسكرية موحدة، وضرورة وجود مبعوث عسكري أمريكي يعمل مع القيادة العسكرية الإيرانية على وحدة المؤسسة العسكرية الإيرانية ومنع انهيار العملية الدستورية وتم اختيار روبرت هويسر للمهمة وهو نائب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، الذي بدأ عمله وأدرك أنّ ضباط المؤسسة العسكرية الإيرانية تهتم بالاتصال بالخميني والقوى الدينية، ويقول هويسر "أنّ بعض الجنرالات الإيرانيون ابلغوه إنهم يعتقدوا أنّ عداء العسكريين والزعماء الدينيين للشيوعية يمكن أنّ يمنحهم أرضاً مشتركة"² وهو ما أكد عليه السفير سوليفان الذي أرسل تقريراً لوزارة الخارجية يقول فيه: "أنّ الجنرالات يريدوا من الولايات المتحدة الأمريكية الاتصال بالخميني مباشرة لإقناعه بأن يمنح بختيار فرصة لإقرار النظام بعد رحيل الشاه، ولمنع الشيوعيين وغيرهم من الجماعات اليسارية الراديكالية من استغلال الفوضى"³ ويضيف سوليفان "أنّ الخميني يفضل أنّ يكون هناك جيش متماسك وفعال يضمن أمن إيران الداخلي أثناء الانتقال إلى جمهورية إسلامية. وهناك أدلة على أنّ الخميني ينوي أنّ يبقى الهيكل الرسمي للحكومة في أيدي السياسيين العلمانيين، بينما يقوم هو ورجال الدين بتشكيل الثورة عبر دروب إسلامية أصولية"⁴. وعليه تحركت وزارة الخارجية الأمريكية بعد مشاورات مع الرئيس كارتر في السابع من

1 المرجع السابق، ص 120.

2 نفس المرجع.

3 نفس المرجع.

4 نفس المرجع، ص 123.

يناير (كانون أول) وأرسلت السفير تيودور اليوت إلى باريس لفتح خط مباشر مع الخميني، ويحاول أن يقنعه لتأجيل عودته ومنح فرصة لبختر، حيث كانت الولايات المتحدة تقدر تخوف الخميني من الجيش ومن الشيوعيين، وعليه تحذيره من خشية انقلاب عسكري يستغله الشيوعيين في صدام بين الجيش ورجال الدين، وكان الهدف من الرسالة ليس التفاوض مع الخميني بل تحذيره من سيطرة الشيوعيين على زمام القيادة في إيران. وبعد مناقشات مع الرئيس كارتر الذي طلب التروي في هذه الخطوة والمشاورات مع وزير الدفاع الأمريكي، ومستشار الأمن القومي بريجنسكي قرر كارتر الاتصال بالرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أن يحث الخميني منح بختيار فرصة لإقرار النظام. ولكن الأمور في إيران تسارعت وغادر الشاه في 16 يناير (كانون أول) إيران إلى مصر باعتبار إنها الأقرب للعودة إلى إيران في حال حدوث استقرار في النظام من قبل العسكريين، وفي هذا الوقت كثفت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات إقناع الخميني بالتوصل مع العسكريين الإيرانيين وهو ما حدث فعلاً في طهران حيث بدأت الاتصالات بين ممثلين عن الخميني مع العسكريين.

من هنا يتأكد سعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيث بإبعاد الشيوعيين عن المشهد الإيراني، وضمان بأي شكل عدم سيطرتهم على مقاليد السلطة، وأنها وجدت بالعداء من العسكريين ورجال الدين مدخلاً فعلياً لتنفيذ مخططاتها، وفي 23 يناير أصدر كارتر تعليمات إلى زيمران يزدي في باريس التحرك لحث الخميني أن يسمح لمثله في طهران للتوصل إلى تفاهم مع العسكريين وبختيار مع مسار يستطيع الجميع فيه لإعادة تشكيل النظام السياسي الإيراني.¹ كما أكد بختيار في 29 يناير أنه سيسمح بعودة الخميني لإيران وتركه يتصادم مع رجال الدين في مراهنته لتفتيت رجال الدين وتشردم الجماعات الدينية، وفعلاً عاد الخميني في الأول من فبراير (شباط) 1979 إلى إيران، وفشل العسكريون وبختيار في التفاوض مع الخميني الذي قام في الخامس من فبراير بتعيين مهدي بازركان رئيساً للوزراء بشكل مؤقت.

هذه التطورات المتلاحقة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مع حكومتين، حكومة بختيار الدستورية الضعيفة والمفككة، وحكومة بازركان التي تمثل القوة السياسية الحقيقية في إيران، ورغم تأييدها لحكومة بختيار، وحث العسكريين بدعمه، إلا أنها وجهت سوليفان سفيرها في طهران بالتواصل والاجتماع مع بازركان. وهنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن خيوط الأزمة الإيرانية معقدة لذلك تريد الحفاظ على المسارين لضمان سلامة مصالحها ورعاياها في أي تطور مستقبلي. وبالفعل تحت وطأة

1 المرجع السابق، ص 126.

الأحداث والاشتباكات استتال بختيار وأختبأ، وأمرت القيادة العسكرية قواتها العودة والالتزام بثكناتهم. وأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في 16 فبراير أمرًا لسفارتها في إيران بأنها ستحافظ على علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد. وضرورة الحفاظ على المصالح الاستراتيجية في إيران مع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية على صعوبة الحفاظ على نفس المستوى من العلاقات السابقة مع النظام الجديد. وعليه فإن السفير الأمريكي زار بازركان في 21 فبراير لطمأنته ومنه طمأنت الخميني أنّ الولايات المتحدة تقبل الثورة، وأنها لن تتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية. كما أصدرت توصية ي مارس (آذار) من وزارة الخارجية للرئيس كارتر بعدم استقبال الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب أي رد فعل من قبل إيران.

ورغم كلّ المحاولات إلا أنّ الأمور كانت تتطور بشكل سريع للأسوأ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنه في مايو (آيار) تمّ خفض مستوى العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى مستوى قائم بالأعمال فقط. من خلال هذه القراءة السريعة لتطورات الأحداث في إيران يتضح أنّ الولايات المتحدة لم تكن تقرأ تنامي الأحداث في الساحة الإيرانية، وأنّ التقديرات الأمريكية لم تضع هذا السقوط الدرامي للإمبراطورية الإيرانية، وإنما عندما استدركت الحالة سعت وعملت جاهدة لمنع الشيوعيين من الوصول إلى السلطة والقيادة، وعليه فتحت قنوات مع الخميني ورجال الدين لاستغلال عدائهم للشيوعيين كمحاولة لإيجاد نقطة التقاء ومصالحة مشتركة، دون أنّ تفكر في خطط وحلول أخرى مثل إضعاف الجماعات الدينية أو إسناد الشاه حليفها، ولكنها فكرت في أسهل الخطط المتوفرة في الحد من إمكانية نجاح الشيوعيين، وسيطرتهم على إيران. وعليه فإن سياستها هذه ارتدت عليها وخرجت إيران من صفوف حلفائها مما شكّل ضربة لمصالح الولايات المتحدة السياسية والأمنية في جنوب غرب آسيا. أيّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عجزت أو تجاهلت فتح قنوات مع المعارضة المعتدلة والعسكريين وتصليب مواقفهم في الأزمة وإنما اتجهت بكلّ ثقلها للتوسط مع الخميني والجماعات المؤيدة له لصياغة تفاهات بينه وبين المؤسسة العسكرية والسياسية الإيرانية مما أدى لخسارة إيران كدولة حليفة لها ولـ "إسرائيل" في المنطقة. ونتيجة لذلك فقد تلخصت الخسائر الأمريكية السياسية في التالي:

1. إزالة قاعدة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، ومناطق نفوذها في صراعها مع

الإتحاد السوفيتي.

2. تسرب التردد والمهلع من حلفائها العرب والأسويين من فكرة تخليها عنهم كما فعلت مع الشاه، وعدم قدرتها الحفاظ على حلفائها وقت الأزمات.
3. خسائر فادحة على المستوى الاقتصادي، وتساعد ارتفاع النفط أضعاف مما كانت عليه مما زاد من حدة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.
4. فشل التقديرات السياسية والأمنية في تقدير تحليلات وسيناريوهات لمعالجة الأزمات الطارئة، مما يعرض المصالح الاستراتيجية للخطر.

ثانياً: السياسات والمواقف الإيرانية نحو الدول العربية بعد ثورة 1979:

بادئ ذي بدء، وقبل البحث في أعماق هذه السياسات ومتغيراتها، إدراكاً للتاريخ فإن العلاقات الإيرانية - العربية تتعدد روافدها، ومنابعها التي تضرب في أعماق بعيدة هي أسفار التاريخ، وأنّ العديد من الجسور شيدت أو هدمت في مجرى هذه العلاقات التاريخية، وأنّ هذه الدولة لها من أواصر الشراكة والمصالح ما بين الصراع والاتفاق، وربما من أهم مظاهر هذا الصراع معركة متصلة الحلقات كانت ولا زالت حول المسمى للخليج، هل هو الخليج الفارسي أم الخليج العربي؟ وهو من أحد مكونات الصراع الرئيسية بين قوتين تشتركان في الدين والعقيدة، وتختلفان في المذهب والقومية. ومن أوجه الصراع الأخرى هو الصدام الدائم بين كتلتين بشريتين كبيرتين الكتلة الفارسية والكتلة العربية، وما بين هاتين الكتلتين من حضارة ممتدة في عمق التاريخ، وعمق الجغرافيا، وعمق العلاقات وجسورها بين الكتلتين، فالفرس لم يصبحوا عرباً بل اعتنقوا الإسلام ديناً، والعرب أخذوا من حضارة الفرس وثقافتهم الأدبية وعلومهم الكثير، لكنهم لم يصبحوا فرساً. ولكن ما يؤكد أنّ عمق العلاقات ارتبط بالتاريخ والمصالح أنّ القبائل العربية أو بعضها ساند ودعم وتحالف مع الإمبراطورية الفارسية، وحارب لجانبها، وأعتمد الفرس أو الإمبراطورية الفارسية على العرب في حروبهم ضد الدولة البيزنطية (الرومانية)، كما ساعد الفرس العرب في طرد الأحباش من اليمن عام 357¹.

ومع ظهور الإسلام، وظهور الدولة الإسلامية أُنحت وجود الإمبراطورية الساسانية بحروب ومعارك تاريخية، غدت فارس ولاية إسلامية من ولايات الدولة العربية الإسلامية، وأعتنق الفرس الديانة الإسلامية، وكان في التاريخ الإسلامي قادة وأبطال من بلاد فارس مثل سليمان الفارسي، كما وساهمت الحضارة

1 الموسوعة العربية الميسرة، طباعة دار الجيل التابعة للجمعية المصرية لنشر المعرفة، سنة 1416 هـ . ق، ج 1، ص

الفارسية في بناء الحضارة الإسلامية، وكان للفرس دور هام وكبير في الصراعات التي ظهرت فيما بعد، وخاصة مع ظهور الدولة الأموية، وكان لهم باع كبير في إنهاء الدولة الأموية التي انحازت للعنصر العربي، ونشأة الدولة العباسية، حتى برز الصراع الفارسي - التركي حتى سقطت بغداد سنة 1258¹.

وفي أوائل القرن السادس عشر نجح الفرس في إقامة الدولة الصفوية، كما نجح الأتراك في إقامة الدولة العثمانية، وشهد العراق ساحة الصدام والصراع بين الدولتين، حيث اتخذ الصراع الطابع المذهبي مما كان له بالغ الأثر على العلاقات العربية - الفارسية وتعميق أسباب الصراع والخلافات حتى دخلت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر إلى حلبة الصراع وعلى وجه التحديد بريطانيا ضاعف من الآثار السلبية على العلاقات بينهما، كما أدى بروز الحركة القومية العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حدث صدام جديد بين هذه الحركة التي امتدت في كل الدول العربية وأصبحت تمثل الاتجاه العام السائد فيها، وبين إيران التي كانت تحتل مكاناً هاماً في الاستراتيجية الأمريكية الذي تحول إلى صدام بين أيديولوجيتين أو قوميتين تجلّى بأخطر صورته في الحرب العراقية - الإيرانية عام 1982 من القرن العشرين، ولقطع رحلة التاريخ الطويل منذ الفتح الإسلامي حتى انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، نتعمق تحليلاً في الجزء الأخير من هذه العلاقات ما بعد الثورة الإيرانية عام 1979.

مثلت الثورة الإيرانية عام 1979 حالة جدلية سواء على المستوى الداخلي الإيراني أو بين المؤرخين والباحثين، فهناك من أطلق عليها الثورة الإسلامية نظراً لنفوذ رجال الدين والتيار الديني، والمرجعيات ودورهم في تبوأ صدارة الواجهة أو المشهد الثوري، وارتباط الثورة الإيرانية بشخص المرجع الديني الخميني، وعودته لإيران كقائد للصورة من باريس وتصدره المشهد العام، والصورة الحية للثورة، وما بين من يؤكد وفقاً للمعطيات التاريخية والشواهد التاريخية أنّ هذه الثورة، هي ثورة الشعب الإيراني والحركة الثورية الإيرانية، والحركة الوطنية الإيرانية، وأنّ اليساريين والوطنيين كان لهم باع طويل، ودور كبير في الحركة الثورية الإيرانية التي توحدت بعيداً عن متناقضاتها الفرعية من أجل إسقاط حكم ونظام الشاه، وأنّ قمع واحتواء المرجعيات لأذرع الحركة الوطنية، وحزب توده الإيراني كان بمثابة ثورة داخل الثورة لإقصاء الوطنيين واليساريين والتقدميين، بل والمعتدلين من رجال الدين لصالح التيار الراديكالي الذي نجح في احتواء الحركة الوطنية الإيرانية، وتوجيهها حيث خطط. وبغض النظر عن هذا الصراع إلا أنّ الثورة الإيرانية أخذت الشكل والطابع بل والمسمى الإسلامي في قالبها العام، وهناك من يؤكد ويحرص على إطلاق اسم الثورة

1 نفس المرجع.

الإسلامية، بل ووصفها بأنها أول ثورة إسلامية في العصر الحديث، وهي الحدث الذي كان له أكبر وأعمق الأثر على العالمين العربي والإسلامي، نظير ما طرحته من أفكار رائدة وجديدة، وما قدمته من خصوصية وهوية ورؤى جديدة ومغايرة لما هو سائد في منطقتنا الجيوسياسية، وهو ما أبحر بعض الشخصيات العربية وعلى وجه التحديد الفلسطينية آنذاك وجعلها تعتبر هذه الثورة منتجًا ونموذجًا ثوريًا يمكن السير والافتداء به كتجربة نحو فلسطين¹.

1. الأيديولوجيا:

قبل الحديث عن العلاقات لابد من تناول مفاصل الثورة الإيرانية لاستيضاح الخطاب والأيديولوجيا التي بدأت في التعاطي معها، لاستدراك استراتيجيات الثورة، وسياساتها في صياغة علاقاتها وتحالفاتها المستقبلية التي ورثت سياسات وأفكار نظام كان سائد كقوة إقليمية كبرى في المنطقة وفق نظم وأسس تحالفية ثابتة.

لعبت العقيدة الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للبيتين العالمية، والعربية وقد أعلن الخميني ذلك في عبارته "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية"². كما تميزت الثورة بمفاهيم تنبع من القرآن الكريم مما منحها الفاعلية للتأثير على المتلقي، كما اعتمد المعيار الأساسي للتمييز على المستوى العالمي في نظر قيادة الثورة الإيرانية هو بالأساس سلوك معنزي يتلخص في مصطلح (الاستكبار)، وهو مصطلح امتد للتعامل مع الدول الكبرى المتقدمة، وكذلك الدول الإقليمية الصغرى من خلال شيطانين "شيطان أكبر" و "شيطان أصغر"³. كما أنّ الثورة طرحت مفهوم الاستقلالية والحكم الإسلامي كمحورين أيديولوجيين في العلاقات العربية- الإيرانية. كذلك طرحت الثورة الإيرانية أهم مبادئ سياستها الخارجية بشعار "لا شرق- لا غرب"، وهو مبدأ يقوم على النظر للشرق والغرب كمستكبرين يواجههم على الجانب الآخر معسكر المستضعفين، وهو المعسكر الذي انتصر، وأنّ الجمهورية الإسلامية تأسست جراء انتصار المستضعفين. وعليه فإنه يمكن قراءة الموقف الإيراني المستند لهذه المبادئ بأن فكرة (الحياد) هي فكرة أو موقف لم تؤمن

1 باكينام الشرفاوي: : الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1990، ص731

2 محمد علي حسين: نداء الثورة، عرض لطائفة من نداءات الإمام الخميني إلى أبناء العالم الإسلامي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 1982، ص78.

3 باكينام الشرفاوي: مرجع سابق، ص732.

به قيادة الثورة الإيرانية ومرشدها الروحي آية الله الخميني، مما يؤكد رفض التبعية تحت إيجاد فكرة الحياد أو مصطلح الحياد. أما فيما يتعلق بالعالم الإسلامي، والأمة الإسلامية فقد أكد الدستور الإيراني على فكرة (دار السلام) بما معناه أنّ جماعة المسلمين جماعة واحدة، وحكومة الجمهورية الإسلامية تؤسس سياساتها على أساس وحدة وتحالف الأمم الإسلامية، وفق المادة الحادية عشر من الدستور، حيث رفض الخميني فكرة القومية وأنّ الإيديولوجيا المشتركة هي وحدة الأمة الإسلامية وليس الجنس أو اللغة أو الثقافة¹. وهنا يمكن الاستشهاد بأنّ إيران رفضت مفهوم الحكم الإسلامي بالتفسير الإيماني لما هو الحكم الإسلامي عامة، وتفاعلت مع العالم الخارجي كمتحدثة باسم قضية عامة. وما ميز الجمهورية الإسلامية أنّها تمتلك نظرية سياسية لماهية الحكم الإسلامي - محورها فكرة ولاية الفقيه² - التي سعت وتوسّعت لنشرها والتوسع فيها، حيث إنّها تمثل الحلّ الأمثل لمشاكل المنطقة ككلّ.

وفق السابق يمكن القول أنّ النموذج الإيراني للدولة بعد الثورة جاء مشهداً إلى الإسلام الحركي والثوري كمصدر لبناء شرعيته الجديدة، الأمر الذي أثر على مصادر التشريع الوافدة داخل واقع النّظم السياسية العربية، ورأى فيه النّظم العربية مصدرًا للتجديد والتّحدي المباشر لمصادرها الفكرية خاصة في ظلّ إدراك أهمية ودور المحدد العقائدي في الثقافة السياسية العربية³. وكان لهذا الفهم إدراك مخاطر ومضمون تصدير الثورة، حيث رأى النّظام الإيراني أنّ البيئة لدول المنطقة مهياة للثورة والدفع الثوري الإسلامي لتشابه الظروف الموضوعية للواقع الإيراني والعربي.

كما أنّ الرؤية السياسية الإيرانية السابقة مثلت مدخلاً لتبني الثورة الإسلامية الإيرانية منطلقاً فكرياً وحركياً تجاه المنطقة الإسلامية والعربية خاصة والمتعلقة بمبدأ تصدير الثورة، واعتبرته بمثابة أداة لتحقيق الأهداف العقائدية التي أعلنتها الثورة الإيرانية، وذهب الخميني بعيداً عندما صرح في ذكرى الثورة الأولى قائلاً: "سوف نصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأنّ ثورتنا إسلامية"⁴، كما ربط مبدأ تصدير الثورة ببقائها

1 فاضل الرسول: العراق - إيران أسباب وابعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، مترجم الهيئة العامة للاستعلامات، 1991، ص 312.

2 ولاية الفقيه:

3 خالد العوالة: الثورة الإيرانية وشرعية النّظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1992، ص 476.

4 Keneth the Thompson, bchind Iranian lines, robinson books, londn,1988,p.82.

واستمرارها من خلال إعلانه " إنَّ كَلَّ القوى العظمى قد قامت لتحطمننا وإذا ما بقينا في بيئة مغلقة فسوف نواجه حتمًا لهزيمة.¹"

2 المحددات الحاكمة لتأثير الثورة الإيرانية الإسلامية:

تناولنا في البند السابق الأيديولوجيا الإيرانية، ومفهوم تصدير الثورة، ونظام الحكم الذي فرض حالة من الريبة والعزلة، والتخوف من الثورة الإسلامية في إيران، وعلى وجه التحديد الدول العربية التي كانت تنتهج الأيديولوجيا القومية في مبادئها، وأفكارها، وسياساتها العامة، وكيف أثرت هذه الخلفية الفكرية على مجرى العلاقات العربية- الإيرانية باعتبار أنَّ الثورة الإيرانية تمثل أيديولوجيا أو حركة ثورية أيديولوجية، عكس محددات الدول العربية مع تركيا التي اتجهت نحو الغرب، وانعزلت كليًا عن منطقة الإقليم بعد ثورة أتاتورك، وإعلان الجمهورية التركية عام 1924، لذلك لم تصفها الأنظمة العربية موقع العداء أو التصادم. وعليه فإنَّ الأيديولوجيا كان لها أثر بالغ في مسار العلاقات العربية - الإيرانية كما استعرضنا سابقًا، إلا أنَّ هناك العديد من العوامل التي حددت مسار هذه العلاقات في سياق ما حدث في إيران من متغيرات، ومن هذه العوامل ما يلي:

3. تطور الساحة الإيرانية:

في العرف السياسي السائد، والمفهوم العام لسياسات أيّ نظام، خاصة الذي يحدث مع تغيير مفاجئ وجذري تكون السياسات الخارجية هي انعكاس للصورة السياسية الداخلية، وبما أنَّ التَّظام الإيراني أو نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد حدد العديد من المحددات العامة وهي محاولة للتوفيق بين السياسات الداخلية والخارجية، مع وضع أهمية المحدد الجيوبولتيكي في عين الاعتبار، ورغم ذلك حاولت إيران خلق حالة من التوافق بين السياسيتين ممَّا أدى إلى حالة فوضى ثورية مرت بها التجربة الإيرانية، وعشوائية وتداخل مراحلها الانتقالية، وكذلك محاولاتها لتوحيد السلطة ممَّا أوجد انقسام كبير جدًّا. وعليه اختلاق مشاكل وأزمات على مستوى إدارة السياسة الخارجية، نتيجة التغيرات العديدة في الفهم الأيديولوجي العام، وفي وزارة الخارجية الإيرانية²، لقد انتهج بازركان ومن بعده بني صدر وقطب زاده أساسًا لتحسين عام للعلاقات مع العالم العربي بغض النظر عن طبيعة الحكم الناضمة، بما إنَّها رفضت فكرة

1 باكينام شرقاوي: مرجع سابق، ص 339.

2 باكينام شرقاوي: مرجع سابق، ص 354-355.

تقسيم الدول العربية إلى دول محافظة وأخرى تقدمية تجنبًا لسوء العلاقات مع العالم العربي¹، خاصة وأنّ إيران بمرحلة تغيير، ومرحلة انتقالية تريد تحييد أيّ مؤثرات خارجية تمكن أنّ تؤثر على نقل السلطة والاستقرار، لذلك كان هناك تحسن نوعي مع السعودية ودول الخليج، ومع جبهة الرفض التي كانت تتميز بالاعتدال مثل الجزائر التي كان لها دور وسيط في العلاقات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية. واستمرت إيران في سياستها عدة أشهر حتى نوفمبر (تشرين ثان) 1979 واحتلال السفارة الأمريكية، وهو ما أطلق عليه بالمرحلة الثانية في العمل الدبلوماسي الإيراني بعدما استطاع الخميني وأركان نظامه من أحكام قبضته على أركان الثورة والسلطة². وهي الفترة التي أطلق عليها بالليبرالية وانتهت بالتخلص من بني صدر و"قطب زاده" 1979 حتى 1981، وسعى خلالها الخميني لتأسيس علاقات مع دول جبهة الخلاص واليمن الجنوبي³، ولكن ظروف الحرب ظهرت معها اتجاهات السياسة البرغماتية التي قيّدت سياسة الخارجية الإيرانية، وساهمت وساعدت التيار الراديكالي للفقهاء على تأكيد نفسه ومركزه، وبدأت هذه السياسات تفقد تأثيرها في ظلّ الاحتياجات الأساسية وازدياد عزلة إيران التي بدت أمام الرأي العام العالمي دولة معتدية. وما أعلنه الخميني في نوفمبر (تشرين ثان) 1984 أوضح أنّ الحكومة الإيرانية يجب أنّ تقبل الحاجة لأهمية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع غالبية حكومات العالم من أجل تحقيق أهداف الدولة⁴.

من خلال هذا الاستعراض المقتضب يتضح جلياً مدى تأثير الأوضاع الداخلية الإيرانية على صياغة السياسات والمواقف الخارجية، ومدى حالة الإرباك واللااستقرار التي كان يعيشها نظام الثورة الذي وإنّ استطاع القضاء على كلّ الكتل والجماعات التي كانت تتناقض أو تتعارض مع سياساته الداخلية ومواجهة المرجعية الدينية الراديكالية، ومن ثمّ الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، ومن ثمّ ظهور البرغماتية السياسية فرض عزلة دولية على إيران كلفها خسائر فادحة وكبيرة جدّاً على كافة المستويات، وعلى وجه التحديد الخسائر العسكرية على جبهات القتال، وتفوق العراق عسكرياً في الميدان وضرب المدن الإيرانية، مع فرض حظر وحصار دولي وعربي واقليمي على النظام الإيراني كان من أهم مخرجاته،

1 فاضل الرسول: مرجع سابق، ص 69.

2. Reza djalli,op.cit,p30.

3 Muredin riiansiu, lavie diffical la revolution iranien.lanomllecar revue internation alle, vol xx vi,eme,no,30

4 باكينام الشرفاوي: مرجع سابق، ص 321.

المراجعة الإيرانية لسياساتها العامة الخارجية والداخلية والذي عبّر عنه هذا التغيير أو شبه الاستسلام للواقعية بقبول قرار 598 ووقف اطلاق النار، والذي أعتبر بداية تشييد مرحلة جديدة، وأنّ الحرب لم تعد هي مركز الجاذبية للسياسات الخارجية، وظهر اتجاهات أخرى أكثر أهمية تتجلى في¹:

- تحسين الصورة الخارجية لإيران على المستوى الدولي.
- الاهتمام بالتسليح وإعادة بناء الترسانة العسكرية.
- إعادة بناء الوطن.
- إعادة إيران لقوتها ودورها الإقليمي التذي تراجع وانحدر بشكل كبير.
- إعادة الوجه المنتصر للثورة الإيرانية أمام القوى الإسلامية في المنطقة بعد هزيمة الدولة الأصولية الثورية الوحيدة في العالم الإسلامي.

4. الواقع العربي والدولي:

يمكن القول أنّ إيران تدرجت في غرور انتصار ثورتها، وتعزيز صورتها الثورية في المنطقة لدرجة الاندفاع في أفكارها ومبادئها، وأيديولوجيتها بناء على قراءات وتحليلات غير دقيقة لواقع البيئة الإقليمية المحيطة بها، رغم أنّ ظروف هذه البيئة وعلى وجه التحديد العربية هيأت العديد من الفرص والقيود للتحدي الأيديولوجي الإيراني لكي يؤثر بفاعلية في السياق العربي سواء بين وحدات هذا النظام العربي أو داخل كلّ وحدة، فقد بدأت العديد من هذه النظم للاستجابة الواعية للتحديات التي فرضتها أيديولوجيا الثورة الإيرانية، وبدأت في توسيع نطاق الحريات السياسية، وحشد علماء الدين لتقديم تفسيرات إسلامية، كما وفرت استقرارًا داخليًا على المستوى الاقتصادي، وارتفاع مستويات الدخل رغم أنّ إيران كان لديها العديد من الفرص المهيأة للتأثير في هذا السياق، وأهم هذه الفرص الخلافات العربية - العربية التي كانت تظهر بين وحدات النظام العربي، وحالة الانتقام الواضحة بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وخوف أنظمة الخليج من القوة العراقية الناهضة والفتية، وبدء ظهور رغبة عربية لتحجيم هذه القوة، وتحجيم حزب البعث العراقي.

وهو ما كان يتطلب تعايشًا عربيًا مع إيران وتحسين مستوى العلاقات معها لمواجهة السياسات العراقية الإقليمية التي ظهرت بعد الحرب كقوة إقليمية وحيدة قوية وفتية، وهو الأمر الذي استمر أيضًا بعد

1 صحيفة الأهرام، مصر، 18 يونيو 1988.

حرب الخليج الثانية¹. كما أنّ إيران لم يستغل العديد من نقاط الضعف على المستوى السياسي، ومستوى التركيبة الاجتماعية خاصة التي يوجد بها أقليات شيعية وإحياء الحس المذهبي الشيعي لدى هذه الأقليات والإحساس بجود فوارق وتمايز اجتماعي وسياسي، واقتصادي واستغلال دعاية إيران لهذه العوامل². فقد أدت السياسات الشعبية الإيرانية واستمرارها في الحرب مع العراق لمدة ثمان سنوات إلى فتور الحماسة العربية الشعبية مع الثورة الإيرانية وتأثيرها وزخمها الذي انطلقت منه.

أما على المستوى الدولي، فقد صمت العالم أمام المشهد الإيراني مراقبًا وبحذر، ومتابعًا بدقة وأهمية وعمق للسلوك الإيراني، خاصة وأنّ الثورة الإيرانية قوبلت بحساسية واضحة من الدول الكبرى، خاصة وأنّ طابع الثورة الإيرانية واستقلالها الأيديولوجي الثوري يعارض ويتناقض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الإتحاد السوفيتي (السابق)، وهذا نتاج طبيعي للاستقلالية التي انتهجتها السياسة الخارجية الإيرانية مع بدايات الثورة، والذي شهد تغييرًا مع عام 1985 وبداية التغيير على المستوى الدولي، وعلى وجه التحديد في الإتحاد السوفيتي ممّا ساهم في فتح آفاق وتعاون من القوى الكبرى على مستوى القضايا الإقليمية، مثل رفع العلام الأمريكية على السفن الكويتية³، وكذلك ساهمت سياسة المواجهة التي انتهجتها إيران في تجميد علاقاتها وشركائها الإقليميين والتي انحصرت في سوريا وليبيا واليمن ثمّ السودان.

إذن فإنّ السياسة الخارجية الإيرانية ساهمت بشكل مؤثر في تقييد أوصال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتقييد علاقاتها مع المنظومتين الإقليمية والدولية، كانعكاس طبيعي للسياسات الداخلية التي كانت تمر بمراحل انتقالية بعد الثورة، ومرحلة نقل السلطة ومن ثمّ فرضت الحرب مع العراق ظروفًا وتحديات عظمى أمام الثورة الإسلامية الإيرانية، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ممّا تطلب إعادة صياغة لمحددات السياسات الخارجية، وإعادة بناء للعلاقات الدبلوماسية الإيرانية مع محيطها الإقليمي وكذلك محيطها الدولي العام.

1 Fred holiday, the Iranian revohtion and great power poltics, ibid,p263

2 خالد العواملة: مرجع سابق، ص441.

3 Shireen hunter: iran and the word, conbinty in arevolu. Tionary decade, Indiana university pres,indianapdis, 1990,p36.

** العلاقات الإيرانية - الخليجية:

في هذا الجزء من هذا الفصل نحاول أن نضع مبضع تحليلنا على تأثير الثورة الإيرانية الأيديولوجية والبرغماتية على المستوى التطبيقي، بما أن منطقة الخليج تعتبر هي الساحة الفاعلة والناجزة لأهداف واستراتيجيات السياسات الإيرانية، والمواقف للثورة الإيرانية بحكم الارتباطات الجغرافية والاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، وكذلك وفق مفهوم المذهبية كأساس في سياق العلاقات العامة الممتدة عبر التاريخ.

منذ أن بدأت تتضح الأيديولوجيا الثورية الإسلامية وفق المفهوم الإيراني للحكم الإسلامي الاستقلالية الذي بنى عليها أن الأمن الحقيقي مرتبط بالاستقلال الحقيقي لكلّ دول الخليج وتأسيس حكومة إسلامية حقيقية، وهنا لا يمكن له التحقق دون مظلة أمنية للخليج تحقق فيها إيران التفوق السياسي والديني والاستراتيجي خاصة على مضيق هرمز¹، فقد رأى وزير خارجية إيران سنجابي أن الدور المحوري الرئيسي في كلّ منطقة الخليج لإيران، كما أنشأت إيران قوة أطلق عليها "القوة والإيمان" لتحقيق الأمن الإقليمي، أي أن السياسة الإيرانية ارتبطت بالمصلحتين أو القوتين السياسية والإيمانية، أضف لكلّ ذلك فإنّ دول الخليج قد تأثرت أيديولوجيًا، وفكريًا، وسياسيًا، بل ونفسيًا من الثورة الإيرانية، حيث مثل البعث والإحياء الديني المواجهة السياسية بين التيارين المحافظ والراديكالي، وفي إطار مواجهة إيران للاتجاهات السائدة في النظم الخليجية ظهرت التنافسات الإقليمية القومية، وشعور زعماء الخليج بالحاجة لنوع من الوحدة فكان ردة الفعل ومتطلب المرحلة والمواجهة ما أعلن عنه (مجلس التعاون الخليجي) مايو (آيار) 1981²، حيث أعتبر هذا الحلف أو المجلس جسد وحدوي خليجي لمواجهة تأثيرات وتحليلات الثورة الإيرانية، وقادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذين رأوا في هذا المجلس حلف عسكريًا موجه ضدها ولا يوجد ما يقنع أن هذا المجلس موجه لـ "إسرائيل"، كما اعتبرته خطوة أولية للاندماج الاقتصادي والسياسي العربي ممّا يضع المصالح الإيرانية في وضع غير ملائم، وأنه أيّ المجلس غطاءً للنفوذ السعودي في المنطقة.

وبالرغم من هذه المحددات العامة إلا أن انشاء هذا المجلس والعديد من المحددات الأخرى لم يؤثر على مستوى العلاقات الفردية بالأعضاء، حيث أسست كلّ دولة علاقاتها الخاصة مع إيران وفق استقلالية

1 R.k.ramazani: irans foreign policy, coultending orrenta. Tions,r.k. ramazani(ed), iran, the search for consen, john hopkkins university press London, baltimore,1989,p.28,29.

2 <https://www.dubaizaman.ae/content/dubaizaman/ar-ae/programs/159/31679.html>

رؤيتها للتفاعل والارتباط بإيران. فقد انقسمت العلاقات الخليجية - الإيرانية إلى ثلاثة مراحل رئيسية، تمثلت بالتالي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي امتدت من عام 1979 حتى 1984 والتي تميزت بحماس حركي إيماني حاولت نقلة بالقوة أو الاستمالة.

المرحلة الثانية: وهي الممتدة من عام 1984 حتى عام 1988 وهي التي ركزت الاهتمام فيها على الذات ومركز إيران في حربها مع العراق، ومحاولتها الهروب من العزلة المفروضة عليها.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد 1988 وهي المرحلة التي عادت بها العلاقات إلى التوازن من جديد بعد العديد من الأزمات، وترافق أو تزامن ذلك أيضًا مع عودة دول الخليج وخاصة الصغرى منها إلى سياسة التوازن في العلاقات بين العراق وإيران، كما كان للعامل الاقتصادي دورًا في هذا التوازن خاصة مع سياسة التوسع في إنتاج النفط التي أعلنت عنه إيران مما دفعها للمهادنة مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وأطلق على ذلك وزير البترول الإيراني آتا زاد بالواقعية الجديدة، وهي الواقعية التي تعدت المجال الاقتصادي لتؤثر في السياسات الخارجية الإيرانية، وتأكيد القيادة الإيرانية على منطلق الدولة في مواجهة منطلق الأيديولوجيا وتفصيل الأداة السلمية في سياسة تصدير الثورة¹. أما فيما يتعلق بالعراق فلم تختلف السياسات الإيرانية بعد إعلان وقف الحرب عام 1988 حيث عبّر رفسنجاني "المقاومة في المفاوضات"، أيّ إصرار إيران على استعادة أراضيها، وقبول العراق لاتفاقية الجزائر لعام 1975. وهو فعلاً تحقق في أعقاب حرب الخليج الثانية وموافقة العراق على ذلك بهدف تحييد القوة الإيرانية في الصراع². وفيما يتعلق بالسعودية فقد كانت في المستوى الثاني من النقد والهجوم الإيراني، وذلك ارتباطاً بطبيعة العلاقات السعودية - الأمريكية، وطبيعة النظام السعودي الذي تعرض لهجوم أيديولوجي كبير من إيران، وعلى النقيض رأى النظام

1 <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A>

2 رائد الحامد:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A3%D8%B2>

السعودي في إيران قوة تهدد أمن واستقرار دول الخليج. أضف لهُذين العاملين هناك عامل التنافس الإقليمي بين النظامين، حيث أُعتبر كِلَ نظام نفسه قوة إقليمية، واتهمت السعودية أنّ إيران تحاول نشر أفكار الثورة في مواسم الحج 1987، وهو ما حاولت إيران أيضًا من خلال اضطرابات موسم الحج أنّ تثبت ضعف السعودية وعدم قدرتها على تنظيم الحج، وعدم قدرتها على حماية بيت الله الحرام، مع الأخذ بعين الاعتبار التنافس والاختلاف على السياسة البترولية بينهما كونهما أكبر منتجتين للنفط في المنطقة. ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية السعودية- الإيرانية عام 1988 على خلفية أحداث موسم الحج عام 1987 والاختلافات الكبيرة بينهما، إلّا أنّ إيران خففت من لهجتها تجاه السعودية توازيًا مع فشلها في تصدير أفكار الثورة من جهة، وسياستها التهادنية مع مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وإعادة تقييم سياساتها الخارجية بعد الحرب العراقية - الإيرانية حتى تمّ إعادة العلاقات في مارس (آذار) 1991، وهذا التطور إنّ كان حسن من سلوك النظامين، وخفف من وتيرة الاشتباك الأيديولوجي، والسياسي بينهما إلّا أنه لم يضع حدّ نهائي للخلافات خاصة حول العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كما أسلفنا تعتبر "الشيطان الأكبر" في الفهم الإيراني، وكذلك في المواقف حول عملية السلام العربية - الإسرائيلية التي كانت من أهم الدوافع لبطء العلاقات بين البلدين، أضف لذلك الخلاف والتوتر حول مفهوم الأمن الإقليمي¹.

وبتقديرنا العام فإن العلاقات الإيرانية - السعودية لا يمكن لها تحت أيّ ظرف أو متغيرات أنّ تتخلى عن سياسة التجاذب والشد، وهذا ارتباطاً وتقديرًا بطبيعة النظامين المتناقضة كليًا والتي لا يمكن لهما أنّ يتلاقيا في أهم القضايا والمسائل الخلافية المتنافرة، وهي متناقضات أساسية ترتبط بمسألتين خطيرتين لا يمكن لأحد النظامين التخلي عنها، وهما قضية الأيديولوجيا وهي المكون الأهم في خلاف النظامين، وتنافرهما والآخ قضية المذهبية حيث أنّ النظامين في حالة تضاد وصراع دائم مذهبياً، ووفق وجهة النظر المذهبية فكلاهما يرى بالأخر عدوًّا رئيسياً.

فإيران الشيعية ترى بالسعودية السننية نقيضاً مذهبياً لا يمكن التوافق معه في هذه المسألة الصراعية والتاريخية، والعكس بالنسبة للسعودية، وما يتفرع من هاتين المسألتين من مسائل أخرى ذات تأثير كبير

1 المرجع السابق.

منها على سبيل المثال الصراع على الإقليم، والنفوذ فيه، والسراع على زعامة العالم الإسلامي وسعي كلاً منهما لطرح نفسه زعيماً ومرشداً للعالم الإسلامي، كذلك رؤية إيران السياسية للتقارب السعودي الأمريكي، ومدة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار السعودية قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية موجهة ضد إيران، وشعور السعودية بالتهديد والخطر الإيراني وأنه التهديد الأوحى في المنطقة لوجودها. من هنا فإن حلقات الصراع متواصلة وتضرب بجذورها في عمق التاريخ، والتفكير لدى كلٍ نظام، ولن تحدث أيّ متغيرات أو تحولات إيجابية في ظلّ هذا التكوين الفكري والأيدولوجي والمذهبي في المستقبل القريب.

أما العلاقات الإيرانية مع دول الخليج الأصغر، فقد كانت الكويت من الدول الخليجية التي تتمتع بعلاقات مميزة مع إيران، وحافظت الدولتان على مسافة التقارب بينهما، ورغم رفع الإعلام الأمريكية على السفن الكويتية أثناء حرب الخليج الأولى مما قيد حرية البحرية الإيرانية إلا أنها استمرت وحافظت على علاقاتها مع الكويت، وكذلك حافظت على علاقتها مع حكومة المنفى الكويتية بعد غزو العراق للكويت عام 1990¹. وما ينطبق على الكويت ينطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة التي حافظت على مستوى العلاقات مع إيران حتى مارس (آذار) 1992، بل كانت إمارة دبي تعتبر أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة. بينما فرض مضيق هرمز عاملاً استراتيجياً مشتركاً بين إيران وسلطنة عُمان، ومثلت الأخيرة وسيطاً بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وتوسعت العلاقات بينهما وخاصة في المجال الاقتصادي، وعمليات التبادل التجاري، وخفضت نسبة الجمارك للسفن الإيرانية. أما فيما يتعلق بإمارة أو مملكة البحرين وفق المسمى الجديد فإن إيران تاريخياً تدعي أنّ البحرين هي حق لإيران وجزء منها، خاصة وأنّ أغلبية سكانها تعتنق المذهب الشيعي، ومسيرة العلاقات السيئة بينهما وعلى وجه التحديد بعد انقلاب عام 1980، إلا أنّ هذه العلاقات شهدت تطوراً إيجابياً بعد حرب الخليج الثانية من خلال تصعيد التبادل الدبلوماسي، وتأسيس خطوط شحن وشركات طيران مباشرة، وشركات سياحة مشتركة، ومشاريع تعاون صناعي، إلا أنّ القاعدة الأساسية للعلاقات تبقى مبنية على أسس النزاع المذهبي بينهما، وهي القاعدة التي لن تحقق الانسجام في اللقاء والتقارب بين النظامين وأنّ مرت هذه العلاقات في سياق المصالح بنوع من التقارب فرضتها بعض المتغيرات في المنطقة. أما فيما يتعلق بقطر فقد حافظت إيران -

1 <https://jadehiran.com/archives/18602>

ولا زالت - بعلاقات قوية وممتينة مع قطر، حيث ارتبطا باتفاقيات مشتركة، وتعاون في مجالات عديدة مثل النقل البحري والجوي، والزراعة والإعلام، والجمارك... إلخ¹.

إذن ومن خلال الاستعراض السابق للعلاقات الإيرانية - الخليجية، وتأثير الثورة الإسلامية الإيرانية لا يمكن تعميم مقياساً لتحديد العلاقات وفق مستوى واحد في منطقة متقلبة تقع على سطح ملتهب بشكل مستمر، وأنّ مستوى العلاقات مع دول الخليج يخضع لمقاييس اللحظة السياسية ومتغيرات الدول والمنطقة عامة، وإنّ استئنا المستويات الأيديولوجية والفكرية والنفسية وهي حالة طبيعية في ظل الاختلاف المذهبي من جهة، واختلاف الكتلة الديموغرافية من جهة أخرى، وأنّ هذه العوامل أثرت على مستوى العلاقات في فترات محددة، وبنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، سرعان ما تعود للمهادنة أو التقارب وفق قيود الجيوبوليتيك بين الجانبين. كما يمكن لنا أنّ نقدر بأنّ إيران بعد الثورة اندفعت دون توازن أو حسابات استراتيجية للروابط التاريخية والموضوعية والجغرافية، وانعكس ذلك في العديد من الأزمات مع دول المنطقة أثر عملياً وسلبياً على استمرار استقطاب شعوب المنطقة التي انبهرت بالثورة الإيرانية بادئ الأمر، ثمّ سرعان ما تأثرت بالدعاية المضادة من جهة، وللأزمات التي افتعلها النظام الإيراني الجديد خاصة مع دول الجوار، والعراق خاصة متجاهلاً الاختلاف المذهبي وهو عاملاً نفسياً مؤثراً في سلوك الشعوب، رغم طرح فكرة أيديولوجيا الجمهورية الإسلامية الموحدة، ونظرية ولاية الفقيه التي يمكن وفق تفسيرها أنّ يكون الإمام غير إيرانيّاً، ولكن رئيس الجمهورية لا بد وأنّ يكون إيرانيّاً، كما تجاهلت إيران الفكرة والهوية القومية التي كانت تسيطر آنذاك على نظم وشعوب الوحدات العربية عامة، متناسية أو متجاهلة صراع القوميات التي لم يذوب رغم انصهاره في العقيدة الدينية الإسلامية كما تصور الفكر الإيراني بعد الثورة.

وأخيراً فإنّ هذه القراءة وهذا التحليل ارتبط موضوعياً في العقد الأول الذي تلى الثورة الإيرانية، وأهم محددات العلاقات الخليجية - الإيرانية والذي بدوره لم يقفز عن المتغيرات والتطورات المستقبلية إلاّ إنه سمة لمرحلة ما ترتبط بمراحل لاحقة، فكّل التقديرات والقراءات لطبيعة الظروف العامة، والبيئة الخاصة لدول المنطقة، والأيديولوجيا التي ينطلق منها كلّ نظام في تحديد سياساته الداخلية ومن ثمّ الخارجية، في مسائل مصيرية لا يمكن التنبؤ بعلاقات تحتفظ بنسق ووتيرة واحدة بين إيران والدول الخليجية بل تخضع لنوع وقوة المتغيرات التي تطرأ ومستوى ونوعية هذه المتغيرات سواء الأيديولوجية أو السياسة أو الاقتصادية أو المجتمعية. والعامل الآخر الأثر تأثيراً على المستقبل في سبر العلاقات بينهما هي الولايات المتحدة

1 <https://jadehiran.com/archives/18602>

الأمريكية ومدى التقارب الإيراني معها، وكذلك موقف إيران من الكيان الصهيوني، وتعامل هذه الدول مع هذه المسألة، أيّ تفاعل وتعامل دول الخليج مع القضية الفلسطينية و"إسرائيل"، ولكن خلاصة الأمر تبقى الولايات المتحدة الأمريكية تمسك بمسألة (المذهبية) كسيف تلوح به باستمرار في وجه المنطقة للحفاظ على عدم الاستقرار فيها من جهة، والحفاظ على مصالحها من جهة أخرى وهي والاستعمار بكلّ ألوانه وأطيافه يؤمن أنّ سيف المذهبية هو الفاعل في بسط السيطرة على المنطقة، وعليه دائماً ما يسعى لتغذية روح الطائفية والمذهبية واستحضارها بشكل مستمر.

العلاقات الإيرانية - السورية:

لقد وجدت الثورة الإسلامية الإيرانية وقيادتها العديد من القواسم المشتركة مع سوريا، هذه القواسم التي أسست لعلاقات متينة، وربما حلف تلاققت خلاله المصالح السورية - الإيرانية حول قضايا رئيسية طرحتها مبادئ الثورة، رؤية النظام الإيراني تمثلت بالتالي:

1. العداة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2. العداة مع الكيان الصهيوني.
3. العداة مع نظام صدام حسين في العراق.
4. العداة مع نظام الشاه.
5. المذهب العقائدي الديني.

هذه القضايا أو المسائل الرئيسية والحيوية في الفكر الثوري الإيراني ساهمت في توجه إيران لإيجاد مساحة وهامش من الحركة مع سوريا، واعتبارها شريكاً فرضته المتغيرات في المنطقة وأصبحت سوريا بفعل هذه الشراكة التي فرضها سقوط نظام الشاه الحليف القوي للعدو السوري "إسرائيل" وسيطاً فاعلاً وناجراً بين إيران والعديد من الدول العربية في المنطقة، فمع سقوط الحلف الإيراني - الإسرائيلي، ظهر الحلف الإيراني - السوري، وتغيرت الأدوار ففي الحلف الأول كانت سوريا العدو المشترك، بينما في الحلف الثاني أصبحت "إسرائيل" والعراق العدو المشترك، كما قويت شكيمة هذا الحلف حالة العداة للنظام العراقي، والذي أرادت منه إيران تحقيق مكتسبات من أهمها الاستعانة بسوريا عسكرياً علاقاتها العسكرية التحالفية مع الإتحاد السوفيتي (السابق) كقوة عظمى عسكرياً وسياسياً، والسعي من خلال هذا الحلف لكسر وحدة الصف العربي التي توحدت مع العراق في حربه ضد إيران، وكسر قاعدة الصراع أو ما تمّ تصويره بأنه صراع فارسي - عربي، وهو ما شكّل أحد المحددات التي واجهت المبادئ التي أطلقتها الثورة الإيرانية بأنها ثورة

إسلامية انتصرت بإرادة المستضعفين لتؤسس جمهورية إسلامية تعيد الحرية والأمن للشعوب المسلمة، وتواجه "الشیطان" الذي صُنف بالأكبر، والأصغر، وكيف انفرط عقد هذه المبادئ خلال الحرب العراقية – الإيرانية وتحول الرأي العام العربي والإسلامي لحرب قومية بين قوتين فارسية وعربية. كما وسعت سوريا من خلال شراكتها وتحالفها مع إيران كُنظام ديني في استغلال تلك الميزة في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين التي حاولت القضاء على النّظام البعثي القومي في سوريا، وهو ما نجحت فيه سوريا حيث تصدت إيران لأي محاولات للانقضاض على النّظام السوري أو الحصول على مساعدات لمواجهة النّظام السوري البعثي¹، وعليه تُرجم هذا التحالف أو تحالف المصالح المشتركة باتفاق تعاون اقتصادي مشترك لمدة عشر سنوات عام 1982، واتفاقية بترولية، واتفاقية تسليح سرية. رغم الفتور والتناقض في بعض المواقف بين البلدين وخاصة في الساحة اللبنانية التي شهدت تدخلاً مباشراً من إيران في لبنان بعد الثورة، بل وتدخلها العسكري من خلال إرسال قوة من الحرس الثوري لمقاومة الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 والقتال بجانب الفلسطينيين والسوريين، واعتبرت لبنان فرصة وساحة مهیأة بيئياً وسياسياً لنشر أيديولوجيا الثورة والتأكيد العملي على العداء إلى "إسرائيل" وزيادة مؤيدي الثورة الإيرانية في الأوساط الشعبية العربية. وربما الساحة الوحيدة التي نجحت فيها إيران وایديولوجيتها في استقطاب الفاعل هي الساحة اللبنانية، ومن ثمّ دعم (حزب الله) اللبناني (الشيوعي) الذي استطاع فيها بعد مواجهة "إسرائيل" عسكرياً، وتشكيل تهديد مباشر لـ "إسرائيل" كذراع للنّظام الإيراني. ومن عوامل الالتقاء أيضاً التي ساهمت في تمتين أواصر التحالف الإيراني – السوري هي الالتقاء في بعض الجوانب المذهبية، خاصة وأنّ النّظام السوري رغم قوميته إلا أنه ينتمي للطائفة العلوية التي تعتبر أحد فرق الطائفة الشيعية. وربما هذا العامل فاعلاً في تفعيل العلاقات بين النّظامين، إلا أنه كان عاملاً انقسامياً بين إيران وسوريا حول فرض المواقف وخاصة في لبنان عام 1985 وما حدث من صراع أو انقسام بين سوريا وإيران حول فرض السيطرة على الطائفة الشيعية في لبنان، وتمثل هذا الانقسام في صراع حركة أمل الشيعية الموالية لسوريا مع حزب الله اللبناني وحركة الجهاد الإسلامي المواليان لإيران، وخاض الطرفان معارك طاحنة حتى كان الاتفاق النهائي لصالح حركة أمل، والاعتراف للوجود السوري بمهام الأمن، أي ما يمكن استخلاصه أنّ النفوذ الإيراني في

1 صادق النابلسي، عندما وطأت أرجل جيش القدس أرض البقاع في لبنان

<https://www.almayadeen.net/articles/blog/1449965/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B7%D8%A6%D8%AA-%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%88>

لبنان خضع لهامش الحركة التي كانت تسمح به سوريا في لبنان. وهذا لا يمنع تطور وتمدد النفوذ الإيراني في لبنان وتأثيره على بعض حركات المقاومة، وقد استغلّت إيران علاقاتها بفصائل وتشكيلات مثل (حركة توحيد حزب الله، والجماعة الإسلامية، وتجمع العلماء المسلمين) في مواجهتها مع الغرب، واعتبرت الساحة اللبنانية أحد ساحات المواجهة غير المباشرة بينها وبين الغرب، من خلال ممارسة (دبلوماسية الرهائن) في العقد الثامن من القرن العشرين، وقد واجهت إيران الحصار العربي بتوحيد المنظمات الموالية لها في لبنان والعمل ضد الأهداف الغربية، واحتجاز الرهائن وهو ما اطلق عليه مواجهة قوى الاستكبار.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أنّ سوريا ولبنان ساحتين وجدت بهما إيران بيئة ومناخًا خصبًا لزراعة الحلف العربي ووحدة الموقف العربية التي واجهت محاولات تصدير الثورة، والحرب مع العراق، وربما لا زالت إيران تناور حتى هذه المرحلة الراهنة من خلال نفوذها في البلدين.

أضف لما جئنا عليه من خلال السابق سواء على مستوى سوريا أو لبنان أو بعض الدول الخليجية التي وازنت في علاقتها مع إيران وعلى وجه التحديد بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، وهناك دول عربية أخرى كانت من الممكن بفعل مواقفها من بعض الدول وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية أنّ تشكل تحالفًا مع إيران مثل الجماهيرية الليبية التي تحمس معمر القذافي بداية الثورة الإيرانية ووجد فيها قاسمًا مشتركًا في رفض الواقع الدولي القائم والعداء للنظام الدولي المسيطر عليه من الغرب، ورغم بعض الخلافات حول الشأن اللبناني والأيدولوجيا إلا أنّهما احتفظا بصدقة، وتأييد ليبيا في مواجهتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986 من قبل إيران، ومساعدة الإيرانيين في الصناعة البترولية، ورفض المحور الداعي للتفاوض مع "إسرائيل" والمؤيد لعملية السلام العربية - الإسرائيلية. وعلى النقيض الأيدولوجي بين إيران واليمن الجنوبي (السابق) إلا أنّ البلد الإسلامي العقيدة والفكر، نسج علاقات وتلاقي مع البلد الماركسي الممثل باليمن الجنوبي، حيث تلاقت مواقف العداء المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية والتأييد للقضية الفلسطينية وللخط الفلسطيني المتشدد أديا إلى تعاون وتكيف في العلاقات بينهما. كما سعت إيران من هذه العلاقة استقطاب الأصدقاء العرب¹. كما وأكدت التصريحات المصرية آنذاك على علاقات قوية وممتينة بين السودان وإيران، وأعلنت مصر أنّ هناك عناصر من الحرس الثوري

1 محمد عبدالله محمد: قراءة في مسيرة العلاقات الإيرانية - اليمنية، مجلة آراء، 1 ديسمبر (كانون

أول)2006-03-0121-08-2788:2014-08-0121-03-2006/araa.sa/index.php?view=article&id=2788:2014-08-0121-03-2006

48&Itemid=172&option=com_content

الإيراني في السودان¹، وتطورت العلاقة بسبب التقارب الفكري بين النّظامين بعد سقوط نظام جعفر النميري في السودان.

العلاقات الإيرانية - المصرية:

المنتبع التاريخي للعلاقات المصرية - الإيرانية أو العكس يلمس إنهما علاقات خضعت للتحويلات المستمرة، ولم تستقر في بيئة مستقرة، فتارة تجذ علاقات تعاون وأخرى تنافس، وتارة أخرى تباعد على تقارب، وما بين الانسجام والحوار، حيث أنّ هذه العلاقات خضعت للمتغيرات بين البلدين، كما كانت رهينة مواقف سياسية من قوى إقليمية ودولية، فمصر وإيران في عهد أسرة محمد علي ارتبطت بعلاقة مصاهرة مع أسرة شاه إيران، وكانت تسود بينهما علاقات مميزة، إلا أنّ ثورة 23 يوليو (تموز) 1952 دفعت العلاقة بين البلدين إلى توتر جراء المواقف السياسية المصرية بعد الثورة 1952 من الولايات المتحدة الأمريكية ومن "إسرائيل"، وحالة العداء بين جمال عبد الناصر الرئيس المصري والدولتين، حيث تناقضت وتعارضت مع السياسات الإيرانية التي كانت بمثابة قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية. وما يؤكد تلك الفرضية الموضوعية أنّ العلاقات الإيرانية - المصرية عادت إلى سياسة التحالف بعدما تقارب أنور السادات الذي خلف جمال عبد الناصر مع "إسرائيل" وبدأ مفاوضات السلام المصرية - الإسرائيلية، حيث كان شاه إيران من المؤيدين والداعمين لهذه العملية، بل وأسس البلدان ما عُرف (بنادي السفاري) لمحاربة المد الشيوعي في إفريقيا بمشاركة السعودية وفرنسا. ومع الثورة الإيرانية عام 1979 بادرت مصر باستقبال شاه إيران على أرضها رغم رفض الولايات المتحدة و"إسرائيل" استقباله، وبدأت إيران بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وطرحت نفسها عدوًا للكيان الصهيوني، و(للشيطان الأكبر) الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تحولت فيه مصر إلى حليف لهما، ووقعت مع "إسرائيل" اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، ومن ثمّ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979، وعليه بادرت إيران لقطع علاقتها مع مصر كما فعلت الدول العربية أيضًا مما زاد الهوة والصراع بين البلدين، واتهمت مصر إيران بالتحريض والتعاون مع بعض الجماعات الإسلامية

1 <http://www.taghribnews.com/ar/article/93469/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D9%81%>

المصرية للانقلاب على التّظام المصري، وخاصة الجماعات الجهادية¹، وذهبت إيران بعيدًا بعد اغتيال أنور السادات عام 1981 وإعدام خالد الإسلامبولي منفذ عملية الاغتيال في أنها خلدهت واعتبرته شهيدًا، ممّا زاد من حدة التوتر. وازدادت العلاقات توترًا وعداء مع الموقف المصري من الحرب العراقية - الإيرانية والذي رغم حياده في البداية إلا أنّ مصر انحازت للعراق، ثمّ الموقف المصري من القوات الأمريكية والغربية في حرب الخليج الثانية، حيث تناقض الموقف المصري الذي رأى في هذه القوات تأمين للخليج، في حين كان الموقف الإيراني يعتبرها تهديدًا للأمن القومي الإيراني، ومع احتلال العراق عام 2003 وانحياز الدولة العراقية وانتشار الفوضى وتصاعدت مخاوف دول الخليج التي رأت في التدخل الإيراني في العراق تهديدًا لأمن الخليج وهو ما شكّل أحد أهم المعوقات في المواقف المصرية - الإيرانية.

ومع بداية عقد التسعينيات بدأت محاولات عديدة لتحقيق انفراج في العلاقات المصرية الإيرانية فرضتها مُتغيرات البيئة الخارجية لتلك العلاقات، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، وما تحمله من فرص أو تحديات دفعت الدولتين إلى التقارب بشأنها سواء فيما يتعلق بهيكل التّظام الدولي وتزايد القلق حول تهميش دور الأمم المتحدة في التفاعلات الدولية أو التحديات التي فرضتها العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وأدت إلى ضرورة التنسيق بين الدول النامية، يُضاف إلى ذلك تعاضم التفاعلات على المستوى الإقليمي وبلوغ ذلك الذروة مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

بعد وفاة الخميني وتولي هاشمي رفسنجاني منصب الرئاسة في إيران عام 1989، تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية لتصبح أكثر براغماتية، وبدأت طهران تحاول إعادة ترميم علاقاتها مع الجوار، فافتتح البلدان مصر وإيران مكاتب لرعاية المصالح عام 1991، وفي 1994 قامت وفود اقتصادية بزيارات متبادلة، ثمّ تمت تسوية الديون المعلقة لصالح إيران، فقامت القاهرة بتقديم بعض المعدات والآلاف إلى طهران بقيمة 841 مليون دولار.

وبعد تولي محمد خاتمي رئاسة إيران في 1997 تحسنت العلاقات بوتيرة متسارعة، فشارك وزير الخارجية المصري عمرو موسى في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، ديسمبر (كانون الأول) 1997، كما شارك وزير الإعلام المصري صفوت الشريف في اجتماع وزراء إعلام المؤتمر الإسلامي بـإيران

1 نعيم جاسم: العلاقات المصرية - الإيرانية وموقف العراق منها 1970-1980، دراسة تاريخية. يناير (كانون ثان) 2006.

عام 1999، وتعددت زيارات الوفود الاقتصادية المتبادلة، وبلغ حجم التبادل التجاري 70 مليون دولار في ذلك العام.

في العام نفسه زار وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي القاهرة للمشاركة في اجتماعات قمة الدول الثماني الإسلامية، فاستُقبل استقبالاً حافلاً، كما وأيدت مصر عام 1999 انضمام إيران إلى مجموعة الـ15¹ وفي عام 2000 أجرى الرئيس حسني مبارك اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الإيراني خاتمي، وفي عام 2001 تبادلنا تصريحات تؤكد على تاريخية العلاقة بين البلدين وأهميتها، وبلغت التطورات الإيجابية ذروتها، في ديسمبر (كانون الأول) 2003، عندما التقى مبارك - للمرة الأولى - مع الرئيس الإيراني خاتمي في قمة جنيف للمعلومات. ثم طلبت وزارة الخارجية الإيرانية من مجلس بلدية طهران تغيير اسم شارع خالد الإسلامبولي المثير للجدل، فأصبح اسمه "الانتفاضة"². وفي سياق تطور العلاقات بين البلدين سبق لقاء الرئيس الإيراني محمد خاتمي والرئيس المصري حسني مبارك على هامش "قمة المعلومات" التي عقدت في جنيف في 10 ديسمبر (كانون الأول) 2003، وهو أول لقاء بعد 25 عامًا من القطيعة بين الدولتين مما أعطى انطباعاً بإمكانية تحسن العلاقات بين الدولتين.³ إلا أنّ عام 2004 حمل توترًا آخر في العلاقات بعدما اتهمت القاهرة طهران بمحاولة زرع جاسوس مصري تمّ تجنيده من قبل دبلوماسي إيراني يعمل في القاهرة، ومحاولات تفجير في مصر والسعودية. ومع فوز أحمد نجاد عام 2005 وتصاعد التهديد الأمريكي لإيران على خلفية الملف النووي الإيراني، حاولت إيران التقارب إقليمياً وخاصة مع الدول العربية لإضعاف الموقف الأمريكي، وعرض الرئيس أحمد نجاد استعداده لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر في اليوم التالي لكن مصر لم تكن مستعدة لذلك، وفي عام 2008 شاركت الدول الخليجية في المناورات العسكرية الأمريكية في الخليج تحت اسم (حسم العقبات) وكانت مصر مشاركة بصفة مراقب في هذه المناورات إشارة مباشرة بالتقارب المصري مع الموقف الأمريكي على الرغم من

1 مجموعة ال 15:

2 <https://mdeast.news/ar/2022/04/10/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85/>

3 عبير الزملي: ماذا تعرف عن العلاقات المصرية الإيرانية عبر العصور،

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/269734.html>، 2012

معارضتها لتسوية الملف النووي الإيراني عسكرياً¹. ومع ثورة 25 يناير (كانون ثان) 2011 سارعت إيران لتأييد هذه الثورة، كما أعلن وزير الخارجية المصري نبيل العربي بعد الثورة أنّ مصر بصدد فتح صفحة جديدة مع كلّ الدول بما فيها إيران، إلا أنّ الوزير الذي خلف نبيل العربي، محمد العرابي تراجع عن هذا الموقف وأطلق تصريح يؤكد على الموقف المصري القديم، قائلاً: "إنّ أمن الخليج العربي خط أحمر بالنسبة لمصر، ومحل اهتمام مصري بنسبة مائة بالمائة، وأنّ التقارب مع إيران لن يكون أبداً على حساب الخليج"². وقامت مصر في 30 مايو (آيار) 2011 بطرد دبلوماسي إيراني واعتبرته شخصاً غير مرغوب فيه، إلا أنّ العلاقات المصرية - الإيرانية بدأت في التقارب مرة أخرى بعد فوز محمد مرسي بالترئاسة المصرية في يونيو (حزيران) 2012 وقام بزيارة إيران في أغسطس (آب) من نفس العام وهي الزيارة الأولى لرئيس مصري بعد الثورة الإيرانية، أعقبها زيارة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد إلى القاهرة في فبراير (شباط) 2013، ورغم هذا التقارب وهذه الزيارات المتبادلة لمؤتمر دول عدم الانحياز في طهران، والمؤتمر الإسلامي في القاهرة بين الرئيسين، إلا أنّ هناك خلاف جوهري بينهما تمثل في الموقف من الملف السوري، حيث تناقض وتعارض الموقفين، بما أنّ الرئيس المصري محمد مرسي كان يؤيد ويساند المعارضة السورية المسلحة، بل وقطع العلاقات مع سوريا، في الوقت الذي كانت إيران تؤيد وتدعم وتساند النظام السوري. ورغم تحرك الجيش المصري وإقالة الرئيس مرسي، إلا أنّ المرشح للترئاسة المصرية، وقائد الجيش المصري الذي عزل مرسي وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي أعلن في حملته الانتخابية في مايو (آيار) 2014 بالقول: "إنّ العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي، وأمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج"³، وقوبل فوز السيسي بالانتخابات بترحيب إيراني، وقدمت الخارجية الإيرانية التهنئة بالفوز، كما تمّ دعوة الرئيس الإيراني لحضور حفل تنصيب الرئيس المصري المنتخب. ومع فوز عبد الفتاح السيسي انتهت مرحلة دعم المعارضة السورية، ودعا إلى حل سياسي وأنّ النظام السوري لا بد أنّ يكون جزءاً من المفاوضات حول مستقبل سوريا، وهو ما التقى مع التصور الإيراني للحل في سوريا، ويعارض الرؤية السعودية الراضة لوجود بشار الأسد ورغم هذا التقارب في الملف السوري إلا أنّ مصر عارضت بشدة ملف تسليح الحوثيين في اليمن، وتمدد النفوذ الإيراني في الدول العربية وشؤونها الداخلية بما يهدد أمن دول الخليج.

1 المرجع السابق.

2 نفس المرجع.

3 نفس المرجع.

إذن وبناء على مجريات التاريخ في قراءة وتحليل العلاقات الإيرانية - المصرية يمكن استدراك أنّ هذه العلاقات غير مستقرة، ولا يمكن لها الاستقرار أو الثبات في المستقبل القريب وذلك ارتباطاً بمبلغين كبيرين ومهمين، وهما أولاً ملف التقارب المصري - الأمريكي الذي يعتبر من أهم الملفات في ثبات واستقرار العلاقة، حيث أنّ مصر تعتبر دولة إقليمية كبرى في المنطقة ولها سياساتها ورؤيتها المستقلة في تحديد ورسم تحالفاتها وسياساتها الخارجية، وعليه فقد رسمت حدود تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وفاة جمال عبد الناصر، ولا زالت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً هاماً، وأيضاً العلاقات المصرية - الإسرائيلية وهي علاقات ترتبط بمعاهدة اتفاق وسلام، ولدى البلدين علاقات دبلوماسية كاملة، وعلاقات سياسية واقتصادية، وتعاون زراعي، وعليه فإن هذا الملف يعتبر جوهر التناقض بين إيران التي تعتبرها عدوها الرئيسي في المنطقة ونقيضها الثوري، أما الملف الثاني هو (الأمن الخليجي) فمصر منذ وفاة جمال عبد الناصر واتجاهها في إعادة صياغة تحالفاتها، ترى بالخليج العربي وخاصة السعودية حليفاً لا يمكن التخلي عنه أو إدارة الظهر له، وأنّ عقدهما التحالفي من الأولويات التي لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها، ورغم حالات التوتر هنا وهناك إلا أنّ سرعان ما يتم الالتقاء، وربما القضية اليمنية أساس لهذا الثابت في العلاقات، في الوقت الذي يعتبر الخليج إيران عدواً رئيسياً له، وعلى وجه التحديد السعودية، كما تعتبر إيران أنّ دول الخليج قواعد للولايات المتحدة الأمريكية. من هنا فإن أيّ تقارب أو تحسن في العلاقات المصرية - الإيرانية مرتبط ارتباط كلي بهذين الملفين اللذين لا يمكن فصلهما أو تحيدهما عن التقارب والتباعد في تطوير العلاقة بينهما.

ثالثاً: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية بعد الثورة الإيرانية:

تعتبر القضية الفلسطينية جوهر الصراع في المنطقة، والقضية الأساسية بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية، ومدخلاً رئيسياً في تحديد التوجهات الشعبية والآراء والسياسات الخارجية للنظم والوحدات في عملية الاستقطاب، فالقضية الفلسطينية أحد أهم مدخلات استقطاب الرأي العام الإقليمي لأي نظام أو وحدة جغرافية، ومن خلال محدداتها السياسية بالشأن الفلسطيني يتم البناء على المواقف من هذا النظام أو ذلك، وهذا ليس مقتصرًا على الشعوب فقط، بل أيضاً على الأنظمة بما فيها النظم العالمية، وعليه فإنّ النظام الإيراني القديم استقطب العداء الشعبي والسياسي الرسمي في المنطقة بناءً على قاعدة علاقاته مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وعملية الاستقطاب تكون رغم كلّ الاختلافات بناءً على موقف الثورة من القضية الفلسطينية.

أدى انتصار الثورة الإيرانية وإعلان تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التحول من النقيض إلى النقيض في موقف إيران من "إسرائيل"، فمن دولة حليفة إلى دولة مواجهة وعداء، بل ووجهت القيادة الإيرانية نداء الجهاد لتحرير الأرض المحتلة¹. وربما الموقف الوحيد الذي كان واضحًا وشديد الوضوح للثورة الإيرانية وقيادتها ه الموقف من القضية الفلسطينية، وبدا أنّ الثورة الإيرانية مسيرة بناء الدولة والجمهورية الإسلامية بإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، وتحويله لمقر لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كان رئيسها ياسر عرفات أول زعيم خارجي يزور إيران، كما تعتبر الحركة الإسلامية الفلسطينية الثورة الإيرانية مرشدًا لها، وتأثرت بها تأثرًا كبيرًا. لقد أعطت الثورة الإيرانية في بدايتها قوة دفع في اتجاهات الإيمان بالانتصار والنصر، والتحرير، وساهمت شعاراتها حول فلسطين والقضية الفلسطينية في تعزيز وتأجيج مفاهيم ومعاني التضامن، والوفاء لقضية المسلمين الأولى، كما ساهمت في صعود القضية الفلسطينية إلى صدر المشهد من جديد، وبث روح الحماسة لدى الشعوب الإسلامية في الأرض المحتلة، وعلى وجه التحديد في قطاع غزة. فقد جاءت الثورة الإيرانية بمثابة بعث الروح في هذه الاتجاهات، وتعزيز حضورها ووجودها، وتعزيز مفهوم العمل المسلح ضد الأهداف الإسرائيلية من قبل هذه الاتجاهات، بل كان للثورة الإيرانية دور في جذب العديد من شخصيات هذا التيار، ومحاولات لإعادة إحياء الحياة، كما فعل الشهيد فتحي الشقاقي الذي أسس حركة الجهاد الإسلامي وتبنى استراتيجية الثورة الإيرانية كمرشد روحي للحركة وللعمل المسلح في قطاع غزة.

إذن أسفرت الثورة الإيرانية عام 1979 عن سقوط نظام الشاه، ومن الطبيعي أنّ ينتج عن ذلك خسارة للكيان الصهيوني للعديد من الامتيازات التي كان يحظى بها في عهد الشاه وفي طليعة هذه الخسائر منع تصدير النفط، لا سيما وأنّ زعيم الثورة أحد قيادات التيار الديني في إيران الذين وقفوا في وجه الشاه بملوي في سياسته مع الكيان الصهيوني الذي برأيهم يهدد مستقبل الأمة الإسلامية، كما ومنح الصراع بعدًا عقائديًا وحضاريًا وليس مجرد صراع سياسي فحسب². فقد استهل الخميني القيادة بسحب الاعتراف بـ "إسرائيل" والنظر إليها على أساس إكها كيان معادي، وسعى إلى إنهاء العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي ربطها نظام الشاه، ودعوة الدول الإسلامية لفرض حظر بترولي على الدول المؤيدة لـ "إسرائيل"، أيّ يمكن القول أنّ النّظام الإيراني الذي أعلنت عنه الثورة وفق الأيديولوجيا والمبادئ التي أعلن عنها، نظام

1 أ.د. يحيى جبر: حضور القضية الفلسطينية في الخطاب الإيراني، محاضرة ألقيت في جامعة النجاح الفلسطينية، 2009.

2 المرجع السابق.

متناقض أيديولوجيًا مع الأيديولوجية الصهيونية وسياساتها، واعتبره الخميني بمثابة الغدة السرطانية التي تنخر جسد الأمة، كما وأعتبر الدكتور محبوب الزويري القضية الفلسطينية بمثابة أداة من أدوات الشرعية في نظام الجمهورية الإسلامية. وقامت السلطات الإيرانية الثورية بأول قرار لها بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مقرًا لها مكان السفارة الإسرائيلية في طهران، كما استقبلت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وقد أعلن الخميني في العديد من المناسبات قائلاً: "إنّ وجهة نظرنا تلك، بصدد قضية فلسطين، لا زالت على قوتها السابقة، وسوف نولي هذه المسألة (وجود إسرائيل)، أهمية أكثر في المستقبل، وبعد أن نرجم الهزائم التي ورثناها في بلدنا من عهد الشاه"¹. كما وقفت إيران موقفًا ثابتًا بالضد والرفض لكلِّ مقترحات التسوية العربية بالشأن الفلسطيني، وخاصة ضد مبادرة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز الذي وصفه بأنه لا يتماشى مع مصالح أهل فلسطين، ولا يختلف عن المشاريع الأمريكية التي ترعى المصالح الصهيونية، مستدرِّكًا أنّ هذه التسوية ستؤدي في نهاية الأمر للاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة قائمة، وأعتبر اعتراف مصر بـ "إسرائيل" بمثابة فاجعة كبرى للمسلمين، وانتحار للحكومات الإسلامية، معتبرًا معارضة ذلك فريضة إسلامية كبرى، ودعوته لدعم النضال الفلسطيني المسلح عن طريق صرف أموال الزكاة في دعم هذا النضال. كما خصص يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان (ليلة القدر) التي لها مغزى ديني كبير لدى الأمة الإسلامية، يومًا للقدس أطلق عليه (يوم القدس). وقد أراد من ذلك إيقاد الحماسة في نفوس المسلمين، وأنّ القدس من أقدس الأماكن الدينية الإسلامية، وأولى القبلتين، ومكان معراج الرسول لا زالت تزح تحت نير الاحتلال.

تضطرنا أهمية القضية الفلسطينية منذ ظهورها على الساحتين الدولية والإقليمية أنّ نعود لتفصيل المواقف ومقاربتها وهذا لن يتأتى بشكل موضوعي دون الاتجاه للمقارنة والمقارنة التاريخية سواء بين الوحدات الجغرافية والأنظمة، أو في الوحدة الجغرافية الواحدة، وبين المراحل التاريخية المتلاحقة والمتتابعة، حيث أنّ المواقف من القضية الفلسطينية جاءت كمتطلبات لمصالح وسياسات الدولة الواحدة وأثرت أيّ متغيرات تحدث هنا وهناك أو في الوحدة الجغرافية في تباين واختلاف الموقف، أضف لذلك الاعتبارات والمصالح المرتبطة دوليًا وإقليميًا، وإيران أحد أهم هذه الوحدات أو الدول التي تقف أمام مفصلها التاريخية وشؤونها الداخلية في مقارنة دائمة حول سياساتها ومواقفها من القضية الفلسطينية، كما هو الحال بالشأن التركي الذي يشاركها في هذه المقارنة والمقارنة، فإن كانت إيران تتطلب المقارنة في مرحلتين قبل وبعد الثورة

1 نفس المرجع.

فإن تركيا تتطلب المقارنة في ثلاث مراحل الإمبراطورية ثم الجمهورية ثم حقبة العدالة والتنمية، لذلك يجد المؤرخ أو المحلل نفسه في مقارنة ومقارنة دائمة حول المسألة الفلسطينية لما شهدته من تباينات واختلافات ومنها ما هو تغيير جذري كما الحال في إيران، فالمتمعم بل والقارئ للمواقف الإيرانية حول المسألة الفلسطينية يلاحظ تبايناً واضحاً بين العهد الملكي الذي كان حليفاً استراتيجياً لـ "إسرائيل"، وبين إيران بعد الثورة التي انتقلت للحلف المعادي والأكثر عداً لـ "إسرائيل"، وانقلاب شامل على سياسات ومواقف الحقبة الملكية، مع العلم بأن كل عهد له اعتباراته ورهاناته في عقد مواقف وسياساته حول المسألة الفلسطينية، وهي رهانات ترتبط في رؤية كل قيادة، وأيديولوجيتها لمنظومة مصالحها الداخلية وارتباطاتها الخارجية، خاصة وأنّ النظام الملكي الإيراني صاغ تحالفاته كقوة إقليمية تواجه خطرين، الأول خطر القوى العربية في الإقليم التي كانت تعبر عن وحدات قومية، والثاني مواجهة المد السوفيتي الشيوعي في المنطقة وفي أفغانستان، وكذلك في الداخل الإيراني، في الوقت الذي اختلفت فيه رؤية واستراتيجيات إيران بعد الثورة، فلا يمكن بالفهم والمنظور الإيراني الذي قاد الثورة بمرجعيات وأيديولوجيا عقائدية دينية إسلامية كانت أهم مأخذها على نظام الشاه وتحالفه مع الحركة الصهيونية، واعتبرت هذا التحالف كفرًا بالشرائع، وأنّ الجهاد ضد "إسرائيل" أحد الفرائض الشرعية، واعتبارها قضية فلسطين تخص الأمة الإسلامية عامة، وهو ما استمرت عليه، وفق ارتباطاتها الجيوسياسية، وطموحاتها الإقليمية في المنطقة، والتي رسمت وصاغت سياساتها استناداً وبناءً على القضية الفلسطينية.

فإيران بعد الثورة أسست رهاناتها على القضية الفلسطينية وهي تدرك إنّها مرتبطة جيوسياسياً بالعرب ودول إسلامية، خاصة وإنّها تسعى لتصدير ثورتها وأفكارها الشعبية إلى خارج حدودها الجغرافية. وعليه فإن المدخل الأهم والأكثر استقطاباً لذلك هو القضية الفلسطينية، والمقدسات الإسلامية التي لها في الوجدان العربي والإسلامي مكانة وأهمية قصوى لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، لذلك ركزت الاستراتيجية الإيرانية على القضية الفلسطينية، وهي تدرك تماماً أنّ التوازن في ميزان القوى يصب في صالحها الإقليمي فأيّ وحدة عربية تحقق الانتصار على "إسرائيل" يضر بمكانتها الإقليمية، وتصبح وحيدة في مواجهة القوى العربية، وكذلك أيّ هزيمة للعرب وانتصار لـ "إسرائيل" يضر بمصالحها الإقليمية، وعليه فقد انحازت إيران للقضية الفلسطينية، واعتمدت عليها كركيزة في سياستها الخارجية على القضية الفلسطينية، ومحاولة الخميني اكتساب الشرعية في العالم العربي من خلال بعض المواقف العدائية مع مصر التي وقعت اتفاقية سلام مع

"إسرائيل" عام 1979، ليقدم إيران كدولة تدافع عن القضية الفلسطينية أكثر من الدول العربية، وهو ما فعله أيضًا مع مبادرة السلام العربية التي تقدم بها الملك فهد.

إذن فالرهانات الإيرانية على القضية الفلسطينية هي رهانات التوازن مع الأطراف للحفاظ على مصالحها الإقليمية وشرعيتها في المنطقة وفق متطلباتها العقائدية والدينية.

خلاصة الأمر أنّ الثورة الإيرانية حددت إستراتيجيتها وسياساتها العامة بعد انتصار الثورة، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على فرضية أنّ إيران دولة إقليمية كبرى تنتمي لمنطقة وجيوبولتيك معقد، وعليه فإنها لا بد وأنّ تحدد الاستراتيجية المثلى التي تحقق أهداف وسياسات النّظام الجديد الذي يستند لنخب ومرجعيات دينية عقائدية، وضعت أمام عينها مفهوم تصدير الثورة، للعالمين العربي والإسلامي من جهة، ومصالح إيران الإقليمية من جهة أخرى، وعليه فإن القضية الفلسطينية هي المدخل الأكثر حيوية في استقطاب الرأي العام الجوسياسي الإيراني للثورة، وللأيديولوجيا الثورية التي قدمتها إيران بصيغة دينية إسلامية، وكلّ التقديرات السياسية والموضوعية تؤكد نجاح الخميني ونظامه في النجاح بتحقيق بعض هذه الأهداف، واستغلالها رغم الحرب الطويلة التي خاضها على العراق والتي عطلت مشروعه واستراتيجيته وتحالف الدول العربية ضده في هذه الحرب التي اعتبرت تصدياً لمفهوم وسياسات إيران لتصدير الثورة، وبالرغم من إعادة رؤيته بمفهوم تصدير الثورة من العنف إلى السلم بعد الفشل في العراق، إلا أنّ إيران استغلت المسألة الفلسطينية استغلالاً أمثل في إدارة العديد من الأزمات وعلى وجه التحديد أزمة ملفها النووي، ولوحت بالقضية الفلسطينية في وجه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، كما ونجحت في استقطاب الرأي العربي والإسلامي في هذا الشأن، وفي العديد من الملفات والأزمات وأصبحت إيران ترتدي وجه الدولة أو الجمهورية الثورية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل". هذه الرهانات التي عولت وبنّت عليها إيران -ولا زالت- سياساتها، وكلّ تصريحات قادتها، السياسيين والعسكريين لا زالت تصب في هذا الاتجاه، خاصة بعد نجاحات المقاومة العربية في لبنان وفلسطين سواء حركة المقاومة الفلسطينية أو حزب الله، كما سعدت من هذه السياسات والمواقف بعد الأزمة السورية وتحالفها مع روسيا. وهو ما يؤكد على أنّ السياسة الإيرانية تحقق نجاحات متقدمة على المستويين الدولي والإقليمي خاصة في ملفها الداخلي، وفي ملف التطبيع مع "إسرائيل" ومقاومة التيار العربي المعتدل، ومكنتها من القدرة على الوقوف ومنع توجيه أيّ ضربة عسكرية لها رغم التهديدات الأمريكية المتكررة فيما يتعلق بالملف النووي، وفرض العقوبات، بل ونجاحها في منع تحالف دول الخليج العربي ضد نظام بشار الأسد في

سوريا والتصدي لمحاولة اسقاطه، ممّا يؤكد حضورها ونجاحها في استراتيجيتها الثورية التي أطلقتها منذ انتصار الثورة عام 1979، وقدرتها على مواجهة تحديات الواقع الجيوسياسي، وحالة الفوضى التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفيتي (السابق)، ثم سقوط نظام أفغانستان، ثم سقوط النظام العراقي عام 2003، وما نتج عنه من فوضى كبرى مع حدودها المباشرة، ومن ثمّ النجاح الذي تحقّقه في سوريا، أيّ بما معناه أنّ إيران نجحت في التصدي لكلّ التهديدات والتحديات التي واجهت الأمن القومي الإيراني في معارك شرسة سواء عبّر سياستها أو عبّر حلفائها أو عبّر قوى المقاومة التي تساندها، ويمكن القول أنّ أهم وأخطر هذه التحديات كانت التحدي الداخلي وتجاوز حركات الشعوب العربية أواخر عام 2010 والاضطرابات الداخلية، والأزمتهن العراقية والسورية، بل وأصبح لها حضورها القوي سياسياً وعسكرياً في العديد من الدول العربية مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين، وأصبحت تمثل شريك سياسي للقوى المسيطرة على هذه الدول رغم كلّ محاولات الخليج العربي وعلى رأسه السعودية من مقاومة هذا التمدد، وهذا التغول في الدول العربية.

رابعاً: تأثير ومؤثرات الحرب الإيرانية - العراقية على السياسات والمواقف الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية:

ما أنّ أعلن انتصار الثورة الإيرانية في يناير (كانون ثان) 1979 حتى كانت طائرة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تحط في مطار طهران كأول زعيم يزور إيران بعد انتصار الثورة، واستقبل ياسر عرفات استقبال الفاتحين من القيادات والشعب الإيراني حيث أنّ الثورة الإيرانية ارتبطت بعلاقات قوية ومتينة بالثورة الفلسطينية، وكانت علاقات الإيرانيين متقدمة مع الثورة الفلسطينية، بل وأقيمت معسكرات تدريب للإيرانيين في لبنان أشرف عليها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية، وعُرف من القادة الإيرانيين الذين تدرّبوا في هذه المعسكرات محمد منتظري، وجلال الدين الفارسي، أيّ أنّ الشعب الإيراني نظر للقضية الفلسطينية نظرة تقديس، واعتبر أنّ الفلسطينيين هم قديسي الجهاد والثورة، والقُدوة التي يجب التفاعل معها، لذلك فقد كانت الثورة وقيادتها من أكثر الثورات التي تفاعلت مع القضية الفلسطينية، وأحدثت انقلاباً في الروح الجهادية للشعب الإيراني بما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقيادتها، وعليه فقد حولت مقر السفارة الإسرائيلية كأول خطوة من الصورة الإيرانية إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية، وعين هاني الحسن أول ممثل للمنظمة في إيران حيث تمتع بامتيازات ومساعدة وتعاون كبير جداً سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، رغم التناقض الواضح في الأيديولوجيا بين الثورتين الإيرانية التي بنت الأيديولوجيا الإسلامية العقائدية، وكان من الضروري حسب رؤية آية الله الخميني مرشد الثورة أنّ

يكون لفلسطين وللثورة الفلسطينية بُعدًا عقائديًا ودينيًا، بما أنها قضية المسلمين عامة، ولما لمقدساتها من أهمية روحية عقائدية، وكونها تواجه عدوًا صهيونيًا عقائديًا أيضًا، وهي أحد أهم الخلافات والتباينات بين الثورة الإيرانية الإسلامية، ومنظمة التحرير الفلسطينية ذات الأيديولوجيا العلمانية، وهناك من أكد على أنّ آية الله الخميني قد طرح ذلك في لقاءاته مع ياسر عرفات الذي كان يدرك وفق الظروف الموضوعية أنّ تبني الثورة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية بُعدًا أيديولوجيًا دينيًا عقائديًا ضربًا من الطوباوية والخيال، للعديد من الأسباب والظروف الموضوعية الدولية، والعربية، والفلسطينية المحلية أيضًا، وأنّ هوية الثورة الأيديولوجية وشخصية منظمة التحرير الفلسطينية الفكرية هي تعبير شامل وموضوعي يتوافق عليه الأيديولوجيات في المنطقة عامة. وعليه فإن الثورة الفلسطينية تستطيع أنّ تتعامل مع الأحداث استنادًا إلى بعدها المحلي الفلسطيني وبعدها القومي العربي، ومن ثمّ بعدها الإسلامي وهي المزوجة التي استطاعت منظمة التحرير أنّ تحققها في استراتيجيتها الثورية دون أنّ تنحاز إلى المتناقضات والتباينات الأيديولوجية في المنطقة، خاصة بعد ظهور إيران الإسلامية وما أثارته هذه الثورة ومتطلباتها الأيديولوجية من مراجعات واهتزازات على مستوى الإقليم، وانبهار العديد من الحركات الدينية الناشئة بأفكارها ومبادئها، وما منحته من قوة دفع وزخم للتجاهات الدينية القائمة أيضًا.

فقد أسست الثورة الإيرانية لمرحلة جديدة في الفكر السياسي السائد في المنطقة على مستوى التفكير الفكري والأيديولوجي، حيث كان هذا الفكر منقسم لقسمين قبل الثورة، الأول معسكر الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وحليفهما إيران، والثاني القسم العربي القومي الذي كان سائدًا في المعسكر الآخر النقيض، وكلّ قوة تنحاز للمعسكر الأقرب لمصالحها ورؤاها السياسية، وموقفها من المشروع الصهيوني في فلسطين، أما بعد الثورة فقد أصاب هذا الفكر حالة من التجاذب والتنافر، فأصبح هناك فكر ثوري أيديولوجي إسلامي يناهض الولايات المتحدة الأمريكية، ويعادي "إسرائيل"، ويحاول أيضًا تصدير أفكار ومبادئ ثورته لوحدة الإقليم، وتيار آخر يعادي الولايات المتحدة الأمريكية ويحارب "إسرائيل" ويرى في إيران تهديد وخطر لمشاريعه القومية، ولوحدته الداخلية، ممّا تطلب حكمة وروية من التفاعل مع ذلك خاصة الثورة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت هامش ضيق من المناورة بين الاتجاهين، ممّا فرض سؤال منطقي وموضوعي وفق متطلبات المرحلة، وخاصة بعد اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، أين يتجه الموقف الفلسطيني؟ وهل يتجه نحو بعده وامتداده القومي العربي، خاصة وأنّ العراق من الدول التي حاربت ولا زالت من أجل القضية الفلسطينية، وتعتبرها

قضيتها المركزية وتقدم لها الدعم اللامحدود سياسيًا وماديًا وتمنح فلسطينيو العراق وضعًا استثنائيًا في الحقوق التي تضاهي المواطن العراقي، كما وتحتضن الثورة الفلسطينية وقيادتها، ولا زال صوت المساء من كلِّ يوم يرنو في آذان كلِّ فلسطيني وهو يسمع "صوت الثورة الفلسطينية، صوت منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد" بعدما وقع أنور السادات اتفاقياته مع "إسرائيل"، أم مع القوة الثورية الجديدة ببعدها الإسلامي والمدفعة نحو القضية الفلسطينية والعداء لـ "إسرائيل"؟ جملة الأسئلة التي فرضتها التطورات السريعة في مساحة الإقليم الخليجي خاصة، والعربي والإسلامي عام وضع كلِّ مكونات الإقليم في حالة إرباك سياسي كبير، وأصبحت المناورة السياسية في هذا الشأن عبارة عن حيلة دهما لا يمكن لها الصمود أمام سرعة الأحداث وتطورها، خاصة وأن آية الله الخميني أعلن عن تشكيل (جيش القدس) الذي أصبح فيما بعد يعرف (بفيلق القدس)، وأطلق شعاره "طريق القدس تمر عبر كربلاء العراقية" وأنَّ الحرب على العراق هي حرب لتحرير القدس والمقدسات الإسلامية في فلسطين، في الوقت الذي أعلن العراق أيضًا أنَّ حربه هي للجم المشروع الفارسي في المنطقة، والتصدي لتصدير الثورة وولاية الفقيه التي تحاول الثورة الإيرانية تصديرها بالقوة لدول الجوار، وهو الشعار الذي استقطب الأنظمة العربية في المنطقة ووجدت في العراق حاجز الدفاع الأول عنها، وقوة التصدي للأطماع الإيرانية فاتخذت موقفًا داعمًا ومناصرًا للعراق وخاصة دول الخليج العربي والأردن واليمن، ومصر على وجه التحديد.

من هذه المتغيرات المتلاحقة والمتسارعة حاولت منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأزمة أن تقف موقف الحياد من الحرب، بل ومحاولة وقف التوتر والوساطة بين الدولتين من خلال مساعي الراحل ياسر عرفات، ومحاولاته الحثيثة والمكوكية بين بغداد وطهران.

1. موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب الإيرانية - العراقية:

اتسمت العلاقات الإيرانية - الفلسطينية بالإيجابية على كافة الصعد والمستويات، فكان عرفات أول زعيم في العالم تحط طائرته على الأراضي الإيرانية بعد الثورة بأسبوع واحد، وكان في استقباله كبار قادة الثورة وعلى رأسهم أحمد الخميني نجل الإمام آية الله الخميني الذي رافقه من المطار إلى مقر والده، وبعد ذلك أنزل الإيرانيون العلم الإسرائيلي عن السفارة الإسرائيلية، وسلموا مفاتيحها إلى ياسر عرفات لتصبح مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ما انتصرت الثورة الإيرانية حتى دخلت بحرب مع العراق استنزفت طاقتها واستمرت من عام 1980 حتى 1988، ويروي نبيل عمرو عن هذه المرحلة قائلاً: "لعب الرئيس عرفات دور الوسيط بين الجبهتين، وظلَّ لشهور طويلة دائم التنقل بـرا بين العراق وإيران لوضع حد لوقف

نزيف الدم من قبل الطرفين، وبعد تعثر جميع الحلول لوقف الحرب. أعلن عرفات وقوفه في صفوف العروبة في حربها على إيران، فكان ذلك بذور نشوب الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية الإيرانية¹.

وهنا يتضح الموقف التحليلي السابق عندما تحدثنا عن البُعدين اللذين احتكما للمنطقة وهما البُعد الإسلامي الإيراني الذي قدمته الثورة الإيرانية كأيدولوجيا منتصرة، والبُعد القومي العربي الذي كان يسيطر على الأيدولوجيا للوحدات العربية، وعملية الصراع التي فجرتها الثورة الإيرانية في الإقليم على مستوى الأيدولوجيا، وبما أنّ منظمة التحرير الفلسطينية كانت تعتبر لاعبًا مهمًا في الإقليم كثورة تعبر عن القضية الفلسطينية الداخلية، والساحة الإقليمية الجامعة للمتناقضات والتباينات الأيدولوجية وفق متطلبات الساحة الفلسطينية الداخلية، والساحة الإقليمية وكذلك الدولية فإن منظمة التحرير الفلسطينية انحازت في لحظة الحسم لصالح مصالحها وبُعدها القومي والعربي، وحسّمت معركتها رغم علاقات التعاون والتحالف الوثيقة مع الثورة الإيرانية وقيادتها التي كانت تواجه الشاه كحليف لـ "إسرائيل"، وربما في واقع الظروف المرحلة والموضوعية اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية الموقف الأصوب الذي يخدم القضية الفلسطينية وبُعدها القومي العربي، حيث أنّ إيران دولة تدور في فلك عدة دول عربية، وأنّ الحلف العربي بوحداته الجغرافية هو الأكثر احتضانًا للقضية الفلسطينية وفق الروابط القومية والدينية. وكذلك الجيوسياسية، وأيضًا من حيث الدعم المادي والمعنوي بشكل عام، والموقف العراقي مع القضية الفلسطينية بشكل خاص.

على الرغم من هذا الموقف الفلسطيني الذي انحاز إلى العراق في حربه مع إيران، إلا أنه خلال العدوان الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1982 واجتياح بيروت، ووسط الصمت العربي التام، وعدم التحرك تجاه ما ارتكبته "إسرائيل" من مجازر في لبنان تلقى الفلسطينيون عرضًا من إيران بإرسال قوة كبيرة من جيشها للوقوف معهم، وبعيدًا عن الحسابات السياسية لهذا العرض، وإدراك إيران رفضه من قبل الفلسطينيين، إلا أنه جاء لإحراج العرب عامة من حالة الصمت أمام المذابح، وإحراج القيادة الفلسطينية التي اتخذت موقف الضد من إيران، وهنا يضيف نبيل عمرو قائلاً: "تلقى جيش التحرير الفلسطيني اتصالات من إيران تفيد بعزمها إرسال مائة ألف جندي من القوات الإيرانية للدفاع عن الشعبين الفلسطيني واللبناني، فتواصلت القيادة الفلسطينية مع القيادة العراقية لتسهيل مرورهم وعبورهم عبر الأراضي العراقية، فتلقت ردًا من العراق يفيد أنه جاهز لذلك إن كانت لدى الإيرانيين النية فعلاً للقيام

1 نبيل عمرو: فلسطين وإيران، صحيفة الشرق الأوسط، 2016.

بمذه الخطوة" ويستكمل" وظل الأمر على ما هو عليه حتى رحلت منظمة التحرير من لبنان وتشتت في كافة بقاع الوطن العربي"¹. وهنا يبرز السؤال المطلي لماذا طلبت القيادة الفلسطينية من العراق عبور القوات الإيرانية عبر أراضيها وهي تدرك إنهما في حالة حرب مستعرة، وإمكانية الرفض مشروعة إن حدثت؟ ولماذا لم يتم الطلب من سوريا بما إنهما حليف إيران أولاً وطرف مباشر في الحرب اللبنانية واجتياح لبنان عام 1982؟ الإجابة الأكثر ترجيحاً أن القيادة الفلسطينية أدركت أن هذا الفعل هو أحد استراتيجيات الهجوم العكسي السياسي على الطلب الإيراني، وأن إيران بطلب المساعدة حاولت أن تعري القياديتين الفلسطينية والعراقية أمام الرأي العام العربي والإسلامي من جهة، ومباغته القياديتين سياسياً في ظلّ حالة السخط على الصمت العربي ضد المجازر الصهيونية، فكان الرد بمهاجمة إيران سياسياً والموافقة على العرض مروراً بالعراق وبذلك يكون إخراجاً لإيران، وكشف موقفها الحقيقي أمام الرأي العام العربي والإسلامي، وهو ما حدث فعلاً من خلال عدم الرد الإيراني، وعدم التنفيذ فمن غير المنطقي أن ترسل دولة جيشاً كاملاً بعده وعتاده وهي تحارب دولة قوية كالعراق في جبهة ممتدة وواسعة، بحرب قاسية وطويلة مر عليها عامان.

وفي هذا السياق أيضاً يقول اللواء مازن عز الدين " أن إيران بعد الثورة تحولت من مدعوم إلى داعم وكان لها دور كبير في تسليح قوات الثورة الفلسطينية في سوريا ولبنان عقب قيام الجمهورية الإسلامية، حتى بعد نشوب الخلافات بينهما، وكذلك خلال حرب 1982 في ما يعتبره عملية رد الجميل للفلسطينيين"²، بل وكما يؤكد نبيل عمرو رغم هذا الموقف من الحرب، والخلافات مع إيران إلا أن الطرفين لم يصلا حد القطيعة الكلية، والجفاء بل تواصل نوع من العلاقات والالتقاء وإن كان بشكل غير مباشر ويقول في هذا الصدد: "إنه بعد تمركز منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، عقب خروجها من بيروت عام 1982، فقدت أول قمة لها هناك، توصف بالحدث التاريخي، وحاول عرفات إشراك إيران فيها، إلا أن العداء العالمي للثورة الإيرانية حال دون حدوث ذلك."³

رغم ذلك إلا أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب العراقية - الإيرانية مهما كانت حدود صوابيته أو خطئه وفق رؤية وتقديرات كل طرف من الطرفين، فهو بالنسبة لتقديرات إيران يعتبر

1 المرجع السابق.

2 نفس المرجع.

3 نفس المرجع.

نكراناً من منظمة التحرير الفلسطينية، لما قدمته الثورة الإيرانية من دعم واسناد، ومواقف ، في حين تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أنها انحازت لبعدها القومي العروبي في مواجهة الأخطار التي عيّرت عنها الحرب، وبالرغم من استمرار علاقات أو لافتات الود بين الطرفين إلا أنّ العلاقات بين المنظمة وإيران تعقدت لاحقاً، وأصبحت إيران أكثر انخيازاً للفصائل والحركات الإسلامية الفلسطينية، وبناء علاقة خاصة معها.

2. محددات التحالف الفلسطيني - الإيراني قبل وبعد حرب 1980:

تناولنا في السياق العام في الأجزاء السابقة، وعلى وجه التحديد في هذا الفصل محددات وتوجهات العلاقة الإيرانية - الفلسطينية سواء ما قبل الثورة أو فيما بعد، وكذلك حللنا عمق هذه العلاقات وفق العديد من المتجهات والمنطلقات، ونقاط الالتقاء التي تبني عليها العلاقات والتحالفات المباشرة وفق تكتيك كلّ قوة أو طرف، والرؤى الاستراتيجية ومحددات انطلاقات الأحلاف الدائمة، فمثلاً تقدير صنّعة التحالف بين نظامين مثل إيران وسوريا على وجه التحديد أو حزب الله اللبناني وإيران يختلفا بكلّ تأكيد عن المحددات والمنطلقات الإسقاطية كالتحالف بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية، فكلّ تحالف يرتكز بتكتيكات مرحلة، واستراتيجيات ثابتة سواء على مستوى الأيديولوجيا أو السياسات الخارجية أو المصال الاقتصادية أمر واقع الجيوبولتيك، وهو ما يتم اسقاطه على الحلف الإيراني - الفلسطيني، وعلى وجه التحديد مع منظمة التحرير الفلسطينية وما أفرزته المتغيرات المتلاحقة والسريعة بعد الثورة الإيرانية عام 1979 سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وكذلك على مستوى الصراع مع العدو الصهيوني.

تميزت العلاقات الفلسطينية - الإيرانية بعد الثورة بجمامية كبرى، واندفاع عدائي كبير من قبل إيران تجاه العدو الصهيوني ممّا استقطب الثورة الفلسطينية كحالة طبيعية في معركتها الرئيسية والأساسية مع هذا العدو، بل وأثرت الثورة الإيرانية ومبادئها ومنطلقاتها الأيديولوجية بالعديد من الشخصيات الفلسطينية، وربما أسس فتحي الشقاقي حركة الجهاد الإسلامي بناءً على هذه المنطلقات والأسس، وحدد رؤيته ورؤية حركته للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية بناء على الأيديولوجيا والفهم الإيراني للأيديولوجيا التي عبرت عنها الثورة الإيرانية.

إذن فلم تأت الحرب الإيرانية - العراقية كسبب وحيد وحصري للتباينات السريعة التي ظهرت في العلاقات الإيرانية - الفلسطينية، وإنّ كانت هي المتغير الأساسي لحلقات التناقض والاختلاف الذي بدأ يتعمق في العلاقات، وي طرح تساؤلات على مستويات عديدة، وهو ما نتطرق إليه تحليلاً وتفصيلاً في هذا الجزء.

بدأت الحفاوة الفلسطينية - الإيرانية مدفوعة بالحماسة الثورية التي كانت تسيطر على إيران والمنطقة بعد سقوط نظام الشاه الأقوى والأكبر في الإقليم، وأحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" الأقوياء، والذي كان يصنف بالجيش الخامس عالمياً، آذاك إلا أنّ تلك الحماسة سرعان ما اصطدمت بالحقائق والوقائع التي أثرت على المنحى الجوهري بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذه الحقائق والوقائع التي لم يعد مجالاً لتجاهلها، والقفز عنها خاصة بعد الموقف الفلسطيني من الحرب مع العراق، وانحياز منظمة التحرير الفلسطينية لبعدها القومي العروبي الممثل بالعراق، حيث بدأت العلاقات الإيرانية - الفلسطينية تتضح معالمها المستقبلية عندما طالب آية الله الخميني من ياسر عرفات في اللقاء الأول الذي عقد عام 1979 بضرورة تخلي الأخير أيّ ياسر عرفات عن المنطلقات القومية والعلمانية في الثورة الفلسطينية واستبدالها بالمنطلقات الإسلامية، وهو وفق التقدير الموضوعي للمرحلة ولظروف الثورة الفلسطينية السياسية والأمنية والأيدولوجية كان يعتبر بمثابة انتحار للثورة الفلسطينية عامة والمنظمة التحرير خاصة. إذن فقد أثرت ثلاثة عوامل محورية وأساسية وجوهريّة على العلاقات الإيرانية - الفلسطينية يمكن اجمالها بالمحاور التالية¹:

أولاً: الأيدولوجيا:

كان هناك تباين واختلاف تناقضي واسع ومؤثر في الأيدولوجيا الثورية بين الثورتين، حي انطلقت الثورة الفلسطينية من رحم أيدولوجيتها القومية العلمانية وهي الأيدولوجيا التي كانت سمة مشتركة آنذاك لكلّ ثورات وحركات التحرر الوطني، في حين أعلنت الثورة الإيرانية عن أيدولوجيتها العقائدية الدينية (الإسلامية) وكانت وفق فهم الخميني والثورة الإيرانية هي الأيدولوجيا الأنسب لتخليص الشعوب من المستكبرين = حسب الوصف-، بل وكان يرى بضرورة إضفاء البعد الديني الإسلامي على الثورة الفلسطينية، وطالب صراحة ياسر عرفات بذلك، بل وكان يعتبر القومية أحد أدوات الإمبريالية، وإنها مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي، وأنّ عملية توظيفها في الصراع مع الكيان الصهيوني لن يجد نفعاً. وأنّ بعد الثورة الفلسطينية عن البعد الديني لن يحقق لها أيّ انتصارات، وأنّ النصر يرتبط بالعودة للجذور الإسلامية، وهذا وفق الظرف السياسي والموضوعي كان يعتبر أحد ضروب الانتحار للحالة الفلسطينية عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويذكر فهمي هويدي في كتابه "إيران من الداخل" بهذا الصدد، قائلاً: "إنّ الواقع الفلسطيني آنذاك لم يكن بمنظّماته العلمانية، واليسارية ودور المسيحيين الفلسطينيين في الثورة، مهيباً مثل

1 نبيل عودة: إيران والقضية الفلسطينية، الخميني فعل الواقع، في بوست، 25 مايو (حزيران) 2019.

هذا التحول أيضاً، ولا حتى "الواقع العربي" الذي كان له بعض التحفظات على هذا الطرح وهي تحفظات صادرة عن أنظمة عربية لا تستطيع الثورة الفلسطينية تجاهلها، بالإضافة إلى تعقيدات الواقع الدولي الذي قد يجد في هذه الخطوة ذريعة إضافية لمزيدٍ من الوقت في رفض الحق الفلسطيني¹. وأنّ المناقشات الفلسطينية – الإيرانية قد جرت متصلة حول هذا الموضوع، إذ أنّ البعد السياسي في تعامل الإيرانيين مع القضية الفلسطينية ظلّ يدفعهم إلى الإلحاح على الفلسطينيين لكي يعلنوها ثورة إسلامية، ويتحركوا من منطلق جهادي عقائدي، ممّا يؤكد التقديرات الفلسطينية الحاططة للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإنهم غير مدركين لحجم التيار الإسلامي في الثورة الإيرانية، وهو ما شكّل نقطة ضعف أساسية في الموقف الفلسطيني، وأنّ أهم نقاش أو مناظرة بهذا الشأن تمت في بيت آية الله منتظري في قم، في العام الأول للثورة وكان من الحضور هاشمي رفسنجاني وآخرين من القادة الإيرانيين، وكان الطرف الثاني ياسر عرفات حيث استمر بشرح الأسباب التي تحول دون أسلمة الثورة الفلسطينية، حيث لم ينتبه أحد إلا أنّ إيران وقيادة ثورتها كانت تتعامل مع الفلسطينيين من منطلق إسلامي أولاً، ثمّ ثوري ثانياً، في حين كان يتعامل الفلسطينيون مع إيران من منطلق ثوري أولاً، وسياسي ثانياً، أيّ وضع (الثورة) فقط كمحور للالتقاء والالتفاف، أما الأبعاد الدينية والسياسية تركت دون ضبط أو عمق في منظومة الاتفاق أو الاختلاف أو النقاشات، ممّا سمح بتأجيل حسم المساحة الفارغة في العلاقة بين الثورتين.

وممّا عمق من ذلك الفهم الإيراني والجزء في طرح موضوع أسلمة الثورة والتحفظات حول قومية الثورة الفلسطينية، وفصائل اليسار في منظمة التحرير الفلسطينية هي الرسائل التي كان يرسلها ياسر عرفات للإيرانيين، والتي كانت تفيض بالمشاعر الإسلامية، حتى اصطدم الإيرانيين حكومة وشعباً عندما خطب هاني الحسن، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت قائلاً: "إنّ الخميني في إيران ومنجستو هيللا ماريام في أثيوبيا، هما رمزا الثورة في هذا العصر"²، هذه العبارة كانت كفيلاً بنسف حالة الراحة التي كانت رسائل ياسر عرفات تبثها في القيادة الإيرانية، التي بدأت تستدرك أنّ الاهتمام الفلسطيني منصب على الجانب الثوري فقط في العلاقة مع إيران.

إذن فقد لعبت الأيديولوجيا دوراً هاماً ومهمّاً في حالة الفتن والتراجع في العلاقات بين الثورتين، حيث كان للحسابات الثورية اندفاعاً مغايراً للحقيقة، وهي الحسابات التي بنيت عليها القيادة الفلسطينية

1 فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ط2، ص387.

2 المرجع السابق، ص390.

استراتيجية علاقتها مع الثورة الإيرانية التي كان يضعها ياسر عرفات بأنّ الثورتين (ثورة واحدة) دون أخذ الحسابات والأبعاد الأخرى بعين الاعتبار، ودون قراءة المشهد الثوري الإيراني بععمق، وتركيبه قوى الثورة الإيرانية وعملية التنبؤ التي استبعدت قيادة المرجعيات الدينية عامة، وآية الله الخميني خاصة للثورة الإيرانية، ممّا ترتب عليه هذا التصادم السريع في الرؤية الأيديولوجية، خاصة وأنّ القيادة الفلسطينية كانت تركز فقط على الجوانب والعواطف والتعاون الإيراني مع القضية الفلسطينية من منطلق ثوري فقط، مع تحييد تام العوامل التاريخية، ولعوامل التركيبة الحقيقية للشعب الإيراني وقوى المعارضة الإيرانية.

ثانياً: الرؤية الثورية:

في ديسمبر (كانون أول) 1984 قال هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى لصلاح الزواوي سفير فلسطين في طهران وهو يشير إلى مرحلة الصراع بين قوى المعارضة الإيرانية - الإيرانية عام 1980" لقد جعلتم السفارة الفلسطينية وكراً للأعداء والمناوئين وهو ما يعبر عن حساسية الفقهاء واستبائهم المبكر الذي لم يعلن عنه في حينه¹، أيّ أنّ ذلك يحدد وجهة النظر الإيرانية، وقادة الجمهورية الإيرانية من الموقف الفلسطيني مع مختلف التيارات السياسية الإيرانية، والتعامل مع (الإسلاميين) باعتبارهم إحدى القوى كغيرهم من قوى الثورة، وليس (كقوة قائمة)، وما يؤكد فشل القيادة الفلسطينية في أمرين:

الأول: في قراءة منظومة القوة وأطرافها في المعادلة الإيرانية، وقوى المعارضة، واستبعاد قيادة القوى الدينية للثورة، ممّا دفعهم للتواصل مع كلّ القوى الإيرانية على نفس المسافة.

الثاني: التصور المبالغ فيه للعلاقة مع الثورة الإيرانية واعتبارها (ثورة واحدة)، وعدم الدقة في اختبار الشخصيات الدبلوماسية التمثيلية للثورة الفلسطينية في طهران، وذلك ظهر في التحفظات التي قدمها الفلسطينيون اعتراضاً على بعض التعينات في قيادة الحرس الثوري الإيراني استناداً إلى أهمّ الأعراف والأكثر دراية وخبرة، والتقارير الداخلية حول الثورة الإيرانية وقيادتها التي كانت تقدم من الممثلة الفلسطينية في طهران والتي كانت أبعد عن الواقع وتحليلاته.

هذا على الشأن الفلسطيني في رؤيته واندفاعه الفاعل مع الثورة الإيرانية التي كان يتضح من التصريحات الفلسطينية وخاص ياسر عرفات أنّهما كانا يريدان الثورة الإيرانية كاملة، وليس الجزء الثوري منها فقط، وهو ما يؤكد الضبابية في التخطيط الاستراتيجي الواقعي، وعدم القدرة على الفصل بين التعارف في مرحلة ما قبل الثورة، والتعاون مع مرحلة ما بعد الثورة، أيّ عدم التمييز بين الحالة الثورية وقواها الثورية،

1 فهمي هويدي: مرجع سبق ذكره، ص 390.

وبين الدولة ونظامها الرسمي، كما هناك تحفظات على الجانب الفلسطيني، هناك العديد من التحفظات على الجانب الإيراني، والفهم الإيراني، ومن هذه التحفظات:¹

أولاً: أنّ الطرف الإيراني تفاعل وتعامل وفق حساباته وتحالفاته التي فرضتها مصالحه وظروف المرحلة، حيث أنه أقام علاقات وثيقة مع النظام السوري، كما تحالف مع النظام الليبي، وهما نظامان كانا على خلافات وصراعات درامية مع الإسلاميين آنذاك، أي أنّ النظام الإيراني لم يتعامل مع الفهم الأيديولوجي مع هذين النظامين كما تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أقام علاقاته معهما بناء على التقديرات السياسية التي أنكرها على الفلسطينيين في تعاملاتهم مع الدول العربية عامة، وقوى المعارضة الإيرانية، ومع تفاعلهم مع دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان وكانت أهم المحاذير التي وضعها النظام الإيراني في وجه الفلسطينيين وطالبوهم بمنطلقات ثورية خالصة، رغم أنّ الفلسطينيين أكثر حرجاً كثورة عكس إيران الدولة والنظام.

ثانياً: صاغت إيران تحالفها الاستراتيجي الدائم مع سوريا على حساب الرصيد الفلسطيني، ودون الأخذ بعين الاعتبار محاولات سوريا كسب الوريث الفلسطينية، ومحاوله احتواء منظمة التحرير الفلسطينية، والمركة التي كانت سائدة مع سوريا في لبنان واستقلالية القرار الفلسطيني، وعليه كانت منظمة التحرير الفلسطينية تجد بالتضامن العربي حليفاً أمام الأهداف السورية، كما استشعروا بالتحالف مع إيران ركيزة لهم وتعزيز لمركزهم، ولكن التقارب السوري- الإيراني كان له مردود سلبي على الجانب الفلسطيني، ممّا حدا بياسر عرفات للقول: " أنّ عددًا من القادة في طهران "باعوا" علاقاتهم الفلسطينية لحساب علاقاتهم مع سوريا، حتى ذهبوا بعيداً في مدح نظام دمشق، والتقليل من شأن كفاح الثورة الفلسطينية وتجاهله أحياناً"²

ثالثاً: أنّ القيادة الإيرانية لم تفهم حقيقة العلاقات الفلسطينية - العربية، ولم تكن واعية للظروف المعقدة التي تفرض نفسها على القيادة الفلسطينية وتحتّم عليها ألا تنفصل عن الموقف العربي، بحكم الجغرافيا، وبحكم الامتداد القومي، وبحكم الدعم المالي والعسكري، ففكرة الانخلاع من الواقع العربي أمراً مستحيلاً. فالمواقف الفلسطينية تبنى وفق أسس وقواعد الخريطة العربية.

1 نفس المرجع، ص 391.

2 نفس المرجع: ص 393.

رابعاً: عدم قدرة الإيرانيين على استيعاب تطورات الوضع العربي، وأنّ هذا الوضع السليبي كان يرتبط بحقبة الستينات بشخص جمال عبد الناصر الذي كان يمثل القيادة لها، ولكن مع وفاته تغيرت الظروف وأصبحت الواقعية العربية تتجه إلى الغرب، وترفع شعارات التجزئة، وتعاطم دور الأنظمة على دور الجماهير ممّا أثر على القيادة الفلسطينية وخطابها ومواقفها وضرورة التعامل مع هذا الواقع ومتغيراته السلبية، هذا ما لم تدركه القيادة الإيرانية، ولم تأخذه بالحسبان وحاسبت القادة الفلسطينيين بعيداً عن هذا الواقع.

خامساً: قضية احتلال السفارة الأمريكية والرهائن 4 نوفمبر (تشرين ثان) 1979، حيث لم تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية هذه الحادثة، بل سارعت في الوساطة لإطلاق الرهائن، وهو ما شكّل خيبة أمل لدى القادة الإيرانيين، وغاب مرة أخرى التقدير السليم والصحيح من القيادة الفلسطينية للأزمة، وتعاملت معها برودة فعل دون حسابات أهداف إيران من هذه العملية، بل تحركت القيادة الفلسطينية من منظورين، الأول: الخوف على الثورة الإيرانية من ردة الفعل الأمريكية. الثاني: اجبار القيادة الأمريكية على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها مقابل إنهاء مشكلة الرهائن. وفعلاً أرسل ياسر عرفات سعد صايل مسؤول العمليات المركزية على طهران، وفي المطار قد وصلته رسالة شفوية أنه من مصلحة العلاقات الإيرانية - الفلسطينية ألا يفتحهم في مسألة الوساطة، وهو ما حدث بالفعل، ومن خلال لقاءاته استدرك أنّ إيران توقعت موقفاً مغايراً من الفلسطينيين، فغض النظر عن المهمة، ولمّ يطرح الموضوع مع قادة إيران نهائياً، وعاد إلى بيروت وهو على قناعة تامة أنّ الحسابات الفلسطينية تجاه قضية الرهائن لم تكن صحيحة، وبدوره نقل ذلك لياسر عرفات الذي أرسل رسالة للخميني شارحاً وجهة النظر الفلسطينية معتذراً عن الخطأ في الفهم الذي جرى في تقدير الموقف، كما أرتكب هاني الحسن خطأ آخر عندما أعلن أنّ الإفراج عن بعض الرهائن السود الأمريكيين جاء بواسطة فلسطينية، فأصدر مكتب الخميني بياناً كذب فيه تصريحات السفير الفلسطيني هاني الحسن، وهو ما يعتبر إعلاناً مبكراً عن الاختلافات في المواقف بين الإيرانيين والفلسطينيين. وعليه فقد انتقلت ورقة الوساطة كلياً من يد الفلسطينيين إلى يد الجزائريين، وعليه فقد قادت تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية الخاطئة في هذه القضية إلى زيادة حدة الخلافات مع إيران، وشق العلاقات الإيرانية

– الفلسطينية من جهة، وسقوط وخسارة رهانات عرفات باستخدام ورقة الرهائن في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سادسًا: بعد استقالة وزارة بارزكان واستلام بني صدر رئيسًا للجمهورية في فبراير (شباط) 1980، فقد شهدت فترة رئاسته التي استمرت سبعة عشر شهرًا حدثان هامان، الأول: الحرب العراقية – الإيرانية، الثاني: المواجهة الحاسمة بين الإسلاميين والليبراليين وقوى اليسار التي بلغت ذروتها عام 1981. وعليه وفيما يتعلق بالحدث الأول فقد كان الموقف الفلسطيني في غاية الجرح، وكانت كلِّ الحسابات لا يمكن لها أن تتحمل الحياد أو الانضمام لحلف أو تيار ضد الامتداد العربي، ورغم معارضة ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية للحرب والسعي لإيقافها، فحسابات عرفات والمنظمة كانت لا يمكن لها استيعاب خروج العراق ودورها بعدما خرج النظام المصري في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد، ممَّا يعني استفراد سوريا بمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، لذلك كان حريصًا على وقف الحرب، ممَّا أزعج طهران، واعتبر جرحًا عميقًا في علاقتها مع القيادة الفلسطينية ولا يمكن لإيران أن تتناسى هذا الجرح، وتبدو آثاره حتى كتابة فصول هذا الكتاب، مع تقديرات هاني الحسن للساحة الداخلية الإيرانية والتي استبعد فيها وصول الإسلاميين لحسم الصراع حيث كانت كلِّ المؤشرات تؤكد قوة اليساريين لذلك عزز علاقاته مع قيادة اليسار أمثال كيا نوري ورجوي وهو ما أشار إليه فيما بعد رفسنجاني للسفير الفلسطيني بأنهم جعلوا السفارة الفلسطينية وكرًا لأعداء الإسلاميين، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي ربطت هاني الحسن بالإمام الخميني الذي كان يستقبله اسبوعيًا يوم الثلاثاء لمدة ساعة أو ساعتين على الأقل، ولكن الرهانات الخاطئة للقيادة الفلسطينية مع قوى المعارضة، والعجلة في الاختيار والانحياز وعدم التريث في الصراعات ثمَّ تحديد الموقف منها وهو ما وضع القيادة الفلسطينية في مأزق حرج مع الإمام، ممَّا تطلب نقل هاني الحسن من طهران إلى بيروت فورًا.

سابعًا: التقارب مع محور القاهرة – عمان في النصف الثاني من عام 1984 وهو ما اعتبرته إيران علامة على التخلي عن منطق الثورة والنضال المسلح، والاتحاق بمسيرة الحلول السلمية، وهو ما عمق الخلافات والرؤى بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وأصبح المشهد وكأن كلِّ طرف يسير عكس الآخر.

هناك العديد من الأزمات التي أثرت على العلاقات الإيرانية الفلسطينية ودفعت بها إلى مستوى الشقاق والتصور إنها علاقات تسير عكس بعضها البعض، وهي نتيجة قراءات وتقديرات فلسطينية خاطئة وتصرفات خاطئة في الملف السياسي الإيراني، والذي فشلت فيه القيادة الفلسطينية في فهم طبيعة الثورة الإيرانية، والشعب الإيراني، وتصرفت وفق تقديرات متسرعة غير دقيقة في العديد من القضايا الأساسية وهي نتيجة التعامل المندفع، وغير المنهج أو المدروس سواء على مستوى السياسات والمسلكيات العامة أو من خلال اختيار الشخصيات التي تمثل الجانب الفلسطيني، أضف لذلك التسرع في اتخاذ المواقف المتعلقة بالشأن الداخلي الإيراني، والصراع بين قوى الثورة الإيرانية، وقد طرحت إيران العديد من الأسئلة في هذا المجال والمآخذ على القيادة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور العديد من القوى الأخرى الخارجية للعب دور في زيادة الهوة والفجوة بين القيادتين الإيرانية والفلسطينية.

الفصل الثالث

السياسات والمواقف الإيرانية من مشاريع السلام

الفصل الثالث

السياسات والمواقف الإيرانية من مشاريع السلام

تمهد:

يقول الإيرانيون: بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تلقينا رسالة عاجلة من ياسر عرفات لكي نُسارع في قطع العلاقات مع القاهرة، وألح في ضرورة اعلان ذلك مثل اجتماع مؤتمر قمة بغداد، ليكون موقفنا ورقة يضغط بها على المؤتمر ويخرج منه بقرار جماعي، وقبل أن نبحت الموضوع في مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء، ورغم تحفظ بعض السياسيين من رجال الجبهة الوطنية الذين كانوا شركاء في الحكم، فإن الإمام استجاب لطلب ياسر عرفات على الفور، وأصر على أن يعلن وزير الخارجية كريم سنجابي قرار قطع العلاقات بعد ساعات من تلقي الرسالة، وهو ما تمّ في مساء 31 إبريل (نيسان) 1979. ويضيفون في طهران: "كيف نفسر لجماهيرنا الآن عودة أبو عمار للقاهرة بعد كلِّ الرحلة التي قطعناها معاً؟ وكيف نبر وجوده المكثف في عمان، وهو يعلم قدر الدعم الذي تقدمه الأردن للعراق في حربها ضدنا؟".

هذه المقدمة، وهذه التساؤلات تؤكد خطورة الألعام التي زرعت على جسور العلاقة الفلسطينية - الإيرانية، والمواقف الإيرانية العامة من عملية السلام العربية - الإسرائيلية، والموقف الحازم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول هذه المسألة الهامة والخطيرة، وهو ما يضعنا أمام ملف معقد وشائك، إذ بعد خمسة عشر عامًا من هذا الموقف الإيراني من عودة ياسر عرفات إلى علاقاته مع نظام (كامب ديفيد) المصري، الذي أبرم عملية سلام مصرية - إسرائيلية، فما هو الموقف من ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي توقع اعلان ومبادئ تفاهات في أوسلو عام 1994، مع "إسرائيل"؟ وما هو الموقف الإيراني وهو يرى الزعيم الذي حملته الجماهير الإيرانية بطلاً في مطار طهرات عام 1979 وسلمته مفاتيح السفارة الإسرائيلية هناك، يقف أمام العالم أجمع ويصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، ويوقع تفاهات سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل"، دون أن يحقق دولة فلسطينية، ودون أن تنسحب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية، أو تنسحب من القدس الشرقية؟!

فيما استمرت التفاعلات والضغط على المسرح السياسي الإيراني، وفي الإقليم بشكل عام، وسرعة التغيرات في المنطقة، وتفكك الإتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، والحلف الثلاثيني ضد العراق بعد احتلال الكويت، وحرب الخليج الثانية عام 1991، أفول وظهور العديد من الأحداث والسياسات

1 فهمي هويدي: مرجع سابق، ص 400.

الجديدة، وما أنتج عنه من تغييب مصطلح منظمة التحرير الفلسطينية في الإعلام الإيراني، نتيجة للمتغيرات العديدة، ونتيجة المتغيرات في السياسات والتحالفات الإقليمية والدولية، وانكفاء العلاقة الإيرانية - الفلسطينية في خندق خلافاتها المتعددة والعديدة، تأتي أوصلو لتضع الأسئلة من جديد أمام المراقبين.

أولاً: السياسات والمواقف الإيرانية من اعلان المبادئ أوصلو 1994:

إنّ المتعمق بأفكار ومبادئ الثورة، والمحلل العميق لسلوك قادة الثورة وما أعقبته من ممارسات سواء على المستوى المحلي الإيراني والصراع المرير بين أقطاب وقوى الثورة الإيرانية، وسيطرة المدرسة الإمامية عليها بأفكار ورؤى الإمام الخميني، وكذلك المستوى الإقليمي ومحاولة قيادة الجمهورية الإسلامية في بعث وإحياء مفهوم الدولة الإسلامية، أو امبراطورية الإسلام من خلال طرح مفهوم الثورة الأيديولوجية، وحرية الشعوب، واستعارة مفاهيم قوة "الاستكبار" وتصنيفها بين مستكبرين كبار "الشیطان الأكبر"، ومستكبرين صغار "الشیطان الأصغر"، والتفاعل الإيراني مع حركة التحرير ورؤيتهم لهذه الحركة في عموميتها، وكذلك رؤيتهم وأفكارهم وسلوكهم العام مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعدو الصهيوني، ومعسكر السلام العربي مع "إسرائيل" يدرك تمامًا جوهر الفكر الإيراني الذي حدد من خلاله المواقف الاستراتيجية من القضايا الثابتة أو الثوابت والمحددات الثورية التي أسس عليها قواعد النظام الجمهوري الإسلامي ماهية الموقف من عمليات السلام العربية - الإسرائيلية، وعليه استنباط تلقائيًا الموقف الإيراني من عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

في العرف السياسي، والفهم العام لنظريات لسياسية والعلاقات الدولية لا يمكن ما يطلق عليه الثابت أو غير القابل للتغيير، فالثابت هنا نسبي يحتكم لمتغيرات ومتحولات على مساحة الوحدة الجغرافية وارتباطها بمصالح مع الوحدات الأوسع أو الوحدة الإقليمية، وكذلك على مستوى الوحدة الدولية عامة، وربما تغيير رؤية نظام الجمهورية الإسلامية لمفهوم تصدير الثورة بالجهاد والعنف بعد حرب الثمان سنوات إلى مفهوم السلم والأدوات السلمية تأكيدًا على مفهوم التغيير الدائم، وكذلك تحول العلاقة بين الثورتين الفلسطينية والإيرانية التي كانت توصف لدى بعض القيادات بأنها "ثورة واحدة" وتحولها إلى صراع هو تأكيد آخر على الفهم العام للنظرية النسبية في التفاعل مع الأمور.

في الجزء السابق ذيلنا تحليل الفصل الثاني بعدة تساؤلات طرحها بعض الساسة الإيرانيين حول توجه ياسر عرفات لإقامة علاقات مع نظام كامب ديفيد (مصر) الذي قطعت معه الجمهورية الإيرانية العلاقات أسوة بما فعلت مع "إسرائيل"، كونه وقع اتفاقية سلام التي تعتبر في الذهن الإيرانية هي العدو

الرئيسي للأمم الإسلامية، ومنطلقات العداء معها هي منطلقات عقائدية، والجهاد ضدها فرض شرعي. إذن وفق هذه الرؤية فهي أحد الثوابت العقائدية التي يؤمن بها الإمام الخميني، ومنظومة الفقه الإيراني التي تهيمن على النظام السياسي، لا بل والشعب الإيراني عامة الذي وضع فلسطين كأحد المآخذ على نظام الشاه الملكي، وبمجرد سقوطه هاجم الشعب الإيراني السفارة الإسرائيلية وسيطر عليها بزحف بشري يعبر عن إيمان هذا الشعب بالقضية الفلسطينية، وهنا يقول الصحفي فهمي هويدي عن لحظة استقبال وفد الشعب الفلسطيني واصفاً المشهد والحدث بما يلي " هي الجماهير الإيرانية التي اقتحمت السفارة الإسرائيلية واستشهد أثنى عشر إيراني بالصعق الكهربائي، نفسها التي أحاطت بأول وفد عربي فلسطيني، من رفاق عرفات المجاهدين، سلالة الصحابة والتابعين في الخيال الإيراني" ويستكمل " وكنت هناك في تلك الفترة، صحفياً مصرياً لا ينظرون إليه بارتياح، بسبب موقف السادات"¹. أمام هذا الوصف، وهذا الحدث الذي سرده الصحفي المصري، يُستنبط السؤال المحوري ما هو موقف القيادة الإيرانية والنظام الإيراني من مشهد ياسر عرفات واسحق رابين وهما يوقعان اتفاق إعلان المبادئ أوسلو 1994؟

شهدت العلاقات الفلسطينية - الإيرانية مراحل ما بعد الثورة الإيرانية شدّ وجذب، ونقاش حول العديد من المسائل والقضايا، ولم يحاول الطرفان التعاون والتحالف مع بعضهما البعض وفق القواعد المشتركة سياسياً، ووفق تفهم الظروف الموضوعية لكل طرف ومصالحه، بل حاول كل طرف معتقداً أنه يمتلك الآخر، وبدأت تأخذ العلاقات منحنيات أخرى تزيد التحالف شقاً وبعداً، وخاصة بعد الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 وقضية الرهائن الأمريكيين، ثم التقارب المصري - الأردني - الفلسطيني عام 1984، ورغم عرض إيران المساعدة العسكرية على منظمة التحرير الفلسطينية أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، واستنجد ياسر عرفات بإيران عام 1983 أثناء حصار المخيمات، وما قاله عرفات مع بعض المبعوثين الإيرانيين، قائلاً لهم: " أنا الحسين بن علي وها هم (اليزيديون)، ضربوا من حولنا الحصار، وقطعوا عنا المياه، ومضوا فينا تقتيلاً، يريدون لنا الفناء"²، إلا أنّ العلاقة استمرت تدور في فلك المروحة بين التلاقي والتنافر، التعاطف والتباعد حتى بدأت تظهر بعض التحالفات الجديدة للطرفين، حيث بدأت منظمة التحرير الفلسطينية توثق علاقاتها مع صدام حسين الرئيس العراقي، وبدأت إيران تجد

1 فهمي هويدي: مرجع سبق ذكره، ص 365.

2 المرجع السابق، ص 666.

ببعض الحركات الإسلامية التي ظهرت مع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية عام 1987 حلفاءً جدد تدعمهم بالمال والعتاد.

جاءت أوصلو عام 1994 لتحدث القطيعة الفعلية، وتقع آخر آمال الود والالتقاء بين إيران ومنظمة التحرير حيث لم تمنح إيران الفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية فرصة تشرح موقفها، وحجم المتغيرات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، وانحياز الإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، كما لم تبذل منظمة التحرير الفلسطينية جهداً في شرح وتوضيح رؤيتها للجانب الإيراني الذي أيد ووقف مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بل بدأ إعلام منظمة التحرير وحركة فتح يهاجم إيران ويعتبر موقفها تدخلاً في الشأن الفلسطيني¹، وعليه فقد صعّدت إيران التي تلافى موقفها الأيديولوجي والجهادي مع موقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين صعّدتا من العمل العسكري ضد "إسرائيل" وانتقدتا بشدة اتفاق أوصلو، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممّا قوبل بالدعم اللامحدود من إيران، وشن الإعلام الإيراني موقفاً متشدداً من منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات وصل مراحل الطلاق البائن في أيّ علاقة، وهدم كلّ جسور يمكن أنّ تمتد بين الطرفين أو تعيد صياغة العلاقات من جديد. فقد وجدت إيران في الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في الأراضي الفلسطينية عام 1987 فرصة قوية للقفز من جديد على صهوة القضية الفلسطينية، ولكن ليس عبر منظمة التحرير الفلسطينية حليفها السابق، وليس مع ياسر عرفات الذي خذها وفق الفهم الإيراني، ولكن عبر ثوابتها الثورية التي وجدت بالقوى الإسلامية (حماس والجهاد) مسعاها الحقيقي. وبذلك تكون قد شكّلت نواة لمحور مقاوم في المنطقة يساهم بنشر مبادئها وأفكارها، ورؤيتها الثورية خاصة في فلسطين ولبنان عبر حزب الله اللبناني الذي انطلق متقارباً حدّ التماثل مع السياسات والأيديولوجيا الإيرانية.

فالثورة الإيرانية انطلقت وعبرت عن ثوابت ومحددات استراتيجية في سياساتها ومواقفها الخارجية، تتمثل في الفهم الأيديولوجي للثورة بعقيدتها الإسلامية ورؤياها الدينية، وهي الثابت الأول الذي حاولت أنّ تؤكد بل وتصدره من خلال فهم قوى (الاستكبار) العالمية، والفهم الذي وجد به فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي حتمية الاسترشاد به والسير على نهجه، فكان تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وفق هذا المنظور العقائدي الديني، وكذلك النضالي في اسقاطه على الساحة الفلسطينية، أما الثابت الآخر فهو العداء للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" واسقاط العقيدة الدينية

1 صالح عوض: القصة الكاملة: فتح إيران، تحالف .. طلاق - مصالحة، 15 فبراير (شباط) 2014، موقع العاصفة.

على هذا الصراع والعداء، وهو ما تجاوزه منظمة التحرير الفلسطينية وفق الرؤية الإيرانية. واتجهت إلى مشاريع السلام مع "إسرائيل"، وقد شكّل مؤتمر مدريد عام 1991 فرصة للصدام الحقيقي بين القيادتين، فسارعت إيران عام 1990 لتشريع مادة دستورية بشأن فلسطين تنص على "ضرورة تبني ودعم القضية الفلسطينية" كما وأضاف مجلس صيانة الدستور عام 2017 نصًا يعتبر القدس عاصمة أبدية لفلسطين، ووفق هذا القانون الذي أطلق عليه قانون (حماية الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني) أطلقت إيران مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية عام 1990، ويعتبر هذا القانون ردًا مباشرًا من إيران على تحركات العملية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل"، وعقد أول مؤتمر في أكتوبر (تشرين أول) عام 1991.

وبالرغم من المواقف الإيرانية من منظمة التحرير الفلسطينية، وعملية السلام (أوسلو) 1993 إلا أنّ إيران وحزب الله اللبناني، استغلا انتفاضة الأقصى 2000، ودعمت السلطة بسفينة أسلحة تحت اسم (كارين إيه) عام 2002، ويقول البحار الفلسطيني أحمد خريس "أنّ الأسلحة كانت في جزيرة قرب إيران على سفينة تتبع لحزب الله. وتمّ تجهيز السلاح على قارب قرب إيران وكانت الأسلحة موجودة في براميل أشبه بالغواصات، وكان عددها 80 غواصة، كانت تحمل كمية كبيرة من الأسلحة والتجهيزات التي تتناسب مع طبيعة الدفاع عن النفس وليس الهجوم. وتوجهت المجموعة إلى نقطة الالتقاء في شهر رمضان بتاريخ 18 ديسمبر (كانون أول) 2001، وتمّ تحميل السلاح على متن سفينة "كارين إيه" وكان التوجه بعدها إلى منطقة محدّدة لدى القيادة الفلسطينية. إلا أنّ قوات الاحتلال نفذت عملية إنزال في البحر على سطح السفينة واعتقلت الطاقم الفلسطيني، وربان السفينة اللواء عمر عكاوي، ومن ثمّ اعتقلت اللواء فؤاد الشوبكي الذي أهتمته بتمويل الصفقة، وحكمت عليهم بأحكام من عشرين إلى خمسة وعشرين عامًا.²

الإطالة التاريخية التي نجيب من خلالها على الأسئلة سالفة الذكر نحصرها في عدة بنود نتناولها في سياق تحليلنا هذا، والممثل في الموقف الإيراني من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وموقف إيران من فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، وكذلك من موقف إيران من المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، والعدوان على غزة وحصار غزة.

1 جريدة الوفاق طهران تحتضن مؤتمر دعم الإنتفاضة الفلسطينية، 18 فبراير (شباط) 2015.

2 [https://www.almayadeen.net/files/1370321/-](https://www.almayadeen.net/files/1370321/)

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%AA--8

ثانياً: الموقف الإيراني من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية:

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988 وكذلك حرب الخليج الثانية عام 1991 بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض لضغوطات عربية عسكرية ومالية ودبلوماسية، تزامنت مع الضغوطات الإسرائيلية والدولية أدت إلى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بـ "إسرائيل" عام 1988 ثم الموافقة على عقد مؤتمر مدريد عام 1991، لينتج عنه إقامة علاقات عربية - إسرائيلية، أفضت في نهاية الأمر إلى توقيع إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي باشرت في مفاوضات ماراثونية مع "إسرائيل" لم تنتهي حتى اللحظة بالتوازي مع هذه التحركات العربية - الفلسطينية نحو السلام، شكّلت إيران مع سوريا حلفاً ضم حزب الله اللبناني الذي تمكن من طرد "إسرائيل" من الجنوب اللبناني عام 2000، هذا الحلف استطاع أن يشكّل جبهة صمود موازية لجبهة السلام أو قوى "الاعتدال" كما أطلق عليه لاحقاً، وبدأت بالتحرك صوب المساحة الجغرافية الفلسطينية من خلال تعزيز قوى الرفض الفلسطيني وخاصة الممثلة بالتوجهات الإسلامية وعلى وجه التحديد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ورفدها ودعمها سياسياً ومالياً وعسكرياً حتى أصبحت قوى مؤثرة في الشارع الفلسطيني وفي النظام السياسي الفلسطيني، وساهمت مساهمة مباشرة في إرباك عملية السلام، وأداء السلطة الوطنية من خلال عملياتها الاستشهادية في العمق الإسرائيلي، وتحريضها السياسي على أوسلو وأداء السلطة الفلسطينية الأممي، أي أن إيران من خلال حلف "الممانعة" استطاعت أن تؤثر بفاعلية في مسار السلام الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل غير مباشر عبر حلفائها الفلسطينيين، وزاد هذا التأثير وعمقت هذه الفاعلية مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 والتي تحركت من خلالها إيران وحلفائها بفاعلية على الأرض الفلسطينية وكذلك اللبنانية التي استطاعت أن تحسم المعركة الداخلية في نهاية الأمر لصالحها عبر صناديق الاقتراع. بناءً على ذلك هل يمكن القول أن معارضة إيران لعملية السلام في المنطقة عملية جذرية وحاسمة وإستراتيجية غير قابلة للتبدل؟

الموقف الإيراني من عملية السلام العربية - الإسرائيلية لم يتأثر بالمتغيرات الدولية، ولم تتأثر الإستراتيجية الإيرانية بالمتغيرات الإقليمية والدولية، رغم تأثرها بالمتغيرات المحلية الإيرانية، وهو ما لوحظ أبان فوز محمد خاتمي بالرئاسة الإيرانية وبدء العلاقات الإيرانية - الأمريكية، وكذلك العلاقات الإيرانية - العربية تتخذ مسار أكثر تقارب مما سبقها، وتصريح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بأن "إيران لن تدعم الإرهاب ولو مارسه حماس" هذه السياسات والتصريحات تؤكد أن السياسات الإيرانية تحدد مصالحها

القومية، إلا أنّ هذه السياسات سقطت بفعل انقراض الشعب الإيراني عليها في انتخابات أغسطس 2009 واختيار أحمددي نجاد مرشح التيار الراديكالي بالانتخابات الإيرانية، والذي بدوره أعاد السياسات الإيرانية لعهد بواكير الثورة الإسلامية تجاه لغة العدا مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، والعودة للنهج الخميني الذي حُدد في الثورة الإسلامية بمناهضة ومقاومة المشروع الصهيونيّ في المنطقة والتمدد الأمريكيّ الذي ترى فيه تهديدًا لمصالحها الإستراتيجيةّ كقوة إقليمية في منطقة إستراتيجية وهامة تتوسط قارات العالم القديم، وتسيطر على منابع النفط العالميّ والمعايير المائتة الهامة والحيوية، وهو ما شكّل سمة للسياسات الإيرانية منذ انتصار الثورة عام 1979 حتى راهن اللحظة.

ووفق رؤية العديد من الباحثين أنّ إيران تجد في القضية الفلسطينية والصراع مع الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية مدخلًا مؤثرًا للمنطقة، وبوابة مشرعة لها لإبرازها كقوة ممانعة صلبة تمتلك المقومات لفرض نفسها على المساحة الجيوسياسية، وشريك مؤثر يساهم في تحديد مصير هذه المنطقة استنادًا إلى قدراتها الاقتصادية والعسكرية والديموقراطية، وهو ما تسعى لتطويرة باستمرار من خلال تحالفها مع روسيا والصين، وسعيها الدؤوب لامتلاك الأسلحة النووية وغير التقليدية وتطويرها، وتهديدها المباشر بكلّ المناسبات للكيان، وتلويحها المستمر بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة العالمية، كذلك المحاولات الدؤوبة للاختراق الطائفي لدول المنطقة وهو ما يؤكده المشهد البحرينيّ والسوريّ واليمنّي واللبنانيّ وكذلك السعوديّ، ومحاولة مجابتهما للفعل الأمريكيّ الذي أصبح يستخدم عنصر الطائفية في تنفيذ مشروعه في المنطقة، أيّ ما يوحي أنّ المعركة الإيرانية - الأمريكية تحوّل من معركة سياسية سلاحها القضية الفلسطينية إلى معركة سلاحها العنصر الطائفيّ. ويذكر في هذا الصدد الدكتور سعيد الشهابي: "أنّ الرهان الغربيّ كان، وما يزال، على وجود خطين إسلاميين متباينين (سنيّ وشيعي) إزاء قضايا الأمة المصرية، خصوصًا إزاء قضية فلسطين. ورغم ذلك إلا أنّ إيران تدعم قوى سنية في فلسطين ممثلة بحركتي حماس والجهاد الإسلاميّ، أيّ أنّه ليس شذوذ عن القاعدة فعليًا، ولكنه أقرب لسياسة "تحالف وتحالف" أيّ مقاومة المشروع الصهيونيّ والثبات على إستراتيجيتها الثورية من جهة، بناء على قاعدة التحالف مع القوى المقاومة لهذا المشروع، والتخالف على قاعدة وضع قدم في فلسطين وفتح آفاق للمد الشيعي في فلسطين وهو ما بدأت ارهاصاته وملاحمه تتضح من خلال بعض الجماعات الصغيرة المتناثرة هنا وهناك. وفي إطار

1 أحمد صالح الفقيه: إيران والقضية الفلسطينية <http://www.al-tagheer.com/arts13609.html>

الموقف الإيرانيّ من العملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية نتساءل ما هو موقف إيران وسياساتها الخارجية من الدولة الفلسطينية في حال الإعلان عنها؟

كما وأشرنا فإنّ القضية الفلسطينية تصدر أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، فإنّ السياسات الإيرانية والمواقف من الكيان تشير إلى أنّ هذه المسألة لا تزجج أو تترك السياسات الإيرانية الخارجية، أو مواقفها واستراتيجياتها الأساسية، فهي لا زالت ترى بالكيان الإسرائيليّ كيان مغتصب للأرض رغم اعتراف إيران بمشروعية الدولة الفلسطينية، وفتح سفارة لها، ووجود علاقات دبلوماسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، رغم المتناقضات السياسيّة ووجهات النظر المتناقضة بين الطرفين، إلا أنّ إعلان الدولة الفلسطينية يمكن له أنّ يؤثر على علاقات إيران مع قوى المقاومة التي يمكن أنّ تنخرط وتندمج في اللعبة السياسيّة، وعليه تتغير مواقفها ممّا يدعو إيران أيضًا إلى اتخاذ مواقف جديدة وسياسات جديدة نحو القضية الفلسطينية، وإزاء الاحتمالات المستجدة مع مراعاة مصالحها القومية.¹

إيران وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية:

ذكرت محررة صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" لورا كينج أنّه لو كانت الفترة الأخيرة قد شهدت أيّ تطور يمثل خطورة وأهمية بالنسبة لـ "إسرائيل" من خلال فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية واستعدادها لتشكيل الحكومة المقبلة سيكون هذا التطور بكلّ تأكيد ازدياد أواصر الصداقة بين حماس وإيران.²

هذا يؤكد أماننا ضرورة تحديد ملامح العلاقة بين حماس وإيران، والتي تعتبر علاقة قديمة نسبيًا وليست وليدة الواقع الإقليميّ الحاليّ، أو صعود حركة حماس لرأس النّظام السياسيّ الفلسطينيّ فالعلاقة تعود لعام 1992 عندما افتتحت حماس مكتبها المركزيّ في طهران، ولقاء رئيس الوفد إبراهيم غوشة مع مرشد الثوّرة الإيرانيّة على خامنئي، وقيادات الحرس الثوّريّ الإيرانيّ وتمّ توقيع خلال الزيارة مسودة اتفاق تنص على إنشاء حلف سياسيّ وعسكريّ، تأخذ إيران بموجبه على عاتقها دعم حماس ماليًا وعسكريًا. أيّ أنّ هذا الاتفاق يوسع قدرات الحركة العسكرية وهو ما اتضح جليًا على الفعل العسكريّ للجناح العسكريّ لحماس (كتائب عز الدين القسام) مقابل ذلك تأصيل لإسلاميّة الحركة، أيّ أسلمة النزاع بين

1 محمد صالح صديقان: شرق الإيرانية، 26 سبتمبر (أيلول) 2011.

2 تقرير أحمد أبو عطاء مفكرة الإسلام

الفلسطينيين و"إسرائيل" يستوجب توثيق علاقات حركة حماس بالقوى الإسلامية التي تتبنى المقاومة بما فيها إيران.

لم تقتصر هذه العلاقات عند هذا الحد بل تطورت وتميزت ما حذا برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن يصرح علناً أن حماس سوف تقف في صف إيران إذا شنت الدولة اليهودية هجوماً على مفاعلاتها النووية، وإذ يبدو هذا التصريح اعتيادياً من منطلق تبني حماس المقاومة والوقوف بجانب أي قوة عربية أو إسلامية تتعرض للخطر من "إسرائيل" إلا أنه يعبر عن طبيعة التحالف بين حماس وإيران. ورغم كل ما سبق وتناولناه من السياسات الإيرانية تجاه "إسرائيل" وحركات المقاومة وخاصة حزب الله اللبناني وحماس إلا أن إيران لها سياساتها الإقليمية والدولية التي ترى من خلالها أن حماس أحد مكوناتها، وأحد أوراق الضغط التي يمكن أن تمارس من خلالها عملية الضغط على بعض القوى الإقليمية، والدولية خاصة في ظل تعاظم الوجود السياسي والعسكري لهذه الحركة.

من خلال هذه العلاقات الإيرانية مع حماس يمكن قراءة طبيعة المواقف الإيرانية من فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية بل والدور المؤثر الذي لعبته إيران في إيصال حركة حماس لهذا المصاف السياسي على قمة النظام السياسي الفلسطيني ودورها في تعظيم قدراتها المالية التي مكنت الحركة من العمل الاجتماعي والأهلي داخل شرائح الشعب الفلسطيني الاجتماعية المختلفة وخاصة المرأة الفلسطينية، والمؤسسات الاجتماعية المدنية المعنية برعاية الأرامل والشهداء والأيتام، وأيضاً على صعيد المقاومة وتعظيم فعلها ضد "إسرائيل" والذي استقطب قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج، نتج عنه فوز حركة حماس بنسبة 75% من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أي أن المقروء من السابق يؤكد أن هناك حلف استراتيجي بين حماس وإيران ساهم هذا الحلف في توطيد أواصر التعاون والتكامل بين حماس وإيران وفق السياسات الإقليمية القائمة، وهو ما يناقض رؤية بعض المحللين الذين يروا أن فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية ربما يؤدي مستقبلاً إلى جمود العلاقات مع إيران بسبب اضطرار الحركة إلى تقديم بعض التنازلات بحكم المسؤولية الجديدة وحمية تسيير الدفة، وأن حركة حماس يمكن أن تتحول إلى حركة برغماتية مستنسخة من حركة فتح. ولكن المواقف التي طرحتها الحركة ومكتبها السياسي حتى راهن اللحظة لا تنبؤ أو توحي بما ذهب إليه هذا الرأي من المحللين رغم أن المتغيرات الحالية على الساحة الإقليمية تنذر بحمية التغيير في مواقف الحركة السياسية.

بالرغم من أن حركة حماس لا زالت بعد خمسة أعوام من وجودها على رأس السلطة في قطاع غزة تمتلك القدرة على المزاوجة السياسيّة بين العملية السياسيّة والمقاومة، وتبدي بكلّ المناسبات تمسكها ببرنامجها المقاوم الذي انتخبت على أساسه من الشعب الفلسطينيّ، أيّ بما يؤكد امتلاكها القدرة على استقطاب الداخل الفلسطينيّ، وتجزير علاقاتها الخارجيّة مع حلفائها وخاصة إيران، وتلجأ حماس بهذه السياسيّة للتكتيك السياسيّ مستدعية التجربة الفيتناميّة أثناء الحرب الأمريكيّة - الفيتناميّة حيث كانت فيتنام تفاوض وتقاتل.

أما فيما يتعلق بإيران فإنّ فوز حركة حماس وسيطرتها على غزة فيما بعد قد أتى في مرحلة بالغة الحساسيّة، وفي وقت كانت فيه إيران تتعرض لضغوطات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبيّ على خلفية ملفها النووي، وجاء فوز حماس ووجودها كسلطة يعتبر إضافة لحليف إقليميّ جديد في الجبهة العريضة التي تسعى إيران لتكوينها، خاصة وأنّ هذا الحليف لم يعد جماعة مقسمة بين الخارج والداخل ومطارد من القوى الأساسيّة للمجتمع الدوليّ، وعلى قائمة الإرهاب، بل تحوّل إلى حليف حكوميّ شرعيّ وصل السلطة نتيجة عملية ديمقراطيّة سجلت من أنزه وأنقى العمليات الانتخابيّة في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك يكون فوز حماس قد أسقط بند من البنود الأمريكيّة وهو الحفاظ على أمن "إسرائيل" وتجنّبها عواقب تفاعلات القوى الإقليميّة، وأضاف لإيران بند جديد هو تحالفها مع قوة إقليميّة يمكن لها أن تصيب الداخل والعمق الإسرائيليّ.

إيران والمصاحّة الفلسطينيّة:

لم تكن منذ سبع وستون عامًا قضية أسبق من القضية الفلسطينيّة محط استهداف القوى الإقليميّة لتعتلي صهوتها وتقفز على ظهرها لتضع لها موطئ قدم أو لتحقيق أهدافها عبرها، فحاولت هذه القوى اعتلاء صهوة الثورة وفصائلها لتمتلك أوراق ضغط تستخدمها في صراعها وتفاعلها مع محيطها الإقليميّ إدراكًا منها أنّ هذه القضية هي المحور والركيزة الأساسيّة في المنطقة، وأنّ امتلاك هذه الورقة امتلاك لأهم مفاتيح ومدخلات التفاعل مع النظام الإقليميّ والدوليّ، وخاصة الإقليميّ المعقد والشائك بمشاكله وأزماته وتعقيداته، ودوائر صراعه المتشابكة، ولذلك فإنّ الصراع لم يخفت لحظة منذ أنّ أعلن الكيان الصهيونيّ عن دولته منذ عام 1948 وربما منذ أنّ بدأت موجات الهجرة الصهيونيّة تتوافد إلى فلسطين.

أيّ أنّ المتغيرات الإقليمية أو الدولية لم تغير من هذه الحقيقة الثابتة سواء في حقبة الحروب أو زمن السلم، وبقت فلسطين قبلة القوى الإقليمية نحو العبور من بوابتها لترسيم معالمها الإقليمية، ويتم رصد أيّ تحرك أو موقف إقليمي أو دولي بناءً على التحرك نحو القضية الفلسطينية في كلّ حالتها.

بناءً على ذلك فإنّ الأزمة الفلسطينية – الفلسطينية التي شهدتها القضية الفلسطينية عبر الانقسام السياسي والجغرافي بين رأسي النظام السياسي "حماس وفتح" عام 2007، أدخل المنطقة في تجاذب إقليمي غير واضح المعالم، وسعت القوى الإقليمية العربية وغير العربية لتحدد مواقفها من هذا الانقسام، وما بعد الانقسام، ومحاولات عقد تصالح ومصالحة بين الطرفين، مع الحرص والدقة في تحديد مواقفهما من طرفي الانقسام. فمصر الراعية للمف المصالحة الفلسطيني تحرص على الإمساك بهذا الملف بقوة ومنفردة لإدراكها لأهميته، مع محاولات على حياء من العديد من القوى الأخرى، وخاصة تركيا القوة الإقليمية القادمة من بعيد، وإيران القوة الثابتة المشتركة جغرافياً مع المنطقة تحاول أنّ تؤثر في هذا الفعل التصالحي رغم تحالفها ودعمها المالي والعسكري لحركة حماس صاحبة مشروع الانقسام أو ما أطلقت عليه عملية الحسم.

وبما إننا بصدد الموقف الإيراني من المصالحة الفلسطينية، فإنّ إيران أدركت في المرحلة الأخيرة أهمية هذا الملف وحيويته بعد جملة المتغيرات في المنطقة أو بعد ثورات الربيع العربي، وأحداث سوريا على وجه الخصوص، واتضح معالم جديدة بدأت ترسم في المنطقة، ولذلك بدأت إيران باتخاذ مواقف أكثر وضوحاً، وأكثر توجهاً نحو الملف المعقد.

فالساحة اللبنانية لم تعد مهياة لحرية الحركة الإيرانية كما كانت عليه أثناء مقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني، وتراجع فرص حزب الله كقوة مقاومة بديلة لكلّ القوى الأخرى، فكان لا بد من البحث عن بديل، وملف أكثر ليونة، وهو ما وجد في الملف الفلسطيني الذي بدأت إيران تطرقه وتستهدفه محاولة إحداث حراك فلسطيني إما بانتفاضة ثالثة، أو حسم الطرف الفلسطيني لصالحها كلياً، وكلا الهدفين هما من صميم المصالح الإيرانية، ويخدمان أهدافها. والسؤال هنا هل تسعى إيران إلى الدخول في صف الدول الساعية للمصالحة الفلسطينية؟

بالرغم من حجم التدخلات الخارجية بملف المصالحة الفلسطينية من مصر، واليمن، وقطر، والسعودية إلا أنّ أيّ من هذه القوى لم تنجح أو لم تسع بجدية لإنهاء ملف المصالحة الفلسطينية، ولم تتمكن أيّ منها من إحداث اختراق عملي في هذا الملف أو بالقوتين المؤثرتين فيه (حماس وفتح) ولا زالت

كُلّ هذه القوى تتحرك نظرياً ولا تستخدم أدوات الضغظ التي تمتلكها، والكفيلة بإحداث اختراق في الانقسام الفلسطينيّ - الفلسطينيّ، وتنحصر تدخلاتها بالضغظ الشفهي أو التّظري أو التدخل الخجول - عملاً بالمثل لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم - فهل تنجح إيران بالتدخل وبفرض ما لم تفرضه القوى العربيّة الإقليميّة؟

إيران ومنذ خمسة عشر عامًا هي عمر الانقسام الفلسطينيّ لم تلوح مباشرة بالدعوة إلى رعاية المصالحة الفلسطينيّة، أو الدعوة إليها، إلّا أنّ الموقف الإيرانيّ شهد تغييراً كبيراً بعد دعوة الرئيس الإيرانيّ أحمدني نجاد لأهمية المصالحة الفلسطينيّة على هامش لقائه بالرئيس المصريّ محمد مرسي، وتدلل هذه التصريحات على صعوبة المأزق الإيرانيّ الممثل بأزمة سوريا، وبدء تفكك حلف الممانعة الذي شكلته مع حليفها الإستراتيجيّ سوريا، وكذلك لدرء الإحراج عن إيران قبل أيام من عقد قمة دول عدم الانحياز في طهران، هذا الإحراج الممثل بتوجيه الدعوة للفلسطينيين، فهل توجه إيران دعوتها لحليفها المسيطر على غزة ممثلاً برئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية أم للرئيس الفلسطينيّ محمود عباس؟ فسعى بذلك أحمدني نجاد إلى استباق هذا المأزق من خلال دعوته إلى المصالحة الفلسطينيّة وأهميتها، وليؤكد أمام الرئيس المصريّ أنّ إيران تقف على الحياد من الأزمة الفلسطينيّة - الفلسطينيّة، وأنها تسعى للمصالحة الفلسطينيّة خاصة وأنّ الرأي العام العربيّ والدوليّ يعتبرّ إيران جزء من عملية الانقسام الفلسطينيّ وطرف مؤثر في الانقسام لتحالفه مع حركة حماس ودعمها ماليًا وعسكريًا، وهذا الموقف إنّ حمل في طياته أبعاد فأنته يحمل أنّ الانقسام الفلسطينيّ أصبح مصلحة إقليمية للعديد من القوى الإقليميّة وإيران أحد هذه القوى¹.

هذه الحقائق لا تنفي ولا تؤكد الدور والمسعى الإيرانيّ نحو المصالحة الفلسطينيّة، وحيوية هذا الملف بالنسبة لإيران من حيث تحقيقه عمليًا، بما أنّ الانقسام هو أحد مصادر القوة التي تعتمد عليها إيران في الإلمام بأوراقها الإقليميّة في مواجهة الحالة الإقليميّة المستعصية عليها، وخاصة في ظلّ الأزمته اللبنانيّة والسوريّة، وسواء سعت إيران نحو المصالحة أم لم تسع، فإنّ الرد من الرئيس محمود عباس وحركة حماس كان قاطعًا لكلّ المحاولات الإيرانيّة، حيث جاء الرفض من الطرفين لدعوة الرئيس أحمدني نجاد بنقل ملف المصالحة إلى طهران، وربما لم تفاجئ إيران من هذا الرفض وخاصة رفض السلطة الوطنيّة برئيسها محمود عباس، ولكن المفاجئة - وإنّ لم تكن صادمة - كانت من حركة حماس، وقد عبّر عن هذا الرفض القيادي

1 الكرامة برس: إلى أي اتجاه ستقود إيران المصالحة الفلسطينية؟

في حركة حماس صلاح البردويل قائلاً: "إنّ مصر قطعت شوطاً طويلاً في ملف المصالحة الفلسطينية ولا يعقل أنّ يتم نقله إلى إيران، أو أيّ دولة أخرى مشدداً على أنّ مصر تمثل العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية¹". وهو ما أكد عليه كذلك كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في لقاء مع التلفزيون المصري حول الموضوع بالقول: "أنّ الرئيس الإيرانيّ عرض على رئيس السلطة الفلسطينية نقل ملف المصالحة إلى طهران وطلب الرئيس أحمدني نجاد ذلك بالقول نريد منكم إتمام ملف المصالحة، لذلك نعرض استضافتكم في طهران، لاستكمال ملف المصالحة إلا أنّ الرئيس عباس رد بأنّ القاهرة هي التي ترعى المصالحة مع الشكر لإيران" وأكد كذلك على أنّ عباس رد على نجاد بقوله: "المصالحة الفلسطينية بوابتها القاهرة، وإذا أردتم المساهمة في هذا الملف، عليكم طرق باب القاهرة."

هذين الموقفين يؤكّدان قطعاً قطع الطريق على أيّ محاولات للتدخل الإيرانيّ في رعاية ملف المصالحة الفلسطينية، ويأتي من قناعة عباس والسلطة الوطنيّة بأنّ إيران كانت عنصرًا سلبيًا في هذا الموقف من خلال دعمها لحركة حماس في تلك المرحلة ماليًا وعسكريًا، وكذلك يؤكّد أنّ العلاقات الإيرانيّة – الحمساوية تمر بمرحلة برود وجمود، وتراجع ربما على خلفية أحداث سوريا التي شهدت انقلاب حركة حماس على حليفها الأساسيّ النظام السوريّ، ومعاكسة التيار الإيرانيّ الداعم للنظام السوريّ، أضف لذلك عدم القدرة الاستيعابية السياسيّة بأنّ حركة حماس التي لم تتخل عن رعاية مصر للملف أبان حكم الرئيس المخلوع مبارك، فهل لها أنّ تفعل ذلك في سلطة خلفه المحسوب على الإخوان المسلمين محمد مرسي؟

إذن فالدور الإيرانيّ في ملف المصالحة لم يكن دورًا محايدًا أو مؤثرًا في لم الشمل، بل كان وفق المعطيات السياسيّة دورًا سلبيًا في الانقسام، وأنّ ما يحدث من متغيرات في الموقف ما هي سوى نتيجة للمتغيرات في المنطقة، وتساوقًا مع مصالحها القوميّة.

ثالثًا: إيران والحصار والعدوان على غزة:

من الصعب لأيّ باحث أو مراقب ومحلل للشأن الإيرانيّ أنّ ينكر أو يتجاهل الأهداف القوميّة العليا لإيران والمتمثلة في محاولاتها بسط هيمنتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، والصعود كقوة ذات وزن وتأثير في المنطقة، وهو ما حاولت تنفيذه في حكم الشاه، وكذلك بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، نتيجة إدراكها بأنّها تمتلك قدرات جيوبولوتيكية ضخمة سواء من حيث عدد السكان أو المساحة أو الثروات

1 وكالة الشرق الأوسط: رفض فلسطيني "ثنائي" لنقل المصالحة إلى إيران

النفطية، والقدرات العسكرية التي تتميز بها عن كل دول المنطقة، وبالرغم من ذلك إلا أن مشروعها اصطدم بالعراق والحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 والتي وأدت شعار "تصدير الثورة". ومع احتلال العراق عام 2003 وجدت إيران الفرصة لكي تحقق هذا الهدف، فبدأت برسم خريطتها السياسية وتضاريس تحركاتها بناء على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وحشدت تحالفاتها الإقليمية أمام هذا الحلف، منطلقاً من تبني القضية الفلسطينية، والبحث عن بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، فوجدت بحركتي حماس والجهاد الإسلامي ذات التوجه الإسلامي الذي يتوافق ويتلاءم مع البعد الديني الإيراني حليفان قويان، فساهمت إيران وبشكل فاعل في أن تعتلي حماس سدة الحكم في الأراضي الفلسطينية، وعمقت شراكتها الإستراتيجية مع سوريا، وتبنت حزب الله اللبناني. فاستطاعت بذلك تشكيل حلف إقليمي في مواجهة الحلف الأمريكي - العربي المسمى دول الاعتدال. بناءً على ذلك برز الدور الإيراني المساند لحماس في حرب غزة، وهو دور لا تنكره إيران أو تخفيه بل تعترف به وتتفاخر بأدائه، وفق العديد من المبررات أهمها حماية المقدسات الإسلامية في القدس، وغياب الدور العربي في نصرته القضية الفلسطينية والجنوح لخيار السلام وهو الخيار الذي تعارضه إيران وحلفاؤها في المنطقة. مما دفعها للسعي لتشكيل حلف وجبهة أطلقت عليها (جبهة الممانعة) داخل الدول العربية، تنصدي لما يسمى (جبهة الاعتدال).

فإيران أعدت جيداً للمواجهة سواء على مستوى إقليمي شامل أم جزئي ففي أكتوبر (تشرين أول) 2008 أعلن حسين حمدان نائب ميليشيا الباسينج الإيرانية أن إيران تُسلح ما أسماه "جيوش الحرية" في الشرق الأوسط، وأن هذه الجيوش تحصل على جزء من أسلحتها من إيران، والمراقب لسلوك حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي العسكري وخاصة في حربي تموز 2006 وغزة يُدرك البصمة والأسلوب الإيراني العسكري على هذه الأجهزة العسكرية، وهذا التصريح من حسين حمدان ما هو إلا وصف حقيقي لمواقف إيران من الصراعات التفاعلية في المنطقة وخاصة المواجهة لـ "إسرائيل" وتأكيد على أن إيران لم تساعد حماس في حروب غزة سياسياً ومعنوياً كما فعلت تركيا، بل إنها ساهمت بشكل مباشر في تسليح حماس ومساعدتها عسكرياً هي وفصائل المقاومة الفلسطينية (الجهاد الإسلامي)¹.

1 حسام سويلم: الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، مجلة مختارات إيرانية - العدد 103 - فبراير 2009.

تأثير الربيع العربيّ على إستراتيجيّة إيران حول فلسطين:

شكّلت ثورات الربيع العربيّ¹ التي انطلقت من تونس لتنتشر عقبها في المحيط العربيّ الذي يعيش منذ عقود في صحراء أنظمة الاستبداد والقهر التي أعادت الأمة العربيّة إلى عقود خلت أقرب منها للعقود الوسطى في عصر الظلام الأوروبيّ ما قبل أواخر القرن الخامس عشر ميلاديّ الذي شهد النهضة الأوروبيّة التي استمرت حتى أوائل القرن السابع عشر ميلاديّ، لتنتقل أوروبا على ما هي عليه الآن، فهل ينتقل ربيعنا العربيّ إلى نفس النتائج وينتقل بنا من العالم النامي إلى العالم المتقدم؟

أسئلة مطروحة وكثيرة حول الربيع العربيّ أو الصحوة العربيّة هي أكثر بكثير من الإجابات، ولكن في تحليلنا هذا نبحث في الأسئلة المثارة حول القوى الإقليمية وتأثيرها على إستراتيجيات وسياسات هذه القوى، وعلى وجه التحديد إيران موضع تحليلنا ومدى تأثير هذا الربيع على موقف هذه القوة من القضية الفلسطينية، وتناولنا هذه الدولة ليس من باب القرب الجغرافيّ لها فحسب بل لأنّ إيران شهدت متغيرات كثيرة، فإيران شهدت في القرن العشرين ثورة إسلاميّة أهدت نظامًا ملكيًا كان يوصف بالأكثر استبدادًا وخدمة لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. بناءً على ذلك نتناول في هذا الجزء تأثير الربيع العربيّ على السياسات الإيرانيّة نحو القضية الفلسطينية، ومنحى هذه الثورات نحو القضية.

تأثير ثورات الربيع العربيّ على السياسات الإيرانيّة نحو القضية الفلسطينية:

للهولة الأولى القارئ لثورات الربيع العربيّ يستخلص بعجالة أنّ إيران الراح الأکبر من ثورات الربيع العربيّ حيث إنّها أطاحت بأربعة أنظمة تعتبر في عداد الأعداء مع إيران ولو في الحدود الدنيا، فالعلاقة مع النظام السياسيّ المصريّ علاقة معقدة ومأزومة، وملبنة بالخصومة التي منعت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، خاصة بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 التي جاءت تزامنًا مع الثورة

1 *الربيع العربيّ: استخدم لأول مرة في القرن الحاديّ والعشرين في عام 2005، في مقالة نشرها أحد المحافظين الأمريكيين الجدد في جريدة ستايل تايمز يوم 2005/3/27، غير أنّ استخدام مفهوم "الربيع" لوصف الهبات المطالبة بالتغيير يمكن أنّ يعود إلى عام 1848 حيث حصل ما يسمّى ربيع الشعوب في أوروبا، وبدأ في بولونيا عام 1846، لكن زخمه الحقيقيّ لم يحدث إلّا في عام 1848 بدور بارز في نشر الفكر الليبراليّ بمزيد من الحريات.

http://seattletimes.com/html/opinion/2002214060_krauthammer21.html

أنظر أيضًا

http://books.google.ps/books?id=mRBYIHSKpjsC&pg=PA201&lpg=PA201&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

الإسلاميّة في إيران وبنفس العام، وبذلك يعتبر سقوط نظام حسني مبارك انتصار لإيران، وهو ما اتضح في خطبة الجمعة التي ألقاها مرشد الثوّرة على خامنئي في جامعة طهران في الرابع من فبراير (شباط) 2011 بمناسبة ذكرى انتصار الثوّرة الإيرانيّة وقد تمّ التركيز على إعطاء الثّورات العربيّة الشعبيّة صفة "الصّحوة الإسلاميّة"، المستمدة من الثوّرة الإيرانيّة¹، أما الرئيس محمود أحمددي نجاد فقد أكد أنّ "المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد والعدالة". وأشار إلى أنّ "الأرض تستعد لإقامة حكومة الصالحين"، وأنّ الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة تمثل صحوة الدعوة الإلهية للبشر لإرساء التوحيد والعدالة² وفي هذا الإطار تأتي تصريحات الزعيم الإصلاحيّ ورئيس الوزراء السابق، مير حسين موسوي، التي أكد فيها أنّ المتظاهرين في مصر لم يكونوا ليصلوا إلى المطالبة بإسقاط النّظام "لو أنّ الحكومة تحترم سيادة الشعب في تقرير مصيره، ولمّ تسرق الانتخابات) البرلمانية (قبل بضعة أشهر³". أما فيما يتعلق بالنّظام الليبيّ ومقتل العقيد معمر القذافي فقد كان بشرى سارة لإيران التي مثل اختفاء الإمام الشّيخيّ موسى الصدر أحد عوامل الأزمة بين البلدين، وكذلك الحالة في تونس التي توترت العلاقات بها جراء تأزم العلاقة مع التّيّار الإسلاميّ هناك، في حين أنّ اليمن خاضت حروب مع الحوثيين وهم أحد الفرق الشّيعيّة.

هذا الحراك جاء بمثابة مفاجأة سارة للنّظام الإيرانيّ، ودعا العديد من المحللين إلى النظر لذلك بأنّه صب في صالح إيران وسيّاساتها الإقليميّة، ومع انتقال الحراك الثّوري إلى بلدان ترتبط بعلاقات مميزة مع إيران مثل سوريا بدأ هذا الحماس والزخم الإيرانيّ أمام محكّ سياسيّ كبير "افقدها الانسجام في مواقفها من

1 آية الله خامنئي: ثورة إيران غيرت المعادلات السياسية بالعالم"، موقع أخبار قناة العالم، 5 شباط/فبراير 3111

http://www.alalam-news.com/node/213253 أنظر مثلاً تصريحات خامنئي، " قائد الثورة: الثورة

الإسلامية الإيرانية أتمودج للصحة الإسلامية في المنطقة"، وكالة مهر للأنباء، 4 آذار/مارس 3111

2 أحمددي نجاد: العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين"، وكالة مهر للأنباء، 31 شباط/فبراير 3111

http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?pr=s&query=فائد%1353535

31 الثورة% 31 NewsID

3 محمد رضا يازيداناباناه، " بيان عن مصر، وعين على إيران، موسوي يحذر من سقوط النظام"، بايفاند إيران نيوز، 4

شباط/ فبراير 3111

http://www.payvand.com/news/11/feb/1122.html

الثورات، فهي قد ناصرت الثورات العربيّة جميعها، بل وتحمست للثورة البحرينيّة، ولكنها وقفت موقف الضد من الثورة السوريّة شريكها وحليفها الاستراتيجيّ في المنطقة، وبدأت المواقف الإيرانيّة تتطور من الثورات العربيّة حسب تطور الموقف في كلّ بلد، فعلى سبيل المثال تباين الموقف الإيرانيّ من الثورة الليبيّة بعد تدخل قوات الناتو في ليبيا وهو أمر غير مُرحب به إيرانيًا. وكذلك الحال في سوريا، التي تُدرك إيران أنّ هناك قوة أوروبيّة تسعى للسيطرة على المشهد السياسيّ في المنطقة، ممّا يعني ضرب حلفها ومساعدتها الإقليميّة، وعلى وجه الخصوص بعدما لم يحدث ما توقعته إيران من صعود قوى الإسلام السياسيّ في بلدان الرّبيع العربيّ، ففي مصر لم تتطور العلاقات مع النّظام المصريّ المنتخب من الإخوان المسلمين، بل أنّ الرئيس المصريّ محمد مرسي ألقى بقنابله السياسيّة في قلب طهران عندما أكد في كلمته على مناصرة الثورة السوريّة ضد النّظام السوري، أضف لذلك السعي الخليجيّ الممثل بالسعودية وقطر إلى رعاية الثورتين الليبيّة والسوريّة، واحتواء النّظامين المصريّ والتونسيّ¹.

بناءً على هذه التطورات والتغيرات بدأ الخطاب الرسميّ الإيرانيّ مقتنع أنّ ما يحدث مؤامرة، وهو ما دفعه لتبني فكرة مضادة أنّ مناصرته للنّظام السوريّ تأتي في نطاق مناصرته لقوى المقاومة حزب الله اللبنانيّ وحركة حماس في فلسطين، وأنّ النّظام السوريّ يؤمن بالإصلاح وهو في طريقة لعملية الإصلاح التي تحتاج مزيداً من الوقت.

في هذا السياق ظهر موقفين مفاجئين لإيران وتحالفاتها الإقليميّة وهما موقف حركتي حماس والجهاد الإسلاميّ من الأزمة السوريّة، فالأولى أيّ حماس اتخذت هي وحكومتها في غزة موقفاً مناقضاً للموقف الإيرانيّ ومنقلباً على حاضنتها النّظام السوريّ، واصطفت إلى جانب الثورة السوريّة، ممّا يؤكد أنّ حماس شقت عصا الطاعة السياسيّة الإيرانيّة، وبدأت تنسج تحالفات سياسيّة جديدة ضمن القوى الإقليميّة التي تحاول إعادة توازنها الإقليميّ مثل قطر والسعودية، أو انسجاماً مع الموقف المصريّ الجديد، من منطلق رؤية حركة حماس لأدوات الصراع في المرحلة القادمة، ممّا يتطلب مرونة سياسيّة تعتمد على المناورة والانسجام مع المحيط السياسيّ ومتغيراته من جهة، وتجاذب مع قوى الإسلام السياسيّ التي هي جزء منه التي قفزت للحكم في مصر وتونس، والتعامل مع الانقلاب السائد حالياً، والذي جاء أعلى من سقف التنبؤات والتوقعات من ثورات الرّبيع العربيّ في صورته الأولى التي لم تتضح بعض ملامحها إلّا بعد انتخابات تونس

1 د. محجوب الزويري: إيران الثوريّة والثورات العربيّة، ملاحظات بشأن السياسة الخارجيّة الإيرانية ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012، الدوحة، قطر.

ومصر، وكذلك رغم التغير في الأنظمة إلا أنّ المفاهيم البنيوية السياسيّة للنهج السلطوي لم يشهد تغيراً كبيراً عما كان سائد سابقاً، بل استمرت الأمور في السياسات العامة عما هي عليه، حيث لا زال الغزل للولايات المتحدة الأمريكية على نفس المنوال، وكذلك "إسرائيل" المتخوفة الأكبر من ثورات الربيع العربيّ تستلم يومياً رسائل تطمينات وخاصة من النظام المصريّ الجديد الذي لم يبدِ أيّ نوايا على إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد أو شكّل العلاقات الدبلوماسية والتعاون الأمنيّ مع "إسرائيل" أو سحب تعاملها وتعاونها مع الرئيس محمود عباس لحساب حكومة حماس في غزة، بل أعلنت مراراً على لسان قادتها والناطق باسم الرئاسة المصرية أنّ مصر تتعامل مع كلّ الأطراف الفلسطينية على نفس المسافة.

كُلّ ذلك أثر في قراءة حركة حماس للموقف الإقليميّ في ظلّ متغيراته الحاليّة، مع إدراك حماس أنّ هناك قوى تستعد لتعويض حماس ماليّاً وسياسيّاً عن إيران، وهو ما دفعها للانخياز نحو القوى المؤيدة والراعية للتوّرة السوريّة التي يقف على رأسها الإخوان المسلمون في حماة، وهي تُدرك أنّ وجودها في النظام السياسيّ الرسميّ عربيّاً وإقليميّاً يتطلب منها التعامل كحركة سياسيّة حاكمة، وليس كحركة مقاومة، ممّا يتطلب أنّ تغير من سلوكها السياسيّ والاستفادة من مآلات الربيع العربيّ في الانسجام مع مواقف القوى العربيّة، والتجاوب مع سياسات الجماعة الأمّ (الإخوان المسلمين) وإنّ كان على حساب علاقتها وتحالفها مع إيران، وهو ما انعكس على تصريحات البعض في الحركة التي كشفت سابقاً عن وجود خلافات بين الحركة والنظام الإيرانيّ نشبت عقب قرار قيادات "حماس" مغادرة سوريا وموقفها ممّا يجري هناك، وهو ما ترتب عليه توقف الدعم الماديّ للحركة من قبل طهران التي تُعد أكبر جهة داعمة لحماس مادياً.

أما الموقف الآخر فهو موقف حركة الجهاد الإسلاميّ غير الواضح والمبهم حتى راهن اللحظة، والذي يتراءى لقارئه إنّّه في حالة محاض عسيرة، فالأمين العام لحركة الجهاد الإسلاميّ الدكتور رمضان شلح لا زال يؤكّد على وقوف الحركة مع النظام السوري ضد المؤامرة، وتأكيد على عدم مغادرة الحركة لسوريا، وهو ما صرح به معظم قادة حركة الجهاد الإسلاميّ حتى أولئك الذين في غزة، وقال القيادي في الحركة خالد البطش: "إنّ الأمور بالنسبة لحركة الجهاد الإسلاميّ في سوريا على حالها والكلام عن خروج الحركة من دمشق أمر غير دقيق وغير صحيح". وأضاف البطش "أنّ الحركة مستمرة في سوريا، باعتبارها جزءاً من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها، والحركة لم تغير موقفها أو تبدل مقر إقامتها. إلى أنّ الوضع الأمنيّ هو العامل المتغير، والتكتيك هو الذي يفرض نفسه بخصوص سفر بعض قيادات الحركة لأداء مهام معينة، لكن مقر الحركة مستمرّ في سوريا ولا تغيير على ذلك". في المقابل هناك تصريحات متناقضة لتلك

التصريحات من قادة الجهاد الإسلامي من أهمها محمد الهندي أحد أبرز قادة الجهاد الإسلامي في مؤتمر صحفي في غزة: "ندين العنف بحق شعبنا العزيز في سوريا وشعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في سوريا"، مشيراً إلى "الاعتداءات طالت الأخوة الفلسطينيين في مخيمات اليرموك وفلسطين في سوريا". وأضاف أنّ "الشعب السوري شعب مسلم وحر يستحق أنّ يأخذ حقوقه كاملة ويعيش بحرية وكرامة وهذه القيم يدافع عنها الشعب السوري مهما كان العنف ولا يمكن أنّ يثنيه العنف عن التضحية في سبيل هذه القيم". ويضيف حول أيّ تغيير لمقر قيادة الجهاد الإسلامي في سوريا، قال الهندي: "لم يكن لنا مكتب في سوريا وليس لنا أيّ مكتب في القاهرة. نحن جزء من اللاجئين الفلسطينيين في الخارج وبعض اللاجئين قيادات في الفصائل الفلسطينية".¹

هذه التصريحات المتضاربة في مضمونها ربما تؤكد عدم اكتمال الصورة الذهنية السياسيّة للحركة وقياداتها، فلجأت لنفس سلوك حركة حماس التي انقسمت تصريحاتها بين قياداتها بين من يشدد ومن يرخي حفاظاً على شعرة معاوية مع النظام الإيراني والسوري على حدّ سواء. بالرغم من وضوح حالة الململة بين خيارات الربح والخسارة في حسم الموقف من أحداث سوريا.

وفق هذه المواقف غير الحاسمة نهائياً لا زالت إيران تدعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي ظاهرياً، وإنّ كان منسوب الدعم لحركة حماس لم يعدّ كما كان عليه سابقاً، إلّا أنّه وحسب تجربة إيران السابقة مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنّ إيران لن تتخذ موقف قطعي وحاسم من حركة حماس من نابع إدراكها للعبة التوازنات والمتغيرات في المنطقة، ولذلك فهي لا زالت تؤكد على دعمها للقضيّة الفلسطينيّة عامة، ولحركة حماس خاصة أيّ إمساك العصا من وسط كما فعلت أبان حرب 1982 في لبنان عندما غضت النظر عن حصار المخيمات الفلسطينيّة من حركة أمل الشيعيّة، وبحثت عن بديل فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينيّة حتى وجدت بحماس ضالتها ومبتغاهها.

1 محمد الهندي موقع أخبار الشرق - الإثنين، 17 أيلول/سبتمبر 2012 13:42 بتوقيت دمشق

الفصل الرابع

السياسات والمواقف الإيرانية من مكونات النظام السياسي الفلسطيني

الفصل الرابع

السياسات والمواقف الإيرانية من مكونات النظام السياسي الفلسطيني

تمهيد:

يعتبر النظام السياسي الفلسطيني أحد أهم الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، إن لم يكن يشكل نموذجاً فريداً في تكوينه، ووحداته الأيديولوجية، وهو نتاج ظروف موضوعية فرضتها الحالة الفلسطينية بخصوصيتها، ووحدانيتها في مواجهة خطر واحتلال يختلف عن المخاطر والاحتلالات أو أشكال الاستعمار المعروفة تاريخياً، بما أنّ هذا الاحتلال أسس وبنى فكرته وأيديولوجيته بناءً على خطين استراتيجيين أولهما: الخط الديني التلمودي القائم على معتقد (شعب الله المختار)، والثاني وهو المعتقد المستنسخ أيضاً من الأيديولوجيا التلمودية (أرض الميعاد)، وعليه فإنّ المعتقدين الإستراتيجيين اللذان اعتمدت عليهما الحركة الصهيونية في استراتيجية (الوطن القومي) هما من منبع ووحى ديني عقائدي، يتوافق والشرعية التوراتية اليهودية، ممّا منح هذا الشكل الاحتلالي مميزات وعقائد إيمانية، أنّ أرض فلسطين هي أرض إسرائيلية ذات بعد ديني جغرافي عقائدي، ممّا تطلب من النظام السياسي الفلسطيني أن يواجه هذا المحتل على كلّ الجبهات عكس الأنظمة السياسية الأخرى التي كانت تواجه محتليها سياسياً وعسكرياً، أما النظام السياسي الفلسطيني وجد نفسه مرغماً على مواجهة عدوة ثقافياً أولاً، وتاريخياً ثانياً، ودينياً ثالثاً، وسياسياً رابعاً، واقتصادياً خامساً. فكانت المعركة الأشرس هي معركة الهوية في المقام الأول.

جاءت هزيمة 1967 كمحور أساسي ورئيسي في إعادة النظر في مكونات النظام السياسي الفلسطيني، حيث فرضت هذه الهزيمة واقعاً أكثر وعياً، تطلب أدوات وعناصر جديدة في المواجهة والمعركة، وشهدت عملية تكاثر للأحزاب الفلسطينية متعددة المرجعيات الأيديولوجية، والتي تحلل واقع العدو، وواقع مواجهته، وضرورات ومتطلبات الأدوات الجديدة التي يمكن لها أن تحقق أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، فكان أهم هذه الأدوات الحزبية الجديدة هو الانطلاق من واقع الأيديولوجيا، لذلك شهد النظام السياسي الفلسطيني صراعاً في التنوع والاختلاف الأيديولوجي العلماني الليبرالي والقومي والماركسي... إلخ من المحللات الفكرية والأيديولوجية التي يمكن لها أن تقاوم وتواجه العدو الصهيوني مع فرض وجود الأيديولوجيا الإسلامية التي كانت تتمثل بالإخوان المسلمين كجماعة شاركت في التكوين الفلسطيني السابق.

التميز الجامع للمكون الفلسطيني ليس بسبب هذا التنوع فحسب، وإنما لقدرة هذا التنوع والتباين في الأيديولوجيا في جبهة نضالية واحدة هي منظمة التحرير الفلسطينية وقدرة الفصائل والحركات

الفلسطينية من تنحية اختلافاتها الأيديولوجية، وصراعاتها الجانبية تحت الطاولة، والاندماج في برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الجسد الذي تشكّل عام 1964، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تمثيل الأيديولوجيا الإسلامية التي كانت غائبة وغير متبلورة الشخصية في تلك المرحلة، مع العلم أنّ جماعة الإخوان المسلمين جماعة غير فلسطينية بل هي تنظيم دولي يتعدى حدود القطرية والأقلمة، ولم تستغل وحداته القطرية عن بعضها البعض إلا في مراحل متأخرة من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد فلسطين التي شهدت انبثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كذراع فلسطيني في العقد الثامن من القرن العشرين أيّ عام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى، في حين أنّ حركة الجهاد الإسلامي كذلك ولدت عملياً وفعلياً عام 1986 في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع رفض أيّ محاولات للحركتين الانخراط أو الاندماج في الجسد التمثيلي للفلسطينيين منظمة التحرير الفلسطينية، وتمسكها بالعمل بعيداً عن منظمة التحرير وفقاً للعديد من الأسباب والمبررات أهمها على الإطلاق الهوية الأيديولوجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن الاستناد في تأكيد هذه الرؤية ما صرح به المؤسس لجماعة الجهاد الإسلامي (فتحي الشقافي)، في أنها تعتبر من حقها وواجبها طرح أيديولوجيا باعثة مقاتلة، مقابل فوضى الأيديولوجيا وتغريبها ثمّ انسحابها، ورأت حركة الجهاد أنّ هذه الأيديولوجيا الحياة الباعثة هي الإسلام عقيدة الأمة، ومحور تاريخها وتراثها، الإسلام الذي استنته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بعمومها، ومنها من حاربه بلا هوادة في مرحلة ما إنّ لم يكن في كلّ وقت¹.

إذن وبعيداً عن معركة الأيديولوجيا الفصائلية، فإنّ منظمة التحرير الفلسطينية ككيان جامع ووحودي للشعب الفلسطيني استقطب أنظار حركات التحرر العالمية بكلّ أيديولوجيتها، وساهمت في معركة القوى الثورية ضد قوى الاستعمار العالمي، والديكتاتوريات، والمرجعيات ومن هذه القوى والحركات قوى المعارضة الإيرانية بكلّ تياراتها الأيديولوجية التي كانت تواجه ديكتاتورية الملكية، وديكتاتورية شاه إيران بهلوي، فمدت جسور علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وفتحت الأخيرة وحدة الهدف وهو اسقاط النّظام الملكي الإيراني الذي كان حليفاً إستراتيجياً مشتركاً للطرفين مع الكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ففي هذا الفصل يتم تحليل وتفسير علاقة الجمهورية الإيرانية

1 رفعت السيد أحمد: الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقافي، المجلد الأول، ط1، 1997، مركز يافا للدراسات

الإسلامية مع مكونات النظام الفلسطيني دور الثورة عام 1979، وقراءة هذه العلاقة ومنحنياتها، واتجاهاتها.

أولاً: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية:

كان من الصعب لأي قارئ أو محلل سياسي أن يفصل بين التلاحم الثوري الذي كان سائد بين الثورة الفلسطينية وكيانها منظمة التحرير الفلسطينية، وقوى المعارضة الإيرانية والمقاتلة لإسقاط الإمبراطورية الشاهنية، وكذلك بينها وبين الشعب الإيراني الذي كان منبهراً بالثورة الفلسطينية، وبالمقاتل الفلسطيني، فتجسدت هذه العلاقة التحالفية بناء على هدف سياسي استراتيجي هو "إسقاط النظام" الذي كان يعتبر القوة الإقليمية الكبرى التي تحالف مع "إسرائيل" وفتحت بلادها مشرعة للكيان الصهيوني لمواجهة المد القومي العربي من جهة، والتمدد الشيوعي الممثل بالاتحاد السوفيتي (السابق) من جهة أخرى. لذلك كانت "إسرائيل" نقطة الالتقاء المشتركة بين القوى الثورية الإيرانية والفلسطينية، أضف لذلك البُعد العقائدي الديني الذي كان عاملاً حاسماً للفقهاء ورجال الدين الإيرانيين في مواجهة الكيان الذي يغتصب المقدسات الإسلامية، ومدينة القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومعراج الرسول عليه الصلاة والسلام، ومكانة فلسطين المقدسة في العقيدة الإسلامية، إلا أن الجانب الكفاحي والنضالي هو الجانب الأساسي في العلاقة التحالفية بين الثورتين ما قبل وبعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، وقد مرت هذه العلاقة في ثلاث مراحل نستعرضها بشكل مقتضب.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الثورة:

تحكمت الخريطة الجيوسياسية في تحديد المواقف والسياسات العامة لمعظم وحدات هذا الإقليم الذي كان يتجاذب في تحالفين أولهما على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهما المعسكرين الاشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفيتي، والرأسمالي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، مما أحدث انقسامًا على مستوى التحالفات الدولية عامة في إطار الصراع الاستقطابي بين الكتلتين، وبما أن إقليمًا من أهم حلقات الصراع وحلبات المواجهة غير المباشرة بين القطبين فقد شهد صراعًا عنيفًا وتحالفات متباينة بين وحداته الجغرافية، كما وتميز الإقليم بصراع يرتبط بالصراع الرئيسي ولكن على مستوى داخلي هو الصراع حول الكيان الصهيوني الذي أعلن عن دولته عام 1984، وخاض صراعًا شرسًا مع الوحدات العربية، مما أسس لمواقف وسياسات بناءً على الارتباط أو التباين مع هذا الكيان، فانقسمت التحالفات وفق المصالح العامة لكل وحدة خارج حدود الجغرافيا العربية التي كانت بحالة حرب وعداء مع الكيان،

وعلى رأس الوحدات الخارجية الخارجة عن الجغرافيا العربية كانت قوتين إقليميتين ذات وزن كبير هما إيران وتركيا وكلاهما دولتين إسلاميتين وإن استطاعت تركيا أن تعترف بدولة "إسرائيل" كأول دولة إسلامية، وتعقد معها تحالفات واتفاقيات على كافة المستويات، فإيران كانت الدولة الثانية إسلامية التي تعترف بـ "إسرائيل" وتعقد معها تحالفات واتفاقيات على كافة المستويات، هاتين الدولتين تناقضتا مع خريطة الإقليم الجيوسياسية، كما تباينا وتعاضتا مع مواقف شعبيها الذين كانا يعتبران قضية فلسطين قضية الأمة.

فالمملكة الشاهنية الإيرانية الحليف الإقليمي القوي في المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية، ارتبطت بعلاقات قوية مع دولة "إسرائيل" على كافة المستويات، وسط معارضة شعبية داخلية قوية جداً لنظام الشاه، ووسط ثورات وحركات قوية من قوى المعارضة الإيرانية بكل تياراتها، وهو ما أوجد بيئة خصبة للوقوف في تحالفات ضد نظام الشاه، وارتباط ثوري مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل وتميزت هذه العلاقات بفتح معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية الإيرانية للتدريب والإعداد، كما جسدت منظمة التحرير الفلسطينية علاقات قوية مع كل التيارات الإيرانية المعارضة، وعبرت عن تحالف قوي ومتين مع المرجعيات الدينية الإيرانية، وعلى وجه التحديد مع آية الله الخميني الذي كان يعتبر من أهم المراجع الدينية في إيران، والذي جعل من فلسطين روحاً لخطابة الثوري الموجه ضد نظام الشاه، واعتبر الشعب الإيراني أن المظلومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، هي نفس المظلومية التي يتعرض لها الشعب الإيراني، كما أن فلسطين هي الوجه الإسلامي بالنسبة للإيرانيين وتعاملهم بقداسة مع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، وقد وجد الإيرانيون في هذه المظلومية، وفي المقاومة استحضاراً للوعي الإيراني خاصة، والشيعية عامة تجربة الإمام الحسين، ومعاناته هو وأهله لدرجة التماثل بين التجريبتين حتى أصبحت الثورة الفلسطينية رمزاً جديداً للمظلومية التاريخية التي شكلت أحد أركان البناء النفسي الإيراني¹. ويذكر التاريخ أن آية الله الكاشاني، ظهر على المسرح السياسي الإيراني باعتباره قائداً ومنظماً للمظاهرات التي خرجت في طهرات سنة 1948 تندد باغتصاب فلسطين، فضلاً عن تنظيم حملة لجمع الأموال وإرسال المتطوعين لمقاومة "إسرائيل"². فالعلاقات الإيرانية - الفلسطينية بدأت تتبلور في أعقاب هزيمة 1967، وأن جماعات اليسار والليبراليين كانت الأسبق في الاتصال مع الفلسطينيين عبر قوى اليسار الفلسطيني في الأردن، استهدفت تدريب الإيرانيين عسكرياً واستثمار النفوذ الفلسطيني في لبنان للدعاية ضد النظام

1 فهمي هويدي: مرجع سابق، ص 366.

2 حامد الفار: دور العلماء المعارض في السياسة الإيرانية المعاصرة، كتاب إيران 1980، 1900، ص 75.

الإيراني، كما ونشرت عام 1968 مجلة حركة فتح مقابلة مع الإمام الخميني أعلن خلالها التأييد للكفاح المسلح الفلسطيني، وأجاز صرف أموال الزكاة والتبرعات والصدقات لدعم الفدائيين¹. وفي عام 1969 ظهر الإسلاميون في بيروت وكان من أبرزهم، الشيخ محمد منتظري ابن (آية الله حسين منتظري)، الشيخ حسن كروي، السيد محمد صالح الحسيني وعرف عنه أنه ضابط الاتصال الرئيسي بين الإيرانيين والفلسطينيين، جلال الدين الفارسي وكان يستقبل الشباب الإيراني ويلحقهم بمعسكرات التدريب لفتح، وعباس زماني وانخرط في المقاومة الفلسطينية، وقاتل في عدة مواقع خاصة في الجبل وعين حورد، ثم أصبح رئيسًا للحرس الثوري بعد الثورة، وسفيرًا في باكستان، هؤلاء كانوا في طليعة المشتركين بأعمال المقاومة الفلسطينية. كما ولعب موسى الصدر دورًا هامًا في وصل الليبراليين الإيرانيين بالثورة الفلسطينية، كما أنّ رجال حركة تحرير إيران كانوا حريصين على إقامة علاقات بالفلسطينيين، وكان اعتقادهم وإيمانهم أنّ التحالف مع الفلسطينيين في أيّ صيغة سياسية يكسبهم الشرعية لدى الجماهير الإيرانية، ويقوي مركزهم في الشارع الإيراني ومواجهة النظام الشاهاني². كما وحرصت الثورة الفلسطينية على الاتصال بالمعارضة الإيرانية بمختلف اتجاهاتها لمواجهة نظام الشاه الداعم والحليف لـ "إسرائيل". حيث كان عز الدين خلف ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس، والهمشري أحد أهم مهامهم الاتصال بالمعارضة الإيرانية، كما كان عام 1976 قد شهد أول لقاء لياسر عرفات مع تجمع إيراني بعد وفاة الدكتور علي شريعتي في لندن، وكان لقاء عرفات في حفل تأبين شريعتي في بيروت وكان من الشخصيات علي منتظري، والفارسي، أبو شريف، ومصطفى شمران، وألقى عرفات خطابًا في الحفل، كما وألقى منير شفيق مدير مركز التخطيط ومنظمة التحرير الفلسطينية خطابًا آخر.

وفي عام 1977 قتل مصطفى الخميني نجل آية الله الخميني وبناءً على اقتراح شيعة لبنان أرسل ياسر عرفات برقية تعزية للإمام الخميني في النجف، وهو يعتبر أول اتصال فعلي بين ياسر عرفات والإمام الخميني، فرد عليه برقية قال فيها: "حضرة المجاهد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المحترم، ما حل بنا يهون إزاء ما يعاناه الإسلام والمسلمون، لا بد أنّ تهنون لدي المصائب، وبعد هجومك على الشاه وجرائمه، قال: إنّ القضية الفلسطينية كانت شاغلي الأساسي منذ كنت في إيران، وما زالت تشغلي في المنفى، انطلاقًا من كونها جزءًا مما تعاناه الأمة الإسلامية، أملت في الله أنّ نشهد على ابايديكم تطهير

1 الإمام الخميني: دروس في الجهاد والرفض، ص125.

2 فهمي هويدي: مرجع سابق، ص778.

القدس والمسجد الأقصى من رجس الصهيونية، وعودة الشعب الفلسطيني المسلم إلى أرض فلسطين¹.
ويضاهاى هذه المواقف، وهذا التعاون والتحالف بين منظمة التحرير الفلسطينية والمعارضة الإيرانية، الموقف الشعبي الإيراني، وكذلك موقف المثقفين والأدباء الإيرانيين مع القضية الفلسطينية، وهنا يقول الشاعر كاظم شرشفاهى²: يا قبلي الأولى لا يستطيع أحد أن يفصلك عني، لا أحد ... حتى ... وكأنما الرياح المثيرة للغبار لا تسمح بالتفتح.

إذن من خلال ما سبق يتضح أنّ الطرفين منظمة التحرير الفلسطينية والمعارضة الإيرانية التقيتا معاً على هدف أوحد وهو إسقاط نظام الشاه الذي كان حليفاً قوياً لـ "إسرائيل" وأنّ هذا الهدف شكل مدخلاً تحالفياً فيه العديد من المصالح للطرفين، سواء لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ارتأت بإسقاط نظام الشاه اضعافاً لـ "إسرائيل" واسقاط أهم حلفائها الإقليميين في المنطقة، وبالنسبة للمعارضة الإيرانية استثمار الثورة الفلسطينية والتحالف معها يستهدف أولاً الاستفادة من معسكراتها وقدراتها العسكرية، واكتساب شرعية جماهيرية في الشارع الإيراني ضد نظام الشاه ثانياً.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الثورة:

استمرت العلاقات الإيرانية غير الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار الأهداف الثورية ضد نظام الشاه، ورغم العمق والتواصل بين ياسر عرفات والإمام الخميني، إلا أنّ كلّ الشواهد تؤكد التقدير الخاطئ للقيادة الفلسطينية حول قوة وحضور الإسلاميين في الشارع الإيراني، وكذلك في الثورة الإيرانية، وهو ما يدل على التوازن في العلاقات مع فصائل المعارضة الإيرانية، والتقارير التي كانت تصدر من سفير فلسطين هاني الحسن في طهران بعد انتصار الثورة عام 1979، وربما لعبت الطرف الموضوعية دوراً في هذا التقدير، وحالة الصراع واحتدامه في المشهد الإيراني بعد انتصار الثورة، ممّا كان له بالغ الأثر السلبي على العلاقات ومستقبلها بين الإيرانيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من الأسباب الرئيسية الأخرى، وأهمها حالة اللاتمييز بين مصالح وارتباطات كلّ طرف من الطرفين، واعتبار كلّ طرف ملك للآخر، فالفلسطينيون اعتبروا الثورة الإيرانية ملكاً لهم، كذلك اعتبر الإيرانيون أنّ الثورة الفلسطينية يجب أنّ تتماثل ومواقفهم دون أيّ حسابات للمصالح الفلسطينية الخاصة، أو البعد القومي العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لذلك سرعان ما تلاشت الصبغة التحالفية، وازدادت الخلافات بين

1 مجلة الشهيد: طهران، عدد 146، 12 يونيو (حزيران) 1985.

2 كاظم كامران شرشفاهى: أدبيات معاصرة، مجموعة شعر، طهران، 138هـ، ص52.

الطرفين، حتى وصلت مرحلة القطيعة فيما بينهما بعد اندماج منظمة التحرير في عملية السلام مع "إسرائيل". وقبل استعراض التفاصيل في أسفار هذه العلاقة، علينا أن نؤكد على التالي، في عملية الفهم والتقدير الخاطئ للعلاقة التحالفية ما بعد الثورة.

1. على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية:

كما استعرضنا وتناولنا سابقاً أنّ منظمة التحرير الفلسطينية أسست تحالفها وتعاونها مع المعارضة الإيرانية بناءً على الصيغة السياسية دون أي اعتبارات للجوانب الأخرى وخاصة الأيديولوجية، يمكن لنا تلخيص التالي:

1. عدم إدراك القيادة الفلسطينية لحجم التيار الإسلامي في الثورة الإيرانية، وعدم قدرتها على تحديد معالم الصورة في المشهد الإيراني.
2. امتزاج المشهد الإيراني الذي كان فيه مختلف الاتجاهات، وبعض الرموز الليبرالية والوطنية الأخرى أمثال (بازركان، سنجابي، بني صدر، يزدي، قطب زادة)، كذلك حضور اليسار الإيراني الكبير وخاصة حزب توده الماركسي الذي كان في مقدمة المتحمسين للثورة، ومجاهدي خلق، وفدائي الشعب.
3. عدم إدراك القيادة الفلسطينية للفكرة الأيدولوجية العقائدية التي أعلنت عنها الثورة الإيرانية، بل استحالة الاستجابة لمطالب الإمام الخميني بضرورة أنّ تحمل الثورة الفلسطينية بُعداً عقائدياً إسلامياً.
4. أدى هذا الفهم والتصور لعشوائية الاختيار لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وتعاملهم السلوكي مع الشعب الإيراني الذي كان ينظر للفلسطينيين نظرة سامية، والتعامل الطبيعي مما أدى لصدمة للشباب الإيراني، واستثمار أعداء هذا التحالف لذلك والمبالغة فيها.
5. غياب فرص الحوار العميق بين منظمة التحرير الفلسطينية والمعارضة الإيرانية مثل نجاح الثورة الإيرانية، وعدم الانتباه للمنطقين المختلفين، حيث تعاملت القيادة الإيرانية مع الفلسطينيين من منطق إسلامي أولاً، ثم ثوري ثانياً، وكان الفلسطينيون يتعاملون مع الإيرانيين منذ البداية من منطق ثوري أولاً وسياسي ثانياً. حيث كانت نقطة الثورة هي الالتقاء والاتفاق، أما البعد الإسلامي أو حسابات المعادلة السياسية، فقد ظلت مساحة عائمة غائمة لا هي محل اتفاق ولا محل خلاف.

6. الخطأ الذي مارسه الفلسطينيون في الإيحاء للقيادة الإيرانية بتطابق المواقف بين الثورتين، حيث كانت لغة الخطاب من منطق "نحن وأنتم واحد" وقد صرح أبو عمار أوائل عام 1979 تصريحاً قال فيه: "ليسا ثورتين وإنما ثورة واحدة، ليسا قائدين وإنما قائد واحد، هو الإمام الخميني" كما خطب هاني الحسن في أصفهان قائلاً: "إنّ القرآن الكريم دستورنا والحسين هو الممثل الأعلى للشباب الفلسطيني، والخميني هو زعيمنا وقائدنا".
7. مخاطبة القيادة الفلسطينية للقيادة الإيرانية بعاطفة دينية قوية، رغم طرح الإيرانيين لمسألة أسلمة القضية الفلسطينية، وملاحظاتهم عن دور فصائل اليسار الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع خطاب هاني الحسن في بيروت عندما قال: "إنّ الخميني في إيران ومنجستو هيللا ماريام في أثيوبيا، هما رمز الثورة في هذا العصر". ممّا كان له بالغ الأثر لدى الإيرانيين في إدراك أنّ الطرف الفلسطيني معني بقضية الثورة
8. ملاحظة الإسلاميين في القيادة الإيرانية أنّ الطرف الفلسطيني مد جسوراً قوية مع القيادات السياسية الأخرى في طهران، وخاصة قوى اليسار الإيراني، ممّا حدا بماشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى في ديسمبر (كانون أول) 1984 بالقول لصالح الزواوي سفير فلسطين في طهران مشيراً لهذه المرحلة: "لقد جعلتم السفارة الفلسطينية وكراً للأعداء، والمناوئين وهو ما يعبر عن حساسية الفقهاء واستيائهم المبكر، الذي لم يعلن عنه في حينه". وهذا ما يؤكد أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لم تفهم المعادلة والخارطة السياسية للثورة وقيادتها، واستمرت تتعامل مع الإسلاميين كأحد قوى الثورة فقط.
9. ملاحظة القيادة الإيرانية أنّ الطرف الفلسطيني حاول لعب دور الوسيط بين طهران ومختلف العواصم العربية، وهو ما أحدث صدمة في مفهوم سُرْب لهم من الفلسطينيين بأنهم والإيرانيين طرف واحد، ولم يعتقد الإيرانيون يوماً أنّ الفلسطينيون ينطلقوا من مواقع مغايرة أو متناقضة، وليس اندماجاً في المرجعية الإيرانية.
10. الموقف الفلسطينية من الغزو السوفيتي لأفغانستان، حيث رفض لقاء خليل الوزير على هامش مؤتمر لقوى التحرر في طهران، ومع ضغط القيادات على الخميني قدم لهم تصريح صحفي لفاروق القدومي مسؤول العلاقات الخارجية بمنظمة التحرير الفلسطينية حول السوفييت: قائلاً لهم أيّ الخميني أسألوه ما هذا؟

2. على المستوى الإيراني:

إذ كانت الملاحظات السابقة تؤكد على الأخطاء في التقديرات التي تعاملت بها منظمة التحرير الفلسطينية مع الثورة الإيرانية ومن ثمّ مع النّظام الإيراني من منطلق شعار "نحن وهم واحد"، فإنّ النّظام الإسلامي الإيراني أيضاً وقع في العديد من الملاحظات والتقديرات الخاطئة مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي تتمثل في:

1. محاولة إيران فرض الرّؤية العقائدية الأيديولوجية التي أعلنت عنها الثورة الإيرانية على منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة أسلمة الثورة الفلسطينية، أيّ إنها تعاملت مع منظمة التحرير الفلسطينية من منطلق إسلامي أولاً، ثمّ ثوري ثانياً، ممّا أحدث صدام مبكر.
2. عدم تقدير إيران للحالة الفلسطينية ولأبعاد الحالة الفلسطينية، وتبعضها القومي من ناحية، وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية كيان تحرري وليس نظام قائم، لها حساباتها ومصالحها الداخلية والإقليمية والدولية.
3. التقارب الإيراني مع النّظام السوري وكذلك النّظام الليبي وحالة الازدواج في التعامل معهما رغم عدائهما للحركات الإسلامية في البلدين، حيث أقام علاقاته معهما بناء على التقديرات السياسية، وماخذه على الفلسطينيّين التعامل وفق هذه المعادلة السياسية، أيّ ارتضوا لأنفسهم ما حرموه على الفلسطينيّين.
4. عدم تقدير الموقف الفلسطيني بالانتماء للبعد القومي، والاحتماء به أمام محاولات احتواء القرار الفلسطيني وخاصة من قبل النّظام السوري، وخذلانهم من إيران التي أعتقد الفلسطينيون أنّ إيران مهما تشكل تعزيزاً لموقفهم هذا، إلّا أنّ التقارب السوري - الإيراني أسهم في إضعاف موقفهم في مواجهة الضغوط السورية. وهو ما دفع ياسر عرفات للقول: "أنّ بعض القادة في طهران "باعوا" علاقاتهم الفلسطينية لحساب علاقاتهم مع سوريا."
5. عدم فهم القيادة الإيرانية لطبيعة العلاقات الفلسطينية - العربية أو الوعي للظروف المعقدة التي تفرض على منظمة التحرير الفلسطينية وتحتّم عليها عدم الانفصال عن البعد العربي، وأيّ انفصال يعرض الفلسطينيّون للخطر كما حدث في الأردن، وكذلك على مستوى الدعم المالي العسكري.

6. عدم فهم الإيرانيين لطبيعة المد القومي في البلدان العربية، وأنّ الشعوب العربية تعيش أزمة كبيرة بعد وفاة جمال عبد الناصر وغياب الرمزية العربية من وعي الشعوب العربية وبدء مرحلة الأنظمة التي تعاضم دورها على حساب دور الشعوب، وتأثير ذلك على الموقف الفلسطيني.

أمام هذه الملاحظات أو المحددات يتضح لنا أنّ أسس البناء التي قامت بين الثورتين الإيرانية والفلسطينية بنيت بشكل مبالغ فيه، وبأخطاء كبيرة وأنّ هذا البناء استند إلى جوانب العاطفة الانفعالية اللحظية، التي سرعان ما اصطدمت بالوقائع والحقائق التي فرضتها مصالح كلّ طرف، وأنّ التعامل المبني على العاطفة الثورية مغاير للتفاعل بين ثورة تحولت لتّظام، ودولة لها مصالحها في المنطقة وسياساتها وبين حركة تحرير لا زالت في طور الثورة، وأنّ التّظم والمناهج والنظريات السياسية والعلاقات الدولية لا تبني على شعار "نحن وهم واحد" فكلّ مساحة سياسية لها ظروفها، ولها حساباتها، ولها مصالحها المختلفة والمغايرة عن الآخر، وهذا ما حدث بين التّظام الجمهوري الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت ملامح الخلاف في العديد من المسائل والقضايا تطفو على السطح حتى وصلت مرحلة القطيعة بين الطرفين.

ثانياً: السياسات والمواقف الإيرانية مع قوى المعارضة الفلسطينية (الإسلامية)

من أكثر العلاقات تعقيداً هي العلاقات الإيرانية - الفلسطينية، فهي علاقات محفوفة بالمخاطر، وتحتاج لقراءة متأنية وحذر كبير في رسم وصياغة أسس هذه العلاقات نظراً لطبيعة وظروف الطرفان سواء الإيراني بتاريخه الممتد بعمق العلاقة في المساحة الجغرافية منذ عهد الإمبراطورية الفارسية، ثمّ عهد الإسلام وما تلاه من متغيرات ومتحولات في هذه العلاقة التي ترقن للعديد من المحددات التي لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها، فإن نجحت مرحلة ما في ذلك، لا يمكن أخذها بعين الاطلاق أو نموذج يتمّ البناء عليه. فإيران وحضارتها هي أحد أهم وأكبر الدول والحضارات التي تعتبر في حالة صراع ومناقشة سواء قبل الإسلام كعقيدة تحت ظلاله، إلّا أنّ المساحة الإيرانية استمرت في التميز حتى على مستوى العقيدة عندما اتخذت من المذهب الشيعي، الجعفري أو مذهب الإمامة مذهباً خاصاً مختلف عما يحيطها من وحدات إسلامية تبنيت المذهب السني كمذهب عقائدي، وحالة العداء والشدّ والجذب بين هذين المذهبين المختلفين، في ظلّ اختلاف الموروث والحضارة والقومية، له مؤثرات كبيرة وملموسة على العلاقات الإيرانية - العربية عامة، وهو ما ينعكس على مجمل ممارسات وسلوك الدولة الإيرانية وأيّ وحدة جغرافية، وخاصة الفلسطينية التي لا زالت تعتبر مقياس للشعوب والدول نظراً لأهميتها السياسية نظير مكانتها المقدسة من جهة، وواقعها

السياسي من جهة أخرى، خاصة وأنّ فلسطين شعب متجانس مذهبياً، وربما هذه المذهبية تعتبر أحد أهم مقاييس التقارب وإنّ حاولنا التخفيف من أهميتها، إلّا إنّها سرعان ما تطفو على السطح وتقتحم معترك الاختلاف السني - الشيعي والصراع في دوائره، وعلى وجه التحديد مع الحركات ذو التوجه الديني (الإسلامي) بعدما كان للعامل الديني دوراً مؤثراً في اتساع هوة الخلاف بين الجمهورية الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

من هنا فإننا ونحن نحلل العلاقة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية عام 1979 مع الحركات الفلسطينية الإسلامية نحاول أن ننحي هذا الصراع جانباً، والنظر إليه من دوافع نظام تبني النظرية الثورية الإسلامية كأيدولوجيا عامة، دون التطرق بالتفاصيل للمذهبية، ورؤيته العقائدية للصراع مع الحركة الصهيونية "إسرائيل"، وبين الحركتين الدينيتين حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي التي تعتبر الأقرب إلى إيران فكراً وممارسة بعد أن أمن مؤسسها الشهيد فتحي الشقاقي بنظريتها العقائدية والجهادية، وتلقي العديد من الانتقادات والالتزامات بالتشيع رغم محاولاته العميقة في شرح رؤيته واستراتيجيته ومدرسته في التصور التحالفي مع إيران، ووجهة نظره لمفهوم الصراع السني - الشيعي من خلال العديد من الدراسات حول هذا الموضوع .

النقطة الأخرى التي يجب التوقف عندها أنّ العلاقة بين إيران وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) استبقتها علاقة مع الأم وهي حركة الإخوان المسلمين، وبما أنّ حركة حماس هي أحد أذرع الإخوان المسلمين إلّا أنه من الضرورة استيضاح عمق هذه العلاقة وقراءة رؤية وموقف الجماعة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل ميلاد ونشأة حركة حماس خلال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في 9 ديسمبر (كانون أول) عام 1987.

1. الموقف الإيراني من جماعة الإخوان المسلمين:

توصلت في الفصول السابقة، وكما وصف الدكتور فتحي الشقاقي أنّ المرحلة هي مرحلة (الإسلام العالمي)، استناداً إلى تحليل الخطاب الديني الثوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بأنّ إيران دولة (الإسلام) السني والشيعي، وأنّ هذه الجمهورية تمثل (الإسلام) كعقيدة جامعة شاملة للأمة الإسلامية، وأنها جاءت كمتطلب ثوري رداً على هزائم الليبرالية والعلمانية والماركسية والقومية المرتبطة بالاستعمار العالمي وبالغرب الذي أراد هزيمة الإسلام من خلال هذه النظريات، وهذه الأيدولوجيا، وذهب بعيداً عندما فسر فتاوي ابن تيمية التي خارب بها الشيعة أو ما أطلق عليه (الرافضة)، وشدد مستشهداً بالعديد من الأحداث

والتفسيرات أنّ ابن تيمية لم يعنِ اسم الرافضة على مذهبي الجعفرية واليزيدية، وأنّ الاختلاف على هذين المذهبين هو اختلاف بين المذاهب أو اختلاف يشبه الاختلاف بين مذاهب أهل السنة الأربعة. أمام الكثير من التناقضات والتباينات نستوضح تحليلاً علمياً حول موقف حركة أو جماعة الإخوان المسلمين من إيران الثورة وإيران الدولة بعد ذلك.

في الثاني عشر من نوفمبر (تشرين ثان) 1979 وقف العالم صامئاً أمام أحداث إيران وانتفاضة الشعب الإيراني ضد النظام الملكي الشاهنشاهي، وسيطرة جموع الثائرين على مقاليد الأمور في إيران، وإعلان انتصار الثورة التي أطلق عليها الثورة الإسلامية، وحالة الحذر في التسرع بالمواقف حتى تتضح الصورة والمشهد الذي سرعان ما عبّر عنه بعودة الإمام الخميني لطهران من باريس ليعلن بشكل مباشر أو غير مباشر عن هوية الثورة الإيرانية، وعن أيديولوجيتها، لتعتبر بمثابة الثورة الإسلامية الأولى في القرن العشرين، وهي الثورة التي انتصرت بنضال المستضعفين أمام المستكبرين، رافعة شعار (لا شرقية ولا غربية إسلامية).

لا زال كمال أتاتورك يشكّل مسحة من الأسى في ذهن الإسلاميين عامة بعدما أنهى الخلافة العثمانية عام 1924، حيث اعتبر ذلك هدمًا للمشروع الإسلامي القائم، وعليه منذ ذلك التاريخ بدأ يتسرب الأمل من ذهن الجماعات الإسلامية بإمكانية عودة للمشروع الإسلامي للصدارة في ظل سيادة الأيديولوجيا القومية، والروح القطرية عن التجزئة في الوعي العام، من هنا شكّل انتصار الثورة الإيرانية بعد خمسة وخمسون عامًا من هدم الخلافة بارقة أمل، وفرصة للفكر الإسلامي، والشعور بالنصر وإمكانية العودة للمشروع من جديد، فكانت الثورة الإيرانية علامة بارزة، وحدثاً أحيى المشروع واستحضر التاريخ الإسلامي بكلّ تفاصيله الفقهية والاجتماعية، وتشيد فكرة الإسلام السياسي الذي انطلق مع انطلاق وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1929، فطغت الحماسة لنصرة الثورة الإيرانية ومباركتها والدفاع عنها بكلّ قوة، وكانت جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من الكل الإسلامي الذي سارع بتأييد الثورة، وتمجيد قائدها الإمام الخميني، ومنذ إعلان لحظة الانتصار شكّل تنظيم الإخوان المسلمين وفداً لمباركة الثورة، وتوثيق العلاقات مع القيادات الإيرانية، وكان القيادي البارز يوسف ندى هو حلقة الاتصال مع الإيرانيين بتكليف من الجماعة منذ عام 1978، وكان على رأس الوفد عبدالرحمن خليفة المراقب العام للجماعة في الأردن ونائب المرشد العام¹. كما وخصت مجلة الدعوة الإخوانية في مارس (آذار) 1979

1 ميدل ايست اف لاین: الثورة الإيرانية والإخوان الحماس والفتور، الأربعاء، 24 مايو (حزيران) 2015.

عنواناً بارزاً " خميني بين آمال المسلمين ومؤامرات الصليبية والشيوعية"، كما كان الموقف الحماسي الكبير في السودان وطلاب جامعة الخرطوم من أبرز المواقف المؤيدة، وتوجه حسن الترابي مراقب الإخوان هناك لمقابلة الخميني مباحياً ومؤيداً، كما كتب راشد الغنوشي في مجلة المعرفة التونسية "إنّ الاتجاه الإسلامي الحديث يتبلور وأخذ شكلاً واضحاً على يد الإمام البنا، الموردي، وقطب والخميني، ممثلي أهم الاتجاهات الإسلامية في الحركة الإسلامية المعاصرة"¹. أما في فلسطين لم يختلف الأمر بل وقفت الحركة الإسلامية وأقطابها موقف المتحمس والمؤيد والداعم، وعبر الدكتور فتحى الشقافى عن هذا الموقف بعدة دراسات ومقالات، وكتاب بعنوان " الخميني ... الحل الإسلامي والبديل". وربما أسس حركة الجهاد الإسلامي لاحقاً استنباطاً تماثلياً لمبادئ وأفكار الثورة الإيرانية وخاصة في الأيديولوجيا الثورية، والأيديولوجيا الجهادية². وقد تفاعلت الأوساط مع هذا التأييد والحماسة فتم تشكيل جماعة الدعوة والإصلاح كذراع للإخوان المسلمين في إيران عام 1979.

إلا وأنه رغم هذه الحماسة، ورغم هذا الدعم والوقوف بجانب إيران في حربها ضد العراق، والتي أصدرت بياناً موجه للشعب العراقي، يقول: " أنّ هذه الحرب ليست قد حرب تحرير للمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يملكون حيلة ولا يهتدين سبيلاً، فشعب إيران المسلم قد حرر نفسه من الظلم والاستعمار الأمريكي والصهيوني في جهاد بطولي خارق وبثورة إسلامية عارمة فريدة من نوعها في التاريخ البشري وتحت قيادة إمام مسلم هو دون شك فخر للإسلام والمسلمين"³ كما وصرح عمر التلمساني في حديث له مع مجلة الكرسنت الإسلامية التي تصدر في كندا في عام 1984 قائلاً: " لا أعرف أحداً من الإخوان المسلمين في العالم يهاجم إيران"⁴، كما وذكر فتحى يكن القيادي الإخواني في لبنان في كتابه (أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي) يقول: " وفي التاريخ القريب شاهد على ما نقول إلا وهو تجربة الثورة الإسلامية في إيران، هذه التجربة التي هبت لمخاربتها وإجهاضها كلّ قوى الأرض الكافرة ولا تزال بسبب إنها إسلامية لا شرقية ولا غربية"⁵ أما الموردي فقال في فتوى نشرتها مجلة الدعوة

1 نفس المرجع.

2 رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص228.

3 نفس المرجع، ص228.

4 مجلة وورد برسل: موقف جماعة الإخوان المسلمين في تأييد الثورة الإيرانية، فبراير (شباط) 2013.

5 نفس المرجع السابق.

الصادرة في القاهرة، ردًا على سؤال وجهته إليه حول الثورة الإيرانية: "وثورة الخميني ثورة إسلامية والقائمون عليها هم جماعة إسلامية وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية وعلى جميع المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة وتتعاون معها في جميع المجالات"¹. ويلخص الكاتب الإيراني عباس حامي بار في كتابه "إيران والإخوان المسلمين" عناصر الالتقاء بين الحركتين:

1. الفكر الواحدوي عند الحركتين: وهنا يؤكد الكاتب على أن جماعة الإخوان المسلمين لا تحمل موقفًا سلبيًا أو عدائيًا تجاه العقائد والأفكار الشيعة، حيث أورد العديد من المواقف التي تدعو للتعاقب بين السنة والشيعة منها موقف البناء، "أما الخلاف فهو في أمور من الممكن التقرب بينها"، وكذلك قول د. عبد الكريم زيدان "ليس بين الفقه الجعفري والمذاهب الأخرى (أي الأربعة) من الاختلافات أكثر من الاختلاف بين أي مذهب وآخر".
2. الموقف المشترك إزاء القومية: فقد أدرك المؤلف أن الحركتين اتخذتا موقفًا سلبيًا من الاتجاهات القومية، فالإخوان المسلمين أرجعوا سبب ضياع الخلافة الإسلامية، وضياع فلسطين للقومية العربية، كما ترى الحركة الشعبية نفسها ضحية للقومية من خلال النظام الشاهاني، وأيضًا من القوى القومية التي شكّلت الحركة الوطنية المعارضة لنظام الثورة.
3. قضية فلسطين وتحرير فلسطين: وهي من أهم النقاط التي التقت بها الحركتين، حيث أن قضية فلسطين

حظيت باهتمام وأولوية لدى الثورة الإيرانية، وتطابق الموقفين حول قضية فلسطين وتحرير القدس. كما ويذكر الكاتب هنا بعض عناصر الفرقة والافتراق بين الحركتين منها:

1. عوامل الافتراق الفكرية: أيّ شكّل الحكومة، واختلاف النظرة لمعسكري الشرق والغرب والمسار الإصلاحية والثوري، أيّ ما يعني أن عقيدة الشيعة الخاصة بالإمامة والحكومة، وهي الركن الأساسي فالشيعة وإيران بوجه عام لا يقبلان أيّ فكر أو حماية تخالفهم في قضية الإمامة، ودولة المهدي المنتظر، وهو اختلاف فكري بين الحركتين في الفهم وفق كل مذهب، ومن الأمور التي اختلف حولها الحركتان أيضًا النظرة إلى معسكري الشرق والغرب، أيّ وفق وجهة نظر الكاتب أن جماعة الإخوان المسلمين كانت ترى بالشيوعية خطرًا يفوق الخطر الغربي أو الرأسمالي، في حين أن الحركة الإسلامية الإيرانية ترى أن الخطر المحدق قادم من

1 مجلة الدعوة: لقاء، أغسطس (آب) 1979، القاهرة، عدد 29.

الغرب. كما من عناصر الافتراق المسار الإصلاحى والثورى فالإخوان المسلمين حركة إصلاحية محافظة، وليست حركة انقلابية، وأن سياستها تقوم على التربية والتثقيف والدعوة وعدم جواز الخروج على الحاكم الظالم، واعتماد أساليب العمل السلمى، ومنه العمل البرلماني (مع بعض الاستثناءات)، أما الحركة الإسلامية الإيرانية فإنها تشكك في هذا المنهج الإخوانى السلمى التربوي، وتؤكد صحة رؤيتها بانتصار الثورة على الشاه، وفشل جماعة الإخوان المسلمين خلال خمسون عام في تغيير الأنظمة.

2. عوامل الافتراق السياسية: سرد المؤلف أيضًا أسباب سياسية أدت على ضعف وفتر الروابط بين حركة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية الإيرانية (الشيعة) منها، الهوية المذهبية للثورة، واعتبار انتصار الثورة الإيرانية انتصارًا للمذهب الشيعي، وهناك من رأى بها انحرافًا عن الأهداف الأساسية للثورة، وتصنف الأسباب وفق الكاتب إلى:

1. نهضة الشيعة في البلدان العربية والإسلامية، حيث منح انتصار الثورة الإيرانية للشيعة خارج إيران أملًا في العديد من البلدان الإسلامية وعلى وجه التحديد لبنان ودول الخليج العربي.

2. نشاط حركة نشر التشيع في أوساط السنة، مما حدا براشد الغنوشي للقول: "الأولى بإيران بدلاً من تشيع أهل السنة في شمال إفريقيا أن تسعى لدعوة غير المسلمين".¹

3. المواجهات بين السنة والشيعة في أماكن مختلفة.

4. الصراعات الداخلية في إيران وما تعرض له أهل السنة في إقليم كردستان وأذربيجان الغربية، وتركمانستان.

5. الهجوم الإعلامى الواسع للأنظمة العربية ضد الثورة وظهور الكتب والفتاوى التي تهاجم الشيعة وإيران وتفتي بتكفيرهم.

في خضم هذا الاستعراض التبسيطي لأوجه الالتقاء والافتراق بين جماعة الإخوان المسلمين والثورة الإيرانية أو النظام الجمهورى الإسلامى في إيران، ومع أهمية هذه النقاط إلا أن الباحث أو المؤلف أهمل أو تجاهل العديد من القضايا التي كانت سببًا مباشرًا في فتور وتراجع العلاقات بين الجماعتين والحركتين، ومن هذه الأسباب العلاقة بين النظام الإيراني والنظام السوري أضف للحسابات الخاصة مع الشريك السلفى

1 مجلة الراصد: إيران والإخوان المسلمين، العدد الثالث والثلاثون، ربيع أول 1427هـ، 8 مايو (حزيران) 2006.

في المشهد السياسي، وهنا يؤكد ذلك عبدالمنعم أبو الفتوح الذي قال في كتابة (شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر) فيقول: "لكن كونها ثورة شيعية كان سبباً في الحد من الانفتاح عليها، والتفكير في الاقتراب منها، والتأثر المباشر بها، كانت السلفية الوهابية حاضرة بقوة في تكويننا الفكري وقتها، فأقامت حاجزاً بيننا وبين هذه الثورة، وهو الحاجز الذي صار جداراً شاهقاً بسبب ما أحدثته هذه الثورة من خوف وهلع لدى الأنظمة العربية الحاكمة، التي فعلت الكثير للتخويف منها، خشية أن تقوم الدولة الشيعية الجديدة بتصدير الثورة إليها، وعلى الرغم من تأثرنا بالفكر السلفي في دائرة الدعاية الرسمية المضادة، فقد استقبلنا الثورة الإسلامية في إيران بحماس شديد واعتبرناها نصراً للمشروع الإسلامي، وأعلننا رفضنا للموقف الرسمي المناهض لها."¹

إذن ما يمكن استخلاصه أن الناظم والحاكم الأساسيين في الفكرين الإخواني والإيراني هو المذهبية مهما حاول الطرفان تجاهل أو تعويم هذا الاختلاف الذي سرعان ما يطفو على السطح، ويبرز خلافاتهما المذهبية الراسخة ويشكل عائقاً أمام التقارب في المواقف السياسية التي تفرضها مصالح الطرفين.

ثانياً: الموقف الإيراني من حركة المقاومة الإسلامية:

استفضنا في الفصول والأجزاء السابقة تحليلاً للهوية الأيديولوجية العقائدية التي انطلقت منها الثورة الإيرانية والتي رسختها بعد انتصارها، وتأكيداً على أن كل سياساتها الخارجية ترتبط بالحدود العقائدية الإسلامية، وخاصة على وجه التحديد في مسألتين هما: الأيديولوجيا الفكرية، والأيديولوجيا الجهادية، واللدان انطلقت من خلاهما في إقامة مشروع إيران الإقليمية القوية، واندفاعها الثابت نحو القضية الفلسطينية، وحالة العداء للدولة الصهيونية الذي تنطلق منه انطلاقة ثابتة بعد مرور ثلاثة وأربعين عاماً من انتصار ثورتها عام 1979، وما أحدثه هذا الفهم الأيديولوجي العميق من صدمات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تمثل أهم حلفاء إيران قبل وبعد الثورة، وما آلت إليه هذه الصدمات في العلاقة لدرجة قطع أو اصر أي علاقات، وهدم كل الجسور وخاصة بعد اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع السلام مع "إسرائيل" في مؤتمر مدريد عام 1991، ومن ثم اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام 1994، واستغلال إيران لانتفاضة الشعب الفلسطيني عام 1987 وظهور الحركات الإسلامية (حماس والجهاد) لتبدأ إيران ببناء ونسج علاقات مع هاتين القوتين التي ترى بهما انسجاماً أيديولوجياً بالعقيدة

1 ميدل إيست أون لاين: مرجع سبق ذكره.

الإسلامية من جهة، ورفضًا سياسيًا لمشروع التسوية والسلام مع "إسرائيل" من جهة أخرى، أي بما يمكن وصفه بأن إيران وجدت ضالتها في هاتين الحركتين.

في السادس عشر من ديسمبر (كانون أول) عام 1988 أعلنت حركة حماس تأسيسها في الأرض الفلسطينية المحتلة، كذراع للإخوان المسلمين وشاركت في الانتفاضة الأولى الشعبية من خلال انطلاقها من مبادئ وعقيدة الإخوان المسلمين، وبدأت تشكل قواعدها التنظيمية وتستنهض بنائها تحت مسمى التجمع الإسلامي، وتعبر عن إرادتها السياسية الإسلامية، ومواقفها من المسألة السلمية، ورؤيتها الجهادية لتحرير فلسطين.

في العام 1990 ردت إيران على توجه منظمة التحرير الفلسطينية نحو عملية التسوية السلمية مع "إسرائيل" بالإعلان عن مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية، وفي عام 1991 تم عقد المؤتمر الأول، أي بعد الإعلان عن تأسيس حركة حماس بثلاثة أعوام، حيث وجهت الدعوة للحركة لحضور المؤتمر ومثلها آنذاك خليل القوقا، وهو ما يعتبر بداية بذور العلاقات الثنائية بين حماس وإيران والتي بدورها افتتحت عام 1992 مكتبًا للحركة، ومثل الحركة عماد العلمي، أي انطلاق عملية التمثيل السياسي الرسمي للحركة في إيران الذي تزامن مع المؤتمر الثاني لدعم الانتفاضة الفلسطينية، حيث بدأت إيران ترى بحماس ممثلًا للشعب الفلسطيني وهو ما تمّ كشفه في تونس عام 1993 من خلال وثيقة بين الطرفين، وعليه صرح ممثلها بإيران عماد العلمي قائلًا: "أنّ حماس تعتبر إيران حليفًا إستراتيجيًا لها"¹. ومنه بدأ الدعم المالي والعسكري لحركة حماس وأصبحت تتمدد بالشارع الفلسطيني، وتؤكد على عدم الاعتراف بـ "إسرائيل" وأنّ فلسطين كلها وقف إسلامي ووجه ذراع حماس العسكري "كتائب عز الدين القسام" ضربات شرسة للعدو الصهيوني، وقاد هجمات استشهادية تستهدف إفشال عملية السلام، والسلطة الفلسطينية التي عادت وبسطة سيطرتها على غزة وأجزاء من الضفة الغربية عام 1994، وعززت من العلاقات مع إيران انتفاضة الأقصى عام 2000 والتي قادت بها حركة حماس النضال الفلسطيني المسلح، وأصبحت حماس القوة الثانية بعد حزب الله اللبناني الذي يتلقى مساعدات مالية وعسكرية من إيران، واستمرت وتيرة التقارب في المواقف والسياسات عبر ما يسمى محور الممانعة، وجاء فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 خطوة أخرى في تعزيز العلاقات الثنائية، إذ أعلنت إيران عن دعمها

1 كيبوبوست: نظرة على الوراثة... علاقات حماس وإيران عبر التاريخ، هل هي علاقات مصلحة أم علاقة استراتيجية وطيدة،

25 أكتوبر (تشرين أول) 2017.

اللامحدود للحركة ماليًا وعسكريًا في وجه الحصار الذي فرض على غزة بعد الانتخابات، بل وتمّ مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة من قبل إيران بفعل الحصار، وبدأت إيران عملية تمويل كبرى للحركة التي أصبحت تمتلك ترسانة عسكرية مسلحة، وما يؤكد ذلك تصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عام 2007 في لقاء مع نجل الخميني بالقاهرة قائلاً: "أنا حماس هي الابن الروحي للإمام الخميني".¹

هذا التحليل المبسط لسبر العلاقة الإيرانية مع حركة حماس يتأتى وفق الدهنية الإيرانية التي تسعى لتشكيل حلف مواز لحلف الاعتدال الذي يشكل من مصر والسعودية وبعض الدول العربية، حيث تدرك إيران قطعاً أنّ ورقة المقاومة العربية عامة، والفلسطينية خاصة هي الورقة الأكبر تأثيراً على الرأي العام الشعبي، وكذلك في مواجهة أيّ تهديدات أمريكية لإيران وهو ما يتضح جلياً في إدارتها لأزمة ملفها النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب الأوروبي وكذلك في لجم العدو الصهيوني، والتأكيد على الثابت الإيراني لمفهوم الأيديولوجيا الثورية التي انتهجتها الثورة الإيرانية وموقف العداء مع "إسرائيل"، وأيضاً التأكيد على الثابت الآخر بأنّ الإسلام والعقيدة الإسلامية هما ركيزة الثورة الإيرانية في تحالفاتها ورؤيتها للقضية الفلسطينية ببعدها الإسلامي.

استمرت العلاقة الثنائية لتتقي بمحورين رئيسيين هما العقيدة الإسلامية الجامعة، والعقيدة الثورية ضد "إسرائيل"، حيث لم تتعرض العلاقة حتى ذلك الحين لأيّ تباينات مذهبية بما أنّ حركة حماس سنية المذهب، وصمدت العلاقة وتوطدت رغم الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها حركة حماس سواء على المستوى المحلي الفلسطيني الذي رأى وفق تصريحات السلطة الفلسطينية أنّ إيران تتدخل بالشؤون الفلسطينية الداخلية بعد الانقسام والانفصال المسلح الذي قادته حماس في غزة عام 2007، وتمّ بموجبه فصل غزة عن الضفة الغربية، وانفصال حماس عن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها، وكذلك من الدول العربية وخاصة محور الاعتدال الذي وجه اتهامات مباشرة لحركة حماس، ومحاولات هذا الحلف الحد من العلاقات بين الطرفين ودعم موقف السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، كما وأغلقت مصر معبر رفح في وجه غزة لسنوات عديدة، ورفضت تزويد غزة بأيّ موارد أو سلع، إلا أنّ وشائج العلاقة كانت تتوطد وتنحو لمزيد من التوطيد، خاصة بعد العدوان الصهيوني على غزة عام 2008. ومع اندلاع ثورات الربيع العربي أواخر عام 2010 في تونس ثمّ مصر تلاقت مواقف إيران وحركة حماس خاصة بعد ثورة 25

1 المرجع السابق.

يناير (كانون ثان) 2011، ومن ثمّ نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية، وصعود محمد مرسي رئيسًا لمصر، إلّا أنّ هذا التقارب وهذه العلاقات الوطيدة، وهذا الحلف الاستراتيجي أو الابن الاستراتيجي الذي وصفه خالد مشعل من قبل اصطدم بالموقف الأصيل لحركة حماس كأحد أذرع الإخوان المسلمين، والموقف الثابت الإيراني من النظام السوري، أيّ ما يمكن القول أنه الموقف المذهبي الذي لم يكن على السطح، ولكنه فجأة قفز إلى واجه الأحداث بعد أحداث سوريا ومغادرة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس دمشق مصطفًا بجانب الإخوان المسلمين ضد سوريا ونظامها، وتحول سوريا من حليف استراتيجي لحماس إلى عدو، وهو ما أثار حفيظة النظام الإيراني، حيث كشف خالد مشعل بمقابلة مع قناة فرانس 24 عن تراجع الدعم الإيراني للحركة بعد أنّ كانت أحد الداعمين الأساسيين لها بسبب انحيازها للمعارضة السورية ولفرع الإخوان المسلمين في سوريا ضد نظام بشار الأسد، مؤكّدًا في ذات الوقت أنّ العلاقة مع إيران لم تصل حدّ القطيعة التامة، واستمرار الدعم الإيراني لكثائب عز الدين القسام ذراع حماس العسكري، وكذلك الحفاظ على شعرة معاوية في العلاقات السياسية بين الطرفين، مع تأكيد تيار في حماس يقف على رأسه الدكتور محمود الزهار عضو المكتب السياسي للحركة بالاستمرار في العلاقات والتحالف مع إيران¹.

ورغم تصريحات قادة حماس وتوجيه الشكر من السيد خالد مشعل لإيران لدعمها كثائب عز الدين القسام وللحركة في حربي عام 2012 و2014، وهو ما أعتبر تخفيفًا لحدة التوتر بين الطرفين، إلّا أنّ الأزمة عادت للتصعيد عام 2016 على خلفية تصاعد الأزمة في سوريا وخصوصًا في حلب، ممّا حدا بحماس لشن حملة اعتقالات ومضايقات ضد جماعة (الصابرين) التي تعتبر موالية لإيران فكريًا ومذهبيًا، وهي جماعة انشقت عن حركة الجهاد الإسلامي واعتنقت المذهب الشيعي، ولاحت حماس عناصرها بتهمة نشر التشيع، كما يشير محمد قवास "أنّ خالد مشعل كان أكثر ميلًا للتحالف مع تركيا وقطر على حساب إيران، مع احتفاظ كثائب عز الدين القسام بعلاقات قوية مع إيران"، أيّ فصل المستويين السياسي عن العسكري في سياسة التحالفات بما يتوافق ومصصلحة الحركة ومواقفها وثوابتها، وخلفيتها المذهبية، كما خرج نائب المكتب السياسي صالح العاروري في تصريح لصحيفة الشرق الإيرانية، وضح فيه علاقة الحركة مع إيران وحزب الله، قائلاً: "أنّ هذه العلاقة ليست مرتبطة بالعلاقة مع سوريا، وأنّ الحركة لم ولن تنحاز إلى أيّ طرف أثناء الأزمة السورية" كما رد على سؤال يتعلق بثقة إيران بالحركة بعد التزامها

1 المرجع السابق.

موقف الحياد، أجب: لم يطلب منا أيّ أحد التعاون معه لنكون إلى جانب طرف آخر أو مجموعة أو دولة ما في الصراعات الإقليمية، لم يحدث ذلك لا في الماضي ولا اليوم ولا حتى مستقبلاً¹.

وهنا يبرز السؤال الأعمق لماذا لم تقف إيران نفس موقفها الحازم مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تفاعلت وتعاملت وفق الواقع والبُعد الإقليمي؟ واختلفت مع إيران في مواقف أقرب منها للمواقف الحمساوية؟ وهل موقف إيران هذا نتيجة البُعد العقائدي الديني مع حماس؟!

المستعرض المتعمق للعلاقات الإيرانية مع حركة حماس يدرك أنّ هناك مصلحة إيرانية كبرى للاستمرار في العلاقات مع حماس، واستمرار الدعم المالي والعسكري لكثائب عز الدين القسام بعيداً عن الخلافات السياسية، وأنّ إدراك إيران لأهمية حماس في الساحة الفلسطينية كقوة مقاومة عسكرية هو ذو بُعد استراتيجي في مواجهة الأزمات الإيرانية الإقليمية، وإشهار عصا المقاومة في وجه "إسرائيل" سواء من جنوب لبنان عبر حزب الله اللبناني أو عبر غزة من خلال حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي هو نوع من خلق توازن للقوة أهم أسلحة إيران في اللعبة السياسية التي تمارسها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّها الأداة الإيرانية القوية في الملف النووي الإيراني، وهو ما تنجح فيه حتى كتابة هذا الكتاب، لذلك فإن إيران تغض البصر عن ممارسات وسلوك حماس السياسي حول سوريا ما دامت تحافظ على مواقفها العسكرية والنضالية في وجه "إسرائيل" عكس منظمة التحرير الفلسطينية التي تخلت عن الفكرة الثورية المسلحة، وذهبت إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل" ممّا يعتبر خروجاً عن الثابت الإيراني، وخروجاً من حلف قوة الردع التي توجهها إيران لأعدائها وتحافظ من خلالها على مصالحها.

ثمّ جاءت انتخابات حركة حماس عام 2017 وانتخاب يحيى السنوار قائداً لحماس في غزة تحولاً كبيراً، ونجاحاً لوجهة نظر إيران وسياستها وتأكيداً على صوابية سياساتها ومواقفها السابقة بعدم إخراج حماس من الحظن الإيراني كلياً وإعلان الوثيقة السياسية الجديدة لحركة حماس، في قطر ممّا عرض الأخيرة لحملة انتقادات عربية واسعة، خرجت على أثرها قيادة حماس إلى تركيا تحت وطأة الانتقادات، رغم محاولات قيادة حماس بأن الخروج جاء إعادة انتشار قيادي كما صرح خليل الحية قائلاً: "خروج بعض قيادات حماس من قطر جاء في إطار إعادة الانتشار".²

1 المرجع السابق.

2 مرجع سابق.

إذن ومع انتخاب السيد يحيى السنوار مسؤولاً لغزة في حركة حماس أعاد تأكيد تصريحاته السابقة بأن حركة حماس تسعى إلى تعزيز قدراتها العسكرية، مؤكداً على أنّ إيران الداعم الأكبر لكتائب عز الدين القسام، وأنّ الدعم الإيراني العسكري دعم إستراتيجي، والعلاقة بينهما أصبحت ممتازة جداً، وعادت لعهدا السابق خصوصاً بعد زيارة وفد حماس لإيران، كما وصف العلاقة مع تركيا وقطر إنّها على مستوى ممتاز وأنهما يشكلان دعماً قوياً لحماس.

أمام هذا المزيج والتحول في السياسات الحمساوية المحورية، ومن ثمّ بناء علاقات مع مصر واللعاب على التناقضات ما هو مستوى تأثير حركة حماس على مسار القضية الفلسطينية مستقبلاً، وهو ما أطلق عليه سياسة الانفتاح أو سياسية أشبه لسياسة صفر مشاكل التركية التي صاغها داوود أوغلو عام 2002 مع فوز حزب العدالة والتنمية؟ وهل تنجح حماس في هذه السياسة وسط أمواج الأزمات الهادرة في المنطقة، وتساعد حدة الأزمات بين إيران وقطر وتركيا من جهة، ومصر والسعودية من جهة أخرى، وفتح ملف المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ومحاولة التقريب بوجهات النظر في الأزمة السورية؟

تحاول حركة حماس بعد انتخابات مكتبها السياسي عام 2017 وصعود السيد إسماعيل هنية لرئاسة المكتب السياسي، وضخ جيل جديد في القيادة أنّ تعيد التوازن لأوضاعها الحركية، وتصويب علاقاتها وسياستها الخارجية، بعدما استطاعت أنّ تغير في وثيقتها السياسية لتصبح أكثر مرونة في تفاعلاتها مع مستوى الصراع مع "إسرائيل" من جهة، ومع القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى، بمفهوم أطلق عليه البعض عملية تسويق سياسية بعدما اندمجت في السلطة وتحولت لحزب حاكم أنّ تستلهم أو تستدعي التجربة التركية السابقة (صفر مشاكل)، والانفتاح على كلّ الخيارات والقوى والتيارات سواء المحلية أو الخارجية، كونها أدركت يقيناً أنّ السياسة والمعتك السياسي يحتاج حنكة وإدارة مرنة تستطيع من خلالها إدارة الملفات السياسية المتنوعة والمتناقضة، وأنّ فهم حركة المقاومة وسلوكها يختلف عن فهم وسلوك حزب السلطة أو الحركة السياسية، وهذا ما دأبت عليه حماس أخيراً التفاعل كحركة سياسية لها حضورها الإقليمي والدولي مع الحفاظ على سياسة المواجهة مع العدو في الإطار الجغرافي المسموح لها منه دولياً أيّ عبر نطاقها الجيوسياسي، وضمن الرد وليس الهجوم، أيّ المقاومة الدفاعية التي تحافظ على الرصيد الاستقطابي الشعبي ليس إلّا، وعليه بدء التجاوب والتفاعل مع مبادرات الهدنة والحلول السلمية المجتمعية وغيرها، ولكن بشكل يحفظ لها خطابها المقاوم وشعار المقاومة.

فالإجابة على التساؤلات السابقة لا يتطلب إلا جهدًا تاريخيًا في قراءة الحالة التاريخية للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت عبر الميثاق القومي عن تحرير فلسطين ثم تفاعلت كإطار سياسي مع المتغيرات فطرح البرنامج المحلي عام 1974، ثم انتهت بإعلان مبادئ أوسلو عام 1994، وتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض ووجود دولة "إسرائيل"، ومشروع الاستقلال المستقبلي، وما يحدث اليوم من تفاعلات يؤكد ما تسير عليه حركة حماس بنفس الاتجاه مع الحذر في طرح هذه المشاريع والتفاعل معها بما تفرضه عليها متطلبات المرحلة، مع ممارسة مفهوم وأشكال المقاومة الشعبية والتي غيرت عنها بما أطلق عليه مسيرات العودة الأخيرة.

إنّ هذا الانفتاح السياسي ربما يصب في صالح حركة حماس على المستوى السياسي كحزب سلطة، ولكنها على المدى الاستراتيجي ستؤدي لإفراغ الحركة من مضمونها خاصة ما يطلق عليه نخب وشعار المقاومة التي تحاول إيران وبعض القوى الفلسطينية والعربية أنّ تحافظ على وجود حركة حماس في هذا الإطار، حتى لا يتم تكبيد القضية الفلسطينية مزيدًا من الخسائر كما حدث مع انسحاب حركة فتح من المشهد المقاوم إلى المشهد المفاوضات، فالنتيجة الحتمية أنّ كلّ هذه الانسحابات والتراجعات في موازين قوى المقاومة يضعف هذا التيار الذي يتعرض لهجمة كبيرة وخطيرة تشارك بها دول وأحلاف تصب في مقام الاندفاع نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني.

الخلاصة أنّ حركة حماس لا زالت تحافظ على توازنها السياسي في التفاعل مع الملفات المبعثرة في الإقليم على وجه التحديد، مع استدراك ضرورة الحفاظ على هويتها المقاومة وهو نوع من التوازن لا زالت حماس تحافظ عليه بكلّ كفاءة وحيوية، وهو ما يوفر لها مكامن القوة والاندفاع الشعبي على المستوى المحلي، وكذلك على المستوى الذي يضمن لها مكانة كقوة من قوى حلف الممانعة الذي ترعاه وتدعمه إيران وسوريا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".

ثالثًا: الموقف السياسي الإيراني من حركة الجهاد الإسلامي:

بدأت الحركات الإسلامية مع انتفاضة 1987 تطلق شعارات يرددتها أنصارها تحمل شعار "لا شرقية ولا غربية إسلامية إسلامية"، وعلى وجه التحديد من أنصار حركتي الجهاد الإسلامي وحركة حماس، هذا الشعار الذي يتوافق ذهنيًا وفكريًا مع شعار الثورة الإيرانية لا شرق ولا غرب"، خاصة وأنّ هاتان القوتان الوليدتان كانتا تطرحا أنفسهما كقوتين توازيان قوى منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضتا الانضمام أو العمل تحت لواء (القيادة الموحدة) التي انبثقت من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لتتقود الانتفاضة

الشعبية عام 1987، وتعتبر تلك البداية الفعلية لانطلاقة حركة الجهاد الإسلامي التي أطلقت عدة عمليات عسكرية جريئة قبيل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987.

تأسست حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عملياً عام 1986 من خلال الإعلان عن حضورها في المكون الفلسطينية، حركة تؤمن بالأيديولوجيتين، الأولى العقيدة الإسلامية كفكر وأيديولوجيا، والثانية الأيديولوجيا الثورية (الجهادية) في مواجهة الكيان الصهيوني، والمتعمق بالدراسة والقراءة لفكر المؤسس الدكتور فتحي الشقافي الذي خرج عن طوع جماعة الإخوان المسلمين المؤمنة بالعمل السلمي فقط، يرى أو يلحظ التأثير والتأثير العميق والكبير الذي يكاد يصل لدرجة التماهي أو التماثل مع الأفكار والأيديولوجيا الثورية للثورة الإيرانية، وللنظام الجمهوري الإسلامي في إيران، الذي حاول الدكتور فتحي الشقافي استنساخ التجربة الإيرانية واسقاط مبادئها وتشريعها على الحالة الفلسطينية، والتمايز أيضاً عن جماعة الإخوان المسلمين، وما يؤكد ذلك حالة الدفاع الفكري والسياسي الذي خاضها المؤسس الدكتور فتحي الشقافي عن الفكرة الثورية الإيرانية، بل يعتبر هو أول من كتب عن الثورة الإيرانية كتاب بعنوان "الخميني... الثورة والحل البديل"، وعرفت حركة الجهاد الإسلامي بأنها وليدة الفكرة الثورية للثورة الإيرانية، وحليفها الأكثر قرباً للنظام الإيراني، والتي آمنت قطعاً بالخط الثوري الإيراني، وكانت - ولا زالت - إيران الحاضنة الرئيسية والأساسية لحركة الجهاد الإسلامي، ولم يؤثر هذا الإيمان باستشهاد المؤسس الدكتور فتحي الشقافي، بل سار الدكتور رمضان شلح خلفه على نفس النهج، ونفس الرؤية والمواقف والسياسات، سواء على مستوى الأيديولوجيا الثورية أو الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، وعملية التسوية. كما قدم الدكتور فتحي الشقافي دراسة وشرحاً عن التقارب بين المذهبين السني والشيوعي منتقداً محاولات البعض استغلال تشييع إيران لمهاجمة ثورتها، أو المساس بالثورة التي أعادت الإسلام العالمي إلى صدر الأحداث - حسب وصفه - وأن هؤلاء أدوات استعمارية غربية، كذلك تماثل الموقف من القومية والعلمانية والأصولية بالموقف الإيراني.

فالنشأة لحركة الجهاد الإسلامي جاءت في ظل الثورة الإيرانية، وتصدرها للمشهد كبذرة أعادت الفكر الإسلامي للحضور في الوعي المسيطر عليه قومياً في تلك المرحلة، لتعتبر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وليد من رحم الأيديولوجيا الثورية الإيرانية، والتعبير عنها بتزاوج سني - شيوعي، فلسطيني - إسلامي ميزها عن جماعة الإخوان المسلمين في الفكر والممارسة، رغم أنّ الدكتور فتحي الشقافي مزج

بشكل كبير بين أفكار حسن البنا وسيد قطب والإمام الخميني، ليقدّم جسّدًا فكريًا جديدًا في الوعي الإسلامي، أو في مفهوم الإسلام السياسي كما يطلق على حركات الأيديولوجيا السياسية. منذ انطلاقة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والدكتور فتحي الشقاقي يعتبر أحد أهم المنظرين والمفكرين الأيديولوجيين والسياسيين لها، ويقول في كتاب "الخميني... الحل الإسلامي والبديل" إنّ للعمائم السوداء دور في الربع الأخير من القرن العشرين، وللطرحات النسائية السوداء دور أيضًا¹، كما يقول أيضًا: "هذه مرحلة الإسلام ولذا فقد خرجت الجماهير تحت ظله... ولو لم تكن مرحلته لما خرجت الجماهير بهذا الشكل من أجله... لقد تساقطت أمام شعوب المنطقة كلّ الاحتمالات... إنّ تجارب مضنية مع الليبرالية والاشتراكية يعلن الآن فشلها وسقوطها"² ووصف الثورة الإيرانية قائلًا: "إنّ الثورة الإسلامية في إيران ثورة إسلامية بمعناها القرآني الرّحب، إنّها ليست ثورة طائفية دون طائفة، إنّ القواسم المشتركة بين جناحي المسلمين السنة والشيعة تكاد - بل هي فعلاً - تشكّل جسد هذه الثورة بدءًا من منطلقاتها وأهدافها ووسائلها وبواعثها... إلخ."³

لقد استطاع الدكتور فتحي الشقاقي أنّ يزاوج بين فكر حسن البنا الإصلاحي وفكر الخميني الثوري معتمدًا على المرجعية الخمينية الثورية، أيّ البُعد الذي شكّل مرجعية الحركة دون الأبعاد الأخرى، وهذا فُسر بفعل القراءة التي قدمها الشقاقي عن الفكر الشيعي، رغم التأكيد على هوية الحركة السنية في النقاشات التي دارت بين الشقاقي والإيرانيين وأحدثت نوعًا من الفتور في العلاقات قبل استشهاد⁴. ولكن ما يمكن التأكيد عليه أنّ نجاح الثورة الإيرانية وأبعادها الإسلامية، ونظريتها الأيديولوجية الدينية وجدت حينًا لدى فكر الشقاقي الذي كان يبحث عن بديل إسلامي ثوري لتحرير فلسطين، ممّا وجده في هذه الثورة وارتباطه معها بعلاقات استراتيجية عميقة، واتفاق الطرفان على أنّ فلسطين أرض مقدسة، وأنّ اليهود مغتصبون لأرض إسلامية يجب الدفاع عنها وأنّ تحريرها واجبًا إسلاميًا قبل أن يكون سياسيًا يخضع لحسابات ومصالح هنا وهناك. وقد حددت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين العديد من مواقفها بناء على رؤيتها لإيران كثورة إسلامية لا بد أنّ تنجح كونها النموذج الإسلامي الوحيد، وعلى وجه التحديد

1 فتحي الشقاقي: الخميني الحل الإسلامي والبديل،

2 نفس المرجع.

3 نفس المرجع.

4 معهد فلسطين: حماس والجهاد يعتدان توصيف العلاقة مع إيران (قراءة تحليلية)، 17 سبتمبر (أيلول) 2015.

موقف الشقراقي من الحرب العراقية - الإيرانية ومن العراق، حيث اصطف الشقراقي وحركته بجانب إيران والثورة الإيرانية، وأعتبر العراق أداة للغرب تحاول تقويض الثورة الإسلامية في إيران.¹

إذن فإن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وعبر مؤسسها الدكتور فتحى الشقراقي وجدت في إيران النموذج الثوري الديني الذي تقاطعت معه في قضيتين رئيسيتين هما: البديل الإسلامي الثوري، الذي لم يتمثل في حركة الإخوان المسلمين التي لم تؤمن آنذاك بمفهوم المواجهة العنيفة كأسلوب نضالي، والقضية الفلسطينية كقضية مركزية في الصراع، ونقطة مشتركة هامة، حيث أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة، ولذلك جعلت من "إسرائيل" نقطة مشتركة لمواجهة رأس المشروع الغربي في المنطقة.² ورغم تميز العلاقات وأبعادها الاستراتيجية إلا أنّ حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين لا زالت تتشدد في هويتها السنية وتتخذ مواقف حاسمة في هذا الأمر، ووقفت ضد بعض القيادات التي تشيخت أو حاولت التشيع ومنهم محمد شحادة الذي لفت جثمانيه براية حزب الله اللبناني³. وهشام سالم الذي انشق عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وأعلن تأسيس حركة (الصابرين) المتهمة بالتشيع، أضف لذلك محاولات الحركة في الحفاظ على هويتها الفلسطينية واستقلال قراراتها في العديد من الأحداث في المنطقة مما دفع العلاقة مع إيران في بعض المراحل إلى التوتر والفتور، رغم نفي قيادة الحركة لذلك، إلا أنّ الأزمات المالية التي مرت وتمر بها الحركة في بعض المراحل تؤكد ذلك، كما أنّ الموقف من الأزمة اليمنية والحوثيين كان له دور مؤثر وسليبي من الحركة التي تطورت سياسياً وأصبح لها حساباتها السياسية وتوازنها السياسية. ويمكن استعراض عدة أوجه للتعارض في السياسات بين الحركة التي تعتبر الأقرب لإيران وبين الأخيرة في:

1. موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من مجمل النزاع الدائر في المنطقة، واستمرار الحركة في محاولة النأي بنفسها عن الدخول في هذه النزاعات كطرف، وعلى وجه التحديد الأزمة اليمنية وإصرار حركة الجهاد الإسلامي على موقف الحياد.
2. محاولة إيران تشكيل مجموعات ضغط داخل حركة الجهاد الإسلامي، واستقطاب مجموعات لبناء كيانات موازية في صفوف الحركة، ومنها حركة الصابرين.

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

3 نفس المرجع.

3. التغيير في سلم أولويات إيران، وتراجع القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات، والتقدم في العلاقات مع الغرب وحل مشكلة الملف النووي.

أما حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فقد ردت على ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالدعم المالي الإيراني وتقليصه في بيان لها في 28 مايو (آيار) 2015، أكدت فيه على الكثير من الخلل والإثارة حول هذا الموضوع، وقالت: "أنّ الشعب الفلسطيني في فلسطين، وخاصة غزة المحاصرة، يعاني من ضائقة مالية واقتصادية قاتلة جراء الحصار الظالم والاحتلال. والحركة جزء من هذا الشعب وتكابد ما يعانيه. وأنّ هذه المعاناة ليست جديدة، وهي نتاج الظروف المعقدة التي تمر به القضية الفلسطينية والأمة¹". ومن خلال هذا التحليل المقتضب للعلاقة بين إيران وحركة الجهاد الإسلامي، يمكن لنا أن نستقي أنّ العلاقة مرت بمرحلتين: مرحلة التأسيس التي حاول من خلالها المؤسس الدكتور فتحي الشقاقي اسقاط النموذج الثوري الإيراني على الحالة الفلسطينية، والارتكاز للفكر الثوري للإمام الخميني في تنوير الحالة الفلسطينية إسلامياً في ظلّ البحث عن بديل إسلامي ثوري يحرر الأرض الفلسطينية، واستثمار الشراكة الإيرانية والتقاطع حول مسألتين الدين والقضية وبناء نموذج ارتأى الكثير أنه حالة تماثلية واستنساخ من الثورة الإيرانية في ظلّ غياب البدائل رغم عملية المزج بين فكر حسن البنا وسيد قطب وفكر الخميني الثوري، والمرحلة الثانية هي مرحلة الحفاظ على الهوية المستقلة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين كفصيل مناضل ومقاوم، وانتهاج سياسة التوازن في النزاعات السياسية في المنطقة التي تعاني من العديد من الأزمات والتعقيدات مع الحفاظ على استراتيجية العلاقة مع قوى ودول الممانعة في المنطقة إيران، سوريا، حزب الله اللبناني، وقد أكدت حركة الجهاد الإسلامي في تصريحات لأمينها العام الدكتور رمضان شلح على ارتباط حركته بعلاقات قوية وجيدة مع قطر وتركيا². من ناحية أخرى فإن إيران لا يمكن لها وفق تقديرها السياسي واستراتيجيتها السياسية أن تؤدي على قطع استراتيجية في السياسة الإيرانية الخارجية، ومبادئ الثورة الإيرانية ومن ثمّ الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

رابعاً: السياسات والمواقف الإيرانية من اليسار الفلسطيني:

قراءة السياسات الإيرانية بعمقها السياسي ومنطلقاتها الأيديولوجية، وفهمها العميق للإسلام الثوري يمكن البناء عليه بقراءة الروابط للعلاقة الجدلية بين أركان ومؤسسات الثورة ومن ثمّ النظام الجمهوري

1 نفس المرجع

2 رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص 269.

الإسلامي، وباقي الأيديولوجيات العامة التي ما انفك النّظام الإيراني عقب انتصار الثورة من خوض حرب أخرى مع المستوى المحلي الإيراني ضد قوى المعارضة الإيرانية التي لا تتبنى الأيديولوجيا الإمامية أيّ نظرية الإمام الفقهية، وخاصة قوى اليسار الإيراني، وعزل حكومة بني صدر الإسلامي الليبرالي بعد ثمانية أشهر تأكيداً على هذا التوجه، حيث وجه له الإمام الخميني نداءً أنّ يعود للخطة الثوري للثورة، ولأيديولوجيا الثورة عدة مرات، فبني صدر رفض احتجاج الرهائن، ورفض تصدير الثورة، وأراد علاقات طبيعية مع الشيطان الأكبر (أمريكا)، وعليه وجه له الإمام الخميني نداءً بالابتعاد عن حركات اليسار قائلاً له: "عُد إلى القانون... عُد على القرآن ولا تسبب خلافات قد تعزلك عن الشعب"¹... هذه العبارة تعبير مكثف عن الحالة الأيديولوجية للإمام ونظريته في الحكم، لا يمكن من خلال هذه الرؤية أنّ يفكر بقبول التيارات غير الإسلامية التي لا تؤمن بنظريته، ورفضه لكلّ قوى اليسار مثل حزب توده، ومجاهدي خلق شركاؤه في الثورة.

كما أنّ موقف الإمام فيما بعد من منظمة التحرير الفلسطينية كونها لا تتبنى الأيديولوجيا العقائدية كمنهج ثابت، وبدء الخلافات بينهما رغم التحالف الكبير والعميق، وموقفه عام 1984 من جبهة الإنقاذ الفلسطينية التي تشكلت بسوريا، ورفضه الاعتراف بها رغم خلافاته مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن أغلب فصائلها تحمل الفكر الأيديولوجي اليساري، يؤكّد أنّ إيران ونظامها لم يستوعب أو يتعاون مع هذه القوى، إلّا أنه مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وإعلان طهران عن مؤتمر الانتفاضة عام 1991، ومن ثمّ العلاقات التي ارتبطت بها اليسار الفلسطيني مع حزب الله اللبناني كمحور للمقاومة، وعقد إيران حلف المتانة والمقاومة، وحالة الانفتاح التي مارستها إيران سمحت لإقامة بعض العلاقات والانفتاح على اليسار الفلسطيني المقاوم، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أضيق الحدود، مجرد حلفاء فقط، ولكن الدعم المالي والعسكري فقط ركز على القوى الإسلامية، والحركات الدينية.

1 نفس المرجع.

الفصل الخامس

التحديات والعقبات أمام السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

الفصل الخامس

التحديات والعقبات أمام السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

تمهيد:

اتّضح من خلال الفصول السابقة أنّ إيران وظّفت موقفها من "إسرائيل" كمنهجية استراتيجية في تشكيل التحالفات مع مكونات النظام السياسي الفلسطيني، انطلاقاً وبناءً على ثوابتها الأيديولوجية أولاً والتي حاولت من خلالها تطويع هذه التحالفات لصالح السياسات الإيرانية الإقليمية، والتعامل بمكيايين مع بعض الملفات التي تفاعلت معها سياسياً وحاولت استقطاب الفصائل الإسلامية للموقف، أيّ التعامل بمكيايين وفق ما تسمح لها مصالحها بذلك، ودون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر، كما فعلت سابقاً مع حليفها الثوري منظمة التحرير الفلسطينية والتباينات التي اصطدمت بينهما وفق الحسابات السياسية لكلّ طرف حتى وصلت مرحلة التباين والقطيعة، وتبادل التصريحات التوتيرية، وأيضاً كما حدث مع حركة حماس في الأزمة السورية ومحاولة استقطاب هذا الموقف بصيغته التبعية والاستحواد على القرار، وفي علاقتها كذلك مع حركة الجهاد الإسلامي التنظيم الذي يعتبر الأقرب للفكر الإيراني الثوري وشدة الخلاف حول الملف اليمني والحوثيين، والتناقض مع قوى اليسار التي تعتبر نقيضاً أيديولوجياً لإيران، ممّا خلق مساحةً غائمة في هذه العلاقات وفق مصالح ورؤية كلّ طرف السياسية. إلا أنّ الأزمات الإيرانية الدولية والإقليمية وخاصة بعد حرّكات الربيع العربي التي شهدت نوعاً من المرونة في سياسات إيران الخارجية نحو تحالفاتها، والتفاعل مع تحالفاتها وخاصة فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وعلى وجه التحديد حركتي حماس والجهاد الإسلامي التي تجذبها عدة قواسم مشتركة أهمها على الإطلاق التوافق الأيديولوجي رغم التباين المذهبي الطائفي (السنّي - الشيعي)، وكذلك الموقف المشترك في العداء لـ "إسرائيل" وعملية التسوية السلمية، أضف لذلك المواقف المشتركة من بعض المواقف الإقليمية، هذه القواسم المشتركة لا تغيب أو تنفي العديد من التحديات والعقبات التي تبقى مشرعة في هذه العلاقات، ومن الصعب القفز عنها أو تجاهلها في كلّ المراحل، وهي المتمثلة في الموقف المذهبي الذي يعتبر أحد أهم هذه التحديات والعقبات، وكذلك الموقف من الوقائع المحلية الفلسطينية الداخلية وخاصة بعدما أصبحت حماس جزءاً من السلطة الفلسطينية وما طرأ على سياساتها من تغيير، وكذلك المواقف من الإقليم العربي... إلخ من هذه التحديات والعقبات التي نستعرضها تحليلاً في هذا الفصل، استناداً إلى الرؤية التاريخية لهذه القضايا الرئيسية، والرؤية السياسية للحاضر المتغير وخاصة بعد استلام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد

ترامب للإدارة الأمريكية عام 2017، والتغيير الملحوظ في السياسات الأمريكية نحو العديد من الملفات، بما فيها ملف القضية الفلسطينية، والبناء على المستقبل والمرونة التي بدأت تتحرك بما إيران نحو الملفات الإقليمية والدولية، وللبحث العميق في هذا الملف لا بد من إطلالة تحليلية على أزمة الملف النووي الإيراني ومؤثراته على السياسات الإيرانية نحو القضية الفلسطينية.

أولاً: التحديات والعقبات المذهبية:

منذ تفجّر الصراع بين معاوية بن أبي سفيان - رضى الله عنه - وعلى بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وثورة الحسن والحسين، وظهور طائفة الذين تشيّعوا لعلي، ومن ثمّ (الشيعية) كمذهب إسلامي، والخلاف حول أهل السنة في العديد من القضايا الفقهية التي لسنا بصدها أو طرحها في هذا السياق السياسي التاريخي، إلا أنّ الصراع والخلاف بين المذهبين يطرح نفسه بقوة كلما طرحت موضوع للنقاش أو البحث أو الكتابة، بما أنّ الخلاف المذهبي أصبح طابع جدي كبير، خضع لمناظرات فقهية وجدلية لم تنته حتى راهن لحظتنا تلك، بل شكّلت مساحة صراعية مذهبية عبّر التاريخ المسند لها كلّ المواقف الأخرى، وأصبحت حكماً ومنهجاً في الصراع العقائدي المذهبي، بل وتحولت لحرب مذهبية انعكست على كلّ مظاهر الصراع الأخرى، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، والدينية، فإن كانتا الدولتان العثمانية والصفوية خاضتا معارك شرسة حول هذا الفهم العام للصراع، فإن الحركة الوهابية ومن قبلها الإمام ابن تيمية كان لهم صولات حول هذا الخلاف المذهبي، والتي أطلق عليه الإمام ابن تيمية مصطلح "الروافض" قائلاً: "سأقاتلهم بالمال واللسان والسيف"¹، واستمر الصراع التناحري في عصرنا الحالي، رغم محاولات حسن البناء وجماعة الإخوان المسلمين التقريب بين المذهبين، وخلق مساحة التقاء وتقارب تحت مظلة الإسلام كعقيدة جامعة، ومحاولة بعض علماء السنة من تقديم بعض التصورات حول هذا الصراع الذي بلغ حدّ التكفير لبعضهما البعض، وحاول حسن البناء وجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية الالتقاء بين السلمين (سنتهم وشيعتهم) حول العقائد والأصول المتفق عليها، وأنّ لا تكون أوجه الخلاف شرطاً من شروط الإيمان أو ركناً من أركان الدين، ويقول سالم البهنساوي في كتابه (السنة المفتري عليهم)" منذ أنّ تكونت جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية والتي ساهم فيها الإمام البنا والقمي والتعاون قائم بين الإخوان المسلمين والشيعية وقد أدى ذلك إلى زيارة الإمام نواب صفوي سنة 1954 القاهرة²، وأنّ

1 رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص 279.

2 نفس المرجع: ص 280.

هناك العديد من التوافقات التقاربية بين المذهبين وعلى وجه التحديد من جماعة الإخوان المسلمين، في حين أنّ الحركة الوهابية والجماعات السلفية خاضت - ولا تزال - صراعاً شرساً مع الشيعة، بل وأنّ بعض الفتن الحالية في العراق وسوريا واليمن تقوم أساساً على المذهبية كما في البحرين وبعض الدول الخليجية العربية.

وفقرًا عن الجدل بين المذهبين ومحاولات التقريب، فإنّ القارئ للمرحلة الحالية والصراعات الداخلية في لبنان، والعراق، وسوريا، والبحرين، واليمن على وجه التحديد يتلمس دقة وحضور هذا الصراع في الحياة المجتمعية والسياسية.

انتصرت الثورة الإيرانية عام 1979 وأعلنت قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية التي رأت بها القوى والاتجاهات الإسلامية بُعداً للعقيدة الإسلامية، وعودة للدولة الإسلامية والإسلام السياسي، ففي حين رأت بها الأيديولوجيا القومية خطراً يهدد أمن واستقرار المنطقة خاصة بعد تبني الخميني والثورة الإيرانية الأيديولوجيا الدينية الإسلامية كمنهج وعقيدة، والأيديولوجيا الثورية (الجهادية) كأسلوب لتحير المستضعفين - حسب الوصف - وشعار تصدير الثورة الذي أيقظ المذهبية من جديد، وهز أركان دول الخليج العربي بركنيتها الإسلامي السني كالسعودية الوهابية، والدول القومية كالعراق خاصة وأنّ هذه الكتل القطرية تضم كتل بشرية تؤمن وتعتنق المذهب الشيعي الذين وجدوا في الثورة الإيرانية انتصاراً لهم، وتحفيز لإمكانية الانتصار والتمرّد، والمطالبة بحقوقهم المعتقد لديهم إنّها مهضومة ومقمومة من قبل الأنظمة وأنّ التعامل معهم كأقليات مذهبية، وعليه تفجرت الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 والتي يعتبر محركها الأساسي مذهبي طائفي، واصطفاف أغلب الدول العربية بجانب العراق، ما عدا سوريا قومية الأيديولوجيا، وبعثية الفكر ولكنها علوية المذهب وهو المذهب الذي يصنف كأحد مذاهب الشيعة أو فرق الشيعة، وتصاعد وتيرة هذا الصراع رغم كلّ محاولات التقريب، كما الصدام الذي حدث في لبنان وحصار حركة أمل الشيعية للمخيمات الفلسطينية عام 1984 أخذ بُعداً مذهبياً في الساحة الإعلامية، وفي الأحداث الحربية الإعلامية بين المذهبين، ومن ثمّ تطور هذا الصراع حتى أصبح هناك حرب حقيقية تدور سواء بشكل مباشر كما في اليمن والبحرين وسوريا والعراق ولبنان أو غير مباشر كما في فلسطين ودول الخليج الأخرى.

أمام هذه الوقائع والحقائق لا يمكن نجاح محاولات التقريب أو محاولات تزواج هذا الصراع الذي يتجاذب قوى إقليمية مثل إيران والسعودية على وجه التحديد، ويعتبر المحرك المذهبي أداة ووسيلة في حالة

الاحتراب والصراع أو أي حراك تحالفي بين القوتين، وبما أنّ الساحة الفلسطينية أحد أهم الساحات الاستقطابية للرأي العام، فهي أيضاً لم تنعزل عن هذا الصراع رغم التجانس المذهبي للمجتمع الفلسطيني، ورغم التقارب والتحالف بين قوى المقاومة الفلسطينية وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والدعم الإيراني على قاعدة الالتقاء المشترك وفق الأيديولوجيا الدينية الإسلامية، والأيديولوجيا الثورية في مواجهة "إسرائيل"، إلا أنه بين الفينة والأخرى تظهر ملامح الاختلاف والصدام وتنعكس على المشهد التحالفي بينها وبين إيران. وعودة إلى هذا الملف فإن الأزمة السورية هي التعبير الأكثر وصفاً لحقيقة الصدام المذهبي الذي لا يمكن تجاوزه أو غض النظر عنه، حيث توترت العلاقة بين إيران وحركة حماس على خلفية هذه الأزمة، ووصلت حد القطيعة لولا أنّ تيار براغماتي قيادي من حركة حماس مؤمن بضرورة إيران في العمل الجهادي لا زال يحافظ على نقطة التقاء معها، كذلك الحال بحركة الجهاد الإسلامي الأكثر تماساً وتقرباً من إيران، إلا أنّ موقفها من الهوية المذهبية أولاً، والمواقف السياسية من بعض الملفات ثانياً، وعلى وجه التحديد الملف اليمني خلق مساحة من الخلافات بين الطرفين، ومحاولة إيران خلق تباينات داخل الحركة كما اتهمت بأنها خلف تمويل هشام سالم وحركة (الصابرين) المنشقة أو المنسلخة عن حركة الجهاد الإسلامي، والملاحقة بتهمة التشيع، أضف لكل ذلك العديد من القضايا والمسائل المؤجلة تحت مبادئ وهوامش الالتقاء والمصالح بين الطرفين اللذين يحاولان إخفاء المحددات التناقضية المذهبية بينهما، كما شهدت العراق بعد عام 2003 وسقوط بغداد ونظام صدام حسين حرباً شرسة بين السنة والشيعة وكان فلسطينيو العراق ضحايا هذا الصراع، وارتكب بحقهم العديد من المذابح، ومحاولات التهجير من بعض المليشيا الشيعية التابعة لحزب الدعوة، وللتيار الصدري وهنا يذكر أحمد اليوسف في كتابه "فلسطينيو العراق بين الشتات والموت" وصفاً للحالة قائلاً: "أصبح الفلسطينيون في العراق الحلقة الأضعف في مكونات الشعب العراقي، ممّا حدا بتلك المليشيات ذات الولاءات الطائفية لأن تستفرد بهم وتستهدفهم أينما حلوا... ويستكمل قائلاً: "وخصوصاً بأن التجمعات الخاصة بالفلسطينيين غالباً تقع ضمن منطقة الرصافة من بغداد ومتداخلة بالأماكن ذات الغالبية الشيعية المسيطر عليها من قبل تلك الأحزاب".¹

وعودة للوراء قليلاً عندما تصاعد الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإيران على خلفية عملية التسوية مع "إسرائيل" اتهمت السلطة الفلسطينية إيران بدعم الحركات الإسلامية، وأنها تتدخل بالشؤون

1 أحمد اليوسف: فلسطينيو العراق بين الشتات والموت، لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة، فلسطين، 2011، ص7.

الفلسطينية الداخلية، كما قال ياسر عرفات: "أنا حنيفي ومرجعيتي شيخ الأزهر¹". إذن ورغم كل محاولات التقريب بين المذهبين، ومحاولات قراءة مسافات الخلاف بشكل آخر كما فعل الدكتور فتحي الشقراقي، إلا أنّ المذهبية هي أحد أهم أدوات ووسائل الاستعمار العالمي الذي يستخدمها ويمررها لدى الوعي الشعبي الإسلامي، والعربي ويجعل منها أداة هدم وصراع دائمة، كما ويحاول إذكاء روح العداء الطائفية والمذهبية في الوعي الجمعي الشعبي الذي لا زال يردد بتلقائية رافضي، فارسي، شيعي من خلال تبني حركات أصولية لهذا السلاح كما ظهرت في العراق وسوريا وليبيا ولبنان واليمن وأيضاً في مصر وفلسطين... إلخ، وكذلك تسخير السعودية وبعض الدول العربية هذه الصورة المذهبية النمطية بشكل رئيسي لصراعها مع إيران، ومحاولات الاستقطاب الديني كما فعلت في اليمن وتشكيل حلف عربي - إسلامي عسكري في مواجهة الجماعات اليمنية التي تتميز بالولاء المذهبي لإيران، وكذلك انحيازها التام وتأجيج الصراع في لبنان على قاعدة سنة وشيعة. وكذلك في البحرين حينما تدخلت عسكرياً بعملية درع الخليج ضد انتفاضة شيعة البحرين... إلخ من مظاهر الصراع المستمر بين المذهبين.

مهما حاول البعض غض النظر عن هذا الخلاف التاريخي المتأصل في الوعي بين المذهبين على قاعدة الالتقاء السياسي، وحالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلا أنّ المذهبية والطائفية تبقى أهم معيقات ومحددات العلاقة الإيرانية - الفلسطينية واستراتيجية هذه العلاقة التي أمام أيّ متغير تعود للسطح وبقوة، كونها حلقة صراع تحتل حيزاً لا يمكن نسخه سواء على مستوى العقيدة المذهبية، أو الفهم السياسي للعديد من المواقف حول العديد من الملفات، وهذا الأمر لا يتوقف على موقف أحد الطرفين بل أنّ الطرفين يشتركان في هذا القاسم المفصلي الهام والخطير، فإيران تسعى لبناء قاعدة شيعية صلبة في محيط سني كبير، والسنة يسعون لخوض معركة الحفاظ على المعتقد المذهبي السائد. وهو ما ينعكس سلّياً على عملية التجاذبات والاستقطابات للحالة الفلسطينية التي تعتبر قضية الأمة، ونقطة الالتقاء والإجماع في الرأي العام الإسلامي والعربي.

من هنا من غير الجائز منطقياً وتاريخياً استبعاد هذا العامل المرتبط بالعقائد الروحانية من تصدر مظاهر الصراع والخلاف كأحد أهم وأخطر أشكال المواجهة الدائمة، فهناك من يرى أنّ إمكانية التقارب مع "إسرائيل" ممكنة أكثر من عملية التقارب مع إيران الشيعية، وهو الفهم الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التناغم معه وتغذيته في الوعي العام، فمثلاً مصر التي تقيم علاقات كاملة مع "إسرائيل" غير

1 نفس المرجع.

قادرة على تجاوز خلافاتها وصراعاتها مع إيران ولا زالت العلاقات متوترة ومقطوعة، كذلك الحال ببعض دول الخليج التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتطبيقية وعلاقاتها مع إيران متوترة، وحالة الحصار التي تجد قطر نفسها في أتونها بفعل التقارب مع إيران، كذلك حالة الضغط الممارسة على حركة حماس بفعل علاقاتها مع إيران وحزب الله اللبناني.

ما يمكن اجماله أنّ المحدد المذهبي كان - ولا زال - مستمرًا كأحد أهم المعوقات والمحددات في وجه العلاقات الإيرانية - الفلسطينية بما أنه من أنجح العوامل والمحددات وأخطرها التي تجد بها قوى الاستعمار، والعديد من الدول الإقليمية أداة حيوية في قيادة دفعة هذا الصراع الممتد في جذور التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: التحديات والعقبات المحلية (الفلسطينية):

منذ تفجر الصراع العربي - الإسرائيلي والمشهد الفلسطيني يعتبر من أعقد المشاهد التي يمكن التفاعل والتعامل معها، فهو مشهد طلاسمة معقدة، وفلسفته السياسية والجغرافية غير تلك الفلسفة التي نعرفها، حيث أنه ذو خصوصية معقدة الظروف الجيوسياسية، فقد فرض على هذا المشهد تعقيدات من حيث الخريطة الجغرافية، والواقع السياسي، فهو مشهد ينقسم في جغرافيته بين الضفة الغربية التي تتشارك الأردن، وقطاع غزة الذي يشارك مصر، والتداخل في الجغرافيا مع لبنان وسوريا، والتباينات الأيدلوجية السياسية في مكونات النظام السياسي الفلسطيني. وحالة الاشتباك الدائمة والمستمرة منذ أنّ سيطرت الفصائل على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، والبيئة السياسية التي لم تهدأ قط ما بين التآلف وما بين الصراع، وحالة الاشتباك المستمرة بين القوى الفلسطينية المتباينة أيديولوجيًا، أضف لذلك تأثير وتأثر النظام السياسي الفلسطيني بالمتغيرات الإقليمية والدولية، والمحلية الفلسطينية. وهذا التباين والتأثر طبيعي في ضوء واقع وأهمية وحيوية القضية الفلسطينية ومدى تأثيرها على الرأي العام الدولي، والإقليمي، كونها ركيزة أساسية في الوعي السياسي، وقضية الأسرة الدولية والإقليمية المركزية.

الواقع المحلي الفلسطيني يتميز عن الواقع المحيط بأنه واقع ثوري نضالي مؤسس وفق الوعي الثوري المؤجج، والمتباين أيديولوجيًا مما منح المساحة الفلسطينية المحلية بُعدًا مختلفًا مما يحيط به من جغرافيا، كما أنّ أهمية فلسطين السياسية والجغرافية جعلت منها هدفًا استقطابيًا للقوى الإقليمية والدولية، وعامل جذب واستقطاب مستمرة. وأمام هذا الواقع المعقد فإنّ المساحة الفلسطينية تعتبر ساحة تفاعلية هامة في رسم السياسات الخارجية لأيّ وحدات في الإقليم، وضرورة دراسة المركب الفلسطيني المحلي بتفاعلاته وتركيباته دراسة عميقة وجذرية لبناء سياسات تفاعلية لا تصطدم بحدود التباينات الأيدلوجية والسياسية.

من هنا فإن الثورة الإيرانية وما تلاها نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية بطبيعته الأيديولوجية العقائدية والمذهبية، وسياساته الخارجية سرعان ما اصطدم بهذا المركب المعقد الذي كان بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية جسورًا ممتدة ارتبطت بمصالح وسياسات ثورية تلاقت في مواجهة كيانين، الكيان الإيراني الشاهنشاهي المتحالف مع "إسرائيل"، مما شكّل جسورًا مشتركًا بين الطرفين وفق أسس ومنطلقات ثورية أيّ بين الثورة الإيرانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذا التلاقي والتوافق شهد تنافرًا منذ بدأت إيران مرحلة الانتقال من الفعل الثوري إلى الفعل الحاكم، وكلّ مرحلة لها متطلباتها وأولوياتها وسياساتها المتباينة والمختلفة، وكذلك مصالحها وتحالفاتها وحساباتها، دون الأخذ بعين الاعتبار سياسات وارتباطات وتحالفات الطرف الآخر الذي كان يشكل حليفًا وهو منظمة التحرير الفلسطينية الكيان الجمعي الذي يتمثل به أيديولوجيات متباينة ومختلفة، فإيران الإسلامية والتي تفاعلت مع المكون الفلسطيني وفق مكون عقائدي لم تدرك طبيعة المكون الفلسطيني بتبايناته المعقدة والمشبكة أيديولوجيًا، وكذلك طبيعة وأهمية البعد القومي لتكوينه وارتباطه العقدي المجتمعي، وفهم وتركيبه الفصائل الفلسطينية، وللوقوف عند تلك الحقائق نقف عند بعض المقتطفات التي أوردها الدكتور فتحي الشقاقي في دراسته (الثورة الإيرانية في إيران والثورة الفلسطينية ... جدل مقدس) حيث يقول: "جاءت أعوام 81، 82، 83، وهي أعوام الصمت عن الغزو العراقي للدولة الإسلامية (إيران) الوليدة قبل الاصطفاف الفج والأحمق إلى جانب الغزو، وأعوام القبول بمشروع فهد أو فاس لاحقًا حيث الإقرار الضمني بشرعية الكيان الصهيوني، هذا المشروع الذي اعتبره الحميني مخالفاً للقرآن الكريم وخائن من يقبل به" ويضيف "بقدر ما كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة رئيس منظمة التحرير تتعاطى أكثر مع المدنس، وبقدر ما كانت تقترب أكثر من أعدائها المحليين والدوليين بقدر ما أصبحت تتعارض مع الثورة الإسلامية وتفترق عنها وتبتعد"¹. هنا تتضح مفاهيم التباين التي جئنا عليها سابقًا في الرؤية المحلية الفلسطينية للتعاطي مع مخرجات الثورة الإيرانية سواء على مستوى الأيديولوجيا أو السياسات، بل أنّ هناك من تبني المصطلحات والشعارات الإيرانية، وما يدل على ذلك قول د. فتحي الشقاقي أيضًا "العالم أجمع يشهد على جدل العلاقة القائمة بين طهران والقدس، والمستكبرون يحاولون هضم عري هذه العلاقة"². إذ يتبين موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من إيران وثورتها، فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد وصلت حدّ القطيعة مع الموقف الإيراني والسياسات

1 رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص 562.

2 نفس المرجع، ص 563.

الإيرانية، في الوقت الذي بدأت العلاقات تشهد تراجعاً أيضاً في الحماسة من جماعة الإخوان المسلمين وذراعها الفلسطيني حركة حماس، مع الأخذ بعين الاعتبار الحركات اليسارية الفلسطينية التي تتناقض أيديولوجياً مع المبادئ الأيديولوجية للثورة الإيرانية، والعديد من السياسات حول منطقة الإقليم العربي، في الوقت الذي بدأت فيه إيران عدم فهم طبيعة المكون الفلسطيني، وطبيعة تحالفاته العربية وخصوصيته السياسية، وحاولت أن تصنع حلفاء تابعين وليس حلفاء من أجل قضية تقول إنها قضية إسلامية، وقضية ثابتة في الفهم الثوري، فبدأت تتباين مع المواقف السياسية مع النظام السياسي الفلسطيني عامة، أضف لذلك التباين المذهبي الذي كان أخطر الأدوات التي تسربت للوعي العربي عامة، ودول الخليج خاصة مع إيران، ووضع فلسطين وقضيتها كأداة هامة وحيوية في صراع الاستقطاب بين إيران والدول العربية. وبناءً على ذلك يمكن تلخيص أهم التحديات المحلية الفلسطينية التي تواجه إيران وسياساتها في التالي:

1. تباين المواقف السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإيران في المنطقة الجيوسياسية، والتعارض في هذه المواقف وخاصة فيما يتعلق بالمسألة القومية وبعدها الحيوي للقضية الفلسطينية.
2. تباين الأيديولوجيا بين منظمة التحرير الفلسطينية وتركيبها الأيديولوجية المتباينة والمتنوعة كجسدٍ جامعٍ لكلِّ مكونات الشعب الفلسطيني، والأيديولوجيا العقائدية الدينية الإيرانية، ومحاولاتها إسقاط هذه الأيديولوجيا على الثورة الفلسطينية.
3. البعد المذهبي الذي يتم التعامل معه كأحد أهم الأدوات، وحالة العداء بين العديد من الدول العربية وإيران نتيجة هذا الخلاف (المذهبي)، واتهام إيران بمحاولة تصدير الثورة واستقطاب القضية الفلسطينية في هذا الصراع.
4. عدم قدرة إيران على فهم الطرف الموضوعي الخاص لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولات الانقضاض عليها من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، وإدراك قيادة المنظمة أن حمايتها مرتبطة ببعدها العربي القومي.
5. معاداة منظمة التحرير الفلسطينية بعدما انخرطت في مشروع التسوية السياسية مع "إسرائيل" منذ مؤتمر مدريد عام 1991، ودعم القوى الإسلامية ماليًا، وعسكريًا كمحاولة لإفشال السلطة الفلسطينية ومشروع أوسلو.

6. الانحياز الإيراني لطرف من أطراف الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني الذي حدث عام 2007، ودعم حركة حماس ضد حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

ثالثاً: التحديات والعقبات الإقليمية:

تعتبر إيران أحد أهم الدول في المنطقة التي لم تشهد استقرار سياسي منذ أن شهدت المنطقة على وجه التحديد الثورة النفطية، وتحولت إلى مطمع للاستعمار العالمي، وقاعدة للسياسات الدولية، والصراع الدولي، وتنافس القوى الدولية، والصراع الدولي، وتنافس القوى الدولية، واستقرت الحالة الداخلية الإيرانية في صراع متواصل ومستمر بين قواها الداخلية، وبين الدول الإقليمية المجاورة، بما إنَّها دولة محورية رئيسية تبنى عليها العديد من السياسات الاستراتيجية، كما أنَّ للبعد المذهبي دوراً هاماً وحيوياً في حالة اللااستقرار، بما أنَّ المذهب أحد أهم أدوات التناقض من جهة بين دول المنطقة، واقحام المعتقد الديني عامة، والمذهبي خاصة في معركة الصراع الدائر في المنطقة، وهو السلاح الأبرز الذي اعتمد عليه الاستعمار بوجهيه القديم بريطانيا وفرنسا، والحديث أيضاً، وكان أساس لإشعال المنطقة وتوتيرها حتى راهن اللحظة. أضف لهذين العاملين الثورة النفطية، والمذهب الديني هناك العديد من أوجه التحديات التي تواجه إيران في إقليمها الشرقي، وهي جملة التحديات التي لم تستطع الثورة الإيرانية عام 1979 التغلب عليها أو تجاوزها، بل زادت من حالة الاشتعال والتأجيج، واعتبرت الثورة الإسلامية الإيرانية عاملاً قوياً وجديداً، وتحديداً فاعلاً في المنطقة خاصة بعد رفع شعار "تصدير الثورة"، والريية التي انتابت دول الخليج العربي من هذا الشعار، ومن الشعارات الأخرى التي أطلقتها الثورة الإيرانية، وما تلاها من أحداث وتقلبات كبيرة أبرزها الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت ثمانية أعوام أنهكت قدرات ومقدرات الدولتين، وانقسام حاد في التحالفات الإقليمية في المنطقة.

انعزلت الجمهورية الإيرانية الإسلامية في محيط بعدها الديني المذهبي، والشعارات التي أصدرتها الثورة الإيرانية التي كانت حاجزاً صلباً في وجه أيّ تقارب بين دول المنطقة وإيران، واستمر هذا الحاجز صلباً حتى في مراحل وفترات التقارب السياسي والدبلوماسي بين إيران وبعض الدول وعلى وجه التحديد مصر والسعودية، وكذلك العراق وازداد التوتر والتضاد بين مواقف إيران والدول العربية وغير العربية في المنطقة بعد احتلال العراق عام 2003، واندلاع الحركات العربية أواخر عام 2010، وكذلك حول دعم وتحالف إيران مع قوى الممانعة والمقاومة العربية، و بروز حلفي، ممانعة على رأسه إيران وسوريا، وحلف

الاعتدال وعلى رأسه مصر والسعودية، وتكاثر العديد من الأزمات الثانوية المتوالدة من الأزمات العامة والرئيسية.

بناءً على ذلك فإن حركات الربيع العربي الشعبية فجرت العديد من الأزمات والتحديات على مستوى الإقليم فرضها التباين، واختلاف المصالح بين الدول الرئيسية في الإقليم، وعلى وجه التحديد التباين والتناقض حول الأزمات، وتبلورها متحديات في السياسات الإقليمية عامة، وكذلك في عملية التقارب مع إيران على وجه التحديد، وفق هذه الأزمات.

1. الأزمة المصرية:

العلاقات المصرية - الإيرانية علاقات ممتدة في التاريخ الحديث، وأن شهدت متغيرات ومتحولات في بعض المراحل التاريخية، إلا أنها تعود إلى القرن التاسع عشر من حيث وقعت اتفاقية (أرضروم) والتي بموجبها افتتحت أول قنصلية للدولة الفاجارية الإيرانية في القاهرة لرعاية المصالح الإيرانية، وعين السفير حاجي محمد صادق خان¹ أول سفير أعقبه توقيع اتفاقية صداقة عام 1928، وعليه تزوجت الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق من ابن الشاه محمد رضا بهلوي، وعليه ارتبطت المملكتين بعلاقات مصاهرة. إلا أن هذه العلاقات تطورت واتخذت منحى آخر بعد الثورة الإيرانية، ومع اتفاقيات عام 1978 (كامب ديفيد) قرر الخميني قطع العلاقات مع مصر، انطلاقاً من المبادئ الثورية العدائية للكيان الصهيوني وللشعاعات التي حملتها الثورة الإيرانية، كما تعمقت الخلافات بين البلدين بعدما قرر الرئيس المصري أنور السادات في فبراير (شباط) عام 1980 استضافة شاه إيران محمد رضا بهلوي، وهو ما اعتبرته إيران هجوماً أو رد هجوم من مصر على قيادة إيران للحلف المناهض لاتفاقيات السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979، وعليه تحولت العلاقات الإيرانية - المصرية لأشبه بمعركة دبلوماسية إعلامية، وبموجبه قررت مصر عام 1987 طرد رئيس البعثة الإيرانية محمود مهتدي من مصر واعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، إلا أن هذه القطيعة، وهذا العداء بين الطرفين وخاصة بعد اغتيال الرئيس السادات عام 1982 واتهام إيران بدعم حركة الجهاد المصرية المتهمه باغتيال السادات حدث بما اختراق عام 1989 وبدء أول اتصالات مصرية - إيرانية في عدة عواصم أوروبية، وزيارة السفير منير زهران يناير (كانون ثان) 1990 لإيران لتقديم واجب العزاء بأحد المراجع الدينية، أعقبه في 30 يناير (كانون ثان) 1990 وصول أول وفد إيراني إلى القاهرة برئاسة محمد علي تسخيري للمشاركة باجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة الإسلامية، كما اجتمع

1 اسلام أون لاين: مصر وإيران نحو أجندة المشاركة والتعاون 27 يوليو (تموز) 2008.

عام 1991 أول لقاء مصري - إيراني على مستوى الوزراء بين بطرس غالي وعلى أكبر ولايتي في بلجراد، كما رفع التمثيل الدبلوماسي مارس (آذار) 1991 من مستوى التمثيل لرعاية المصالح بين البلدين إلى درجة سفراء، كما أفرجت مصر في إبريل (نيسان) 1991 عن الأرصدة الإيرانية المحتجزة في البنوك وتفعيل بعض المشاريع الاقتصادية بين البلدين. كما توسطت سوريا عام 1992 عبر وزير خارجيتها فاروق الشرع بين البلدين وتلطيف الأفق، وتطورت العلاقات حيث أدانت مصر عام 1995 تهديدات الكيان الصهيوني بضرب المفاعل النووي الإيراني، وقابلتها إيران بإدانة اعتداء أديس ابابا يونيو (حزيران) 1995 محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك، كما رفضت مصر في إبريل (نيسان) 1996 المشاركة في فرض عقوبات على إيران وفق قرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، هذا الرفض الذي جاء عبر مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية المصري عمرو موسى ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، إلا أنّ هذا التقارب والتوافق في المواقف لم يُكَلِّل بالنجاح والاستمرار في عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين البلدين، وانتهت لفتح مركز ثقافي إيراني في القاهرة بدلاً من سفارة، كما توسط رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري مرة أخرى في سبتمبر (أيلول) 1996 بين البلدين ونجح في عقد لقاء بين عمرو موسى وزير الخارجية المصري وولايتي في مقر إقامته في نيويورك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، نتج عنها عام 1997 زيارة أول وزير خارجية إيراني للقاهرة، ونقل ولايتي رسالة من الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الرئيس المصري مبارك تضمنت دعوة للحضور لاجتماعات القمة الإسلامية في طهران، رد عليها وزير الخارجية المصري عمرو موسى في ديسمبر (كانون أول) 1997 بزيارة إلى إيران على رأس وفد حضر اجتماعات القمة الإسلامية¹. وفي مايو 1988 حدث أول اتصال بين الرئيسين مبارك ومحمد خاتمي لتهنئة إيران بانضمامها لمجموعة الـ 15، إلى أن عُقد في ديسمبر (كانون أول) 2003 أول لقاء بين الرئيسين واستمر التقارب الإيراني - المصري دون الإعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية حتى اندلاع ثورة 25 يناير (كانون ثان) 2011 والإعلان عن عودة العلاقات الرسمية بين إيران ومصر وزيارة الرئيس محمد مرسي إيران نهاية أغسطس (آب) 2012 لحضور قمة عدم الانحياز في طهران، وفي إبريل (نيسان) 2013 زار الرئيس الإيراني أحمددي نجاد مصر لحضور القمة الإسلامية.

1 مسيرة العلاقات المصرية - الإيرانية في ضوء الاتصالات حول استئناف العلاقات الدبلوماسية العرف وفلسطين، واخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، 9 إبريل (نيسان) 2017. www.ahram.org.eg

إذ إنّ فإن العلاقات المصرية - الإيرانية خلال العقود السابقة شهدت عدة مراحل بدءاً من المصاهرة بين الأسترين الحاكمين الملك فاروق ورضا بهلوي، وتأثر هذه العلاقات بعد الثورة الإيرانية الإسلامية، وما تلاها من اتفاقيات مع الكيان الصهيوني التي رأت فيه إيران منهجاً مضاداً لمبادئها الثورية، وتحالفاً مع عدوها الحركة الصهيونية، كذلك الموقف المصري من حرب الخليج الأولى التي اندلعت بين العراق وإيران واستمرت ثمانية سنوات من عام 1980 حتى 1988، واغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات عام 1982 على يد خالد الإسلامبولي العضو في حركة الجهاد الإسلامي ومباركة المحافظين الإيرانيين لهذه العملية، وإطلاق اسم منفذها على أحد شوارع طهران، ورغم العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والثقافية إلا أنّ العلاقات لم تعود كاملة واستمرت بين الشد والجذب حتى ثورة يناير 2011.

العلاقات المصرية - الإيرانية بعد ثورة يناير 2011:

منذ انتصار الثورة الإيرانية، وإيران تحاول تهيئة المناخ الإقليمي ودول الجوار لحالة ثورية على خلفية مبادئ وأسس ثورتها، تحت شعار تصدير الثورة الذي اصطدمت من خلاله بحرب طويلة امتدت لثمانية أعوام مع العراق المدعوم عربياً من معظم الدول العربية دون سوريا التي اصطفت مع إيران، ورغم محاولات النظام الإيراني دحض هذه الفكرة، وهذه المواجهات التي أجمعت عليه الدول العربية، إلا أنّ الريبة والشك نحو إيران استمرت، بل حاولت إيران تهيئة ظروف تقارب مع العديد من الدول العربية وخاصة مصر والخليج العربي، وخلق مساحات للتقارب إلا أنّ مظاهر التوتر استمرت خاصة مع السياسات العامة للمحافظين الإيرانيين الذين لا زالوا يروا بمبادئ الثورة منهج قوي لا بد من الاستناد والارتكاز عليه ومقاومة أيّ تقارب خاصة مع مصر التي وقعت اتفاقيات مع الكيان الصهيوني.

ومنذ اندلاع الحركات العربية أواخر عام 2010 رأت إيران فيها صوحة إسلامية أو فرصة لتصدر المشهد من الحركات الإسلامية، خاصة بعدما تصدرت حركة الإخوان المسلمين للمشهد في الأراضي الفلسطينية، ونجاح حركة حماس من بسط سيطرتها بالقوة في غزة وطرد السلطة الفلسطينية عام 2007، وكذلك تصدر المشهد في الحزب التونسي عام 2010 عبر حركة النهضة الإسلامية، ومن ثمّ تصدر إخوان مصر المشهد في حركّ يناير (كانون ثان) 2011، وبما أنّ مصر لاعب أساسي وجوهري في المعادلة الإقليمية والدولية، ودولة ذات فعل في ميزان السياسة الإقليمية والدولية، أيّ من الدول المحورية فقد سارعت إيران لدعم حركّ الشباب المصري بقوة والدفع به للأمام رغم محاولات القوى المصرية دحض الرواية الإيرانية، وبدأت بالمقاربة والتقارب مع مصر بعد سقوط النظام المصري والرئيس محمد حسني مبارك،

ورحبت بدعوة وزير الخارجية المصري نبيل العربي وأعلنت إنها تجاوزت عقدة اسم شارع خالد الإسلامبولي، وسافر وفد مصري شعبي ل طهران للتمهيد لإعادة العلاقات، بل صور الراي العام الإيراني فوز محمد مرسي بالانتخابات المصرية بأنه انتصارًا للصحة الإسلامية التي اطلقتها الثورة الإيرانية عام 1979، إلا أنّ موقف الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين من القضية السورية، والتقارب مع النظام السعودي بدد هذه الحماسة الإيرانية، ومن الواضح أنّ هذه الحماسة الإيرانية كانت تبنى وفق مجموعة من المعتقدات السابقة ممثلة بالتالي:¹

أولاً: تفسير إيران للجمود والقطيعة مع مصر خلال العقود السابقة هو نتيجة للتبعية السياسية المصرية للولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكيان.

ثانياً: أيّ محاولات بالانكفاء عن الولايات المتحدة وإلغاء العلاقات مع دولة الكيان الصهيوني يعني منح إيران فرصة انتصار كبيرة في معركتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".
ثالثاً: تعزيز مكانة إيران ووجودها الإقليمي على حساب دول الخليج العربي وخاصة السعودية، وعليه تعزيز النفوذ الإيراني في الإقليم.

رابعاً: محاربة الفكر الليبرالي العلماني من خلال ما أطلق عليه الصحة الإسلامية، وتعزيز صورة الثورة الإسلامية الإيرانية وأفكارها ومبادئها.

ورغم كلّ التحفظات التي أبدتها إيران حول موقف حركة الإخوان المسلمين، وخطابات الرئيس المصري محمد مرسي فيما يتعلق بالمسألة السورية، إلا أنّ النظام الإيراني رأى أنّ ما يجمع إيران مع مصر أكثر ممّا يفرقهما، وأنّ الخلافات في بعض المواقف لا يؤثر على اتفاقهما في العديد من القضايا الأخرى، والمواقف المشتركة الأخرى، بل سارعت إيران بالترحيب بمبادرة الرئيس المصري بتشكيل لجنة اتصال رباعية لبحث سبل الأزمة السورية. إذن فقد رأت إيران بثورة يناير 2011 فرصة وامتداد للصحة الإسلامية التي فجرتها ثورتها عام 1979، فإن صعود الحركات الإسلامية لصدارة المشهد السياسي العربي يخدم مصالح إيران وسياساتها الإقليمية والدولية، ويعزز من وجودها ومكانتها في مواجهة القوى الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، والإقليمية دول الخليج العربي وخاصة السعودية والقوى الليبرالية

1 مهرداد فرهند: دعم إيران الإسلامي لمصر أمر مدروس أم رفع للشعارات؟، بي بي سي الفارسية، 15 يونيو (حزيران) 2012.

العلمانية العربية، وعلى وجه التحديد سيطرة الإخوان المسلمين على مصر التي تعتبر ذات وزن في السياسة الإقليمية الشرق أوسطية.

إلا أنّ هذه التصورات الإيرانية سرعان ما اصطدمت بالواقع المصري الذي مثل في 30 يونيو (حزيران) 2014 صدمة للتصورات الإيرانية، حيث خرج الجيش المصري بقيادة عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع بحركة أسقطت حكم الإخوان المسلمين وعزلت الرئيس المنتخب محمد مرسي، والذي سارعت الخارجية الإيرانية بإصدار بيان قالت فيه: "أنّ كلّ ربيع يتبعه صيف مشتعل وشتاء قارس، ويجب احتمالهما، ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أنّ كلّ شيء انتهى، بل أنّ هذه القضية هي دائمة ومستمرة، وأنّ من غير الملائم أنّ يتدخل الجيش في السياسة للإطاحة بنظام تمّ انتخابه عن طريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع¹". أيّ أنّ الموقف الإيراني اعتبر ما حدث في مصر انقلاباً مدعماً من الولايات المتحدة الأمريكية، ورسمت صورة للمظاهرات المصرية بأنها أحداث شغب، وأنّ المؤامرة أكبر من جماعة الإخوان المسلمين، وأنّ ما حدث استهدافاً لمحور الممانعة التي تزعمه، وتحذيرها المستمر من شبح الحرب الأهلية والفوضى في مصر الذي يمكن له ضرب المؤسسة والدولة المصرية وقوتها، وخشية تدهور الحالة الأمنية المصرية التي يمكن أنّ تؤثر على البنية الأمنية الإيرانية وإضعاف الجهة الإسلامية الحقيقية التي تقودها إيران ممّا يؤدي إلى تغيير موازين القوى لمصلحة الغرب ودولة "إسرائيل"، ورغم ذلك إلا أنّ الموقف الإيراني حافظ على التوازن في خطابه نحو المؤسسة العسكرية المصرية، ودعا للحفاظ على قوة هذه المؤسسة وتماسكها وصلابتها.

فإنّ كان الموقف الرسمي الإيراني الظاهري يتضح في أعقاب أحداث 30 يونيو (حزيران) 2014، والبُعد عن التدخل في الشأن المصري، وحق الشعب المصري في تقرير قيادته ونظامه، فذلك يتأتى من واقع الاستراتيجية السياسية الإيرانية التي تحاول عدم الصدام والعداء مع المؤسسة العسكرية المصرية، وعدم دفع مصر نحو الحلف السعودي المناهض لإيران وتعزيز مكانة حلف الاعتدال، وهو ضمن السياسة البرغماتية الخارجية التي تحاول إيران انتهاجها في المنطقة الإقليمية التي تسعى أنّ تكون على رأسها، ورأس قيادتها. والمتتبع للوسائل الإعلامية الإيرانية باختلاف ألوانها الإصلاحية والمحافظه، يلحظ العديد من التوجهات أهمها:

1 د. نبيل العنوم: الربيع العربي إيران والإخوان المسلمين ودعم الإطاحة بمصري " مصر بين ثورتين"، 25 يناير (كانون ثان)، 30 يوليو (حزيران)، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 13 أغسطس (آب) 2017.

(1) عرضت رسائل الإعلام المحافظة رؤيتين الأولى، عدم قبول الإطاحة بحكومة منتخبة، وقرارت بين ما حدث وبين أحداث عام 1953 في إيران، وإطاحة الجيش الإيراني بحكومة محمد مصدق في عهد الشاه. أما الثانية، فهي التي انقلبت على حكومة محمد مرسى وصورت حكومته وسياسته بالشيطنانية لأنها تقاربت وتحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاطبت ود الدول الصهيونية معتبرة الإطاحة بمحمد مرسى لحظة تاريخية لتفويت الفرصة على أعداء الأمة.

(2) وسائل الإعلام الإصلاحية: نظرت لأحداث مصر من زاوية مختلفة رغم التشابه بينها وبين وجهات نظر المحافظين حيث تعددت اتجاهات هذا التيار من خلال:
الاتجاه الأول: أنّ ما حدث في مصر ليس انقلاباً، بل تغيير بفعل انقلاب عسكري جاء تلبية لإرادة الشعب المصري الذي بات يخشى على أمنه من تصرفات المجموعات الإسلامية، وعليه طالبت بمساندة الإرادة المصرية والشعب المصري والوقوف مع المؤسسة العسكرية.

الاتجاه الثاني: ركز على شخصية الرئيس محمد مرسى، مركزه أنه لم يمثل رئيساً لكل الشعب المصري، بل اعتبرته تعبيراً عن تيار إسلامي انتهازي له معارضوه في الشارع المصري.
إذن يمكن اجمال الموقف الإيراني من الأزمة المصرية أو الحراك المصري بأنه موقف ثابت، وغير إستراتيجي بل أحتكم لمجموعة المصالح الإيرانية ويتوافق مع رؤيتها وديموغجيتها الخارجية نظراً لدور مصر وأهميتها، وأهمية الإقليم وأهدافه، وما يحدث به من حركات وتدخلات غربية وإسرائيلية، وعليه حاولت إيران الاحتكام للثورات في رؤيتها للأحداث وللقوى في المنطقة عامة، وفي مصر خاصة، مع استخلاص حقيقة أو جملة من الحقائق أهمها على وجه التحديد عدم سعي إيران للصدام مع المؤسسة العسكرية المصرية أو القوى المصرية، وذلك إدراكاً لأهمية مصر سواء للإقليم أو لعلاقتها مع قوى المقاومة الفلسطينية التي تعتبر حليفاً لإيران وتتأثر بمواقف مصر من هذه القوى سلبيًا وإيجابيًا.

2. الأزمة السورية:

إنّ المرجعيات التاريخية تؤكد أنّ نسيج العلاقات الإيرانية - السورية أو العكس بدأ ينسج خيوطه الممزوجة بعد عام 1979 أي بعد الثورة الإيرانية، وأنّ فلسفة هذه العلاقة بمعزل عن المراجعة العلائقية التاريخية التي تقوم بين إيران والعرب والتي تمتد للصراع التاريخي توضح في سياقها أنّ العلاقة الخاصة بين البلدين سوريا وإيران تعود لفيلسوفها محمد حسين منتظري مؤسس الحرس الثوري الإيراني، وكان يمثل همزة

الوصل بين الخميني والقوى السياسية العربية من منطلق أنّ الثورة الإيرانية لا يمكن لها الوقوف - وصلب عودها- دون التقارب والتحالف مع القوى تشاركها الأهداف، وأنّ هذه التحالفات هي جزء من الثورة وكان الخميني يقول دومًا " ثورة مستمرة لدولة مستقرة"¹. ووفق هذه الرؤية انطلق منتظري من تأسيس وبلورة علاقات مع العديد من الدول العربية الراديكالية، والقوة التحررية منها سوريا، ليبيا، اليمن الجنوبي، حركة التحرير الفلسطينية، واستطاع أنّ يحدث اختراقًا في جدار الأزمة العربية - الإيرانية، وأنّ يحقق تقارب مع ليبيا رغم موقف الرأي العام الإيراني من قضية اختفاء موسى الصدر، وأيضًا استطاع إقامة تحالف مع اليمن الجنوبي الاشتراكي رغم التحالف مع الإتحاد السوفيتي الذي كان ينظر بالشك والريبة لإيران، ورغم التحفظات حول هاتين العلاقتين، إلا أنّ سوريا كانت خصوصية بالنسبة لإيران، ولمنتظري الثورة الإيرانية، وتحول الثقل الإيراني نحو دمشق، فسوريا تعتبر ساحة مهمة واستراتيجية لإيران لما لها من أهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

ما أنّ انتصرت الثورة الإيرانية عام 1979 حتى أطلقت العنان للقطار الإيراني بسرعة عاتية نحو دمشق، هذه العلاقة والانطلاقة التي انطلقت وسط حالة جدلية من التساؤلات التي فرضتها حالة المصلحة والمصالح. خاصة في ظل بيئة إقليمية متحولة غير مستقرة، تعصف بها العديد من المتغيرات، ولكن ما دفع انطلاق هذه العلاقات وسط بيئة متحركة غير ثابتة هو عودة العلاقات السورية - العراقية لنقطة الصفر، وحالة التباين الشديدة، وعلى وجه التحديد بعد سبتمبر (أيلول) 1980 عندما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، وتصفية صدام حسين لعدد كبير من كوادر حزب البعث العربي بعدما أطاح بالرئيس أحمد البكر، وانسحاب العراق من ميثاق العمل القومي المشترك تحت ذريعة تأمر دمشق، وتدهور العلاقات بين البلدين بسرعة كبيرة، وهو ما وضع العلاقات الإيرانية - السورية على المحك، وفي اختبار بالغ الشدة والقسوة. هذا المشهد غير المتوازن وما لحق به من تطورات كبرى في المنطقة، وانتهاء حرب الخليج الأولى، وغزو العراق القوة العسكرية في المنطقة للكويت وإعلان سوريا المشاركة في حرب الخليج الثانية، وإعلان أو صدور إعلان دمشق عام 1990، دفع على توتر شديد في العلاقات الإيرانية - السورية انتهى بانتهاء مبرر وجود هذا الإعلان. ولكن في العقد التسع من القرن العشرين والذي شهد العديد من الانقلابات الجيوسياسية في الإقليم بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، بدأت العلاقات الإيرانية - السورية تتجه نحو مرحلة جديدة، ومحاولة سوريا إيجاد قوة تحالفية تعوضها حليفها الرئيسي الذي انهار وتفكك،

1 عبد الجليل المصري: فصّة العلاقات السورية الإيرانية

كما أدى انهيار الإتحاد السوفيتي إلى تقليص هامش المناورة لدى إيران خاصة مع الانتشار الأمريكي الكبير في منطقة الخليج بعد حرب الكويت وهو ما شكّل تحوّلًا للأمن القومي الإيراني. وجملة أخرى من العوامل الرئيسية التي وضعت البلدين أمام تقاطع لا بد منه، واللجوء لتعاون كبير وواسع بهدف يصب في مصلحة البلدين، وهو ما تحقق من خلال تعاون وتحالف على كافة المستويات سواء عسكريًا أو اقتصاديًا أو تقنيًا، وأخذ ابعاد جيوسياسية مع دعم سوري كبير لحزب الله اللبناني الحليف الإيراني في لبنان.

هذه المؤشرات والدلائل التاريخية وإنّ دلت على ضرورة التحالف الجيوسياسي إنّ قاربنا أيضًا مؤشرات وتحولات الحالة الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد بعد عام 1991 وتوقيع تفاهات أوسلو عام 1994، والفراغ السياسي الذي أدركه النظامين الإيراني والسوري، يؤكّدان صورة المستقبل وضرورة الرهان الجيوسياسي الذي تنظر إليه إيران كأهمية إستراتيجية لسوريا.

العلاقات الإيرانية - السورية بعد حراك مارس (آذار) 2011:

نستنبط من المراجعة التاريخية السريعة التي استعرضناها سابقًا ما يضعنا أمام الفلسفتين الإيرانية والسورية، وأمام الرهان الرئيسي لكليهما جيوسياسيًا، وما هو الموقف الإيراني من أحداث سوريا. وعليه فإنّ هذه المراجعة تدفعنا لعدة أسس يتم بناء عليها العلاقة الإيرانية - السورية منها على وجه التحديد:

1. الرغبة والموضوعية لمشروعية مطالب الشعبين الإيراني والسوري لحالة العداء مع الاحتلال الصهيوني والتغول الأمريكي أو ما يطلق عليه الشعب الإيراني (الشیطان الأكبر).
2. ضعف وهشاشة المشروع العربي وتشتته وتشرذمه، والشعور الذي أدركه السوريون أنّ هناك حالة تأمر من البعض عليهم، وضد دولتهم، والتأمر على قوى المقاومة العربية التي تدعمها وترعاها دمشق في مواجهة العدو الصهيوني.
3. استجابة لرغبات كلاً من البلدين لخلق توازنات جديدة في إطار المواجهة التي فرضت عليها في المنطقة، وأنّ تحالف القوتين معًا يمكن أنّ يشكّل قوة ردع لأي محاولات للتفرد بهما.
4. السياسة البرغماتية الخارجية التي يستند عليها النظامين وخاصة في عقد التحالفات مع القوى الغربية، والتحالفات الإقليمية، والحفاظ على خصوصية كلّ بلد منهما.

5. الاعتقاد السائد لدي النظامين أنّ تحالفهما وروابطهما يمكن له الحفاظ على استقرار المنطقة، وتصليب هذه العلاقات وإفشال المشروع الأمريكي - الإسرائيلي مع زيادة فعالية قوى المقاومة في لبنان وفلسطين.

6. مواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضتها (العولمة) الاقتصادية ومتطلبات تحالفات قوية لمواجهةها ومواجهة مؤسساتها.

إذن ومن خلال هذه الإطلالة التي استبعدت أهمية البُعد العقائدي المذهبي من روابط العلاقات الإيرانية - السورية، والتي لا يمكن الارتكاز إليها كقوةٍ دافعة علمية نظراً لطبيعة النظام السوري القومي (أيدولوجياً) والذي يقف على رأسه حزب البعث العربي الاشتراكي، فإن محاكاة الموقف الإيراني نحو الحزّك السوري الذي انطلق في مارس (آذار) 2011، والذي جاء مخالفاً للموقف الإيراني من حرّكات مصر، وتونس، ونظرة إيران للمستضعفين - حسب تعبيرها- في هذين البلدين، واختلافه عن سوريا يتأتى تحت مبرر أنّ سوريا إحدى دول المواجهة، وقوى الممانعة، وأنّ المجتمعين المحتجين السوريين انحازوا لقوى (الاستكبار) الإقليمية والدولية، والقوى التي تتآمر على قوى المقاومة العربية أو حلف (الاعتدال)، واتهام الحزّك السوري بأنه مؤامرة من تدبير قوى الغرب لتقويض قوى المقاومة، وعليه فإن إيران وقفت موقف المتضرر والضد من هذا الحزّك، وقدمت لحليفها السوري بشار الأسد كلّ الدعم وعلى كافة المستويات، بل وسّعت بقوة لتوفير حماية دولية للنظام السوري من خلال روسيا والصين، اللتان شكلتا قوة إسناد وحماية دولية ضد قوى (الاستكبار) الغربية التي حاولت إسقاط النظام السوري، وذهبت بعيداً عندما أسندت وحركت العديد من قواتها العسكرية إلى سوريا، أي أنّ إيران تحولت فعلاً من حليف إلى شريك للدولة السورية ضد القوى المسلحة التي تحركت للقتال ضد الجيش السوري والنظام السوري.

هذا الموقف الإيراني ليس موقفاً شكلياً أو يأتي ضمن المواقف الداعمة لدولة حليفة، بل أنّ البناء الاستراتيجي لإيران تمّ بناءً على أنّ حماية سوريا، وحماية الجيش السوري والدولة السورية هو عملياً حماية للأمن الإيراني، بل وللجمهورية الإيرانية، وإدراك إيران أنّ الرهان الاستراتيجي هو رهان في مصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي باتت على يقين أنّ المستهدف الأول هو الرأس الإيراني أو رأس الجمهورية الإيرانية، وتشكيل قوة ضغط على حدودها وأمنها القومي، وتعرية إيران وإفقادها أيّ غطاء في المنطقة العربية، وعليه إيقاف تمددها الإقليمي، وقطع أيّ جسور لها مع المنطقة العربية، وحلفائها الآخرين في لبنان واليمن وفلسطين. وهو ما دفعها لعدم قطع كلّ الأواصر مع حركة حماس الفلسطينية رغم موقفها

من الأزمة السورية، ورغم اقتراحها من القوى والتحالفات العربية الأخرى.¹ فالموقف الإيراني من الحراك السوري موقف يهدد الجمهورية الإيرانية ومحيطها الجيوسياسي في المنطقة، ويجعلها أكثر حصارًا من القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من القوى العربية الخليجية المحيطة، مما يهدد وجودها وأمنها القومي مثلما كان عليه المشهد في حرب الخليج الأولى عام 1988 عندما واجهت إيران العراق والحلف العربي كاملاً، مما هدد ثورتها الوليدة وجمهوريتها الإسلامية.

3. الأزمة اليمنية:

تناولنا في السياق العام السابق من هذا الكتاب المحددات السياسية (الجيوسياسية) التي تحدد العلاقة الإيرانية بالمحدد العربي عامة قياساً على مجمل التحديات الأخرى التي تعتبر من المكونات الرئيسية الهامة لهذا السياق الأهم، وكذلك الأبعاد التاريخية ذات الوشائج الوجدانية التي لا يمكن تجاهلها كحقائق قائمة عبر سلسلة طويلة من الفصول التاريخية المستندة للأقلمة من جهة، والمعتقد الديني والمذهبي من جهة أخرى في ظل الصراع الدامي والمتقد بين إيران دولة الجوار الإقليمي والشريك الأساسي الأهم، وإيران الدولة المسلمة ذات المذهب الشيعي في العقيدة الإسلامية والذي يلعب دوراً أساسياً في عملية الصراع الدائم، والتي تعتبر من العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها الاستعمار في العبث في المنطقة، وفي إطار هذا السياق وضمن محدداته أو بعض محدداته كان تناول الأزمات الرئيسية والموقف الإيراني منها سواء الأزمة المصرية التي تختلف نوعاً ما عن الأزميتين السورية واليمنية نتاج حالة الانسجام المذهبي للشعب المصري، خلافاً عما عليه التنوع والتداخل السوري واليميني. ومن هنا فإن أوجه التشابه بين الساحتين السورية واليمنية في بعض المحددات ذو تقارب ما، إلا أن الساحة اليمنية تختلف عن كلا الساحتين المصرية والسورية في العديد من السياقات، وعلى وجه التحديد في السياق المذهبي والتاريخي، وكذلك في السياق الاستراتيجي للجيوبوليتيك الإيراني، وهو ما يتضح مما يلي في هذا الجزء الخاص عن الأزمة اليمنية.

تحتل اليمن خصوصية دينية وتاريخية لإيران، وتستند هذه الخصوصية على ما يسمى (الثورة السفينانية) هذه الثورة التي ذكرها العلامة الشيعي علي الكوراني في كتابه (عصر الظهور)، حيث تحدث في هذا السياق عن الثورة في اليمن، ووصفها بأنها "إحدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق"²،

1 محمد عباس ناجي: إيران والأزمة السورية ... خيارات صعبة وخطوات ضرورية، مجلة البيان، العدد 297، 18 مارس (آذار) 2012.

2 فراس إلياس: إيران والحسابات السعودية المعقدة في اليمن، ن بوست، 12 أكتوبر (تشرين أول) 2019.

وحددت الروايات الشيعية بأن ظهور السفياي ي سبق ظهور المهدي ببضعة أشهر، وعاصمة هذا الظهور صنعاء وقائدها - وفق الروايات - عُرف باسم (اليماني)، وروايات أخرى تذكر أنّ اسمه (حسن) أو (حسين) وفق بعض الروايات التي تعتمد على البُعد الديني في إبراز الأهمية الاستراتيجية لليمن في الفهم الإيراني، أما الخصوصية التاريخية فإنها تعتمد على الامتداد التاريخي لما قبل الإسلام بما أنّ اليمن كان أحد ولايات إمبراطورية (الفرس) قبل فتح اليمن إسلامياً، وعليه فإن البُعد التاريخي يتداخل مع البُعد السياسي في تحديد أهمية اليمن في الرواية الإيرانية، وكذلك في فقه المصالح الإيرانية الإقليمية وتحديد مساراتها الاستراتيجية في المنطقة، وإن كنا لا نهمّل أو نغفل الأهمية الجيوسياسية لليمن كدولة استراتيجية الموقع والجغرافيا في المنطقة. والاهتمام الإيراني في اليمن ليس وليد مفاعيل الحركات العربية، بل هو اهتمام مستند لارتكازات تاريخية ودينية كما ذكر سابقاً، وازدادت وتيرته منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، وكان لليمن أهمية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية، وتعتمد السياسات الإيرانية في اليمن على نظرية إيران القديمة - الحديثة تأمين وجودها كقوة إقليمية كبرى تمتلك القدرة والوسائل للبناء في حضورها القوي في المنطقة، والاستعداد والتحضير للمواجهة سواء على مستوى القوى الإقليمية ودول الخليج أو على مستوى المواجهة الدولية عامة. ومنذ انتصار الثورة الإيرانية شهدت العلاقات الإيرانية - اليمنية تقارباً في العلاقات، وتبادل البلدان الوفود السياسية والدينية بمستويات عليا، إلا أنّ هذه العلاقات ومنذ ثمانينات القرن العشرين، ومع اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية شهدت هذه العلاقات تدهوراً كبيراً، بل ودفعت اليمن بالآلاف المتطوعين للقتال مع الجيش العراقي، ووقف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح موقفاً ثابتاً مع العراق، واستمر هذا التدهور بعد حرب الخليج الثانية نتيجة التقارب الشديد لليمن مع الخليج العربي. ومع بدايات الألفية الثانية شهدت العلاقات الإيرانية - اليمنية تحسناً كبيراً استمر حتى عام 2004 بعد اندلاع القتال بين الجيش اليمني وقوات الحوثيين في صعدة، وازدادت حدة التوتر بين البلدين بعد نشوب جولة الحرب الثانية عام 2005، وكذلك في الجولة الثالثة عام 2007 حيث بدأت الاصطفافات تظهر وجهها المذهبي - الطائفي، ومنها بدأت الاتهامات تتجه إلى إيران، وحال الاستعداد التي بدأت تنمو وتتسارع.¹

شكّل هذا الخرافاً في المسار التاريخي لصالح المسار المذهبي في تحديد خارطة الاستقطاب للعديد من القوى التي تتبنى هذا العامل الحاسم في وعي الشعوب، وعلى وجه التحديد في دولة أو جغرافيا غير

1 مراد هاشم: اليمن وإيران من التأييد إلى التذبذب والاستعداد، موقع الجزيرة.

متجانسة مذهبياً كما هو الحال في اليمن، وهو مدخل قراءة زج إيران بثقلها الكبير في اليمن مع اندلاع الحراك اليمني عام 2011.

إيران وحراك فبراير (شباط) 2011:

في الثاني والعشرين من مايو (آيار) 1990 أعلن اليمن جمهورية موحدة ببعديها الجنوبي الاشتراكي، والشمالي القومي، وأفاضت اتفاقية الوحدة على تسمية علي عبدالله صالح رئيساً لليمن الموحد، الذي يعتبر الأكثر تنوعاً في الفسيفساء الأثنية القبلية التي تشكل اليمن، واستمر علي عبدالله صالح في حكم اليمن محاولاً بناء دولة مدنية إلا هذه المحاولات لم تفلح، ولم يتحقق لها النجاح نظراً لتركيبة المجتمع اليمني القبلية، تناقضاته المذهبية، وخاض عدة حروب سواء مع جنوب اليمن أو مع الحوثيين في صعدة، أو مع تنظيم القاعدة الفاعل في الساحة اليمنية، إضافة لمعاركة السياسية مع الأحزاب والقوى اليمنية وخاصة حزب الإصلاح - ذراع الإخوان المسلمين - واستمر في هذه الحروب حتى اندلاع حراك فبراير (شباط) 2011 وتصاعد وتيرة المطالب الشعبية بتنحي النظام والرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي استجاب للشعب ومطالبه ضمن اتفاق محدد، وقيادة عبدربه منصور اليمن عام 2012. ولكن ووفق العوامل السابقة التي تم ذكرها تحول اليمن إلى حلبة صراع داخلية بين قواه المتناحرة سواء على المستوى الرسمي ومؤسسات الدولة والجيش أو على مستوى القوى والأحزاب السياسية أو على مستوى الجماعات المسلحة، وكذلك بدأت الصراعات والتناحرات الإقليمية للسيطرة على اليمن خاصة بين السعودية التي شكّلت حلقاً عربياً - إسلامياً في مواجهة إيران التي دعمت وساندت حلقاً يمنياً داخلياً بقيادة الحوثيين وزعيمهم عبدالمكح الحوئي - حليفها الرئيسي - وتطور الصراع والتناحر إلى تدخل عسكري سعودي - عربي بعدما نجحت جماعة أنصار الله (الحوثية) وحليفهم علي عبدالله صالح من السيطرة على العاصمة صنعاء، وانتقال حكومة هادي منصور إلى عدن، وتحول الصراع إلى عسكري بين الحوثيين (حليف إيران)، وقوات منصور (حليف السعودية)، وأصبح الحرب اليمنية حرب بين الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية والإمارات وبين إيران ووكيلها أو حليفها (الحوثيين)، وهي الحرب أو الصراع الذي يخضع لمفاعيل دولية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول عزل اليمن عن إيران، والقضاء على الوجود الإيراني في اليمن الذي يعتبر احد أهم المواقع الاستراتيجية في المنطقة.

ازدادت الأزمة اليمنية تعقيداً، واحتدم الصراع بها كساحة مواجهة إقليمية بين قوى تحاول الدفاع عن وجودها ومصالحها، بما أنّ اليمن يشكّل بُعداً قومياً لكلاً من السعودية التي تعتبره أيضاً ضمن نطاق

أمنها القومي، وتريد عزل وإبعاد إيران عن حدودها، وإيران التي تحاول الضغط بقوة على السعودية ودول الخليج من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. وعليه فإن الحزك اليمني فتح أبواب الصراع المفتوحة، والمواجهة غير المباشرة بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة على المنطقة عامة، دون أي استعداد لتنازل أي قوة عن الساحة اليمنية التي تمثل قاعدة استراتيجية وقوة ضغط كبيرة، وورقة لصالح من يسيطر عليه، وهو ما تسعى إليه إيران بقوة من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لخصائها في اليمن (الحوثيين)، إدراكاً لأهمية هذا الوجود الذي أصبح قوة مهيمنة في صنعاء العاصمة، وبذلك تكون إيران قد انتصرت في معركتين هامتين من معاركها الإقليمية وهما السيطرة على اليمن من خلال الحليف الحوثي الحليف السياسي والمذهبي وفرض إرادتها وسياساتها على أعدائها في المنطقة، وكذلك تثبيت النظام السوري وانتصاره ضد القوة التي حاولت إسقاطه، وعليه قد تكون إيران آمنت حدودها الاستراتيجية في اليمن وسوريا والعراق.

بناءً على ما سبق لا يمكن قراءة منعزلة عن الأحداث والوقائع التي تدور في المنطقة أو في منطقة الإقليم الشرق أوسطي الذي تحول إلى ساحة صراع محتمد داخلياً وإقليمياً ودولياً، واقتحام كل القوى الإقليمية والدولية هذا الإقليم، والعمل على السيطرة عليه من خلال تدخلات عسكرية مباشرة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ممثلاً ببريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وروسيا التي أصبح لها وجود عسكري مباشر في سوريا، وكذلك التدخل الإقليمي المباشر للقوى الإقليمية الممثلة بإيران ذات الحضور المؤثر في اليمن، وسوريا، والعراق، ولبنان أو تركيا التي حولت استراتيجيتها من استراتيجية (صفر مشاكل) إلى نظرية (التدخل المباشر) وبناء القواعد العسكرية كما دأبت عليه في سوريا وقطر والسودان، أو السعودية ودول الخليج التي شكّلت نواة عسكرية بتدخل مباشر في البحرين واليمن. وأصبحت كل قوة تدافع عن مصالحها مستخدمة كل الأدوات والوسائل المتاحة لها لضمان وجود وحضور قوي في الإقليم.

4. الأزمة اللبنانية:

الحديث عن العلاقات الإيرانية - اللبنانية يعود للعقد الرابع من القرن العشرين، أي لما قبل الثورة الإيرانية، حيث أنّ لبنان نال استقلاله عام 1943، وكان لإيران قنصلية عامة عام 1942 تطورت بعد الاستقلال اللبناني حتى وصلت لتمثيل دبلوماسي على مستوى سفير عام 1958، واستمرت العلاقة حتى 1969 بسبب رفض لبنان تسليم الجنرال تيمور بختيار مؤسس جهاز الاستخبارات المعروف (بالسافاك)¹

1 <https://bit.ly/3j7P941>

بعدها فر إلى لبنان بعد سقوط حكم الشاه عام 1979، ولم تعد العلاقات مرة أخرى إلا فترة الرئيس اللبناني كميل شمعون¹.

ومع انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وسعي إيران الدؤوب لنشر أفكار الثورة الإسلامية تحت شعار "تصدير الثورة" خارج إيران، وخاصة في الدول التي يوجد بها أقليات شيعية، مستغلة بذلك ما كان يروج إليه آنذاك باضطهاد حقوق الشيعة، وأنّ هؤلاء لا يمارسوا حرياتهم وعقائدهم الدينية بالدول ومنها لبنان، كذلك محاولة سيطرة إيران بنفوذها على دول الجوار في الإقليم كنوعٍ من التصدي لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وسعيها أو طموحها لأن تصبح رأس العالم الإسلامي، وهو أهم المنطلقات التي انطلقت من خلالها إلى مد نفوذها في سوريا ولبنان واليمن والعراق كما جاء في الفصول السابقة.

استغلت إيران الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وأرسلت ألف جندي من الحرس الثوري إلى لبنان عام 1983 لتتلاحم مع عناصر حركة أمل الشيعية الموالية لإيران، وهو ما نتج عنه تأسيس حزب الله الشيعي في لبنان سنة 1985، وهناك روايات تؤكد أنّ متوسليان قائداً في الحرس الثوري الإيراني الذي تواجد في لبنان عام 1982 حيث شكّل حزب الله، وهو الملحق العسكري في السفارة الإيرانية في بيروت، واختفى فيما بعد مع مجموعة من الدبلوماسيين، عندما استوقفهم حاجز للمليشيا مسيحية. ما شكّل تواجداً فعلياً لإيران في لبنان، كما تطورت العلاقات الإيرانية - اللبنانية مع اتفاق الطائف سنة 1989²، حيث نتج عن ذلك تزايد الوجود الإيراني في لبنان على حساب الوجود السوري الذي غادر لبنان بناء على الاتفاق المذكور. وتنامى الوجود الإيراني وبقوة بعد حرب عام 2006 بين حزب الله و"إسرائيل"، وفتح الباب على مصراعية لوجود إيراني قوي في لبنان. كما سعت إيران على المستوى السياسي لتعميق العلاقات مع لبنان وتبادلت الزيارات الدبلوماسية والسياسية، وقام وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف بزيارة لبنان سنة 2015 بعد الاتفاق النووي، استهدفت الزيارة تعميق التعاون بين البلدين والمساهمة في حل مشكلة لبنان الرئاسية، وعلى وجه التحديد لدعم نفوذ وسيطرة وجودها ووجود حليفها حزب الله في الأزمة، وأيضاً لاعتبار أنّ لبنان أصبح ضمن دوائر النفوذ الإيراني، كما كرر ظريف زيارته للبنان بعد إعلان الفائزين في البرلمان اللبناني، وبعد فوز ميشيل عون برئاسة لبنان بعد الفراغ السياسي الذي استمر لعامين في منصب رئيس الدولة، وهو ما حاول من خلاله ظريف التأكيد على دعم لبنان،

1 <https://bit.ly/3j5rm4B>

2 <https://bit.ly/31jZGmw>

ودعم استقرار لبنان¹. كما وزار مستشار الشؤون الدولية لمرشد الثورة الإيرانية علي أكبر ولايتي مع وفد من المسؤولين الإيرانيين لبنان سنة 2017، وكان الهدف من الزيارة بحث مسألة النازحين السوريين في لبنان، وقد أكد عون حينها ثقته بالجهود الإيرانية في سوريا، وهو تأكيد على الثقة المتبادلة بين لبنان وإيران، وأعاد ميشيل عون تأكيد مدى العلاقات مع إيران عندما صرح أثناء زيارته للسعودية عام 2017 قائلاً: "أنّ المساعدات الإيرانية لحزب الله لا تعيق علاقات لبنان مع العالم العربي" مؤكداً أيضاً على أهمية الدعم الإيراني للحزب كمنوعٍ من حفظ الأمن والاستقرار في الداخل اللبناني². كما تلقى ميشيل عون اتصالاً من الرئيس الإيراني حسن روحاني لزيارة طهران، وأراد الأخير من هذه الدعوة تعميق العلاقات وخاصة السياسية، وعرض توفير السلاح للبنان لزيادة حفظ الدولة من الخطر والإرهاب، وعزم أنه لن يسمح بأن تكون لبنان دولة أو ساحة إرهابية للحروب، وهذه إشارة واضحة من إيران لمحاربة المجموعات السلفية التي بدأت تظهر على الساحة اللبنانية، ورسالة أيضاً لـ "إسرائيل" التي تهدد وتتوعد لبنان باستمرار. وتكررت مرة أخرى زيارة وزير الخارجية الإيراني ظريف إلى لبنان لمناقشة موضوع نزع سلاح حزب الله الذي طالبت به الأمم المتحدة من لبنان، وكذلك الضغوط الإسرائيلية على لبنان بنفس المطالب لمنع حزب الله من إرسال أسلحة وقوات إلى سوريا، ومناقشة الأوضاع الفلسطينية والسورية، كما هنأت إيران لبنان بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سعد الحريري كإشارة لأهمية الأمن والسلام في لبنان³. وسارع ظريف لعرض مساعدة لبنان بعد انفجار 4 أغسطس (آب) 2020، وتوجه في الثالث عشر من أغسطس إلى لبنان داعياً الحكومة اللبنانية لعدم استقبال أيّ مساعدات دولية مشروطة سياسياً، مؤكداً على ضرورة أنّ الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني هم لوحدهم من يقرر مستقبل لبنان. وهنا يريد ظريف أن يؤكد على رفض أيّ تدخل أجنبي في لبنان. والتأكيد على رفض أيّ تدخل أجنبي في لبنان، رافضاً مشاركة إيران في مؤتمر المانحين لجمع مساعدات للبنان بسبب الانهيار الاقتصادي، ورغم تأكيده على دعم إيران للبنان ومساعدتها، فإن هذا الموقف يؤكد تخوف إيران وقلقها من أيّ تدخل أجنبي في لبنان، ويريد أن تكون لوحدها من يساعد لبنان من واقع فلسفتها وسياستها بأن لبنان من ضمن دوائر نفوذها وسيطرتها في ظلّ خارطتها السياسية للمنطقة.

1 <https://bit.ly/3j9jZct>

2 <https://bbc.in/2QicmUV>

3 <https://bit.ly/3aRwG8Z>

أصبح لإيران ذراع قوي في لبنان سواء على المستوى العسكري، حيث أصبح حزب الله قوة عسكرية نافذة ومعتملة بل ويمكن القول أنه دولة داخل دولة، وأنّ قوته العسكرية تتفوق على الجيش اللبناني عدة وعنادًا وتدريبًا وتسليحًا، ومسيطر عمليًا على معظم الأراضي اللبنانية بما فيها مناطق أهل السنة، كما أنه أصبح له حضوره السياسي بعدما حصل عام 1993 على 12 مقعد بانتخابات البرلمان اللبناني، كما وفاز بعشرة مقاعد عام 2009، واستطاع عام 2011 إسقاط حكومة الوفاق اللبناني برئاسة سعد الحريري الذي كان مدعوم سعوديًّا.¹ وكان تحرك حزب الله بدافع محاولات الحكومة اللبنانية الحدّ من دور حزب الله، ومحاولات نزع سلاحه، ورفضه الانضمام للجيش اللبناني، وهو ما أدى بحزب الله للتحرك لإسقاط الحكومة اللبنانية، وفي عام 2016 لم ينجح سعد الحريري بتشكيل حكومة لبنانية إلا عندما أجرى تسوية مع حزب الله، كما أصبح ميشيل عون حليف حزب الله رئيسًا للبنان في أكتوبر (تشرين أول) 2016².

نتيجة لهذه التطورات يعتبر حزب الله وإيران أكثر المنتصرين في المتغيرات اللبنانية، بل وقد نجح تحالف الشيعة (حزب الله وحركة أمل) بالفوز بـ 27 مقعدًا في انتخابات البرلمان اللبناني 2018 مما منحهما مزيدًا من النفوذ والسيطرة داخل مؤسسات الحكومة والدولة اللبنانية. وعليه تنفيذ سياساته في لبنان وسوريا ومواجهة "إسرائيل"، وهذا يوضح الدور الإيراني المتعاظم في لبنان، والدعم الإيراني الكبير لحزب الله والشيعة في لبنان، بل وأعتبر مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية أنّ هذا الانتصار هو انتصار لإيران في لبنان، وانتصار للمقاومة اللبنانية في وجه "إسرائيل".³ وعليه يمكن رسم السياسات الإيرانية في لبنان من خلال عدة محددات أهمها:

1. الموقف من قوى المقاومة: تُجهر إيران بشكل علني إنّها تدعم المقاومة اللبنانية والعربية ضد "إسرائيل"، بل وتعتبر حزب الله أحد أدواتها وأذرعها الخارجية لتحقيق أهدافها وغاياتها في المنطقة، وتقدم دعم مالي وسياسي غير محدود لحزب الله، بما أنه أحد أذرع المقاومة ضد "إسرائيل" من جهة، والعلاقة الأيديولوجية المذهبية من جهة أخرى (الشيعة) وأنّ العلاقة بينهما اتحاد وتحالف ومصالح، وتقدم دعم لا محدود للحزب للحفاظ على حالة التوازن في الساحة اللبنانية ضد السعودية ودول الخليج من جهة أخرى، وضد "إسرائيل" من جهة ثالثة،

1 <https://bbc.in/3aQ8Jz1>

2 <https://bit.ly/2Ehoz9K>

3 <https://bit.ly/32oRa56>

وقد وصل الدعم المالي لحزب الله بما يقدر 700 مليون دولار¹. وكذلك لا تتوانى إيران من دعم حزب الله سياسياً في المحافل الدولية، وهو ما أكدّه ظريف سنة 2019 بزيارته للبنان بعد طلب الأمم المتحدة نزع سلاح الحزب، بل وصرح علناً برفض ذلك، وأكد على أهمية وجود حزب الله بجناحه العسكري لحفظ السلام والأمن في المنطقة.

2. الموقف اللبناني من الخلاف الإيراني مع السعودية: بما أنّ حزب الله الشيعي مدعوماً بقوة من إيران وهو القوة العسكرية والسياسية الأكبر في لبنان، والسعودية تدعم حليفها السني سعد الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، واستمرار دعم إيران للحزب في صراعه مع سعد الحريري فإنّ لبنان بقوته العسكرية والسياسية يُدعم الموقف الإيراني الذي يتبنى المقاومة، والذي يعتبر مدّاً للنفوذ الإيراني وقوتها خارج إيران، ومواجهة الدور السني السعودي من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى، وما يؤكد الموقف اللبناني المناصر لإيران تصريح الرئيس اللبناني ميشيل عون أثناء زيارته للسعودية مؤكداً أنّ المساعدات التي تقدمها إيران للمقاومة في لبنان لن تضر علاقات لبنان مع الدول العربية.² هذا على المستوى السياسي والديبلوماسي للعلاقات الإيرانية - اللبنانية، والأهمية التي توليها إيران للبنان نظير فلسفتها الأيديولوجية والسياسية، ورؤيتها لضرورة لبنان كمنطقة نفوذ قوية لها في المنطقة لما تحتله لبنان من أهمية استراتيجية في الاستراتيجية الإيرانية، فالساحة اللبنانية تتميز في الفهم السياسي الإيراني سواء على مستوى الأهمية الاستراتيجية لموقع لبنان جغرافياً في مواجهة "إسرائيل" من جهة، واعتباره من ضمن دوائر الأمن القومي السوري المهمة ثانياً، والسيطرة والهيمنة الشيعية من قبل ذراعها حزب الله وحركة أمل الموالية لسوريا على مقاليد ومفاتيح السلطة في لبنان في مواجهة السعودية والحلف السني، أيّ أنّ لبنان يعتبر من أولويات السياسة الإيرانية، ومن ضمن الخطوط الرئيسية للمعتقدات الأيديولوجية الإيرانية في مواجهة التحديات التي يمكن من خلالها تنفيذ العقيدة الإيرانية التي حددها الثورة الإيرانية منذ انتصارها، ورسمها آية الله الخميني مرشدها وإمامها الأول، ومن ثمّ خليفته على خامنئي. لذلك تعتبر لبنان ضمن دوائر الفعل الداخلية الإيرانية

1 <https://bit.ly/2ErZ5GU>

2 أسماء سيد رمضان وآخرون: العلاقات الإيرانية اللبنانية في ضوء الوجود الشيعي في لبنان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 1 سبتمبر (أيلول) 2020.

التي تساهم في تنفيذ السياسات الإيرانية، والفزاعة القوية التي تلوح بها في وجه "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك السعودية ودول الخليج العربي. من واقع هذه الأهمية بالنسبة لإيران فيما يتعلق بضمان السيطرة والهيمنة، والحفاظ على نفوذها هناك فإنها تدرك ضرورة التحرك على مستويات أخرى في الساحة اللبنانية، وخاصة المستويات الاقتصادية المعقدة في لبنان، والاختيار الاقتصادي الذي يعتبر مدخلاً لقوى تصنف كأعداء لإيران، لذلك لم تغفل إيران دفع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث حاولت أن تدفع المشهد الاقتصادي وتحديث به تطوراً ملحوظاً، مستغلة رفع العقوبات الاقتصادية عنها على خلفية برنامجها النووي لزيادة التعاون اقتصادياً مع لبنان، وزيادة الاستثمارات الإيرانية في لبنان، وكذلك الاستفادة من سوق جديدة تفتح لها آفاقاً جديدة في الاقتصاد وخاصة في المنطقة أو الإقليم.

لم يُسجل لبنان كأحد الدول التي لها تبادل تجاري مع إيران، وعليه بدأت إيران بالاهتمام في البحث عن سبل تعزيز الاقتصاديات المتبادلة، وإثقال ميزان التبادل التجاري، وتحرير التجارة، ودعم التعاون الاقتصادي وطرح العديد من المشاريع، ووصل حجم السلع المتبادلة عام 2012 مع بيروت حوالي 115 مليون دولار كصادرات من قبل لبنان تقدر 37 مليون دولار، ومن الجانب الإيراني 78 مليون دولار، ورغم عدم تطور هذا التبادل في السنوات الأخيرة إلى أن إيران تحاول الدفع بمزيد من الاستثمارات في لبنان.¹ كما قامت بتكثيف المحاولات والزيارات المتبادلة سنة 2015 لزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة، وقيام وفود من رجال الأعمال اللبنانيين بزيارات إلى إيران لتطوير العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي والتجاري، ما أثمر عن نتائج إيجابية على مستوى المشاريع العامة، وعرض طهران تعويض لبنان بعدما أوقفت السعودية ودول الخليج دعمها لبنان بعدما اتهمته بتشكيل حكومة حزب الله، بل واستقبلت لبنان معرض (صنع في إيران) عام 2013، وهو مؤشر على استعداد البلدين لإنماء العلاقات الاقتصادية والتجارية.² كما اقامت لبنان مؤتمر (الفرص الاقتصادية بين لبنان وإيران) سنة 2016، وإطلاق منتدى رجال الأعمال اللبناني - الإيراني، واستأنفت المحادثات في اتفاقيات التجارة الحرة وتحديث الإجراءات الجمركية والضريبية. كما عرضت إيران في 15 مايو (تموز) 2020 استعدادها لاعتماد الليرة اللبنانية في

1 <https://bit.ly/3hCBj9t>

2 <https://www.lebanonfiles.com/news/542305/>

عمليات التبادل التجاري بين البلدين وتحديداً في العمليات المتعلقة بالنفط، كذلك حيازة إيران على مشاريع الكهرباء والمياه والزراعة والدواء... إلخ، وإرسال العديد من الطائرات المحملة بالمواد الإنسانية والمساعدات العاجلة بعد انفجار مرفأ بيروت، وأنشأت مستشفى طبي في بيروت.¹، ولم تتوقف العلاقات الإيرانية - اللبنانية على المستويين السياسي والاقتصادي بل شكّلت سلسلة من التفاهات والاتفاقيات والتعاون في المجال العسكري، وبدأ هذا التعاون فعلياً أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 حيث أرسلت إيران ألف جندي من الحرس الثوري تم نشرهم في منطقة البقاع اللبنانية، والقيام بتدريب ميليشيا شيعية شكّلت النواة الأولى لحزب الله. ورغم الموقف المعلن في العديد من المناسبات من رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري رفض أيّ تعاون عسكري مع إيران، حيث إنه ينظر لإيران دولة تحاول بسط نفوذها في المنطقة وخاصة في لبنان إلا أنّ التنوع والتعقيد العرقي والديني والمذهبي للنسيج السياسي اللبناني، الذي ينقسم ما بين مسلمين (شيعة وسنة) ومسيحيين (مارونيين وأرمن وأرثوذكس... إلخ)، ودروز... إلخ لم يجد هذا الرفض إجماعاً سياسياً لبنانياً، فالحركات الشيعية وعلى وجه التحديد حزب الله يعتبر ذراع وأداة إيران في لبنان يعتمد وبشكل مطلق وكلي عسكرياً على إيران، وعليه فإنه يرفض ما يعلنه سعد الحريري بل ويضرب به عرض الحائط. إلا أنه ورغم ذلك لم يتم حتى الآن أيّ دعم أو تسليح رسمي إيراني للجيش اللبناني أو عقد أيّ اتفاقيات لتسليح الجيش اللبناني أو تبادل الخبرات في المجالين العسكري والأمني.

من أهم التعقيدات التي تواجه السياسة الإيرانية في لبنان التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني عامة، وللنظام السياسي اللبناني خاصة، حيث أنّ النظام السياسي اللبناني يقوم على الطائفية، والتقسيمات الطائفية فرئيس الجمهورية وفق النظام السياسي اللبناني من الطائفة المارونية، ورئيس الوزراء مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي، أيّ أنّ الرؤساء الثلاثة موزعين طائفيًا مما يعمق من استمرارية النزاع الطائفي في لبنان، وأدى دعم إيران لحزب الله الشيعي وللحركات الشيعية تصاعداً في حدة النزاع الطائفي وتعتبره الطوائف تهديداً لها ولوجودها، وإخلاقاً في موازين القوة لدى الطوائف، لذلك يعتبر هذا الصراع من أهم المحددات والمخازير التي تقف في وجه الهيمنة الكلية لإيران على لبنان.

وإدراكاً من إيران لأهمية الجوانب الثقافية والعلمية كدور مهم ومكمل لأوجه التعاون الأخرى، ودورها الفاعل في نشر أفكارها في الدول الأخرى وخاصة في المجتمعات التي يوجد بها التقاء فكري وبيدولوجي، بل ومذهبي، وإدراكاً لأهمية الساحة اللبنانية كقوة مؤثرة في النفوذ الإيراني فإنها أقامت

1 <https://bit.ly/3lopZ31>

علاقات ثقافية مع المجتمع اللبناني من خلال العديد من المؤسسات الدينية والمجتمعية، وعليه فقد اتبعت إيران نظام الابتعاث أو المنح الطلابية العلمية للطلاب اللبنانيين وخاصة الشيعة، وهذه المنح لم تقر مع انتصار الثورة الإيرانية بل كانت منذ عهد الشاه حيث كان مخصص للطلبة اللبنانيين الشيعة عشر منح سنوية، ومع الثورة الإيرانية ورغم التغييرات الكبيرة التي أحدثتها الثورة على المناهج العلمية، ونظام المنح والتعليم للأجانب والذي حدد بإجراءات خاصة أهمها عدم السماح للطلبة الأجانب في تعلم بعض التخصصات، إلّا أنّ وزير التعليم العالي الإيراني بعد مباحثات مع الخارجية اللبنانية استتنت الطلاب اللبنانيين من الكثير من القوانين الخاصة بالطلاب الأجانب، ممّا يدل على أنّ إيران ترى بلبنان ساحة خصبة لنشر نفوذها، وعقيدتها الأيديولوجية، بل وزادت من عدد المنح من عشر عام 1977 إلى مائة منحة بمنتصف الثمانينات توزع على الطلبة الشيعة، حيث كان لحركة أمل عشر منح، ولحزب الله تسعون منحة لأنه الأكثر قرباً من إيران، ممّا يؤكد على مدى التقارب الثقافي والأيديولوجي بين إيران وشيعة لبنان.¹ بل وزادت إيران عدد المنح إلى عام 2021 إلى 148 وهذا يؤكد مدلولات السياسة الإيرانية تجاه لبنان والتي تتلخص في:

أولاً: استقطاب الطلاب من الخارج لنشر الأفكار الإيرانية وعلى وجه التحديد أفكار الثورة الإيرانية، ومنها أنّ يكونوا سفراء للثقافة الإيرانية عند عودتهم لبلادهم.

ثانياً: السعي الدؤوب لأن تكون الرائدة في العالم الإسلامي بعيداً عن المملكة السعودية، ومواجهة الفكر الصهيوني.

أما على صعيد العلماء وخاصة علماء المذهب الشيعي، فقد استعانت الدولة الصفوية بعلماء من جنوب لبنان، وأمر الشاه إسماعيل بقيام علماء الشيعة اللبنانيين بتعليم الشعب الإيراني تعاليم الدين، كما فتحت إيران بعد الثورة وبأوامر من آية الله الخميني العديد من المنابر الإعلامية وعلى رأسها فضائية المنار، ورايو النور، وجريدة الانتقاد، وأنشأ حزب الله مدارس الإمام الخميني، ومدارس الإمام المهدي، ومدارس شاهد، أيّ نشر الثقافة الشيعية في لبنان، كما أنشأت العديد من المؤسسات المجتمعية مثل مؤسسة القرص الحسن، ومؤسسة النية الحسنة الخيرية، والعديد من المؤسسات والبنوك والمستشفيات.²

1 <https://bit.ly/32GwiX0>

2 <https://bit.ly/31FFXxM>

بعد هذا الاستعراض المحوري للدور الإيراني في لبنان على كافة المستويات، وكيفية التعامل والتفاعل الإيراني مع الأزمات اللبنانية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية، وعلى مستوى العلاقات نخلص إلى أنّ إيران حاولت قدر المستطاع أنّ تحافظ على الساحة اللبنانية، وتقوية نفوذها من خلال أدائها وأذرعها، من نابع إدراكها لخصوصية الطابع الطائفي للساحة وللنظام الإيراني وقدرتها على التفاعل مع هذا التقسيم الطائفي بحيث نجحت في استقطاب الرئيس اللبناني الماروني ميشيل عون لحلفها، وللتعاون معها في مواجهة أيّ تدخلات خارجية أجنبية، وكذلك أيّ تدخلات سعودية وخليجية من خلال إضعاف حلفاء الجناح السني وخاصة سطوة عائلة الحريري المتنفذة في لبنان.

رابعاً: التحديات والعقبات الدولية (الملف النووي الإيراني):

من غير المنصف أو من باب الإنكار والإجحاف للمرجعية التاريخية أنّ تُختصر التحديات التي واجهتها إيران عبر تناول ملف معين في زمن أو حقبة معينة أو حتى في عهد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، فالواقع الجيوسياسي والإرث التاريخي لإيران، وأطماعها الإقليمية كدولة ترى بذاتها أحد الكبار جعلها دومًا دولة وكيان في عين العاصفة الدولية والإقليمية، وفي مواجهة كتلة ديموغرافية وسياسية تصارعها في الامتداد المتشعب جيوسياسيًا وديموغرافيًا استنادًا للتاريخ والصراع التاريخي، الذي تفجر ما قبل الإسلام وامتد إلى ما بعد الإسلام واستمر حتى كتابة هذا الكتاب، وسيستمر مستقبلًا كنتيجة حتمية لأهمية المنطقة واعتبارها مطمع ومغرم لكلّ قوى الاستعمار العالمي بكلّ أنواعه وألوانه. وكلّ السيناريوهات والمذلولات تؤكد ذلك.

فإنّ كانت الشاهنية انحازت للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ضد الحلف السوفياتي الاشتراكي، وضد الجغرافيا العربية (القومية)، فإن نظام الثورة الإيرانية انتقل إلى الضد، حيث أسس مبادئ ثورته على عداء قوى (الاستكبار) العالمي، وأخذ يتقرب لروسيا وريثة الإتحاد السوفيتي رويدًا رويدًا حتى أصبح الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة بعد أنّ سقط كلّ حلفاء روسيا العرب سواء العراق أو ليبيا. كما أنّ شعارات ومبادئ الثورة الإيرانية، وعلى وجه التحديد شعار "تصدير الثورة" وضعها في تحدٍ معقد ومواجهة محتممة مع الجيوسياسية العربية. وأصبحت إيران عدوًا مهددًا للعرب في المنطقة، وربما حرب عام 1980 على العراق كانت من أهم التحديات التي واجهت الثورة الإيرانية، وإيران عامة من حيث فرض مبادئها العقائدية المذهبية أو من حيث شعاراتها الثورية التي أطلقتها، وخاصة شعار (المستكبرين) و (المستضعفين)، وربما عبّر عن هذه الشعارات أو المبادئ التي أسست عليها الثورة الإيرانية، ما قاله زعيمها

الروحي والديني آية الله الخميني: "إننا بمنطق صدر الإسلام نتحرك، فإذا قتلنا فنحن في الجنة، وإذا هزمنا فنحن في الجنة، وإذا أوقفنا بالهزيمة من أعداء الإسلام فنحن أيضاً في الجنة، ومن أجل ذلك لا نخاف الهزيمة... إلخ¹". في هذا السياق وبعيداً عن تفسير تلك المقولة، فإنَّ تشبيه الثورة الإيرانية "بصدر الإسلام" يحمل في طياته أبعاد ورؤى ومفاهيم ما يصبو إليه آية الله الخميني، وحقيقة مفهوم "تصدير الثورة" وهو ما نخصه لمبضع الحقيقة والتاريخ بلغة الحياد في هذه الجزئية من شرح التحديات الدولية للرؤية الرئيسية لهذه التحديات.

1. مفهوم تصدير الثورة:

قبل الإبحار عميقاً في استعراض هذا المفهوم والرؤى العديدة والمتعددة، والحقائق التي استندت إليها الثورة الإيرانية وفهم الذين تحدوا شعاراتها، وخاصة شعار تصدير الثورة، فهناك بضعة أو جملة من الأسئلة المحكية التي لا بد والإجابة عليها بنقد تاريخي يستند للمرجعية التاريخية. هل فعلاً تبنت الثورة الإيرانية شعار "تصدير الثورة"؟ أم أنَّ المحاور الإقليمية والدولية هي من أُلصقت الشعار كمبرر لوأد الثورة الإيرانية في مهدها، وعدم تمددها؟!

من الإنصاف التاريخي والبحثي الموضوعي أنَّ نستدرك حقيقة جلية وهي أنَّ جمل أو معظم الشعوب في الأقاليم المجاورة تلقفت انتصار الثورة الإيرانية بحماسة شديدة، بل وصورها البعض بأنها انبعثت لروح الإسلام من جديد، ونبض الحياة لقلب الأمة الإسلامية التي أعاد لها الحياة والأمل مرة أخرى، بعد الانتكاسات والهزائم التي منيت بها الأمتين العربية والإسلامية، وما رسخ هذه الحماسة وأشعل فتيلها ما تبنته من شعارات تحررية، وشعارات عدائية ضد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، وإغلاق السفارة الإسرائيلية وتحويلها لسفارة فلسطينية، واستقبال الفاتحين للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحالة الإجماع باختلاف المشارب الأيديولوجية نحو الثورة الإيرانية، والتفاف النخب الفكرية والأدبية والثورية حول هذه الثورة، بل والتأثر ثمَّ تبني أفكارها وشعاراتها، كما فعل الدكتور فتحي الشقافي الذي أسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بناء على معطياتها وشعاراتها.

وعودة إلى صلب الموضوع بعيداً عن الإسهاب في الفروع، والتحصيص بمفهوم وحقيقة شعار تصدير الثورة، علينا التوقف رويداً أمام مقولة الإمام آية الله الخميني "صدر الإسلام"، وفق السيرة المحمدية،

1 رفعت سيد أحمد: الأعمال الكاملة للشهيد فتحي الشقافي، المجلد الأول، ط1، دار الكتب المصرية، مركز يافا للدراسات

والأبحاث، القاهرة، 1996، ص459.

والرسالة الإسلامية بدأ محمد بن عبد الله (عليه الصلاة والسلام) رسالته داعياً القبائل والمدن التي تحيط بالمدينة المنورة، بعدما أتم فتح مكة، ومن ثم بدأ بإخضاع الدول والأمم، وتجهيز الجيوش لنشر الدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية وبلاد الشام، وبلاد فارس (إيران)، أي أن صدر الإسلام هو نشر الدعوة بالسيف والسيف معاً، وهنا هل أراد آية الله الخميني نشر مبادئ الثورة وفق هذا الفهم وهذه الشريعة، أي "تصدير الثورة"، بكلّ التفسيرات التي يمكن تحويرها فإنّ المعنى الأكثر وعياً لفهم ومفاهيم آية الله الخميني يؤكد مفهوم "تصدير الثورة" وفقاً لهذا التغيير المجازي الذي استند إليه، وقد أكدّ الرئيس الإيراني محمد خاتمي هذا المفهوم بقوله: "وإسلام الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم - نزل اليوم بركة الثورة الإسلامية إلى الميدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام، وقد أقام دولة، ومن ثمّ دعا منافسيه ومعارضيه إلى النزول، ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب، بل وفي ميدان العمل وواقع الحياة"¹. كما صور هذا التصور الدكتور فتحي الشقاقي، قائلاً: "هذه مرحلة الإسلام ولذا فقد خرجت الجماهير تحت ظله؟؟؟ ولم تكن مرحلته لما خرجت الجماهير بهذا الشكل من أجله... لقد تساقطت أمام شعوب المنطقة كلّ الاحتمالات... إنّ تجارب مضنية مع الليبرالية والاشتراكية يعلن الآن فشلها وسقوطها"²، كما يقول: "سنردد مع الإمام الخميني، إننا نعرف أنّ جميع القوى السياسية في العالم تريد تحطيم حركتنا. لكننا نعرف في الوقت نفسه أنّ مسؤولياتنا الإسلامية والحكم الإلهي يفرض علينا عدم الإغراق في القلق، أننا بمنطق صدر الإسلام نتحرك... إلخ³". وفقاً لتلك الاستراتيجية، وانطلاقاً من النظرية التي حاول الإمام الخميني تعزيز موقع ودور إيران على أنها أم القرى، انطلاقاً من المفهوم القرآني حول موقع مكة المكرمة في الإسلام، وتأسيساً على مركزية الجغرافيا الإيرانية بالنسبة للدول الإسلامية، مما استدعى العمل على تحويل هذه الدولة إلى أمة واحدة ودولة إسلامية تمهد الطريق أمام إقامة نظام إسلامي بقيادتها، وعليه خروج إيران من الجغرافيا يحولها إلى محور هذا الإقليم وزعامته، وفقاً لنظرية الخميني التي تؤسس على الحفاظ على إيران

1 أمانى محمد عريقات: السياسية الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (القضية الفلسطينية 1979-1979-

2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2012، ص 54.

2 المرجع السابق، ص 460.

3 نفس المرجع، ص 461.

كأم القرى للعالم الإسلامي ضروري من أجل الحفاظ على الدين الإسلامي.¹ وفي نظرية أخرى أو عقيدة أخرى للإمام الخميني حول مفهوم تصدير الثورة يرى وفق ما قاله: "لا يعني تصدير الثورة أنّ نندخل في شؤون دول أخرى، ولكن سنجيبهم عن أسئلتهم بشأن معرفة الله".² هذه العقيدة أو تلك النظرية التي رسختها الثورة الإيرانية ورجالها شريحة الأئمة التي استطاعت أنّ تصدر المشهد الإيراني بعد القضاء على شركائهم الوطنيين مثلت أهم التحديات الإقليمية التي واجهت إيران وثورتها في الإقليم، وحفزت الدول الإقليمية وخاصة دول الجوار، محدثاً فرعاً كان نتيجته حرب طويلة بين العراق وإيران استمرت ثمانية سنوات انتهت بقبول قرار مجلس الأمن (598) والذي عقب عليه الخميني قائلاً: "ويل لي لأني ما زلت على قيد الحياة لأتجرع كأس السم بموافقتي على اتفاقية وقف إطلاق النار... وكما أشعر بالخجل أمام تضحيات هذا الشعب".³ وربما عبّرت هذه المقولة، وهذا القبول بوقف القتال والعودة إلى ما قبل الحرب هو أفدح الأثمان التي دفعتها إيران والتي مثلت ضربة قاسية لنظرية "تصدير الثورة" أو للحماسة الثورية التي صاحبت انتصار الثورة الإيرانية، وما رسمه لها قادتها وإمامها من إنها انتصار للأمة الإسلامية، وانتصار لمركزية الدولة الإيرانية والثورة الإيرانية التي يمكن لها البناء في واقع إقليمي منهك ومأزوم، كما أنّ رهاؤها على القضية الفلسطينية فشل في تطويع منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية الحليف الرئيسي للثورة الإيرانية في المراهنة على وقوفهم ضد العراق، والانحياز للموقف الإيراني. وعليه فقد خسرت إيران تكتيكاً واستراتيجية التحدي الأهم والأصعب في واقعها الإقليمي، وكذلك في الجيوبولتيك المحيط بها، وإنّ كانت بعد احتلال العراق عام 2003 قد غيرت من إستراتيجية "تصدير الثورة"، واستطاعت أنّ تجد لها موطئ قدم في العديد من الدول العربية مثل لبنان عبر حزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، وتحالفها مع النظام السوري، وحركات الإسلام السياسي في فلسطين "حماس والجهاد الإسلامي"، وتشكيل حلف الممانعة الذي يواجه حلف الاعتدال العربي مصر والسعودية والإمارات، يبقى السؤال قائماً هل تحلت إيران عن هذا التحدي الإستراتيجي

1 حسن حفيظ: إيران تصدير الثورة والنفوذ، صحيفة الحرف، لبنان، 14 فبراير (شباط) 2017. وفي نظرية أخرى أو عقيدة الأخر

2 أحمد يحيى جعفر: إيران وعقيدة تصدير الثورة، البضاعة في أسواق العرب، صحيفة جيل، 25 يناير (كانون ثان) 2017.

3 المرجع السابق.

"تصدير الثورة" أم اتجهت نحو رسائل وأدوات وإستراتيجيات بديلة للنهوض بمشروعها الكبير؟ وفرض تحدي في المواجهة؟

2. احتلال أفغانستان عام 2001:

خاضت إيران صراعًا عنيفًا على المستويين الإقليمي والدولي ممثلًا بالتحدي الأساسي بنظرية "تصدير الثورة" وفشلت في بدايات انتصار ثورتها في التأسيس لهذا الشعار، ومن ثمّ انتهج الرئيس رفسنجاني سياسة الاعتدال والتقارب مع القوى الإقليمية والدولية، فإنها تعرضت لتحديًا أكبر بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه قواتها لدولة الجوار "أفغانستان" والقضاء على حكم طالبان وتنظيم القاعدة والذدان يتعارضان مذهبياً مع إيران، إلا أنّهما لا يتناقضان وفق المفهوم الواسع والأكثر شمولاً قوى دينية إسلامية عقائدية ما يجمعهما أكثر ما يجمع إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت قواتها على حدود الجمهورية الإيرانية، وأصبحت أكثر قرباً وتهديداً لإيران التي تنظر لها أيّ لولايات المتحدة الأمريكية (الشيطان الأكبر) والعدو المركزي والرئيسي في حلقة الصراع الدولية التي تتمدّد وتتمدد الجمهورية الإيرانية.

اتخذت إيران عبر الرئيس محمد خاتمي مواقف أكثر براغماتية من الأحداث الدولية، على خلاف المواقف السابقة لإيران وقيادة الثورة الإيرانية، هذه المواقف البرغماتية عبر عنها خاتمي في العديد من التصريحات أهمها قوله: "إننا لسنا طالبان، ونحن لا نهدف إلى انتهاج خطط أمنية على غرار طالبان، ولا نريد هذا الضرب من الإسلام الذي تمارسه طالبان"¹، كما قال: "إنّ أمريكا لها حضارة تستحق الاحترام، ويزداد احترامنا لها عندما نلاحظ جذور هذه الحضارة، وفيما يتعلق بحرق العلم الأمريكي، فإنني لن أرضى مطلقاً بكلّ شيء يتسبب في جرح مشاعر أيّ شعب أو الإساءة إلى رمز ونموذج أيّ شعب"². لقد اتضحت برغماتية الرئيس الإيراني الذي لم يقدم موقفاً واضحاً وصريحاً من الحرب الأمريكية - الأفغانية، كما أنه لم يعبر عن انقلاب في الفهم الاستراتيجي الإيراني، أو في مبادئ وشعارات الثورة الإيرانية التي يعبر عنها الإمام خامنئي السلطة العليا في الجمهورية الإيرانية، واعتبار أنّ الرئيس يعبر عن السياسات الإيرانية، الذي حدد تصريحاته في دائرة العداء المذهبي لحكم ومفهوم سلطة طالبان وعقائدها المذهبية، وراдикаليتها المذهبية، دون الأخذ بمفهوم الشراكة الجغرافية التي تربط البلدين بحدود طويلة، وهو الحرس والخشبة التي

1 حسن قطامش: الموقف الإيراني من حرب أمريكا أفغانستان، صحيفة البيان، 26 يونيو (حزيران) 2013.

2 نفس المرجع.

عبر عنها وزير الخارجية كمال خرازي بوضوح أكثر من الرئيس خاتمي، حيث قال: "إنّ إيران وأفغانستان تشتركان في حدود طويلة، ومن الطبيعي ألاّ تستطيع إيران أنّ تصمت إزاء الوضع الراهن في جارّتها الشرقية، ولهذا فإننا نعتقد أنّ حكومة طهران يجب ألاّ تواجه الأحداث الأخيرة في المنطقة بالتساهل والتبسيط"¹. وعليه فإنّ الموقف الإيراني من احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، والقضاء على سلطة وحكومة طالبان مثل موقفًا مرتبكًا، خاصة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في أعقاب تفجيرات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 شعارها "من ليس معنا فهو ضدنا"، كما أنّ إيران كانت غير آمنة على حدودها من حكم طالبان الراديكالي، وعليه فقد تجاوبت ضمناً مع الإجماع الدولي في ظلّ تعقيد المعادلة التي وجدت نفسها أمامها، فإن كانت ترغب في التخلص من حكم طالبان، فإنها لا تريد للولايات المتحدة الأمريكية الوجود عسكريًا على حدودها الشرقية أو في دول آسيا الوسطى، ودول الشمال الواقعة على بحر قزوين ممّا يهدد أمنها وثرواتها، وعليه فقد تعاملت إيران مع هذا التحدي من خلال:

1. إدانة الإرهاب بكلّ اشكاله، بما في ذلك ما جرى في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر.

2. رفض العمليات العسكرية ضد الشعب الأفغاني.

3. رفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة ما يسمى الإرهاب الذي تقوده في أفغانستان.

4. التأكيد على دور الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب.

في ظلّ هذه المحددات استطاعت إيران أنّ تضع موقفها ضمن دوائر "الحياض الإيجابي" أيّ محاولاتها التقريبية لسياسة (اللحم)، وهو الموقف الأكثر ليبرالية ومرونة في الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، كما أنه موقف تعبيري عن السياسة البرغماتية التي يتبناها الرئيس الإيراني محمد خاتمي وسيطرته على آراء وتوجهات المحافظين وخفض لغة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الموقف الذي استطاعت من خلاله الولايات المتحدة من تحقيق مكاسب عديدة أهمها تحييد الموقف الإيراني، وإغلاق الحدود مع أفغانستان، وضمان عدم تهريب الدعم والأسلحة أو هروب جماعات من طالبان والقاعدة، وأيضًا حسم موقف الحلف العسكري للفصائل الشيعية في أفغانستان "حلف الشمال" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

1 صحيفة همشري "المواطن": 29 يناير (كانون ثان) 2001.

إذن فإنّ إيران استطاعت تطويع برغماتية الرئيس خاتمي في تصدير أزمة احتلال أفغانستان، وغض البصر عما أسمته الموقف الراديكالي من (الشيطان الأكبر) الذي أطلقته بُعيد الثورة الإيرانية، واللعب والتناغم السياسي مع المصلحة الإيرانية في عدم الصدام مع التكتل الدولي المسمى محاربة الإرهاب.

5. احتلال العراق عام 2003:

لقد وجدت الجمهورية الإيرانية نفسها أمام تحديات معقدة على المستويين الإقليمي والدولي، هذه التحديات التي تؤكد حقيقة إدارة السياسة الإيرانية للمفات الأزمة وكيفية حل شيفرة التوافق والاتساق التاريخي ما بين "شعارات ومبادئ الثورة الإيرانية"، ومواقفها الصلبة من معسكر (المستكبرين) و(المستضعفين) على وجه التحديد، وما بين الحفاظ على مركزية دورها الإقليمي والدولي.

الفاعل الوحيد الذي يمكن الارتكاز إليه، هو التطور الديناميكي الذي جعل قاعدة المعادلة مقلوبة سياسياً، وعسكرياً هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 والتي وضعت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية حدًا قاطعًا لسياسة المناورة والليبرالية في الموقف، ووضعت السياسة الدولة أمام خيارين لا ثالث لهما، "معنا أو ضدنا" حتى سياسة الحياد الإيجابي، لم يعد لها حيز في الفهم الأمريكي أو السياسة الأمريكية، وعلى وجه التحديد في حملة "مكافحة الإرهاب" التي أطلقتها من أفغانستان عام 2001، واستعرضنا في البند السابق الموقف الإيراني من هذه الحملة، والموقف البراغماتي للرئيس الإيراني خاتمي من هذه الحملة، واحتلال أفغانستان رغم المخاطر المعقدة التي تحيط بالحدود الشرقية الإيرانية، والحياد الإيجابي، بل والصمت الإيجابي الذي مارسه إيران من مشاركة حليفها "الحلف الشمالي" الشيعي مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد حركة طالبان، وتنظيم القاعدة وربما هو الصمت الذي يوحى بالمواقفة غير المعلنة، أو ضمن سياسة التوافق غير المعلنة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وتبدو الأمور وفق عقلانية التحليل أنّ الهدفان الأمريكي والإيراني تلاقيا في إزاحة أحد أهم أعداء إيران المذهبيين من أفغانستان. ولكن ووفق هذه التقديرات التحليلية الأقرب للصواب ما هو الموقف الإيراني من التطورات الديناميكية التي أحدثتها غزوة العراق للكويت وما نتج عنها من حشد قوات كلّ قوى (المستكبرين) وفق الوصف الإيراني - على تخوم إيران- بل في منطقة إيران الأمنية الحيوية، ولم يعد يبعد هذه القوى عن إيران أيّ موانع جغرافية أو طبيعية.

مثلت الأزمة الكويتية بروزاً فاعلاً لثلاث محاور في المنطقة، العراق الذي حاول أنّ يكون قائداً على رأس الهرم الخليجي، وإيران التي تسعة لتكون مركز رئيسي يقود العالم الإسلامي، والسعودية التي تفرض

نفسها على زعامة العالم الإسلامي بحكم نفوذها الديني، وقدسية المقدسات الدينية بها.¹ والأوضاع والوقائع الاقتصادية والعسكرية، والسياسية ترجح كفة العراق مقارنة مع القوى الثلاث سابقة الذكر. إنَّ العلاقات الإيرانية - العراقية بعد حرب 1980 تركت العديد من الملفات الشائكة والمعقدة بين الجانبين، واتهامات معقدة حول عدم تقيد كلِّ طرف بما اتفق عليه، كما أنَّ إيران لا ترى بنظام صدام حسين إلاَّ عدوًّا كما كانت ترى بحكم طالبان بأفغانستان، ولكن كانت إيران تدرك أنَّ احتلال العراق وتفكيكه يجلب لها أزمات كبيرة وخطيرة، وربما يتعارض مع سياسات واستراتيجيات إيران المستقبلية، لذلك فقد وقفت موقف المتشدد من الأزمة العراقية - الأمريكية، رافضة محاولات وقرارات الغزو الأمريكي للعراق، وأنَّ احتلال العراق يعيد المنطقة إلى ما قبل نصف قرن من الأزمات، ويعيد الشعوب لحالة الصراع والاحتراب، رغم أنها اتخذت موقف الحياد من التحالف الدولي (لتحرير الكويت)، وربما هذا الحياد إدراكًا أنَّ المتضرر الأكبر من احتلال الكويت هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تتكفل برد النفوذ العراقي وحصره داخل حدوده. ورغم ذلك شهدت العلاقات الإيرانية - العراقية تقاربًا في العديد من الملفات العالقة بينهما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، مثل ملف التعويضات، والحدود المشتركة، والطائرات العراقية التي لجأت لإيران أثناء الحرب.

ومع تفاهم التهديدات الأمريكية للعراق رأت إيران أنَّ أيَّ تغيير في العراق بالمرحلة الحالية لن يكون في مصلحتها رغم عدائها الشديد للرئيس العراقي صدام حسين، وأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لإيران بأيِّ حال في التمدد بالجنوب العراقي أو التمدد في سياساتها الإقليمية، إضافة لوجود إيران في المرتبة الثانية بعد العراق "بمحور الشر" الذي صنفته الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت إيران أنَّ احتلال العراق يأتي في السعي الأمريكي لتثبيت أركان الكيان الصهيوني في المنطقة، وجعل دولة الاحتلال الصهيوني الأكثر تفوقًا إقليميًا. هذه الدوافع دفعت إيران على اتخاذ مواقف متشددة في بداية الحملة الأمريكية ضد العراق بالرغم من تعاون شيعة العراق مع الغزو الأمريكي ضد النظام العراقي، بل وحاولت إيران أنَّ تلعب دورًا من خلال تقديم مبادرة لتخفيف حدة التوتر بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، رغم مشاركة الفصائل الشيعية العراقية في اجتماعات المعارضة العراقية المتحالفة مع واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينطبق على نفس الموقف مع الغزو لأفغانستان.

1 أحمد قيسي: الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق، موقع فصيل نور.

في معمعان هذه الوقائع وهذه الأزمة التي تمثل تحديًا إقليميًا ودوليًا لإيران، قدمت مبادرتها عبر وزير خارجيتها كمال خرازي، إلا أنّ هذه المبادرة لم تجد آذانًا أمريكية صاغية، بما أنّ الموقف الأمريكي أصبح أكثر قوة مما كان عليه في أفغانستان، ولم يعد بحاجة للحياد الإيجابي الإيراني الذي ساد في الأزمة الأفغانية. حاولت إيران قبل الأزمة- كما أسلفنا- أنّ تعيد إنتاج براغماتيتها السياسية التي مارستها في أفغانستان من خلال العديد من الخطوات مثل المبادرة الإيرانية، أو الدعوة لصلح بين المعارضة العراقية مع نظام صدام حسين، ومحاولة إحداث توافق سياسي يمنع إراقة الدماء، إلا أنّ هذه السياسة لم تؤدي للنتائج التي افضت إليها في أفغانستان، بل صعّدت الولايات المتحدة الأمريكية من هجومها على إيران، وجددت اتهام طهران بامتلاك أسلحة نووية كما صرح كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في التاسع من مارس (آذار) بأنّ إيران لديها برنامج متكور ومتقدم للأسلحة النووية، كما أعلنت بنفس الوقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنّ عراق ما بعد صدام لا وجود فيه لمنظمة (مجاهدي خلق) التي تقاوت ضد إيران، وهنا يتضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة التهيب والترغيب مع إيران في الملف العراقي.

في السياق العام لهذه المواقف، وهذه التطورات جاء الموقف الإيراني مع إعلان الحرب على العراق بالرفض لهذه الحرب، وأعلن كمال خرازي وزير خارجيتها أنّ هذه الحرب تفتقد على أيّ شرعية دولية ولا يمكن تبريرها بأيّ حال من الأحوال، وأكد أنّها يجب أن تتوقف فورًا، وقال: " أنّ تلك الحرب سوف تضيع جهود نصف قرن بذلتها كافة شعوب العالم لتعزيز دور الأمم المتحدة، مؤكّدًا على أنّ بلاده لن تدعم أيًا من الطرفين المتصارعين"، أما المرشد الروحي للثورة الإيرانية على خامنئي فقد أكد على " أنّ الهدف من هذه الحرب هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة، والهيمنة على مصادر النفط فيها، والحفاظ على الكيان الصهيوني غير المشروع، وشدّد على ضرورة الوقف الفوري لهذه الحرب وضرورة يقظة الشعب الإيراني حيال الأساليب التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وبريطانيا"، من ناحية أخرى قال الرئيس الإيراني محمد خاتمي " أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تجرّ نفسها وحيدة وممارستها لا تتمتع بأيّ شرعية وهي المسؤولة عن تهديد السلام الدولي".

على الرغم من المشهد الراض للحرب على العراق، إلا أنّ إيران مارست دور الحياد كما أعلن كمال خرازي في تعليقه على اندلاع الحرب، هذا الحياد الذي ترتأى منه إيران عدم الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى (المستكبرين)، بذلك الحفاظ على وجودها الإقليمي والدولي، وأيضًا التخلص من نظام صدام حسين والإعداد لمرحلة ما بعد صدام، وعراق ما بعد صدام من خلال نفوذها القوي في العراق

عبر الجماعات الشيعية المتحالفة والمناصرة لها بالولاء المذهبي، والمساهمة عبرها في رسم معالم النظام السياسي المستقبلي في العراق، وضبط العلاقات العراقية - العربية في هذا النظام الجديد وفق طبيعتها مع إيران يؤمن تبعية شيعة العراق ومن ثمّ العراق كاملاً لها، وبذلك تكون إيران حققت مكتسبات إستراتيجية لم تحقّقها بحربها الطويلة، وأصبحت أكثر تحكّماً في العديد من الملفات والأدوات التي تساهم في تفعيل السياسات الإيرانية الإقليمية والدولية.

7. الملف النووي الإيراني:

تتعاطم التحديات التي وجدت إيران نفسها في مواجهتها خاصة بعدما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفرد بالمنطقة، وتستغل غياب القطب الروسي عن الساحة الإقليمية والدولية لتعيد تشكيل المنطقة وفق استراتيجيتها، ووفق شعارها "محاربة الإرهاب" الذي لم يعد مفهوم له تعريف أو معنى سوى وفق التفسير الأمريكي، ووفق مقاييس أمريكا وحلفائها. ولم يعد أمام الولايات المتحدة الأمريكية ملفات معقدة إلاّ الملف الإيراني الذي استطاعت إيران وفق برغماتية رئيسها محمد خاتمي أن تُسخر هذه البرغماتية لصالحها سواء في تحديات أفغانستان أو العراق أو علاقاتها مع السعودية ودول الخليج العربي بعد أزمة غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سارعت من وتيرة الاندفاع نحو "الملف النووي" الإيراني بعدما استطاع المحافظين الإيرانيين من استعادة الحكم عبر أحمدني نجاد الذي أعاد الصورة الثورية الإيرانية للمشهد بشعاراته وسياساته، ورؤيته لمعالم الصراع في المنطقة، ومواقفة من العديد من الملفات التي لم تحسم سابقاً في السياسة الإيرانية، كذلك بدء التقارب الأقرب للتحالف مع الصين الشعبية وروسيا، والتعاون معهما اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ممّا دفع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تحاول الخروج من أفغانستان والعراق عسكرياً في طرح الملف الإيراني (النووي) على المشهد السياسي الدولي بقوة من خلال محاولاتها تدويله، والتلويح فيه كلمًا وجدت أزمة في إدارة ملف ما في المنطقة أو استشعرت إمكانية التناقض مع الموقف الإيراني، واستنفار دول المنطقة ضد إيران، وخاصة دول الخليج العربي التي دب الرعب في أوصالها من هذا الملف الذي يعتبر التهديد الأكبر لها، في إعادة لإحياء نفس الظروف والوقائع التي أحدثتها الثورة الإيرانية عام 1979، وكيف واجهت دول المنطقة شعارات ومبادئ هذه الثورة. مع الأخذ بعين الاعتبار الوقائع الجديدة التي عليها المنطقة في الإقليم والساحة الدولية، فقد جرت مياه كثيرة في أهر المنطقة والساحة الدولية مختلفة عن الوقائع السابقة، فما بين عام 1979

وعام 2003 حدثت الكثير من المتغيرات والتحويلات المؤثرة التي بكلّ أحوالها تصب في صالح ومصصلحة إيران، ومن أهم هذه الوقائع:

1. انهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان يشكل دفة توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 2. فرض الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على المنطقة عبر قواعد عسكرية كبيرة، وعبر تفردا في السياسات الداخلية للعديد من دول الخليج.
 3. تدمير القوة العسكرية النظامية الممثلة بجمهورية العراق، واحتلاله وتفكيك مؤسسته العسكرية القوية، وسيطرة الشيعة على النظام السياسي العراقي بعد الحرب الأمريكية عام 2003 وانسحاب القوات الأمريكية من العراق.
 4. تدمير وتفكيك القوة المذهبية الممثلة بطالبان وتنظيم القاعدة اللتان كانتا أقرب مذهبياً لدول الخليج العربي.
 5. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الموارد النفطية، والممرات المائية والبحرية في المنطقة.
- هذه الوقائع جاءت لمصلحة إيران التي عاظمت من تحالفاتها الدولية، وعاظمت من قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، كما عاظمت من بسط نفوذها على العديد من دول المنطقة عبر حلف الممانعة أو قوى المقاومة العربية، والقوى الراضية لمشاريع السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، ومن خلالها أصبح النفوذ الإيراني مسيطراً على القرار العراقي عبر القوى الخليفة له هناك مذهبياً وسياسياً، والتي أصبحت قوى سيادية في العراق الذي كان سابقاً قوة اسنادية لدول الخليج العربي، وبوابة حمايتها، ودرء الخطر عنها، فاليوم العراق أصبح تحت سيطرة القرار الإيراني، كذلك العلاقات التحالفية الإستراتيجية مع النظام السوري الذي يمثل رأس الحربة في المواجهة مع الكيان الصهيوني، بعدما عقدت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن اتفاقيات مع دولة الكيان الصهيوني، أما لبنان فقد أصبح ساحة فاعلة لإيران عبر حزب الله اللبناني الذي تعاضم نفوذه ووجوده بعد تحرير جنوب لبنان، وانسحاب دولة الكيان الصهيوني بعد حرب شرسة، ومعارك كبيرة مع قوات حزب الله اللبناني الذي تحول لدولة عميقة داخل دولة، ويمتلك سلطة الحسم والتأثير في القرار السياسي اللبناني، وكذلك الحال في البحرين حيث يشكّل شيعة البحرين الأغلبية، أضف لذلك سيطرة الحوثيين على صنعاء وهم حليف قوي ومؤثر لإيران، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية التي تؤثر في القرار الفلسطيني، وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وسيطرة حماس على قطاع غزة، مع كلّ

هذه الوقائع والحقائق على الأرض التي فرضتها حركات الشعوب العربية في مصر وتونس وليبيا وما آلت إليه الأحداث التي تصب جميعها في مصلحة إيران وضد السعودية وحلف الاعتدال العربي. من خلال كل هذه الحقائق والمستجدات، والتحالفات الجديدة لإيران فإنها لم تعد الدولة الوحيدة، كما كانت عليه أثناء الثورة الإيرانية وما بعد الانتصار، بل كانت قوة معزولة عن واقع شبه متحالف ضدها، ومع أول رصاصة في حربها ضد العراق انفض الجميع من حولها حتى القوى الثورية التي جذبتها شعارات وحماسة الثورة الإيرانية، أما اليوم إيران لديها قواعد تحالفية وأسلحة فاعلة وقوية وصلبة ومتماسكة، وتشكل أوراق ضغط وقوة في جعبة السياسات الإيرانية، بل وقدرة هذه التحالفات على الدفاع عن إيران سواء في المؤسسات الدولية كما واجهت روسيا والصين ومحاولات الولايات المتحدة في مجلس الأمن لانتزاع قرار حول الملف النووي الإيراني، وكذلك تهديد قوى عديدة بالرد في حال أي تهديد أو توجيه أي ضربة لإيران، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحفف من وطأة وحدة تهديداتها، بل ومحاولة إيجاد مخرجًا يحفظ ماء الوجه فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وفشل الولايات المتحدة الأمريكية من تحشيد حلف ضد إيران كما فعلت سابقًا ضد العراق وأفغانستان.

فإيران اليوم ليست إيران الأمس، وأصبحت تمتلك قدرة ومرونة في المناورة والتحرك عبر العديد من الأوراق والوسائل التي تملكها سواء السياسية أو العسكرية وكذلك الاقتصادية، وحرى القول أن كل التحركات الأمريكية وحلفائها في المنطقة لم تجد في الضغط على إيران، وكذلك محاولات الضغط الشعبي الإيراني من بعض القوى التي حركت الشارع الإيراني بفتح ملفات حقوق الإنسان والاقتصاد المتدهور تمكنت إيران من مواجهتها والتغلب عليها بالحسم.

ونعود للملف النووي الذي يعود للتفكير الاستراتيجي الإيراني، واحتياجات إيران للطاقة النووية ورؤية إيران لنفسها وخصائصها الإقليمية، ولطبيعة النظام الدولي المرتبط بالعلاقات الإيرانية - الأمريكية، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولك مدير شؤون الخليج في مجلس الأمن القومي الأمريكي: "أن الوضع بالنسبة للإيرانيين لا يختلف عن دور بريطانيا ودور روسيا التي سيطرت على إيران في القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين... وهنا يقصد الدور الأمريكي أو نظرة إيران للولايات المتحدة الأمريكية - وعليه فإن المفصلة الفارسية - كما يسميها بذلك. تتمثل بحاجة إيران لامتلاك القنبلة النووية من أجل ردع أمريكا من ضربها. لأنها تخشى الضربة الأمريكية حقًا"¹. أما فيما يتعلق بالخارطة السياسية الدولية فإن

1 <https://bit.ly/3lopZ31>

سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات الأمور في منطقة الشرق الأوسط وضع إيران أمام المواجهة المباشرة، وعليه فامتلاك السلاح النووي يمكن أن يشكل توازنًا في سلاح الردع النووي بما إنها غير قادرة على مجاراة أعدائها في مجالات الأسلحة التقليدية، وهو ما فرض عليها تحديًا يدفعها للبحث عن تفوق في ميزان القوى المحيط بها، خاصة في مواجهة دول الخليج والكيان الصهيوني. ولكن التساؤل الذي يفرض نفسه وفق قواعد الاشتباك الأسلحة غير التقليدية، لماذا لم تقم "إسرائيل" بضرب المفاعل النووي الإيراني، كما فعلت مع مفاعل تموز العراقي؟!

إنّ الإجابة تعتبر علميًا إحاطة بالظروف الموضوعية التي كانت تحيط بالمبررات التي تنتهجها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع هذا الملف، وعدم الاندفاع أو التهور في أخذ خطوة من قبل "إسرائيل" يخضع لتوازنات وحسابات الرد الإيراني، والحسابات الأخرى التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتمالات والنتائج التي يمكن أن تنتج جراء ضرب المفاعل الإيراني سواء على الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل" أو دول الجوار الإيراني حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تأثير ونتائج الضربة على الأسعار النفطية في الأسواق العالمية، ومدى الاختلال الذي يمكن أن يحدث اهتزازات عنيفة في البنية الاقتصادية العالمية، وأسباب عديدة أخرى.

8. الأزمة الروسية – الأوكرانية:

عاشت العلاقات الإيرانية – الروسية منذ قرون سابقة مراحل من الشدّ والجذب، شهدت خلالها العلاقات تعاونًا إجباريًا لمواجهة عدد مشترك من القضايا، وبصورة عامة مرت هذه العلاقات بمراحل مفصلية. ففي الحقبة القيصرية الروسية التي كانت لديها أطماع استعمارية من نشوب العديد من الحروب التاريخية بعد انهيار الدولة الصفوية، وتمكنها من السيطرة على حكام إيران الفاجاريين، واستولت على جزء من الأراضي الإيرانية شمالًا وضممتها لروسيا بموجب اتفاقية (جلستان) 1813 و(تركمن تشاي) 1828، كما تدخلت روسيا 1905، و 1911 لإفشال الثورة الدستورية، وأيضًا تدخل الإتحاد السوفيتي وتعاونه مع بريطانيا لاحتلال إيران في الحرب العالمية الثانية.¹ ومع نشوب الثورة البلشفية عام 1917 كانت تقديرًا نقطة تحول تجاه إيران، حيث بدأ عهد انتهاء السياسة الاستعمارية لروسيا القيصرية، ورغم

169 محمد حسين عادي، بي اعتمادى بازينگري ورقابت (عدم الثقة، التمثيل والتنافس)، موقع ايران ديپلماسي، 5 ابان

1386، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2007

<http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/11150/%D8%A8%DB%8C+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%DB%8C+%D8%8C+%D8%A8%D8%A7%D8%B2%DB%8C%DA%AF%D8%B1%DB%8C+%D9%88+%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%AA.html>

ذلك لم يغض الإتحاد السوفيتي النظر عن إيران بل تمدد أيديولوجيًا عبر الفكر الماركسي اليساري من خلال دعم الأحزاب الماركسية اليسارية كحزب توده (الشعب)، ودعم الحركات الانفصالية في أذربيجان وكردستان الإيرانيين، وعليه كانت إيران تشكل جزءًا من المعسكر الغربي أثناء الحرب الباردة.¹ ومع انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، اعتبر الإتحاد السوفيتي أنّ هذه الثورة جعلت إيران كمنطقة عازلة على حدودها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم المحاذير الذي فرضتها الحرب الإيرانية - العراقية 1980، والدعم السوفيتي للعراق وكذلك التوتر الذي ساد بين إيران والاتحاد السوفيتي بعد غزو الأخير لأفغانستان، ورفض طهران لهذا الغزو واعتبرته احتلال لدولة إسلامية من قبل الشيوعيين، أضف لعلاقات روسيا مع "إسرائيل" العدو الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية.² ومع تفكك الإتحاد السوفيتي وانفصال الجمهوريات الإسلامية عن روسيا لاحت ملامح جديدة في العلاقات الروسية - الإيرانية عام 1989 وقام رئيس مجلس الشورى الإسلامي هاشمي رفسنجاني لروسيا، إلا أنّ الرئيس الروسي يلتسنين الأقرب للغرب في سياساته وتوجهاته ممّا حدا بالعلاقات الروسية - الإيرانية للفتور والابتعاد نوعًا ما، إلا أنه عام 1992 خطت العلاقات الإيرانية - الروسية خطوة دفع أمامية، حيث وقعت بين البلدين اتفاقية تعاون مشترك لبناء مفاعل (بوشهر) النووي كجزء من اتفاقية طويلة الأمد، وعليه ساهمت هذه الاتفاقية في خلق أجواء عديدة في تقارب اقتصادي مشترك، وإدراك الأهمية الاستراتيجية للتعاون بين البلدين.³

رغم أنّ تفكك الإتحاد السوفيتي يعتبر نقطة تحول حاسمة في انفراج العلاقات الروسية - الإيرانية، إلا أنّ ضعف روسيا وأحوالها الداخلية بعد التفكك، والتوجه الغربي للرئيس يلتسنين حدّ من التطور في

1 اسد الله زائري، روابط جمهورية اسلامی ایران وجمهورية فیدراسیون روسیه در عصر بساشوروی، (علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع روسيا الاتحادية ما بعد العهد السوفيتي)، المدونة الخاصة بالباحث زائري، چهارشنبه چهاردهم اردیبهشت 1390:

<http://zayeri.blogfa.com/post-91.aspx>

2 حد ومرز روابط ایران و روسیه، (حدود العلاقات الإيرانية-الروسية)، موقع دبلوماسي إيران، 21 اردیبهشت 1390، 11 مايو/أيار 2011:

<http://irdiplomacy.ir/fa/page/12566/%D8%AD%D8%AF+%D9%88+%D9%85%D8%B1%D8%B2+%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7+%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87.html>

3 ایران و روسیه واکاوی گفتمان ها و نقش غرب، (إيران وروسيا: تحليل للخطاب ودور الغرب)، وهو كتاب للباحث محمود شوري، نشر عام 2009/1388، موقع مركز البحوث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام

<http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=08&depid=44&semid=181>

العلاقات خلال العقود السابقة، وكذلك اطمأنت روسيا للسياسات الإيرانية البرغماتية وحالة الاستقرار على حدودها، حتى العقد الأخير من القرن العشرين الذي شهد توقيع اتفاقيات تعزيز للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتوقيع عقود شراء للأسلحة الروسية، وتوجه الشركات الروسية نحو إيران والسوق الإيرانية، ورغم نجاح الضغوطات الأمريكية في عرقلة تنفيذ العقود الصناعية والعسكرية والتكنولوجية مع إيران بعد توقيع اتفاقية أو مذكرة (غور - تشيرنوميردين) 1995، ووقف روسيا عقداً لتزويد إيران بمفاعل أبحاث عام 1998.¹ إلا أنّ وصول الرئيس بوتين للسلطة عام 2000 كان تحولاً مفصلياً في السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعتبر أهم مطلباً بل ومؤشراً للسياسة الإيرانية التي تعتبر مؤشرات (القرب أو البعد) عن الولايات المتحدة الأمريكية مدخلاً مهمّاً للعلاقات مع أيّ بلد، وهذا التحول كان ذو تأثير هام وحيوي على مستوى الإقليم. من خلال هذا التحول في الذهنية السياسية الروسية الجديدة والاستراتيجية السياسية التي أسس فلاديمير بوتين سياسته عليها، بدأت روسيا تتجه نحو تعزيز علاقاتها مع آسيا الوسطى والعودة إلى الشرق الأوسط، وعليه نظرت لدور إيران الجيوسياسي، وتأثيرها في الإقليم وفي دول القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى، وكذلك القلق الروسي الذي بدأ يتسرب بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحرب أفغانستان 2001، وحرب العراق 2002، وهو نفس القلق الذي تسرب للجمهورية الإيرانية، فشكّل دافعاً قوياً لتعزيز العلاقات الإيرانية - الروسية، وتكثيف المساعي الروسية لمد جسور تعزيز العلاقات مع دول أخرى، وتشكيل جبهة تعارض السياسات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الجبهة التي تحدت ملامحها من (الصين، الهند، إيران، البرازيل) لإعادة التوازن للعلاقات والسياسات الدولية، وإنهاء سياسة القطب الأوحده الأمريكي.² إذ يمكن تلخيص ملامح هذه المراحل من العلاقات الإيرانية - الروسية في جسور الشراكة بين البلدين في المجالات التالية:

1 قاسم أصولي، جگونه ميتوان روابط ايران وروسه را فهميد، (كيف يمكن فهم العلاقات الإيرانية-الروسية)، موقع وكالة أنباء فارس، 1 تير 1392، 22 يونيو/حزيران 2013

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920326001201>

2 حوار مع غنجه تضميني الباحثة في مركز دراسات (بين الحضارات) في لشبونة/البرتغال تحت عنوان: روابط ايران وروسه چالش ها وفرصت ها، (العلاقات الإيرانية- الروسية.. التحديات والفرص)، أجراه المركز الدولي لدراسات السلام، 20، بممن 1391، 8 فبراير/شباط 2013

<http://peace-ipsc.org/fa/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87->

1. التعاون الاقتصادي التجاري: استطاعت إيران وروسيا خلق شراكة تجارية مميزة، فبلغ معدل الميزان التجاري بين البلدين عام 2012 حوالي 3,65 مليار دولار، تشكل 3.4 مليار دولار منها حجم الصادرات الروسية للسوق الإيرانية.

2. بحر قزوين: اختلفت الدول المطلة على بحر قزوين (روسيا، كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، إيران) حول تقسيم هذا البحر مما شكّل خلافًا بين روسيا وإيران، رغم وجود اتفاقيتين 1921، 1940 مع الإتحاد السوفيتي (السابق) التي منحت حقوق متكافئة لكل طرف بما يتعلق بالملاحة، واستغلال موارده، ومنع السفن الأجنبية من الإبحار باعتباره مغلقًا، إلا أنّ تفكك الإتحاد السوفيتي ونشوء دول جديدة أعاد حالة الخلاف والجدل حول هذا البحر، بل قسمت أجزائه وفق اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية في الجزء الشمالي منه بين روسيا وكازاخستان وأذربيجان، بينما الجزء الجنوبي بين إيران وأذربيجان وتركمانستان لا زال يشهد خلافات بين الدول الثلاث مع سعي روسيا لمد نفوذها في جغرافيا غنية بالثروات، وكذلك منافسة إيران على مصادر الطاقة في هذا البحر، وعليه فإنها تدعم مواقف أذربيجان وتركمانستان ضد إيران.¹

3. التعاون العسكري: تعتبر إيران الشريك الثالث لروسيا عسكريًا بعد الصين والهند، وبدأت هذه الشراكة عام 2001 مع زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو، ليوقع التعاون التكنولوجي والعسكري بين البلدين، ورغم محاولات إيران لتطوير هذا التعاون للحصول على امتيازات تراخيص صناعة السلاح الروسي، وتطوير الأنظمة الصاروخية إلا أنّ روسيا ترفض ذلك، وتصر على أنّ التعاون فقط في الأسلحة الدفاعية. وقد قدرت الأرباح الروسية من التعاون العسكري مع إيران ما بين 11-13 مليار دولار في عام 2007، ورغم ذلك استسلم الرئيس الروسي دميتري مدفيديف عام 2012 إلى الضغوطات الأمريكية - الإسرائيلية وألغى اتفاق أنظمة صواريخ أرض جو أس 300 مما دفع الرئيس الإيراني أحمددي نجاد لتوجيه انتقادات لاذعة للسياسة الروسية، وبدأت العلاقات في التوتير بين البلدين مما اضطر إيران

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm>

1 فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 3 فبراير/شباط 2013

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm>

لرفع دعوى قضائية أمام محكمة الاستئناف الدولية ضد شركة (روس أوبوروف اكسبورت) الحكومية بسبب إلغاء عقود توريد الأنظمة إلى إيران.

4. التعاون النووي: ترى إيران أنها يمكن الاستثمار في مجالات الطاقة النووية من خلال استغلال عائداتها النفطية، إلا أنّ هذا الأمر يتوقف على رفع العقوبات الدولية عن بلادهم، وهي التي فرضت للحدّ من تطوير برنامجها النووي، وأنها تسعى للاستفادة من امتلاك موسكو لتكنولوجيا الطاقة النووية التي تستثمر في هذا المجال، وتقدم أفضل العروض في هذا المصدر، إضافة إلى أنها دولة عضو دائم في مجلس الأمن، وامتلاكها أيضًا للتقنية التي تستطيع أيضًا تزويد إيران بالوقود النووي اللازم للمفاعل، مما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" اللتان مارستا ضغوطًا كبيرة على روسيا، مما جعل الأخيرة تؤخر عدة مرات استكمال وتسليم مفاعل (بوشهر)، رغم سعي روسيا منذ عام 2002 للعب دور الوسيط في هذه الأزمة، ومع تزايد تهديدات ضرب إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" عرضت روسيا عام 2005 تخصيص اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية وهو ما رفضته إيران، مما جعل روسيا تدعم برامج العقوبات على إيران أعوام 2006، 29008، 2011 مما وتر العلاقات الروسية- الإيرانية، وتباطؤ روسيا في استكمال مفاعل بوشهر، وتعطيل انضمام إيران لمنظمة شنغهاي، ولا زال الجدل دائر حول ذلك الأمر، وكذلك حول العلاقات الاستراتيجية بين روسيا وإيران مع انفراجه بطيئة في هذا الملف بعد انتخاب الرئيس حسن روحاني المعتدل رئيسًا لإيران عام 2013.¹

إذن يمكن تلخيص المراحل السابقة بشكل مقتضب أنه رغم العديد من المتغيرات والمتحولات في المواقف الإيرانية والروسية بالمنطقة بشكل متسارع ومؤثر بشكل أو بآخر على العلاقة بين موسكو وطهران، ومن هذه المؤثرات "ثورات الربيع العربي" و"الأزمة السورية" ووقوف النظامين الروسي والإيراني مع النظام السوري وهو الموقف الوحيد المتطابق بين البلدين، ومن ثمّ وصول حسن روحاني إلى سدة الحكم في إيران ويوصف بالمعتدل بعد سنوات التشدد لأحمدي نجاد، وعوامل الانفتاح الإيراني - الأمريكي - الغربي

1 ظهمورث غلامي، جاينگاه ايران در سياست خارجي روسيه، (موقع إيران من السياسة الخارجية الروسية)، موقع (بررسی استراتيجيک)، 20 بمن 1391، 8 فبراير/شباط 2013
<http://strategicreview.org/?p=2456>

المحتملة وفق سياسات روحاني، ومستقبل العلاقات الإيرانية - الخليجية، إلا أنّ كلّ هذه المتغيرات لم تخلق علاقات استراتيجية بين روسيا وإيران وأنّ هذه العلاقات خضعت لسياسة التقارب والتحالف أحياناً، والاختلاف والتوتر أحياناً أخرى، أيّ بما معناه أنها تخضع لرؤية ومصصلحة كلّ طرف وفق معادلة المصالح الدولية، بالرغم من التحول الكبير والهام الذي شهدته روسيا بانتخاب فلاديمير بوتين عام 2001، وعودته القوية بالسياسات الروسية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى.

في خضم هذا النسيج المتباين من العلاقات الإيرانية - الروسية، وهذه المتغيرات التي تتسارع وتيرتها سواء في الإقليم أو خارج نطاق الإقليم، قامت روسيا بالإعلان عن عملية عسكرية في أوكرانيا وهي أحد دول الإتحاد السوفيتي السابق، فقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 فبراير (شباط) 2022 عن بدء عملية عسكرية روسية وسط تخوف أمريكي وغربي، ووسط انتفاض حلف الناتو ضد روسيا ووقوف العالم بأسره على ساق واحدة نظراً لما تشكله روسيا وأوكرانيا من مصادر حيوية وكبيرة من مخزون الطاقة العالمي ومخزون الغذاء العالمي، إضافة للبعد الأمني السياسي الإستراتيجي لروسيا وللولايات المتحدة وحلف الناتو عامة، وبدأ العالم قاطباً يتربّع العملية العسكرية الروسية التي غيرت من ملامح المستقبل، وبات العالم أو الخارطة العالمية السياسية غير ممّا كانت عليه قبل فبراير، وأدرك العالم أنّ ما قبل حرب أوكرانيا لن يكون كما بعدها، وسارعت دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تعلن عن رزمة عقوبات كبيرة ضد روسيا طالقت الاقتصاد الروسي بكلّ مكوناته، وملاحقة مصادر الأموال الروسية، وتجميد أرصدة رجال الأعمال والشركات الروسية، وحظر الطيران الروسي المدني من العديد من الدول الأوروبية، ومحاولات منع التكنولوجيا عن روسيا، ومنع الرياضة الروسية... إلخ أيّ محاصرة روسيا سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً من خلال دعم لا محدود للأوكرانيين واستقبالهم بدول أوروبا، وإطلاق دعوات للتطوع للقتال بجانب الجيش الأوكراني، وانعكست الحملة الروسية العسكرية بآثارها على السرعة على العالم بأسره، وبما أنّ منطقة الشرق الأوسط بؤرة للصراعات الدولية، والإقليمية وأكثر المناطق تأثراً وتأثيراً على الأزمات العالمية، فإنه تفاعل وبشكل سريع مع الأزمة الأوكرانية، وبدأت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في حشد دول المنطقة، وخاصة الدول النفطية كمحاولة منها لمواجهة آثار الحملة الروسية، بل وسارع الرئيس الأمريكي جون بايدن لجولة في المنطقة زار خلالها "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، والسعودية وعقد قمة (جدة للأمن والتنمية الاقتصادية) حضرها "الأردن ومصر والعراق والكويت والبحرين والإمارات وعمان إضافة للسعودية والولايات المتحدة الأمريكية"، وألقى الرئيس الأمريكي خطاباً عارضاً الرؤية الأمريكية

والسياسات الأمريكية وما تحمله الولايات المتحدة من أهداف واستراتيجيات لهذه الزيارة والقمة، والتي تأتي في سياق خلق مساحات لحلف جديد ضد روسيا وإيران، والدفع وبما أنّ إيران أحد الدول المهمة والكبرى في الإقليم، وتشهد أزمات كبيرة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، ورغم حالة التفاؤل التي كانت سائدة بعملية الانفتاح بين إيران والغرب والولايات المتحدة الأمريكية مع انتخاب حسن روحاني رئيسًا لإيران عام 2013، ومحاولة تخفيف حدة التوتر في بعض الملفات وخاصة الملف النووي، إلا أنّ التحالف الإيراني - الروسي وخاصة في الملف السوري كان مزعجًا للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، وأزداد هذا القلق مع الحملة الروسية في أوكرانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ إيران أحد أهم الدول التي تمتلك احتياطي للطاقة في العالم، وأنها تصنف من ضمن الحلف الروسي مع الصين والهند، بل أنّ بعض الدول الخليجية مثل الإمارات والسعودية بدأت بخفض نسبة التوتر مع إيران، وإبداء بعض التحفظات على السياسة الأمريكية في المنطقة، بل واشهرت رفضها في التحالف ضد إيران في قمة جدة التي عُقدت في حضور الرئيس الأمريكي بايدن. وعليه فإن الرد الإيراني منذ اندلاع الأزمة الروسية - الأوكرانية جاء انعكاسًا للعلاقة مع روسيا خلال العقود السابقة، والعلاقة المتوترة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. حيث قال المرشد الإيراني علي خامنئي في خطاب له تناول الأزمة الروسية - الأوكرانية: "نحن نؤيد وقف الحرب، ولا يمكن تخفيف حدة الأزمة إلا إذا عُرف السبب الجذري، وهو سياسات القوى الغربية" متابعًا " إنّ العالم بحاجة إلى تعلم درس حول الدعم الغربي من أمثلة أوكرانيا وأفغانستان، وأنّ إيران ترغب بإهاء الحرب في أوكرانيا لكنها تعتقد أنّ جذور الأزمة ترجع إلى سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى" متهمًا في نفس الوقت الغرب بالتدخل في شؤون الدول الأخرى من خلال فرض تغييرات في النظام وتنصيب سياسيين موالين للغرب"¹، هذا الموقف جاء شاملاً في تشخيص الموقف الإيراني الثابت من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وتوجيه الاتهام لهما بأنهما السبب الدافع لكلّ أزمات العالم، وأنّ تدخلهما في الشؤون الداخلية يساعد من الأزمات وخاصة تدخلهما في الشأن الداخلي الأوكراني، واتهام مباشرة إهم فرضوا النظام الأوكراني من خلال سياستهما، كذلك أقحم أفغانستان التي شهدت انسحاب أمريكي وعودة طالبان وهو توجيه مباشر بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي من أعادت هذه الحركة للحكم. أما ردود الفعل الإيرانية الأخرى بخصوص الأزمة الأوكرانية فإنها جاءت متماشية مع موقف المرشد علي خامنئي تحديداً في تحديد "حلف الناتو" كجهة جانية، وسبباً رئيسياً في توجيه روسيا حملتها العسكرية

1 هدى رؤوف: موقف إيران من الحرب بين روسيا وأوكرانيا، اندبنت عربية، 4 مارس (آذار) 2022.

ضد أوكرانيا، بل وقال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في مكالمة مع نظيره الروسي بوتين " إنَّ توسُّع حلف الأطلسي شرقًا يمثل تهديدًا خطيرًا لأمن واستقرار الدول المستقلة"¹، كما وأكدت وزارة الخارجية الإيرانية في العديد من المناسبات " أنَّ الأزمة متجذرة في الناتو" مع تأكدها على ضرورة حلها بالوسائل الدبلوماسية. منذ الحملة الروسية على أوكرانيا توحد الموقف الإيراني على مستوياته الرسمية وغير الرسمية، وذهب العديد من المسؤولين الإيرانيين، بل والإعلام الإيراني لتبرير الحملة الروسية ضد أوكرانيا، ومن هذه الآراء ما قاله وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان حيث قال: " أنَّ أزمة أوكرانيا متجذرة في استفزازات الناتو"، كما أطلق المتحدث باسم وزارة الخارجية سعيد خطيب زاده نفس التصريحات قائلاً: " إنَّ منطقة أوراسيا على وشك الدخول في أزمة متفشية بسبب تحركات ناتو بقيادة الولايات المتحدة". في الوقت الذي كتبت فيه وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية تقول " أنَّ لدى روسيا وأوكرانيا سجلًا طويلاً من الاهتمامات الثقافية المتبادلة والنزاعات الإقليمية والتوترات طويلة الأمد التي وصلت الآن إلى مواجهة عسكرية كاملة"²، وذهبت وكالة فارس بعيداً وشجبت العقوبات الدولية المعلنة ضد روسيا قائلة: "إنَّ العمليات العسكرية الروسية الخاصة ألهمت الدول الغربية لفعل كلِّ ما هو ممكن لعزل موسكو بشكل أكبر"، هذه المواقف تتناغم مع ما ذهبت إليه صحيفة (كيهان) عام 2014 عندما وصفت ضم روسيا جزيرة القرم من أوكرانيا بوصف ما حدث بأنه " هزيمة ساحقة للثورة المخملية في أوكرانيا".

إذن فإنَّ استعراضنا للمواقف السابقة يؤكد على حقيقة ثابتة من واقع السياسات الإيرانية منذ انتصار الثورة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وأنَّ المواقف الاستراتيجية تبنى بناء على علاقتها ورؤيتها الفلسفية الأيديولوجية لعلاقة الاشتباك الدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" والغرب ويعيد التأكيد على ما ذكرناه سابقاً أنَّ العلاقات التقاربية أو التحالفية مع أيِّ دولة بالنسبة لإيران تبنى بناء على هذه الإستراتيجية الثابتة منذ الثورة عام 1979، كما أنَّ هذه المواقف تؤكد على أنَّ إيران تسعى لبناء حلف مع روسيا من خلال توسيع العلاقات الثنائية، وتجاوز حالة المراوحة التي عليها سابقاً، ومحاولة للبناء على الأزمتهن السورية والأوكرانية في إعادة تدوير وتجديد اتفاقيتها مع موسكو، ووضع أسس للتعاون لعقود قادمة، تعويلاً من إيران على دعم روسيا لها في المحافل الدولية، وبناء شراكة حقيقية وفاعلة وهو ما أكد عليه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في زيارته الأخيرة لموسكو في يناير (كانون الثاني) 2022.

1 نفس المرجع

2 هدى رؤوف: مرجع سابق.

من هنا فإن إيران من خلال الأزمة الأوكرانية تحاول أن تؤكد على أن سياساتها العدائية من الولايات المتحدة هي سياسة صائبة، وتحاول أن تؤكد للدول والشعوب الأخرى صوابية سياسة عدم الثقة بالولايات المتحدة.

إذن فإن إيران والنظام الإيراني تحاول أن تستغل هذا التحدي الدولي كأحد المحددات الدولية التي تساهم في خلق علاقات قوية، وشراكة استراتيجية مع روسيا تساهم في احتواء العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وهو ما دفعته بقوة خلال زيارة وزير خارجيتها حسين اللهيان إلى موسكو في 14 مارس (آذار) 2022، وتوجه من خلالها رسائل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بأن تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع روسيا خيار استراتيجي لا تراجع عنه، وأن إيران أصبحت دولة متحالفة مع روسيا ضد العقوبات الدولية، وربما تشكل هذه العقوبات التي تعاني منها إيران أيضًا منذ سنوات المتغير في تطوير العلاقات مع روسيا، وأن مقابل الدعم الروسي لإيران في بعض الملفات وخاصة الملف النووي والملف السوري فإن في جعبة إيران ما تقدمه لروسيا منها الاستقرار في القوقاز، وعدم السماح لأي قوة من خارج دول آسيا الوسطى بالهيمنة في المنطقة، وكذلك بحر قزوين، إلى جانب دعم النظام السوري، وتعزيز السياسات الإيرانية بسياسة التوجه إلى الشرق وعلى وجه التحديد روسيا والصين لقطع الطريق على الضغوطات الأمريكية، وساهم في تعزيز هذا التوجه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بخلاف سياسة الرئيس السابق حسن روحاني الذي عزز سياسة الانفتاح على الدول الغربية.¹

وعليه ورغم هذا التقارب يبقى عدة أسئلة أمام السياسة الخارجية الإيرانية، ومدى نجاحها في ذلك وهي مدى تأثير الأزمة الأوكرانية على الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، خاصة مع عرقلة أو عدم توقيع إتفاق فيينا المتعلق بالملف النووي الإيراني، ومحاولة توقيع الاتفاق دون روسيا المتهمه بعرقلته إلا أن إيران ترفض ذلك.

1 شروق صابر: هل تؤثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية - الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 28 مارس (آذار) 2022.

الفصل السادس

سيناريوهات المستقبل للسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

الفصل السادس

سيناريوهات المستقبل للسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

توطئة:

يمكن البناء على الاستخلاص الأوحى الذى اتفقت عليه حدود وفصول هذا الكتاب الذى تناول البعدين التاريخى والسياسى للتوجهات والسياسات الإيرانية حول القضية الفلسطينية، وهو الاتفاق الشعبى لى الأمتين الإسلامية والعربية أنّ فلسطين هى القضية المركزية فى الوعى الشعبى، سواء كان النظام الحاكم قريباً بمواقفه أم بعيداً عن القضية الفلسطينية، وأنها لا زالت القضية التى تشكل رابطاً يربط المسلمين والعرب بعضهما ببعض، وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة مهما كانت مواقفها السياسية، ومهما كانت سياساتها فإنها لن تستطيع نبذ أو تجاوز هذه القضية أو القفز عنها، ولدينا أمثلة حية بالأنظمة الإسلامية التى ترتبط بعلاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وتعاونية مع "إسرائيل" مثل تركيا على سبيل المثال، وبعض الدول الأخرى، وكذلك الدول العربية سواء التى ترتبط باتفاقيات ومعاهدات مع "إسرائيل" مثل مصر والأردن أو التى فتحت آفاق التطبيع على مصراعيه مثل البحرين والإمارات وقطر، فهذه الدول مهما انساقَت بالعلاقات والتطبيع فإنها لم تنجح فى تطويع وتسييس الشعوب والزمها بانتهاج سياساتها، وتجاهل الثوابت الذهنية المرتبطة وجدانياً بالقضية الفلسطينية، وربما ما حدث بقمة جدة للأمن والتنمية الاقتصادية فى السعودية أخيراً هو القاطع المفصلي الحقيقى من خلال تأكيد الزعماء والرؤساء العرب الذين حضروا القمة على ضرورة منح الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة، وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، فى ظل حضور الرئيس الأمريكى جو بايدن، وكذلك ما فعلته الوزيرة البحرينية مى آل خليفة ورفضها القاطع لمصافحة السفير الإسرائيلى فى البحرين رغم العلاقات الطبيعية بين بلدها وبين "إسرائيل". هذه الدلالات تأتي تأكيداً على الأهمية الذهنية للقضية الفلسطينية فى الوعى العربى والإسلامى سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى.

ما جئنا عليه لا يتعد كثيراً عن المواقف الثابتة التى جاء عليها هذا الكتاب المتعلق بإيران وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وإنّ صنفت فى بعض الأحيان أو لدى بعض المفكرين والباحثين بأنها تستخدم القضية الفلسطينية بشكل وظيفى لتحقيق أهدافها ومصالحها فى الإقليم، إلا أنّ هذا التوظيف بغض النظر عن صحته أو خطئه يتأتى فى حدود الثوابت الذهنية الإيرانية الرسمية والشعبية التى أكدت عليها الجمهورية الإيرانية منذ انتصار ثورتها عام 1979 وهى الثابت المركزى والموضوعى أنّ فلسطين قضية إيران والشعب

الإيراني المركزية والعقائدية، وهذا ليس ادعاءً أو ديباجة بحثية ولكنها ثوابت مؤكدة بسلوك وسياسات رسمية وشعبية تمارسها إيران بكلّ مشاربها السياسية، وسلوكها السياسي والفكري، وتحاول بشكل دائم ودؤوب على التأكيد على ذلك من خلال الممارسة الفعلية.

وبناءً على ما سبق، وما تناولته فصول هذا الكتاب من السرد التاريخي والتحليل السياسي العلمي للسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، فإننا في هذا الفصل نحاول أن نقدم صياغة وقراءة مستقبلية لمستقل السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية تستند وترتكز للقراءة التاريخية، والتحليل السياسي المبني على المنهجية العلمية للمستقبل الاستشرافي لهذه السياسات في ضوء المتغيرات التي يشهدها المكون الإيراني الداخلي، وكذلك المتغيرات الإقليمية والدولية، وتسارع وتيرة هذه المتغيرات وتأثيرها على هذه السياسات المستقبلية.

أولاً: الدور الإيراني الإقليمي في الإقليم العربي:

حددت الحرب الباردة إلى حدّ كبير إطار المنظور الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. ويتبين ذلك من المتغيرات التي بدأت تتضح من استراتيجيات الدول الإقليمية التي بدأت بالسعي للعب دور أكثر تأثيراً مما كانت عليه في السابق، والتحرر من فلك الأقطاب أو القطبين الكبيرين "الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة" وعلى وجه التحديد القوى التي لديها احتكاك مباشر بالمنطقة العربيّة، وترتبط مصالحها بما سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو على صعيد أمنها القوميّ.

ومن هذه القوى الرئيسية التي بدأت تبحث عن موطئ قدم، وتأثير فاعل في الصراع الإقليمي وإيران على وجه التحديد مع عدم تغييب العامل الديني والمذهبي في هذا الصراع، خاصة وأنّ هذا العامل يحتل الصدارة في عملية الصراع القائمة حالياً في المنطقة، حيث أطلق عليه الباحثون "الإحياء الشيعيّ والإحياء السنيّ" خاصة بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة والحلف الذي حشدته، ممّا مهد تربة خصبة لبحث القوى الإقليمية عن مصالحها وحماية أمنها القوميّ وعلى وجه التحديد "إيران" التي تجد نفسها في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وكذلك تطورات الأحداث في المنطقة العربيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، وإحداث اختراق في جبهة الصمود والتصديّ مع العدو الإسرائيليّ الذي بدأ أقرب من أيّ وقت مضى لمشارف إيران، سواء من حيث تطبيع علاقاته مع بعض القوى العربيّة أو من حيث

اختراقه للمنطقة عبر البوابة التركيّة التي على علاقة جيدة بها. أمام هذه الأحداث بدأت دوائر الصراع الإقليمي تتفاعل في كيميا متفاعلة عضويًا، نتناول هذا التفاعل من خلال عنصر مؤثر هو العنصر الإيراني.

إيران والصراع الإقليمي في المنطقة:

برزت خلال العقود الماضيّة ثلاث قوى وإستراتيجيات إقليمية تتصارع للسيطرة على منطقة "الشرق الأوسط" هي تركيا وإيران و"إسرائيل"، مستغلة افتقاد الدول العربيّة لأيّ دور مؤثر في العلاقات الدوليّة سابقًا، بينما كان التأثير في المنطقة صادرًا عن تنافس هذه الدول على وراثة النّظام العربيّ القديم. وازداد مأزق النّظام العربيّ بدخول عوامل أجنبيّة سعت ولا زالت إلى إضعاف الدور العربيّ، بسيّاسات تفتتت المنطقة، وإغراقها في أزمات من داخلها، ممتدة من العراق وحتى إفريقيا في السودان والصومال، وأيضًا تطبيق إدارة جورج بوش الابن ما سمي بسياسة «إعادة توزيع الوزن الإقليمي لدول المنطقة»، بالمحافظة على دور وظيفي محجّم لمصر والدول العربيّة المركزيّة الأخرى، وإبقائها فاقدة للقادرة على الفعل والمبادرة.

ومع تداعي النّظام العربيّ ودخوله في حالة موت سريري بعد غزو العراق، واحتلاله من قبل القوات الأطلسيّة بقيادة الولايات المتحدة برزت حقبة سمّتها الأهم الدخول القوي لتركيا وإيران على خط «وراثة» النّظام العربيّ، جنبًا إلى جنب، أو بالأحرى بالتنافس مع القوة الإقليميّة الثالثة، «إسرائيل»، ورغم الفارق بالإمكانات وحجم تأثير كلّ من هذه القوى، وحتى طريقة المنافسة فقد تحرك كلّ منها وفق مشروعه الخاص، واشتركت في السعي إلى تقاسم النفوذ في العديد من الدول العربيّة، لكن هذه المعادلة، في المسرح السياسيّ الجديد، باتت اليوم مفتوحة على تغييرات جديدة في قواعد اللعبة¹.

خرجت إيران ما بعد الثورة الخمينيّة في العام 1979 من كونها لاعب "الوضع القائم" إلى لاعب يسعى بقوة ونشاط إلى توسيع نفوذه، حيث بدأ النّظام الإيرانيّ الجديد ينافس شرعية بعض الدول العربيّة في المنطقة، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الموقع الجيوسياسي للجمهورية الإسلاميّة، والحصول على إمكانية الدخول إلى مجالات كانت مقفلة على إيران بظّل حكم الشاه.

وهنا يبرز لدينا سؤال بخصوص البعد الإيديولوجيّ في توجهات الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة؟! هناك توسع وامتداد في مدّ البعض نطاق الاحتمالات "عبر التذكّر أنّ إيران الحالية دولة إسلاميّة لا قوة

1 سعد محيو: "ثلاث قوى إقليمية قد ترث الرجل العربي المريض" - الرابط:

فُورَشِيَّةَ فارسية، وأنّ هناك فرصة حقيقية لتأسيس شرق أوسط عربيّ - إسلاميّ جديد، تنضم إليه الجمهوريات الإسلاميّة “التركيّة- الفارسيّة” و”نُستعبد منه” “إسرائيل” وهناك من يرى أنّ البُعد الإيديولوجيّ أمر بارز وهام، ونظرًا لدعم إيران لجماعات شيوعية في لبنان والعراق، فإن الإيديولوجيّة قد يتم إخضاعها للمصالح الأكثر تقليدية أو الأكثر براغماتية للدولة¹. وهذا الاستخلاص يؤيده المفكر اللبنايّ رضوان السيد بقوله: “إنّ هناك تأسيسًا واحدًا أو متقاربًا للحركة العامة في عصر الصحوة بين الإسلاميين العرب والإيرانيين، لكن الخطى اختلفت بعد نجاح الثورة الإسلاميّة، ومقتل السادات. وما كانت علاقات النّظام الثوّري في إيران جيدةً بأكثر الأنظمة العربيّة خلال العقود الماضيّة، لكن إيران لم تسع لفرص نموذجها في إدارة السلطة أو المعارضة لتلك الأنظمة، وإثما، ربما باستثناء حالة سوريا، دعمت الحركات الإسلاميّة المعارضة في العالم العربيّ في العقد الأخير على الخصوص، للنّعي على تلك الأنظمة بسبب علاقاتها الدونيّة بالولايات المتحدة، أو بسبب تحاذيها أمام “إسرائيل”. وقد أظهر المسؤولون بالجمهورية الإسلاميّة سرورًا بإسقاط الثوّرات العربيّة للأنظمة، وقالوا إنّها سائرة نحو إقامة أنظمة حكم إسلاميّة. لكنهم عادوا مؤخرًا إلى الترتيب القديم، أيّ دعوة تلك الثوّرات لاستعادة أولوية مكافحة “إسرائيل” والولايات المتحدة².

بناءً على ممّا سبق فإنّ هناك اختلافات واضحة في الرؤية العربيّة للدور الإيرانيّ ليس على صعيد القوى والأنظمة الرسمية فحسب، بل وعلى صعيد القوى الحزبيّة والمدنيّة العربيّة، وكذلك على صعيد الأفراد، ممّا يؤكده الموقف الأخير لحركة المقاومة الإسلاميّة “حماس” التي اختارت الوقوف عكس موقف إيران من القضية السورية وحليفها حزب الله، أيّ ما يدفعنا لضرورة إعادة قراءة التحالفات التكتيكيّة بين إيران والقوى العربيّة السنيّة، وما هي الأسس الناظمة التي تحكم هذه العلاقات التي تتضح الملامح المذهبية في رسمها، وكذلك التوجّسات لحركة حماس من المدّ الشيعي في قطاع غزة الذي يخضع لسيطرتها، وهو ما ينعكس كذلك على مواقف القوى العربيّة الأخرى والتي عبّر عنها الرئيس المصري محمد مرسي في خطابه بقمة دول عدم الانحياز المنعقد في طهران في سبتمبر (أيلول) 2012، والذي اعتبره البعض تفجيرًا لثلاث قنابل سياسيّة في قلب طهران، عندما دعم الثوّرة السورية بشكل علني وصریح، وترضى على الخلفاء

1 للمزيد أنطوني هـ. كوردسمان: في تقرير مشترك منشور في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

www.annabaa.org/malefatalsite/indexqzaya.htm

2 رضوان السيد، “الخطاب الديني والثورات العربية”، www.albadee.net

الراشدين بما فيهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، أما الثالثة فهي حديثة الإيجابي عن الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتأكيد على رفضه سياسة الهيمنة الخارجية. مع ذلك فإنّ إيران تعدّ في المعادلة الإقليمية القائمة في الشرق الأوسط قوة رئيسية، بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، وبفضل عوامل عديدة منها:

1. تراجع أهمية الخطاب الإيديولوجي داخليًا وخارجيًا بعد وفاة الإمام الخميني.
2. انتهاء عصر الاستقطاب الدوليّ على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي.
3. تدشين ما يسمي بـ "مرحلة التحوّل من حالة الثورة إلى حالة الدولة"، حيث استبعدت إيران سياسة "تصدير الثورة" في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربيّة رئيسية على غرار سوريا بهدف إكساب تمددها في الإقليم غطاء عربيًا، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل "حزب الله" اللبناني، و"حزب حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين، فضلاً عن استثمار الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد بدء ما يسمي بـ "الحرب الأمريكية على الإرهاب" التي انتهت باحتلال كُّل من أفغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقمًا مهمًا في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها.

ربما سعت إيران جاهدة لاحتواء شعوب المنطقة ضمن سياساتها من خلال أخذ موقف العداء والصدام الظاهري مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لإدراكها أنّ شعوب المنطقة تناصب هاتين القوتين العداء، ولذلك فإنّ عدائها للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" يعتبر مدخلها القوي لصميم الشعوب العربيّة والإسلاميّة، والتي يمكن من خلالها غض البصر عن البُعد الإيديولوجي المذهبيّ لإيران، وهو ما أكد دقة وصحة الرؤية الإيرانية التي اصطدمت بالسابق بمحاربة وعداء الشعوب العربية والإسلامية لشعار "تصدير الثورة" ودعمها للعراق في حربه ضد إيران. ما يؤكد إصرار إيران على التمدد في المنطقة بناءً على إستراتيجية جديدة تنطلق منها بعداء الولايات المتحدة و"إسرائيل" خلافاً للإستراتيجية التركيّة التي تنطلق من رؤية مغايرة، وتُعدّد تحالفات عسكرية واقتصادية وسياسيّة مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، إلّا إنّها رغم ذلك لم تستطع أن تغرس أو تثبت أقدامها في المنطقة إلّا بعدما أبدت موقفًا عدائيًا من "إسرائيل" من جهة بعد حصار غزة، والحرب على غزة عام 2008، وكذلك مناصرتها وتعاطفها مع القضية

الفلسطينية. أي استدرأكا من القوتين الإقليميتين بأن مفتاح الدخول إلى المنطقة لا يكون سوى عبر القضية الفلسطينية، وهو تأكيداً على مركزية القضية الفلسطينية في صميم ووجدان الشعوب العربية. وعند دراسة الدور الإيراني الإقليمي لا يمكن دراسته بمعزل عن التعمق المتغضب في التاريخ وتأمل العلاقات الإيرانية - العربية، بما أنّها مرتبطة مع تفاعلات النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وأنّ هذه العلاقات خضعت لمجموعة من المحددات الأساسية التي كانت تجعل علاقة إيران مع دول عربية بعينها علاقات تعاون، ومع دول عربية أخرى علاقات صراع، بل إنّ هذه المحددات كانت تجعل علاقات إيران مع دول عربية بعينها تعاونية مرة وصراعية مرة أخرى حسب درجة الثبات أو التغير في هذه المحددات، وخاصة تلك التي تتعلق بـ "درجة التشابه والانسجام أو التباعد والاختلاف" في النظم السياسية الحاكمة وفي الإيديولوجيات السياسية وفي الحليف الدولي، وتقدم لنا العلاقات المصرية - الإيرانية، والعلاقات السعودية - الإيرانية نموذجين بارزين بهذا الخصوص¹. وبدراسة هذين النموذجين يتضح مدى التعاون والصراع بين إيران والقوى الرئيسية في النظام الإقليمي، ارتكازاً إلى صعود وهبوط أهمية الفعل السياسي لهذه القوى، وخاصة مصر والسعودية.

ثانياً: توظيف القضية الفلسطينية من قبل إيران:

بقراءة تاريخية تقريبية بين مرحلتين، مرحلة إيران الإمبراطورية الشاهنشاهية التي كانت دولة إقليمية لها سطوتها التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وكذلك علاقات هادئة مع دول الجوار نوعاً ما، ولكنها تعيش حالة داخلية مرتكبة، وأجواء تزداد غضباً شعبياً متأجج ومتوهج لا تطفى جذوته ضد الأسرة الشاهنشاهية وثورات متعددة وأحداث مستمرة، ودرجة التوقع من الحلفاء الاستراتيجيين الولايات المتحدة الأمريكية التي أفضلت انقلاب محمد مصدق 1951 رئيس الوزراء الإيراني وأعادت الشاه رضا بهلوي بعدما فر من إيران إلى الحكم، وساهمت في تعزيز القوة والسطوة الاستخباراتية للنظام الإيراني، إلّا أنّها كانت تتعاطى مع الأحداث بدناميكية مصالحتها، وطرحت على مائدتها السياسية ومطبخها الدبلوماسي ضرورة التحدث إلى الإمام آية الله الخميني (المبعد) إلى فرنسا عندما بدأت تلوح بواكير الثورة الإيرانية وتشتد، رغم أنّ كلّ القوى الوطنية واليسارية والليبرالية كانت فاعلة في الثورة والأحداث، بناء على

1 د. محمد السعيد إدريس: دور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط مشروع تعاون؟.. أم هيمنة؟

استشعار الولايات المتحدة باهتزاز أركان نظام الشاه وعدم قدرته على الصمود أمام الجماهير والثوار الإيرانيين، كذلك "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي للشاه وللنظام الإيراني فقد حصنت سفارتها وبعثتها في طهران، ووضعت خطط مسبقة للإخلاء والإنقاذ، والحفاظ على دبلوماسييها وموظفيها، إدراكاً منها للاستعداد لكل الاحتمالات والتطورات والمتغيرات، وإدراكاً أيضاً أنّ الأرض التي يقف عليها نظام الشاه ليست مستقرة ورخوة، وإمكانية حدوث ارتجاجات واهتزازات وتشققات تبتلع هذا النظام بأي لحظة، في الوقت الذي كانت الدول العربية (دول الجوار) تعتمد على سياسة رد الفعل اللحظية، دون أيّ خطط أو تكتيكات معدة مسبقاً، فوجدت نفسها أمام ثورة عارمة استقطبت أنظار العالم، بل واستحوذت على انبهار وإعجاب شعوبها العربية، فتفاعلت مع الحدث بردة فعل، وبشكّل غير مدرّوس وغير ممنهج، واتخذت قراراتها وفق اللحظة الفاعلة من الحدث، فكانت ردة فعلها عنيفة تجاه المتغير الإيراني، وحشد العراق ودول الخليج امكانياتهما ضد إيران ونظام الثورة الإسلامي، وخاضت معه حرب طويلة استمرت لثمانية سنوات، تكبدت بها كلّ الأطراف خسائر قاسية وفادحة، وكان من أهم نتائجها وإحداثياتها استنزاف الإمكانيات العراقية والخليجية، وما ترتب عليه بعد ذلك من أحداث انتهت بسقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي الذي حشد العالم، ودول الخليج ضد نظام صدام حسين وإسقاطه عام 2003، كما وتحولت أراضي الدول العربية الخليجية إلى قواعد أمريكية وغربية، وتحول المواقف من "إسرائيل" من عداء إلى تطبيع وعلاقات طبيعية سواء مباشرة أو غير مباشرة، كمحاولة لتحشيد حلف تكون "إسرائيل" أحد مكوناته ضد إيران، أيّ استبدال الركيزة القوية التي كانت ممثلة بالعراق، بالركيزة الإسرائيلية، في الوقت الذي خرجت به الجمهورية الإيرانية من هذه الحرب أكثر تعقلاً وفتحةً بسياساتها ممّا يؤكد على نضوجها السياسي، وأكثر تماسكاً وإصراراً على البقاء والثبات، والبناء حيث أنّ إيران - بعيداً عن نظرية المؤامرة - استطاعت من خلال سياساتها وبرنامجهما الاستراتيجي التفاعل مع الأزمة العراقية - الأمريكية بما يخدم مصالحها وأهدافها، ورغم التهديد الأكبر لحدودها إلاّ إنّها استطاعت تجاوز الأزمة بتحقيق أهدافها التي تمثلت في؛ أولاً: التخلص من النظام الأكثر عداءً لها صدام حسين، وثمّ التمدد الإيراني في العراق، وتحريض حلفائها الشيعة والأحزاب الشيعية على ضرب القوات الأمريكية ومقاومتها حتى تمّ الانسحاب الأمريكي ومن ثمّ الانقضاض على النظام السياسي العراقي، وأصبحت إيران بنفوذها مسيطرة بشكل كامل على العراق ومقدراته، ثانياً: بناء ترسانتها العسكرية من خلال تحالفها مع روسيا والتحول إلى دولة تسعى لدخول نادي الدول النووية، وقوة إقليمية لها حضورها وتأثيرها في الإقليم، وهذا ليس بعيداً عن حنكته

في التفاعل مع المتغيرات التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفيتي وكيفية التفاعل مع جمهوريات آسيا الوسطى، وبحر قزوين، وترويض التخوفات الروسية من محاولات دعم الجمهوريات الإسلامية التي تكونت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي أو استغلال بحر قزوين للتسرب الأجنبي، وعليه استطاعت أن تستقطب الطمأنينة الروسية وتقيم علاقات استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية. كما وحافظت إيران على قوة الدفع الثورية التي أطلقتها منذ انتصار ثورتها عام 1979 وهي الثابت الرئيسي في سياساتها العامة (القضية الفلسطينية) وتوظيفها بشكل استراتيجي، وثابتها المبدئي من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، أي بعد ثلاثة وأربعين عامًا من الثورة لا زالت إيران تؤكد على ثوابتها وحالة الاشتباك المستمرة مع (المستكبرين) حسب تصنيفها الأيديولوجي الثوري لقوى الاستعمار العالمي، وتحشيد قوى المقاومة العربية والفلسطينية في حلفها، وتعتبر طهران عاصمة المقاومة، والحاضنة الأم للمقاومة، ومن خلال هذا الحلف الذي أطلق عليه (حلف الممانعة) تمددت إيران في الوعي العربي عامة، بل وتمددت في فرض نفوذها وحضورها على العديد من الدول العربية، فإيران الآن قوة متنفذة ومسيطر في الجمهورية السورية العربية واستطاعت أن تؤكد إنها لا تخذل حلفائها، وتصدت لمحاولات الغرب وبعض الدول العربية إسقاط نظام بشار الأسد، كما وأفشلت مخطط الثلاث الأمريكي - الصهيوني - الخليجي أضف لهم التركي بإسقاط حليفها الرئيسي وشريكها النظام السوري، بل ونجحت في تحريك الغريزة الروسية كدولة عظمى لتدخل المعركة معها في سوريا، والحفاظ على سوريا ونظامها، وعليه فقد نجحت في تثبيت نظريتها ونفوذها ومعتقداتها الإقليمية في سوريا مستخدمة نفس العقيدة الثورية مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، كما اسقطت نفس العقيدة في لبنان حيث رعت ودعمت حزب الله اللبناني وساهمت في تثبيت وتعظيم قوته وحضوره في مواجهة "إسرائيل" عام 2006، حتى استطاع فرض الانسحاب الصهيوني من جنوب لبنان تحت ضغط العمليات العسكرية التي قادها حزب الله ومقاتليه بفعل الدعم الإيراني عسكريًا ولوجستيًا وسياسيًا، ومن ثمّ تغول نفوذ حزب الله حتى أصبح القوة الرئيسية في لبنان عسكريًا وسياسيًا، وأصبح ذراع إيران القوى في مواجهة العدو الصهيوني من جهة، ومواجهة التمدد السعودي - الخليجي من جهة أخرى، واستطاع حزب الله أن يسقط حكومة الوفاق الوطني اللبنانية برئاسة سعد الحريري المدعوم سعوديًّا عندما حاولت هذه الحكومة الحد من نفوذ حزب الله وحلفاء إيران في لبنان، وبذلك يكون لبنان ضمن دوائر النفوذ الإيراني بعدما حسمت نفوذها في سوريا وفي العراق، وكذلك فرضت نفوذها على فصائل المقاومة الفلسطينية الممثلة بحركتي (حماس والجهاد الإسلامي) وبعض قوى اليسار الفلسطينية، وهذا من خلال الدعم المالي

والعسكري والسياسي اللامحدود، واتضح البصمات الإيرانية في الحروب التي قادتها المقاومة الفلسطينية في غزة ضد "إسرائيل"، وتعزيز القدرات العسكرية لكل فصائل المقاومة الفلسطينية لتمكينها من الصمود في وجه الآلة الصهيونية، وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتعاضمت قوة دعمها العسكري والمالي والسياسي بعد نجاح حركة حماس ببسط سيطرتها على غزة بالقوة، وطرد أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية عام 2007، بل وزادت من قوة الدفع والدعم لهذه الفصائل حتى تعاضمت قوتها العسكرية والتخطيطية من خلال التدريب العسكري، وتزويدها ببرامج التصنيع العسكري والتكنولوجية التصنيعية للأسلحة التي تتوافق وطبيعة المهمات، وتمكنت بناءً على ذلك أن تتضخم قوة وامكانيات كقائد عز الدين القسام الذراع المسلح لحركة حماس، وسرايا القدس الذراع المسلح لحركة الجهاد الإسلامي واتضح معالم هذا الدعم جلياً في حربي عام 2014 و 2021 التي خاضت فيهما المقاومة مواجهات ساخنة مع الاحتلال الإسرائيلي، ولم تنجح بتحقيق أي أهداف مهما سواء عسكرية أو أمنية، وخرج بناء على ذلك قادة الحركتين سواء السيد خالد مشعل مسؤول حركة حماس أو زياد النخالة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، والعديد من القيادات في الحركتين بتوجيه الشكر لإيران، والاعتراف جهراً بأن هذا الصمود وهذا الفعل للمقاومة ما كان يتحقق لولا الدعم الإيراني. أي نجحت إيران في تعزيز صورتها الذهنية بأنها حاضنة المقاومة، وحاضن الثوابت والمبادئ، والأمانة على القضية الفلسطينية وحضورها الثابت في أي مواجهة مع العدو الصهيوني سواء في فلسطين أو لبنان أو سوريا، بل وتغيير مسار التصريحات للقادة العراقيين ضد "إسرائيل" بل وذهب البرلمان العراقي في يونيو (حزيران) 2022 لاستصدار قرار بتجريم التطبيع مع "إسرائيل"، وكذلك قادة حركة (أنصار الله) الحوثية في اليمن التي تنظم كل عام مسيرة حاشدة في يوم القدس تضامناً مع فلسطين، وهذا وفق السياسة الإيرانية في مد نفوذها وحضورها حيث إنها عززت دعمها اللامحدود لجماعة (أنصار الله) الحوثية في اليمن التي سيطرت على صنعاء وأجزاء كبيرة في اليمن، وتحوض حرب معقدة وطويلة ضد الحلف السعودي - الإماراتي، وفشل هذا الحلف الذي حشد العديد من القوات والجيش العربية لإسقاط الحوثيين وتحرير صنعاء - وفق وصفهم - إلا أن الحوثيين ومنذ سنوات يشكلوا صموداً كبيراً في مواجهة هذا الحلف، بل ووجهوا ضربات صاروخية مؤثرة لمؤسسات شركة أرامكو السعودية البترولية، واستطاعوا أن يعطلوا إنتاجها في العديد من المناطق نتيجة ضربها بصواريخ بالستية، كذلك شنوا هجمات قاسية على الإمارات بطائرات مسيرة.

وعليه ووفق هذه القراءة التاريخية التحليلية المقتضبة نستدرِك أنّ إيران لا زلت تحافظ على توجهاتها الثابتة منذ الثورة عام 1979، والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتوظيف هذه القضية في رسم سياساتها في كلّ أماكن النفوذ التي تتواجد بها سواء بشكل مباشر أو عبر حلفائها، ويمكن القول أنّ إيران حققت من خلال هذا التوظيف العديد من الأهداف الرئيسية والتي نلخصها في التالي:

1. نشر أفكار والمعتقدات الأيديولوجية التي تبنتها الثورة الإيرانية، والتي رسخها آية الله الخميني وسار عليها الإمام علي خامنئي الذي خلفه بعد وفاته، وتخوض معاركها الأيديولوجية سواء بشكل مباشر كما في سوريا عبر النظام السوري أو لبنان عبر حزب الله، أو اليمن عبر الحوثيين أو في العراق عبر الحركات الشيعية، وهم شركاء المذهب والعقيدة المذهبية (الشيعية)، أو بشكل غير مباشر كما في فلسطين وغزة على وجه التحديد عبر حركتي الجهاد الإسلامي وحركة حماس.

2. ترسيخ مفاهيم العداء للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" في الوعي الشعبي الإيراني، والوعي الشعبي العربي والإقليمي والإسلامي من خلال الوقوف في وجه القوتين في أيّ ساحة مواجهة، سواء في المنطقة والإقليم أو خارجهما كما فعلت في التصدي للسياسات الأمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وبحر قزوين، وكذلك موقفها من الحرب الأفغانية عام 2001 ضد طالبان والقاعدة، والحرب العراقية عام 2003، وأخيراً موقفها من الحملة الروسية في أوكرانيا 2022 ووقوفها بجانب روسيا، بل وحملت أسباب الحملة إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي في شؤون الدول الداخلية، وإحلال أنظمة تتوافق مع سياساتها في إشارة واضحة للنظام الأوكراني.

3. بناء حلف إقليمي قوي (الممانعة) في وجه حلف (الاعتدال) ومحاربتها لسياسة التطبيع مع العدو الصهيوني، كما واستطاعت أنّ تندمج في حلف الشرق المكون من روسيا والصين، أيّ إنّها أمنت ظهرها في أروقة مجلس الأمن الدولي بما أنّ روسيا والصين دول دائمة العضوية ويمتلكا حق النقض (الفيتو) وكذلك الأمم المتحدة، وتحشيد المواقف المواجهة للضغط الأمريكي وخاصة المتعلقة بملفها النووي.

4. بناء جمهورية قوية ومؤثرة في الإقليم والسياسات الدولية، وتعظيم قوتها العسكرية، وتعظيم استثماراتها، وميزانها تبادلاتها التجارية مع معظم دول العالم وخاصة المجموعات الاقتصادية

العظمى، والنهوض والتطور التكنولوجي، وقطعت شوطاً كبيراً في تحولها لدولة اقتصادية سواء في الصناعات العامة أو الصناعات العسكرية.

5. فرض حضورها كقوة إسلامية على رأس العالم الإسلامي، ومقارعة المحاولات السعودية في محاربة التمدد الإيراني، وتحقيق انتصارات في أيّ مواجهة مع الحلف السعودي سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً.

6. اجبار الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي على فتح قنوات تفاوضية معها حول ملفها النووي، والتخلي عن فكرة أو محاولة التحشيد الأمريكي والإسرائيلي والغربي لتوجيه ضربة عسكرية لها، أو شن حرب عليها كما فعلت في العراق وأفغانستان، ونجحت في الوصول إلى تفاهات بشأن برنامجها ومفاعلها النووي بوشهر في مفاوضات فيينا.

7. إفشال محاولات اسقاط حلفائها في سوريا ولبنان، وأفشلت التدخل الأمريكي والتركي والخليجي في سوريا واستطاعت أن تثبت النظام السوري والرئيس بشار الأسد، وتدعيم أركان نظامه في سوريا، كما أفشلت محاولات إضعاف سلطة وسطوة حزب الله اللبناني في لبنان وعززت من حضوره وقوته وسطوته في مؤسسات الدولة اللبنانية والأراضي اللبنانية.

بناءً على تلك المحددات والأهداف التي حققتها الجمهورية الإيرانية خلال ثلاثة وأربعين عاماً منذ انتصار ثورتها عام 1979، يمكننا صياغة وبناء العديد من السيناريوهات المستقبلية للسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، وهذا ما نتناوله في الجزء الثالث من هذا الفصل.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للتوجهات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية:

ثلاثة وأربعين عاماً مرت منذ انتصار الثورة الإيرانية التي أعلنت هويتها الإسلامية، وشيعة مذهبها منذ أن عاد الإمام الخميني إلى طهران قادماً من باريس، ليعلن ويؤكد هوية الثورة الإيرانية الدينية والعقائدية، ويخوض معركة طاحنة مع الوطنيين، والليبراليين، واليساريين شركاء الثورة، ويثبت الهوية الإسلامية في الذهن والوعي العالمي والإقليمي، وينطلق في تحديد مبادئ وأسس هذه الثورة وفق النفعات الإيمانية العقائدية التي يؤمن بها وأسس عليها، وأعتقها، ويرسم للثورة مسارها، ويحدد للجمهورية منهجها ودستورها ورؤيتها التي تختلف عن الأنظمة السياسية المتعارف عليها، حيث أن النظام السياسي الإيراني يختلف في مكوناته وجوهرة وبنائه البنوي وهياكله عن أيّ نظام سياسي آخر، ليس في هويته الدينية فحسب بل أيضاً في تركيبته البنيوية السياسية، وحدد ولاية الفقيه منهج ثابت، وعقيدة راسخة كهوية للجمهورية الإيرانية

الإسلامية، كما وحدد المبادئ التي صنف بها معسكر الأصدقاء الذي أطلق عليه (المستضعفين) ومعسكر الأعداء الذي أطلق عليه (المستكبرين)، وأنّ الثورة الإيرانية الإسلامية هي المرجعية الثابتة للفهم الإسلامي الثوري. ومنذ اللحظة الأولى لانتصار الثورة الإيرانية اعتمد مفهوم المظلومية التاريخية، والهوية الراسخة بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل" من قوى الاستكبار العالمي، وأنّ الفلسطينيين من المستضعفين في العالم، واشتركوا مع الشعب الإيراني بنفس المظلومية التاريخية، مؤكداً على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية إيران، وأطلق تصريحه الثابت " اليوم إيران وغداً فلسطين"، ومنح منظمة التحرير الفلسطينية كلّ الامتيازات الممكنة، وحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر للسفارة الفلسطينية، ومنح ياسر عرفات مفاتيح المقر باستقبال وحضور شعبي كبير جداً في طهران، ورغم تصاعد الخلافات الإيرانية - الفلسطينية مع منظمة التحرير الفلسطينية حسب الاختلافات والتباينات في العديد من المسائل السياسية والأيدولوجية والعقائدية، التي وصلت لقطع العلاقات كلياً مع منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات، واعتبار أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن قضيتها بعد توقيع تفاهات إعلان المبادئ في أوسلو عام 1994، إلّا أنّ الموقف الإيراني لم يتغير أو يتحول عن المبادئ الثابتة للثورة الإيرانية المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو بـ "إسرائيل" المصنفة كعدوٍ أول ورئيسي لإيران، بل استمرت في التقارب من الحركات الفلسطينية المقاومة التي لم تندرج تحت سقف أوسلو، وعلى وجه التحديد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وقدم لهم الدعم المالي والعسكري اللامحدود وخاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعظم من قدراتها العسكرية في تنفيذ العمليات المسلحة ضد "إسرائيل"، كما وفر لها بعد أحداث عام 2007 التي استطاعت فيه حركة حماس من الإنفراد بحكم غزة بعدما طردت أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وتنوعت أشكال الدعم الإيراني لتشمل المالي والعسكري واللوجستي، بل والأمني والتدريب وتقنيات تصنيع الأسلحة وخاصة الصاروخية حتى تمكنت المقاومة الفلسطينية من ضرب تل أبيب والقدس عام 2014 و 2021، ورغم موقف حماس من الأزمة السورية وانحيازها للحلف الآخر ضد نظام بشار الأسد حليف إيران الرئيسي إلّا أنّ إيران لم توقف دعمها لحركة حماس على المستويين المالي والعسكري، ولا زالت توفر لهما كلّ الإمكانيات، وتعاضم من قدراتها العسكرية.

وعليه فإنّ الموقف الإيراني الثابت منذ الثورة الإيرانية لم يطرأ عليه أيّ تغيير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ورغم وفاة آية الله الخميني وتولى علي خامنئي الإمامة والمرجعية في إيران، وكذلك تغير العديد من الحكومات والرؤساء الإيرانيين مختلفي المشارب، ما بين إصلاحي ومعتدل ومحافظ إلّا أنّ القضية

الفلسطينية استمرت كثابت لا يتغير في الذهنية الإيرانية والعداء لـ "إسرائيل"، ومواجهتها في كل الجبهات الممكنة، وأنّ إيران لا زالت النقيض لـ "إسرائيل" برغم كلّ المتغيرات والمتحولات التي شهدتها الساحة الإيرانية الداخلية أو على مستوى الإقليم ودول الجوار مثل العراق وسوريا ولبنان، أو على المستوى الدولي، إلّا أنّ السياسات الإيرانية والعقيدة الإيرانية حول فلسطين لا زالت كما هي عليها منذ انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإيرانية الإسلامية. وعليه فإنّ هذا السيناريو الأكثر احتمالية والأقرب للاستمرار لسنوات وعقود قادمة، وفق العقيدة الإيرانية التي تقوم على توظيف القضية الفلسطينية توظيفاً دقيقاً في نشر أفكارها ومعتقداتها، واستقطاب الرأي العام الإسلامي العام. إذن لا يوجد أيّ احتمالات أو مؤشرات مستقبلية في القريب المنظور لتغيير هذا السلوك وهذا السيناريو في السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية بما إنّها أحد الثوابت التي لم تتغير أو تتأثر بأيّ متغيرات خلال ثلاثة وأربعين عاماً عمر الثورة الإيرانية.

السيناريو الثاني: التقارب الإيراني الأمريكي وتأثيره على السياسات الإيرانية:

شهدت المتغيرات الإيرانية تحولاً من النقيض للنقيض في العلاقات الإيرانية - الأمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحليف الاستراتيجي في عصر الشاه، والراعي الأساسي للإمبراطورية الإيرانية، إلّا أنه مع انتصار الثورة عام 1979 تحولت الولايات المتحدة وفق الذهنية الإيرانية الثورية على نقيض، وأحد أهم الأعداء الرئيسيين والمركزيين لإيران وللثورة وقيادتها، وصنفت الولايات المتحدة الأمريكية من معسكر المستكبرين، بل أنّ الولايات المتحدة رفضت استقبال الشاه حليفها على أراضيها بعد الثورة حتى لا تثير الرأي العام الإيراني، وحفيظة القادة الإيرانيين، ومنذ ذلك الحين حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لم تتغير الوجهة الإيرانية عن حالة العداء، ورغم تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية إيران من ضمن محور الشر بعد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001، وقيام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان واحتلالها عام 2001، ومن ثمّ غزو العراق واحتلالها عام 2003، وتحريض الأسرة الدولية ضد إيران وفرض عقوبات اقتصادية عليها عامي 2006، 2008 على خلفية الملف النووي الإيراني، ومن ثمّ التدخل العسكري المباشر في سوريا حليف إيران الرئيسي، ومحاولتها إسقاط نظام بشار الأسد، ودعم الحلفاء الخليجيين في اليمن ضد الحوثيين حلفاء إيران، والتهديدات الدائمة من قبل الولايات المتحدة لإيران، والتلويح بملف حقوق الإنسان بشكل مستمر، إلّا أنّ كلّ هذه الملفات لم تصل حدّ شن حرب أو عملية عسكرية ضد إيران والتي بدورها اتبعت سياسة برغماتية في مواقفها من العدوان الأمريكي على

أفغانستان ومن ثمّ العراق، بل حدث تطور هام في الملف النووي الإيراني بعد فوز حسن روحاني بالرئاسة الإيرانية بما إنه يوصف بالمعتدل وذو التوجه الغربي، وفتح آفاق جديدة نحو إيجاد حل للملف النووي عبر التفاوض بين إيران والولايات المتحدة والغرب وهو ما حدث في فيينا، ورغم ذلك فإن كلّ المؤشرات تؤكد أنّ العلاقات الإيرانية لن تحترق حواجز صلبة في مسيرة العلاقات بين البلدين، وأنّ المسافات بعيدة جدًّا بينهما، وهناك العديد من المعوقات والملفات التي لم تجد بعد حلولًا وتفاهات مثل ملف (حقوق الإنسان)، والملف (السوري) والملف (اليمني) والملف (العراقي) والملف (اللبناني) والملف (الفلسطيني)، والعديد من الملفات الأخرى السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وأنّ حالة اللاسلم واللاحرب هي السائدة في العلاقات الإيرانية - الأمريكية والمتوقع أنّ تستمر، وما يؤكد ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطات كبيرة على "إسرائيل" لعدم ضرب مفاعل بوشهر الإيراني، أو توجيه أيّ ضربة مباشرة لإيران.

بناءً على تلك المعطيات فإنّ الثابت الأيديولوجي للثورة والنظام الإيراني حول الولايات المتحدة لم يتغير وإنّ كان حدث اختراق نوعًا ما، وعليه ليس من الوارد أو من ضمن الاحتمالات المستقبلية القريبة أو المنظورة أنّ تشهد العلاقات تقارب استراتيجي التي من شأنها أنّ تغير في المواقف والسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية أو تُحدث تغييرًا وتحوّلًا في الفهم العقائدي الإيراني حول القضية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: اندلاع حرب بين إيران وإسرائيل:

نفس السيناريو المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية في التحول من العلاقات التحالفية إلى العلاقات العدائية يتمّ اسقاطه على "إسرائيل" التي كانت حليفًا رئيسيًا وقويًا لإيران، وبينهما تعاون على كلّ المستويات والصعد، بل أنّ إيران كسرت الحرب البترولية العربية في حرب 1973 وزادت من إنتاجها للنفط، كما وزودت "إسرائيل" بالبترول، إلّا أنّ هذا التعاون تحول لعداء بعد انتصار الثورة الإيرانية، ولا زالت إيران تنظر لـ "إسرائيل" بأنّها كيان معتصب اعتدى على أراضي إسلامية، ويغتصب مقدسات إسلامية، إضافة لموقفها من حليف الشاه الذي استبد بالشعب الإيراني ومارس معه سياسة أمنية وحشية، كما ترى في الكيان الصهيوني كيان عدائي للعقيدة الإسلامية، وتمّ زرعه في المنطقة لتهديد الدول الإسلامية قاطبة، والعقيدة الدينية الإسلامية عامة، وأنّ مقاومتها والجهاد ضدها أحد أركان العقيدة الإسلامية.

حالة العداء الإيراني - الإسرائيلي حالة ثابتة متصاعدة منذ انتصار الثورة الإيرانية، وخاضت إيران معارك وحروب عديدة ومتعددة ضد الكيان الصهيوني، ولكن هذه المعارك العسكرية لم تكن بشكل مباشر، ومواجهة مباشرة بل معظم المعارك تخوضها إيران عبر حلفائها سواء في فلسطين عبر قوى المقاومة الفلسطينية أو في لبنان عبر حركات المقاومة اللبنانية أو في سوريا عبر معركتها المفتوحة، إضافة للمعارك السياسية وحالة التصعيد والتهديد الدائمة والمستمرة بين البلدين، بل ذهبت إيران في العديد من المناسبات للتهديد بمسح "إسرائيل" من الوجود في حالة ضرب مفاعلها النووي أو توجيه أيّ ضربة عسكرية لإيران، في الوقت الذي تقوم فيه "إسرائيل" بحرب الأدمغة، ومعركة استخبارية خطيرة ضد إيران من خلال اغتيال قادتها العسكريين وعلمائها الفيزيائيين، فقد اغتالت "إسرائيل" منذ عام 2010 أكثر من اثنا عشر قائداً وعالمًا، يأتي على رأسهم قائد فيلق القدس قاسم سليماني في 3 يناير (كانون ثان) 2020 في العاصمة العراقية بغداد، كما اغتالت مسعود على محمدي أستاذ مادة الفيزياء في جامعة طهران في 12 يناير (كانون ثان) 2010، وأيضاً اغتالت مجيد شهرياري في 29 نوفمبر (تشرين ثان) 2010 مؤسس الجمعية النووية الفيزيائية، وفي 23 يوليو (تموز) 2011 اغتيل العالم درايش رضائي، كما اغتيل في 12 نوفمبر (تشرين ثان) 2011 حسن مقدم في تفجير قتل خلاله 36 شخصاً من بينهم الجنرال في الحرس الثوري حسن طهراني، وفي 11 يناير 2012 قتل العالم مصطفى أحمددي روشان الذي يعمل في موقع نظير النووي، وفي 27 نوفمبر (تشرين ثان) 2020 قتل العالم النووي محسن فخري زاده قرب طهران وهو رئيس منظمة الأبحاث والإبداع ونائب وزير الدفاع، كما قتل في 22 مايو (آيار) 2022 العقيد في الحرس الثوري صياد خدائي، كلّ هذه الاغتيالات وجهة إيران إصبع الاتهام بها لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تمارس أيّ ردة فعل سوى قصف قواعد في أربيل العراقية قالت إنها تابعة لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. هذه الأحداث المتصاعدة باستمرار في كلّ جبهات المواجهة بين إيران و"إسرائيل" تعتبر حرباً معلنة وليست خفية بين الطرفين، لكنها حرب غير مباشرة، ويستبعد اندلاع أيّ حرب مباشرة بينهما سواء على المدى القريب أو المدى البعيد نسبياً للعديد من الأمور أهمها عدم توفر إرادة أمريكية لفتح حرب شاملة في المنطقة ربما تؤدي لجهة مفتوحة تتدخل بموجبها العديد من القوى الإقليمية والعالمية مثل روسيا والصين، وتتحول بموجبها إلى حرب عالمية ثالثة وربما حرب نووية غير تقليدية، كذلك ممكن أنّ تظهر قوى وتحالفات جديدة تكون خلالها الولايات المتحدة الأمريكية هي الخاسر الأكبر على كلّ المستويات الاقتصادية، والعسكرية وتفقد قواعدها في المنطقة ومصادر الطاقة، وهذا ما اتضح جلياً من تجنب الولايات المتحدة

الأمريكية الاحتكاك المباشر في سوريا بين الولايات المتحدة وإيران، وإنما ما يدور هي معارك بالوكالة بين كلِّ الأطراف، ونفس الإرادة تتوفر أيضاً لإيران عدم خوض حرب مباشرة مع "إسرائيل" وعليه تلتزم سياسة ضبط النفس، ودعم القوى التي تحارب "إسرائيل" سواء في لبنان أو سوريا أو فلسطين أو العراق وتحاول أن ترد على "إسرائيل" أمنياً من خلال ملاحقة خلاياها وعملاء استخباراتها، وهو ما اتضح من إعلان تركيا و"إسرائيل" إفشال محاولات إيرانية لعمليات اغتيال لضباط وعملاء إسرائيليين.

بناء على ما سبق يتضح أن هذا السيناريو لن يكون قابل للتحقق باندلاع حرب مباشرة بين الطرفين، وستبقى الأمور عما هي عليه ما لم يحدث تطور أو تهور من أحد الأطراف وهو مستبعد كلياً وفق الرؤية والقراءة للواقع الذهني وتفكير المؤسسات الحاكمتين في البلدين.

آخر القصيدة

بعد تناول واستعراض الحالة الإيرانية بشكلها العام وبنمطها القديم الممثل بالإمبراطورية الشاهانية التي جاءت كحالةٍ من حالات الدول الوظيفية للولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها ونمطية نظامها السياسي، رغم وجودية إيران في النّظام الإقليمي، وتمتعها بموقعٍ استراتيجي وثروات نفطية كبيرة، وتاريخ وحضارة يضعها في مصاف دول الإقليم الكبرى والمؤثرة في الخارطة الدولية سياسياً واقتصادياً، وتحالفاتها مع الكيان الصهيوني الذي عُرس في المنطقة كعدوٍ لا يمكن التعايش معه سياسياً ودينياً، وانحياز شاه إيران محمد رضا بهلوي الانحياز الكلي للمعسكر الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) وإهدار حقوق شعبه بما مارسه من ديكتاتورية واضطهاد ضد الشعب الإيراني، واستعراض المواقف من القضايا الإقليمية على وجه العموم والاتجاهات والمواقف من القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، كان من الطبيعي لنا كفلسطينيين أنّ ننحاز للمرحلة الثانية من عهد إيران الجديد الذي جاء بفعل ثورة قادتها الحركة الوطنية الإيرانية، والحركة الدينية الإسلامية وعلى رأسها الإمام آية الله الخميني، وأنّ نتدارس المفهوم الثوري والأيديولوجي للثورة الإيرانية، والنّظام الإيراني الذي شكّل بفعل الثورة، واستعراض مواقفه منذ عام 1979 حتى عام 2022 وتحليل المحددات الإقليمية والدولية التي انطلق منها هذا النّظام وكيفية التفاعل معها وكلّ ما يتعلق بالشأن الفلسطيني.

إذن فإيران مرت بمرحلتين، مرحلة ما قبل الثورة وهي مرحلة التناقض مع الفهم الفلسطيني بنظامه العام لمواقف وسياسات إيران تجاه القضية الفلسطينية، ومرحلة ما بعد الثورة من تأييد وتبني الحق الفلسطيني كأيديولوجية ثورية أطلقها النّظام الثوري الإيراني، والتناقضات التي شابته هذه المرحلة سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الحركات الإسلامية الفلسطينية، وكيف وازنت إيران بين أصوليتها الفكرية المذهبية وبين براغماتيتها السياسية في التفاعل مع مجمل القضايا الكبيرة على مستوى الإقليم أو المستوى الفلسطيني، والخروج بإيران قوية عقيّة، ذات مشروع عميق بدأ بالنصف الثاني من قرن الثورة التي مر عليها الآن ثلاثة وخمسون عامًا، استطاعت إيران رغم تعرضها لحروب وأزمات كبرى أنّ تبني جمهورية ذات وجود وحضور قوي على مساحة الإقليم، تُأثر وتتأثر بمتغيراته وتقلباته وتطوراتها، وأنّ تنهض بعد حرب قاسية خاضتها مع العراق لمدة ثمانية سنوات بعد انتصار ثورتها بعام، وتلملم آثار الحرب وتبني إيران القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تنطلق وتتمدد، لتبدأ مشروعها في مرحلتها الثانية بنشر أفكارها وسياساتها بمحيطها الإقليمي، وتخرج من مفهوم (تصدير الثورة) بالقوة إلى (تصدير الثورة) بالأفكار

والثبات على مبادئها التي تتلخص في العداء الثابت للكيان الصهيوني، وخوض حروب بالوكالة مع القوى الحليفة لها سواء في سوريا أو لبنان أو فلسطين أو اليمن أو العراق، وأنّ تنتصر على الحلف النقيض (حلف الاعتدال) الذي يؤيد السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وأنّ تحافظ على توازن عميق جداً في الأزمات التي كانت متلازمة على حدودها سواء بأفغانستان، أو بالعراق، وأنّ تصبح أحد أضلاع الحلف الدولي الذي يتمثل بالصين وروسيا والهند والبرازيل وكوريا الشمالية، كذلك تحولها لدولة صناعية متقدمة سواء على مستوى الصناعات الاقتصادية أو الصناعات العسكرية، وتفتح العديد من الأسواق لاستثماراتها ومنتجاتها.

فدراسة الحالة الإيرانية تؤكد أنّ السياسة الإيرانية لا تبنى على طائفيتها، وصراعها الطائفي الذي يستخدم كسيفٍ في وجهها من القوى المتناقضة معها، بل يؤكّد إنها جمهورية لها مشروعها العميق، وتسير وفق هذا المشروع بخطوات ثابتة واستراتيجية، حتى أصبحت اليوم دولة نووية، ويحتل ملفها النووي بؤرة واهتمام الأسرة الدولية، وأنّ تقاوم السياسات التحريضية الأمريكية والإسرائيلية ضدها وتتقدم خطوات كبيرة على كافة أو معظم المجالات. هذا المشروع الذي يمكن تقسيمه لقسمين؛ الأول: مرحلة البناء وهي المرحلة التي خاضتها من انتصار ثورتها عام 1979، والذي امتد حتى بدأت تتمدد بقوة في الإقليم وتقارع الأزمات الإقليمية وتؤكد حضورها ووجودها. وتؤكد على مبادئها الثورية التي أطلقتها منذ انتصار الثورة أولاً وهي حالة العداء مع معسكر المستكبرين الذي صنفته بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والكيان الصهيوني الذي لا زالت ترى فيه كيان معتصب غاصب لا يمكن مهادنته، وتجاهر بدعم قوى المقاومة العربية والفلسطينية التي تقاوم هذا الكيان وتقاومه.

وعليه فقد قدم هذا الكتاب قراءة تاريخية تحليلية للسياسات الإيرانية نحو القضية الفلسطينية، مستعرضاً كلّ المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ عهد الإنتداب البريطاني حتى الاحتلال الصهيوني، والسياسات المحلية التي اتبعتها إيران في كلّ مرحلة.

الدكتور سامي محمد الأخرس

مصطلحات ومفاهيم

1. الحلف الشمالي: شكّلت الجماعات المعارضة الجبهة المتحدة في أواخر عام 1996 ضد حكومة طالبان. منذ بدايات عام 1999 كان أحمد شاه مسعود القائد الرئيسي الوحيد القادر على الدفاع عن هذه المنطقة ضد طالبان، وبالتالي بقي في الواقع القائد العسكري والسياسي للجبهة المتحدة الذي اعترف به أعضاء من كل المجموعات الإثنية. كان بيد مسعود اتخاذ القرار بشأن الخط السياسي الرئيسي والاستراتيجية العسكرية العامة للتحالف. ولكن بعض الجماعات العسكرية للجبهة المتحدة كجنش ملي أو حزب الوحدة لم تخضع للسيطرة المباشرة لمسعود بل بقيت تابعةً لقادة المناطق أو الأعراف الخاصين بكلٍ منها. كان القادة العسكريون للجبهة المتحدة إما مستقلين أو ينتمون إلى أحد الأحزاب السياسية التالية:

- الجمعية الإسلامية ومجلس شورى النزار اللتان يسيطر عليهما الطاجيك السنة، ويقودهما برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود
- جنبش ملي ذات الأغلبية السنية الأوزبكية والتركمانية، بقيادة عبد الرشيد دوستم
- الشورى الشرقية ذات الأغلبية السنية البشتونية، بقيادة حاجي عبد القدير
- الحركة الإسلامية التي يسودها الشيعة الطاجيك والهزارة، بقيادة آصف محسني
- حزب الوحدة الذي يسوده شيعة الهزارة بقيادة محمد محقق وكريم خليلي.

2. نادي السفاري: هو تحالف أجهزة استخبارات، واختيرت القاهرة مقرًا للمركز، وتحديد موعد بناء المركز في الأول من سبتمبر) أيلول (1976 تشكّل النادي في فترة الحرب الباردة عام 1976، لقتال الشيوعيين في قارة أفريقيا. أعضاؤه الرسميون كانوا إيران، ومصر، والمملكة العربية السعودية والمغرب، وفرنسا، والتحالف لديه اتصالات وعلاقات بالولايات المتحدة. قام النادي بعملية تدخل عسكرية ناجحة في زائير ردًا على الغزو من أنغولا. كما زود النادي الصومال بالسلح في حرب أوغادين ضد إثيوبيا. كما قام النادي بأنشطة دبلوماسية سرية لمكافحة الشيوعية في أفريقيا، وينسب للنادي الفضل في بدء عملية السلام بين "إسرائيل ومصر التي أسفرت عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979. يضم التحالف الاستخبارات العامة السعودية، والمخابرات العامة المصرية، ومنظمة الاستخبارات والأمن الوطنية الإيرانية، مديرية مراقبة التراب الوطني المغربية، ومصلحة المخابرات الخارجية الفرنسية. وقام

ألكساندر مارانش مدير مصلحة المخابرات الخارجية الفرنسية بمراسلة أربع دول أخرى وجميعهن رفضن الاشتراك. ومن بين الدول التي تمت مراسلتها الجزائر لكن الرئيس هواري بو مدين لم يستجب للمحاولة ورفضها.

3. ولاية الفقيه: مع قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دخلت مسألة ولاية الفقيه في القانون الأساسي للدولة في تطور تاريخي جديد لهذه المسألة، وقد أحصي ستة عشر موردًا في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران تتناول موضوع ولاية الفقيه، فقد ورد في مقدمة الدستور اعتبار القيادة بيد الفقيه، وأنه ضمان عدم الانحراف للأجهزة المختلفة في نظام الجمهورية ووظائفها الأصلية. كما ورد في المادة الخامسة: في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمر العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير. الولاية بمعنى السلطة.

4. اتفاقية توكس وتوق الدولة: كانت فارس مقسمة إلى ثلاثة أقسام قسم تحت النفوذ الروسي وقسم تحت النفوذ البريطاني وقسم محايد، ولما انتهى النفوذ الروسي في فارس بعد قيام الثورة الشيوعية وتسلمها مقاليد الحكم في أكتوبر (تشرين الأول) 1917 وتنازلوا عن ديونهم على فارس، وأرادت إنجلترا أن تحل محل روسيا فلم تتمكن ولكنها رأت أن تجعل على الأقل سداً في وجه التوسع الشيوعي فأسرعت في توقيع اتفاقية مع فارس بعد مباحثات لمدة سنة فكان التوقيع على الاتفاقية المسماة بالمساعدة البريطانية من أجل تقدم فارس ورفاهيتها وذلك في 9 أغسطس (آب) 1919 واعترفت ظاهراً باستقلال فارس، لكنها قيدتها بقيود جعلتها تحت حمايتها حيث جاء في الاتفاقية أن تستخدم فارس المستشارين البريطانيين في كل مؤسساتها حتى الجيش، وأن لا تتسلح إلا من بريطانيا، وأن تكون بريطانيا هي من ينشئ فيها المواصلات وكذلك تحديد الحدود ثم أقرضتها ديناً وقدره مليوني جنيه بفائدة سبعة بالمائة، ووقع الاتفاقية رئيس وزراء فارس وثوق الدولة والسفير البريطاني بيرسي كوكس، ورضي الشاه أحمد.

5. جهاز السافاك: هو جهاز أمن الدولة واستخباراتها، وكانت المخابرات الأمريكية في عهد الرئيس إيزنهاور، هي أول من سعى بعد سقوط حكومة مصدق 1953 إلى وضع برنامج شامل لإعادة تنظيم جهاز المخابرات الإيرانية، وتحديثه ثم إعادة تجهيزه، وظهر جهاز السافاك رسمياً عام 1957، بناءً على مشروع قانون تقدمت به الحكومة الإيرانية إلى مجلس النواب، وتم إقراره دون

مناقشة الأعضاء الذين عينهم الشاه، وهكذا تمّ إضفاء شرعية شكلية على الجهاز. وتولى رئاسته تيمور بختيار، الذي عين فيما بعد رئيساً للوزارة، وعملياً يعتبر جهاز السافاك تابع للمخابرات الأمريكية منذ إنشائه، وضم خمسون ألف عميل على الأقل، يعرفون بتفوقهم في ذلك المجال، واعتمد الجهاز على أحدث الأجهزة، آخر الصناعات التكنولوجية في مجال التجسس، ويتمتع بموازنة كبيرة إذ قدرت عام 1972 بـ 255 مليون دولار، وذاع صيته بين أجهزة الإستخبارات العالمية، وامتد نشاط الجهاز إلى أوروبا، ووصف بأنه منظمة استخباراتية محترفة، ومن أفضل الآلات البوليسية في الشرق الأدنى، وهدفت الولايات المتحدة من وراء هذا الجهاز لتثبيت نظام الشاه، وتحقيق مصالح إيران، والتصدي لعودة أيّ حركة سياسية شبيهة بحركة مصدق، والسيطرة على حزب توده، وعندما حاول الشاه التعامل مع شركة إيطالية للبترو (إيني)، أعد الرئيس الأمريكي كيندي عام 1967، خطة للانقلاب على الشاه بالتعاون مع بختيار مدير الجهاز، ممّا دفع بالشاه للتخلص منه بواسطة أحد أعضاء الجهاز عام 1970. من أهم مهمات الجهاز أيضاً التجسس على الإتحاد السوفيتي، بل أنّ التعاون مع المخابرات الأمريكية اقتصر على هذه المهمة آنذاك، كما شارك جهاز السافاك بمهمات مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) الذي أشرف على تدريب عناصر السافاك، وبلغ عدد الخبراء الإسرائيليين 500 خبير تغلّوا في كلّ فروع السافاك. إلاّ أنه بعد الثورة الإيرانية 1979 تمّ حل الجهاز وطلب من جميع المنتسبين تسليم أنفسهم للمحاكم الثورية، والتي بدورها أعدمت عدد كبير منهم، وأحكام بالسجن ضد آخرين.

6. معاهدة أضروروم الثانية: مايو (آيار) 1847 هي معاهدة بين الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية. سلسلة من الحوادث الحدودية في عقد 1830 دفعت إيران القاجارية والدولة العثمانية إلى حافة الحرب مرة أخرى. عرضت بريطانيا والامبراطورية الروسية وساطتهما. وتم توقيع معاهدة أضروروم الثانية في مايو 1847. وقد قسمت هذه المعاهدة المنطقة المتنازع عليها بين إيران وتركيا ونصت على تشكيل لجنة حدود لترسيم كامل الحدود بين الدولتين. عمل لجنة الحدود صادفه العديد من الانتكاسات السياسية ولكن في النهاية تمكنت اللجنة من إتمام مهمتها في 1914.
7. فيلق القدس: أنشئ فيلق القدس في حرب الخليج الأولى كوحدة خاصة من قوات الإسلامية. وذلك أثناء وبعد الحرب، وقد دعمت هذه الوحدة الأكراد في حربهم ضد صدام حسين. كما

وسَّع فيلق القدس عملياته إلى أفغانستان المجاورة، أبرزها كان بمُساعدة عبد العلي مزارى رئيس حزب الوحدة الشيعي ضد حكومة الله. ثمَّ بدأ بتمويل ودعم التحالف الشمالي بقيادة أحمد شاه مسعود ضد حركة طالبان. التركيز الأساسي لفيلق القدس هو تدريب الجماعات الإسلامية، ويُنصُّ أيضًا على أنّ فيلق القدس مُرتبط بمكاتب إيرانية لحركات التحرر، التي تُحافظ على بناء اتصالات مع مُنظمات المقاومة الإسلامية تحت الأرض في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

8. اتفاقية الجزائر: عبارة عن اتفاقية وقعت في 6 مارس (أذار) عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه ايران محمد رضا بهلوي وياشرف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين. شكَّلت حدود العراق مع إيران أحد المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق. في عام 1937 عندما كان العراق تحت الهيمنة البريطانية تم توقيع اتفاقية تعتبر أنّ نقطة معينة في شط العرب غير خط القعر هي الحدود البحرية بين العراق وايران لكن الحكومات المتلاحقة في ايران رفضت هذا الترسيم الحدودي واعتبرته "صنيعة امبريالية" واعتبرت إيران نقطة خط القعر في شط العرب التي كان متفقًا عليه عام 1913 بين إيران والعثمانيين بمثابة الحدود الرسمية ونقطة خط القعر هي النقطة التي يكون الشط فيها بأشد حالات انحداره. في عام 1969 بلغ العراق الحكومة الإيرانية أنّ شط العرب كاملة هي مياه عراقية ولم تعترف بفكرة خط القعر. في عام 1975 ولغرض اخماد الصراع المسلح للأكراد بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان يدعم من شاه ايران محمد رضا بهلوي قام العراق بتوقيع اتفاقية الجزائر مع ايران وتمّ الاتفاق على نقطة خط القعر كحدود بين الدولتين ولكن العراق مزق هذه الاتفاقية في عام 1980 وبدأت حرب الخليج الأولى.

9. قوات الباسيج: جاء تدشين قوات التعبئة الشعبية، المعروفة بـ "الباسيج"، إبان نجاح الثورة الإيرانية، تحديداً نهاية عام 1979، حينما أطلق الإمام الخميني دعوته بإطلاق جيش من "عشرين مليون رجل"، بغية الدفاع عن الثورة والنظام، وأهدافهما السياسية والدينية والأيدولوجية، وتتميز تلك القوات بارتباطها العضوي بالمجموعات المسلحة التي تكونت جميعها من مجموعة من المؤيدين لنظام ولاية الفقيه؛ إذ تشكلت من قاعدته المنتمية له، فكريًا وسياسيًا، وبرز من بينهم: قوات الحرس الثوري الإيراني، وكتائب الحرس الثوري الإسلامية. تُعرف قوات الباسيج بأنها "منظمة تعبئة المستضعفين"، وهي ترجمة للاسم الفارسي "سازمان بسيج مستضعفين"، والتي جرى الموافقة

عليها رسميًا عام 1980، وتخضع للمرشد الأعلى للثورة، في كلِّ مراحلها، منذ لحظة التأسيس وحتى اليوم؛ إذ يتولى المرشد فقط مسؤولية اختيار وتعيين قائدها، والمسؤولين التنظيميين للميليشيات التابعة لها، والتي تنظم هياكلها، وذلك عبر ترشيحات يقدمها قائد الحرس الثوري، وتتكون قوات الباسيج من جناحين رئيسيين؛ "كتائب الزهراء"، وتضم الأعضاء الإناث، و"كتائب عاشوراء" تضم الأعضاء الذكور. تعتمد قوات الباسيج، على المستوى التنظيمي، ثلاثة مستويات للالتحاق بقواتها وميليشياتها، تتفاوت فيها العضوية بين المستوى "العادي" و"الخاص" والشرفي"؛ ويتوزع جميع الأعضاء على أساس مناطقي، لتغطية كافة المدن الإيرانية، وذلك فيما يعرف بـ "نطاقات المقاومة"، التي تشمل المساجد والمؤسسات الحكومية والتعليمية، كالمدارس والجامعات؛ حيث تعدّ بمثابة قواعد للتدريب، وتأهيل الكوادر، من عدة نواحٍ؛ سياسية وعقائدية وعسكرية. يتلقى الباسيج رواتب ثابتة، تخصصها ميزانية الدولة الإيرانية، وذلك منذ أقرّ بذلك البرلمان الإيراني، في 13 أكتوبر (تشرين أول) عام 1991، ويحصلون عليها من مخصصات فيلق "الحرس الثوري الإسلامي"، على وجه التحديد، وتطورت قوات وميليشيا الباسيج، فتعددت تسمياتها التنظيمية، بحسب التخصصات والأهداف التي تؤديها، في عدة مجالات حيوية، وليس فقط من الناحية المنطقية؛ حيث يوجد "الباسيج" العمالي، الذي يعمل وسط العمال، وكذا "الباسيج" الطلابي، وغيرهما.

10. حزب توده (الشعب): هو حزب ماركسي لينيني إيراني تأسس عام 1941. اسمه يعني حزب الجماهير أو الشعوب الإيرانية. كان جزءًا من حركة المعارضة ضد محمد رضا بهلوي، والتي بلغت ذروتها في الثورة الإسلامية عام 1979. منذ عام 1949، تمّ حظره مرارًا وتكرارًا في إيران. لذلك، فإن نشاطه العلني في المنفى. في عام 1982 وبناء على معلومات استخباراتية لتّظام الخميني قام بضرية مركزة ضد الحزب. إذ تمّ استدعاء ما يصل إلى 10500 عضو من أنصار توده وأنصارهم وتمّ اعتقالهم. تمّ إعدام العديد من المعتقلين، ممّا أرغم القادة على التخلي علنًا عن أيديولوجيتهم. بالإضافة إلى ذلك، في 4 مايو (آيار) 1983، تمّ إصدار حظر جديد للحزب، والذي لا يزال ساريًا لليوم. ومنذ ذلك الحين، ظلّ حزب توده يعمل في السر. وفقًا لتقرير لجنة تاورف في عام 1983، نبهت الولايات المتحدة طهران إلى التهديد الكامن في عملية تسلسل واسعة في الجهاز الحكومي من قبل الحزب الشيوعي حزب توده الموالية للسوفييت في البلاد.

باستخدام هذه المعلومات، قامت حكومة الخميني بحملة اعتقالات واسعة، بما في ذلك عمليات إعدام جماعية، قضت فعليًا على البنية التحتية الموالية للاتحاد السوفياتي في إيران.

11. مجاهدي خلق: تأسست المنظمة العام في 5 سبتمبر (أيلول) 1965 وعلى أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه. تعود سابقة استخدام هذه التسمية (المجاهدين) في إيران إلى عام 1906 في "الثورة الدستورية" حيث كان يطلق على المناضلين من أجل تحقيق الحرية. وبعد سقوط نظام الشاه نتيجة "الثورة الإيرانية" والتي أدت منظمة مجاهدي خلق دورًا كبيرًا في انتصارها بعد أن أعدم نظام الشاه مؤسسها وعددًا كبيرًا من أعضاء قيادتها ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد، وصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى حدّ التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم يستمر حتى الآن. وقامت الحكومة الإيرانية ضمن هذا الصراع بإعدام عشرات الآلاف من أعضائها والمنتسبين إليها ولكن المنظمة شددت عزمها على مواصلة نشاطاتها داخل إيران وخارجها حتى إسقاط السلطة الإيرانية الحالية. وتعد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية جزءًا من ائتلاف واسع شامل يسمى بـ «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» الذي يعمل كبرلمان إيراني في المنفى، والذي يضم 5 منظمات وأحزاب و550 عضوًا بارزًا وشهيرًا من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية والخبراء والفنانين والمثقفين والعلماء والضباط إضافة إلى قادة ما يسمى بـ «جيش التحرير الوطني الإيراني» الذراع المسلح لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية والذي يتمركز حتى اليوم في معسكر «أشرف» في العراق وتكونت أغلبية قادته من النساء.

تدعو حركة مجاهدي خلق إلى الإطاحة بحكومة جمهورية إيران الإسلامية وتنصيب حكومتها. يتناقض تفسيرها الثوري للإسلام مع الإسلام المحافظ لرجال الدين التقليديين وكذلك النسخة الشعبوية التي طورها آية الله الخميني في السبعينيات. وهي أيضًا أكبر جماعة معارضة سياسية في إيران وأكثرها نشاطًا.

بعد سقوط بملوي، رفضت حركة مجاهدي خلق المشاركة في استفتاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مارس 1979، مما أدى إلى قيام الخميني بمنع مسعود رجوي وأعضاء آخرين في مجاهدي خلق من الترشح لمنصب في الحكومة الجديدة. بحلول عام 1981، كانت السلطات قد حظرت حركة مجاهدي خلق وبدأت حملة قمع كبيرة على أعضاء وأنصار الجماعة، مما دفع المنظمة إلى العمل

سرًا. في يونيو 1981، نظمت منظمة مجاهدي خلق احتجاجات ضد الجمهورية الإسلامية دعمًا للرئيس أبو الحسن بني صدر، بدعوى أنّ الجمهورية الإسلامية قد قامت بانقلاب . بعد ذلك، اعتقلت الحكومة وأعدمت العديد من أعضاء مجاهدي خلق والمتعاطفين معها. عندما بدأ النّظام الإيراني في تضيق الخناق على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، بدأت حركة مجاهدي خلق شن هجمات استهدفت القيادة الدينية والتي استمرت حتى عام 1982. عام 1983، بدأت حركة مجاهدي تأسيس تحالفًا مع العراق بعد اجتماع بين مسعود رجوي وطارق عزيز. عام 1986، طلبت جمهورية إيران الإسلامية من فرنسا طرد حركة مجاهدي خلق من قاعدتها في باريس، وردًا على ذلك أعادت تأسيس قاعدتها في العراق. ثمّ انحازت حركة مجاهدي خلق إلى جانب العراق أثناء الحرب الإيرانية العراقية حيث شاركت في عدة عمليات ضد الجمهورية الإسلامية. شاركت في عملية المرصاد، عملية الأربعين نجمة، عملية الشمس الساطعة وقمع الانتفاضة الشعبانية . في أعقاب عملية المرصاد، أصدر المسؤولون الإيرانيون أوامره بإعدام آلاف السجناء السياسيين لدعمهم حركة مجاهدي خلق. عام 2022، كانت حركة مجاهدي خلق مصدرًا لمزاعم حول البرنامج النووي الإيراني. في أعقاب احتلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وقعت حركة مجاهدي خلق اتفاقية وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة وألقت أسلحتها في محيم أشرف. في السابق، كان الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة واليابان قد أدرجوا حركة مجاهدي خلق كمنظمة إرهابية. صُنفت حركة مجاهدي خلق كمنظمة إرهابية من قبل إيران والعراق. في يونيو 2004، صنفت الولايات المتحدة أعضاء مجاهدي خلق في محيم أشرف على أنهم "أشخاص محميون" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فيما يتعلق بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب التي انتهت عام 2009 بعد حصول العراق على السيادة الكاملة. ووصف النقاد المنظمة بأنها "تشبه الطائفة"، بينما يصف آخرون الجماعة بأنها من أنصار "إيران الحرة والديمقراطية" التي يمكن أنّ تصبح الحكومة المقبلة هناك.

12. حركة الصابرين: تسمى اختصارًا حصن هي حركة فلسطينية تنشط في قطاع غزة، تميل إلى المذهب الشيعي. ولدت بعد انشقاقها عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عام 2004 وهي تضم نخبة من المنشقين عن حركة الجهاد الإسلامي الطامحين لأن تكون بديلاً مستقبلياً عنها. مؤسس حركة الصابرين، القيادي المنشق عن حركة الجهاد الإسلامي "هشام سالم". تمويل الحركة:

“إيران - حزب الله” الميزانية 12 مليون دولار أمريكي سنويًا، أي بمعدل مليون دولار شهريًا. قيادات دينية وسياسية محمود جودة. عبد العزيز عودة، عبد الله الشامي تربط حركة الصابرين علاقة قوية بإيران، وترى في أدبياتها أنّ إيران رأس حربة الإسلام والدولة الوحيدة التي تحمل هموم القضية الفلسطينية. وتربطها أيضًا علاقة قوية وممتينة بحزب الله اللبناني الشيعي التابع لإيران وهي تعتبر نفسها النسخة الفلسطينية من حزب الله، حيث يتم تدريس كتب ومحاضرات حسن نصرالله والمقاومة اللبنانية داخل مؤسسات الحركة. ويتشابه شعار الحركة كثيرًا بشعار حزب الله، وقد عقدت مؤتمرات عديدة وتكلمت عن الوصية والدعوة إلى التشيع. أشيع أنّ حركة حماس قد حظرت هذه الحركة بضغط من حركة الجهاد الإسلامي التي تقوم بنيتها الفكرية الأساسية على أنه لا فرق بين السنة والشيعية، وأنّ العلاقة مع إيران هي علاقة إستراتيجية. وأيضًا تجتذب الكثير من أعضاء حركة الجهاد وأنصارها، وخصوصًا في أعقاب حجب المساعدات الإيرانية عن حركة الجهاد الإسلامي وتحويل قسم كبير منها لجماعة الصابرين. من جانبها لم تؤكد حركة حماس حظر هذه الحركة أو عدمه، إلا أنّ أعضاؤها تعرضوا لمضايقات، كما تعرض مؤسسها لهجوم بسكين عندما كان يشارك في مسيرة شعبية في انتفاضة القدس 2015 على حدود غزة، حيث أصيب بجروح طفيفة في الرقبة.

13. جماعة أنصار الله: هي حركة إسلامية سياسية مسلحة تتخذ من مدينة صعدة شمال اليمن مركزًا رئيسيًا لها. عرفت إعلاميًا وسياسيًا باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي المرشد الديني للجماعة.

تأسست الحركة عام 1992 نتيجة شعور أتباعها بأنّ الحكومة اليمنية تقوم بالتهميش والتمييز ضد الهاشميين. عرف عن انتماء قادة الحركة وأعضائها إلى المذهب الزيدي، وتقاد الحركة من قبل شخصيات هاشمية زيدية كاريزماتية وتستلهم وجودها من التراث الهاشمي الزيدي اليمني، ولا تعتبر الحركة نفسها تحديًا للحكومة اليمنية ولا مظهر محلي من مظاهر الهلال الشيعي العابر للقوميات. وقائد الحركة حاليًا هو عبد الملك الحوثي ابن مؤسس الحركة بدر الدين الحوثي.

تشمل الأهداف المعلنة للحركة مكافحة التخلف الاقتصادي والتهميش السياسي للهاشميين في اليمن مع السعي إلى مزيد من الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الحوثية في البلاد. كما يزعمون

أنهم يدعمون جمهورية غير طائفية أكثر ديمقراطية في اليمن. جعل الحوثيون محاربة الفساد محور برنامجهم السياسي.

تستقطب جماعة الحوثي أتباعها الشيعة الزيديين في اليمن من خلال الترويج للقضايا السياسية والدينية الإقليمية في وسائل إعلامها، بما في ذلك نظرية المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية الشاملة و«التواطؤ» العربي. في عام 2003، أصبح شعار الحوثيين الله أكبر، الموت للولايات المتحدة، الموت لـ «إسرائيل»، لعنة اليهود، ونصر الإسلام» العلامة المميزة للجماعة.

14. الحرب الباردة: هو مصطلح يُستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من فترة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات. خلال هذه الفترة، ظهرت الندية بين القوتين العظيمة خلال التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي. ولقد اشتركت القوتان في الإنفاق الضخم على الدفاع والترسانات النووية والحروب غير المباشرة - باستخدام وكلاء. في ظل غياب حرب معلنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قامت القوتان بالاشتراك في عمليات بناء عسكرية وصراعات سياسية من أجل المساندة. على الرغم من أنّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانا حلفاء ضد قوات المحور إلا أنّ القوتين اختلفتا في كيفية إدارة ما بعد الحرب وإعادة بناء العالم. خلال السنوات التالية للحرب، انتشرت الحرب الباردة خارج أوروبا إلى كلِّ مكان في العالم. حيث سعت الولايات المتحدة إلى سياسات المحاصرة والاستئصال للشيوعية وحشد الحلفاء خاصة في أوروبا الغربية والشرق الأوسط. خلال هذه الأثناء، دعم الاتحاد السوفيتي الحركات الشيوعية حول العالم خاصة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا.

صاحبت فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية مثل أزمة حصار برلين 1948-1949 والحرب الكورية 1950-1953 وأزمة برلين عام 1961 وحرب فيتنام 1956-1975 والغزو السوفيتي لأفغانستان وخاصة أزمة الصواريخ الكوبية 1962 عندما شعر العالم أنه على حافة الانجراف إلى حرب عالمية ثالثة. آخر أزمة حدثت خلال تدريبات قوات الناتو 1983. شهدت الحرب الباردة أيضاً فترات من التهدئة عندما كانت القوتين تسعيان نحو التهدئة. كما تمّ تجنب المواجهات العسكرية المباشرة لأن حدوثها كان سيؤدي إلى دمار محتم لكلا الطرفين

بسبب الأسلحة النووية. اقتربت الحرب الباردة من نهايتها أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. بوصول الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى السلطة ضاعفت الولايات المتحدة ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الاتحاد السوفيتي. في النصف الثاني من الثمانينات، قدم القائد الجديد للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف مبادرتي بيرستوريكا - إصلاحات اقتصادية - وغلاسنوت - مبادرة اتباع سياسات أكثر شفافية وصراحة. لينهار الاتحاد السوفيتي عام 1991 تاركًا الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب.

15. يوم القدس: هو حدث سنوي يعارض احتلال "إسرائيل" للقدس. ويتم حشد وإقامة المظاهرات المناهضة للصهيونية في هذا اليوم في بعض الدول العربية والإسلامية والمجتمعات الإسلامية والعربية في مختلف أنحاء العالم، ولكن خصوصًا في إيران حيث كانت أول من اقترح المناسبة. وهو يعقد كل سنة في يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك أي الجمعة اليتيمة أو جمعة الوداع. يوم القدس ليس يوم عطلة إسلامية دينية ولكنه حدث سياسي مفتوح أمام كل من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وبالتالي الاحتفال ليس واجبًا في الإسلام. منذ احتلال فلسطين عام 1948 أصبح اهتمام المسلمين عامة والشيعية خاصة متوجهًا نحو إيجاد حل لهذه القضية، وقد كان العرب قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران - وخصوصًا منظمة التحرير الفلسطينية - يحتفلون سنويًا في شهر أكتوبر (تشرين الأول) بانتصارهم على "إسرائيل" فيما عُرف آنذاك بحرب الكرامة، في يوم سُمي بـ "يوم الكرامة" فُعرف أيضًا بـ "يوم فلسطين" وقد بقي الاحتفال به إلى وقت قريب بعد انتصار الثورة إلا أنه نُسي فيما بعد وغلب عليه يوم القدس. أيضًا كانت قضية فلسطين أحد محاور ثورة الإمام الخميني منذ البداية، وبعد انتصار الثورة أعلن بصورة رسمية عدم اعتراف الجمهورية الإسلامية في إيران بـ "إسرائيل" كدولة، فتبدلت سفارة "إسرائيل" في إيران إلى مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية. موكب الاحتفال بهذا اليوم نشأ لأول مرة في إيران بعد ثورة 1979 الإسلامية. الاحتفال اقترح من قبل الخميني، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آنذاك، في أغسطس (آب) من ذلك العام حيث قال: "وإنني أدعو المسلمين في جميع أنحاء العالم لتكريس يوم الجمعة الأخيرة من هذا الشهر الفضيل من شهر رمضان المبارك ليكون يوم القدس، وإعلان التضامن الدولي من المسلمين في دعم الحقوق المشروعة للشعب المسلم في فلسطين. لسنوات عديدة، قمت بتحذير المسلمين من الخطر الذي تشكله "إسرائيل" الغاصبة والتي اليوم تكثف هجماتها الوحشية ضد الإخوة والأخوات

الفلسطينيين، والتي هي، في جنوب لبنان على وجه الخصوص، مستمرة في قصف منازل الفلسطينيين على أمل سحق النضال الفلسطيني. وأطلب من جميع المسلمين في العالم والحكومات الإسلامية على العمل معًا لقطع يد هذه الغاصبة ومؤيديها. وإني أدعو جميع المسلمين في العالم لتحديد واختيار يوم القدس العالمي في الجمعة الأخيرة في شهر رمضان الكريم - الذي هو في حد ذاته فترة محددة يمكن أيضًا أن يكون العامل المحدد لمصير الشعب الفلسطيني - وخلال حفل يدل على تضامن المسلمين في جميع أنحاء العالم، تعلن تأييدها للحقوق المشروعة للشعب المسلم. أسأل الله العلي القدير أن ينصر المسلمين على الكافرين". خلال السنوات الأخيرة، فقد انتشرت هذه المناسبة بين المسلمين والبلدان غير الإسلامية حتى في الولايات المتحدة. في أيامنا هذه المشاركة لا تقتصر على العرب أو المسلمين، ولكن بعض غير المسلمين أيضًا يشاركون فيها بما في ذلك اليهود الأرثوذكس المعادون للصهيونية (ناطوري كارتا).

16. خالد الإسلامبولي: ضابط في الجيش المصري خطط لاغتيال الرئيس محمد أنور السادات. ولد خالد أحمد شوقي الإسلامبولي في محافظة المنيا. وكان والد الإسلامبولي مستشارًا قانونيًا مصريًا، كان خالد ملازمًا أولًا في الجيش المصري ولم يكن عضوًا في أيٍّ من الجماعات الإسلامية المسلحة، وهو المنفذ الأساسي لعملية اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالاشتراك مع عبود الزمر ومحمد عبد السلام فرج، وقد قام بذلك لأسباب عدد بعضها هو فيما بعد أثناء التحقيقات والمحاکمات، منها إهانة السادات للعلماء في آخر خطبه ورميهم في السجن كما ردد في الخطبة الشهيرة، والحكم بغير ما أنزل الله، وزيارة السادات لـ "إسرائيل" وإبرامه معاهدة السلام حيث تقول الجماعات الإسلامية أنها «ردة وخيانة للقضية الفلسطينية والأرض المصرية المحتلة»، وقد تمّ الحكم بإعدام خالد الإسلامبولي ولكن عملية تنفيذ حكم الإعدام تدور حولها بعض الشبهات حيث يشكك البعض في تنفيذها ودلّوا بأن أسرته لم تستلم جثته حتى الآن ولا تزال تطالب بها.

في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 1981، وكعادة مصر في الاحتفال بالانتصار في حربها مع "إسرائيل"، تصدر الرئيس المصري منصة كبار المدعوين ليستعرض الفرق العسكرية أمام المنصة وإذ بالإسلامبولي وأعوانه يترجلون من سيارة عسكرية ويفتحون النار على الحضور في المنصة، فأردوا الرئيس السادات قتيلاً وقتلًا أيضًا عدد من الحضور والشخصيات الرسمية، بينما أصيب آخرون بينهم وزير الدفاع في ذلك الوقت المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة.

تمت عملية الاغتيال في أربعين ثانية فقط، قام بها أربعة أشخاص، هم الملازم أول خالد الإسلامبولي ضابط عامل باللواء 333 مدفعية، وعبد الحميد عبد السلام وهو ضابط سابق بالدفاع الجوي ويعمل في الأعمال الحرة، وعطا طليل، وهو ملازم أول مهندس احتياط، وحسين عباس وهو رقيب متطوع بالدفاع الشعبي وهو صاحب الرصاصات الأولى القاتلة.

بعد اتفاقية كامب ديفيد واستضافة السادات لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي بعد الثورة الإيرانية، العلاقات بين مصر وإيران توترت بقوة وبعد اغتيال السادات ونكاهة بالسياسة المصرية وكره الحكومة الإيرانية وقتئذٍ للسادات تمت تسمية شارع في طهران باسم خالد الإسلامبولي، وفي سنة 2004 قُرر تغيير اسم الشارع إلى شارع الانتفاضة نسبة للانتفاضة الفلسطينية لكنه لم ينفذ. يعتبر خالد الإسلامبولي رمزًا ومثابة الملهم للعديد من الجماعات الإسلامية المسلحة. ففي 31 يوليو (تموز) 2004 قامت حركة «كتائب الإسلامبولي» والتي قد تكون منتمة للقاعدة بمحاولة اغتيال مرشح لمنصب رئيس الوزراء في باكستان شوكت عزيز. وفي 24 أغسطس (آب) 2004، قامت إحدى مجموعات المقاومة في الشيشان وتدعى كتائب الإسلامبولي بتفجير طائرتين مدنيتين روسيتين.

17. صادق قطب زادة: وهو سياسي إيراني، أصبح وزيرًا للخارجية في 1979-1980 ثم أعدم رسمياً بالـرصاص في عام 1982، بعدما وجهت إليه تهمة التآمر على قلب نظام الثورة الإيرانية، التي تزعمها آية الله الخميني، انضم قطب زادة إلى العمل السياسي والحزبي، عندما كان لا يزال طالبًا، وانضم إلى الجبهة القومية، التي كانت تستلهم أفكار مصدق، قبل أن ينضم إلى حركة تحرير إيران، التي تزعمها مهدي بازرگان، وعاد مع آية الله الخميني عام 1979 ليشغل وزارة الخارجية الإيرانية.

18. مبادئ ويلسون الأربعة عشر: هي 14 مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ 8 يناير (كانون ثان) 1918، ركز فيها على 14 مبدأ للسلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى .

المبادئ الأربعة عشر هي بيان لمبادئ السلام كان من المقرر استخدامه في مفاوضات السلام من أجل إنهاء الحرب العالمية الأولى. تم تحديد المبادئ في خطاب ألقاه الرئيس وودرو ويلسون في 8 يناير (كانون ثان) 1918 حول أهداف الحرب وشروط السلام أمام كونغرس الولايات المتحدة. لكن

زملاءه الحلفاء الرئيسيين (جورج كليمنصو من فرنسا وديفيد لويد جورج من المملكة المتحدة وفيتوريو أورلاندو من إيطاليا) شكّكوا في قابلية تطبيق المثالية الويلسونية.

انضمت الولايات المتحدة إلى الوفاق الثلاثي في قتال قوى المركز في 6 أبريل (نيسان) 1917. كان دخولها الحرب يرجع جزئياً إلى استئناف ألمانيا حرب الغواصات ضد السفن التجارية التي تتاجر مع فرنسا وبريطانيا وأيضاً اعتراض برقية زيمرمان. ومع ذلك، أراد ويلسون تجنب توريط الولايات المتحدة في التوترات الأوروبية الطويلة الأمد بين القوى العظمى؛ في حال كانت أمريكا تنوي المشاركة في القتال، أراد أن يفصل تلك المشاركة في الحرب عن النزاعات أو الطموحات القومية. أصبحت الحاجة إلى وجود أهداف أخلاقية أكثر أهمية، عندما كشف البلاشفة بعد سقوط الحكومة الروسية عن معاهدات سرية بين الحلفاء. ردّ خطاب ويلسون أيضاً على مرسوم فلاديمير لينين بشأن السلام الصادر في نوفمبر (تشرين ثان) 1917، مباشرة بعد ثورة أكتوبر (تشرين أول) عام 1917.

كان السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في أبريل عام 1917 هو الإعلان الألماني عن تجدد حرب الغواصات غير المقيدة يليه غرق سفن على متنها أمريكيون. لكن أهداف الحرب من وجهة نظر الرئيس ويلسون تجاوزت الدفاع عن المصالح البحرية. في خطاب الحرب الذي وجهه إلى الكونغرس، أعلن ويلسون أن هدف الولايات المتحدة هو «حماية مبادئ السلام والعدالة في حياة العالم». في العديد من الخطابات في وقت سابق من العام، رسم ويلسون رؤيته لإنهاء الحرب التي من شأنها أن تحقق «سلاماً عادلاً وأمناً»، وليس مجرد «توازن جديد في القوة».

في الخطاب، تناول ويلسون مباشرة ما اعتبره أسباباً للحرب العالمية من خلال الدعوة إلى إلغاء المعاهدات السرية، والحد من التسلّح، وتعديل المطالبات الاستعمارية لصالح كلٍّ من الشعوب الأصلية والمستعمرين، وحرية البحار. قدّم ويلسون أيضاً مقترحات من شأنها أن تضمن السلام العالمي في المستقبل. على سبيل المثال، اقترح إزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، وطرح وعد تقرير المصير للأقليات القومية، وإقامة منظمة عالمية تضمن «الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء» -عصبة الأمم. على الرغم من أن مثالية ويلسون طغت على المبادئ الأربعة عشر، إلا أنه وضع أهدافاً عملية أكثر في الحسبان. أعرب عن أمله في إبقاء روسيا في الحرب من خلال إقناع البلاشفة بأنهم سيحصلون على سلام أفضل من الحلفاء، وذلك لتعزيز معنويات الحلفاء وتقويض الدعم الألماني للحرب. لاقت الكلمة قبولاً حسناً في الولايات المتحدة ودول الحلفاء وحتى من جانب الزعيم البلشفي فلاديمير

لينين، باعتباره شخصًا بارزًا في التنوير في العلاقات الدولية. استخدم ويلسون فيما بعد المبادئ الأربعة عشر كأساس للتفاوض على معاهدة فرساي التي أنهت الحرب.

1. تقوم العلاقات الدولية على مبادئ سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.

2. تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافًا لذلك.

3. إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

4. تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.

5. وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.

6. الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.

7. الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.

8. الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.

9. إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.

10. منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.

11. الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذًا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.

12. ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمن دولي.

13. بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذًا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليًا.

14. إنشاء عصبة الأمم وتحرير حزب شيوعي مختار

المصادر والمراجع

1. أحمدى نجاد : العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين " ، وكالة مهر للأخبار، 31 شباط/فبراير 3111.
2. أحمد يحيى جعفر: إيران وعقيدة تصدير الثورة، البضاعة في أسواق العرب، صحيفة جيل، 25 يناير (كانون ثان) 2017.
3. أحمد اليوسف: فلسطينيو العراق بين الشتات والموت، لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة، فلسطين، 2011.
4. الإمام الخميني: دروس في الجهاد والرفض.
5. أماني محمد عريقات: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (القضية الفلسطينية 1979-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2012.
6. آية الله خامنئي : ثورة إيران غيرت المعادلات السياسية بالعالم " ، موقع أخبار قناة العالم، 5 شباط/فبراير 3111.
7. أسمة سيد رمضان وآخرون: العلاقات الإيرانية اللبنانية في ضوء الوجود الشيعي في لبنان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 1 سبتمبر (أيلول) 2020.
8. الموسوعة العربية الميسرة، طباعة دار الجيل التابعة للجمعية المصرية لنشر المعرفة، سنة 1416 هـ . ق، ج 1.
9. بايكنام الشرقاوي: الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1990.
10. جريدة الوفاق: طهران تحتضن مؤتمر دعم الإنتفاضة الفلسطينية، 18 فبراير (شباط) 2015.
11. د. جواد كاظم حطاب: الموقف الإيراني من الحظر النفطي عام 1973، مركز دراسات البصرة والخليج، جامعة البصرة، العدد السادس عشر، يونيو (حزيران) 2014.
12. حامد الفار: دور العلماء المعارضين في السياسة الإيرانية المعاصرة، كتاب إيران 1980 - 1990.
13. حسام سويلم: الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، مجلة مختارات إيرانية - العدد 103 - فبراير 2009.

14. حسن حفني: إيران تصدير الثورة والنفوذ، صحيفة الحرف، لبنان، 14 فبراير (شباط) 2017. وفي نظرية أخرى أو عقيدة الآخر
15. حسن قطامش: الموقف الإيراني من حرب أمريكا أفغانستان، صحيفة البيان، 26 يونيو (حزيران) 2013.
16. خالد العوالمة: الثورة الإيرانية وشرعية النّظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1992.
17. رفعت السيد أحمد: الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، المجلد الأول، ط1، 1997، مركز يافا للدراسات والأبحاث.
18. سايروس فانس: خيارات صعبة، مذكراته الشخصية أثناء عمله وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ط1-2، بيروت، لبنان، 1983.
19. سبع شافيه: تطور الإنتداب الفلسطيني على فلسطين 1920-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دامعة محمد خيضر - قطب شتمة، 2015.
20. شروق صابر: هل تؤثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية - الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 28 مارس (آذار) 2022.
21. صالح عوض: القصة الكاملة: فتح إيران، تحالف.. طلاق - مصالحة، 15 فبراير (شباط) 2014، موقع العاصفة.
22. مأمون كيوان: الخلفية التاريخية للاهتمام الإيراني بفلسطين، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 157، يناير (كانون الثاني) 2015.
23. د. محجوب الزويدي: إيران الثورية والثورات العربيّة، ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012، الدوحة، قطر.
24. مجلة وورد برسل: موقف جماعة الإخوان المسلمين في تأييد الثورة الإيرانية، فبراير (شباط) 2013.
25. مصطفى اللباد: إيران والقضية الفلسطينية، مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 94، 2013.
26. محمد علي حسين: نداء الثورة، عرض لطائفة من نداءات الإمام الخميني إلى أبناء العالم الإسلامي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. 1982،

27. مهدي سلومي: وعد كروش وعد بلفور، وعد الصفوي (التحالف التاريخي الدفين)، شبكة البصرة، 25 نيسان 2011.
28. محمد رضا يازبدانباها: " بيان عن مصر، وعين على إيران، موسوي يحذر من سقوط النظام "، بايفاند إيران نيوز ، 4 شباط/ فبراير 3111
29. ميدل ايست اوف لاین: الثورة الإيرانية والأخوان الحماس والفتور، الأربعاء، 24 مايو (حزيران) 2015.
30. مجلة الشهيد: طهران، عدد 146، 12 يونيو(حزيران)1985.
31. كاظم كامران شرشفاهي: أدبيات معاصرة، مجموعة شعر، طهران، 138هـ.
32. نعيم جاسم: العلاقات المصرية - الإيرانية وموقف العراق منها 1970-1980، دراسة تاريخية. يناير (كانون ثان) 2006.
33. نبيل عودة: إيران والقضية الفلسطينية، الخميني فعل الواقع، في بوسنت، 25 مايو(حزيران) 2019.
34. نبيل عمرو: فلسطين وإيران، صحيفة الشرق الأوسط، 2016.
35. فاضل الرسول: العراق- إيران أسباب وابعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، مترجم الهيئة العامة للاستعلامات، 1991.
36. علي خامنئي، " قائد الثورة: الثورة الإسلامية الإيرانية أممؤذج للصحة الإسلامية في المنطقة "، وكالة مهر للأبناء، 4 آذار/مارس 3111
37. فريد هوليداي: مقدمات الثورة في إيران، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1979، ص340-343.
38. فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ط2.
39. فراس إلياس: إيران والحسابات السعودية المعقدة في اليمن، ن بوسنت، 12 أكتوبر (تشرين أول) 2019.
40. أ.د. يحيى جبر: حضور القضية الفلسطينية في الخطاب الإيراني، محاضرة ألقى في جامعة النجاح الفلسطينية، 2009.

53. محمد عبدالله محمد: قراءة في مسيرة العلاقات الإيرانية - اليمنية، مجلة آراء، 1 ديسمبر (كانون الأول) https://araa.sa/index.php?view=article&id=2788:20120064-08-0121-03-48&Itemid=172&option=com_content
54. محمد عبدالله محمد: قراءة في مسيرة العلاقات الإيرانية - اليمنية، مجلة آراء، 1 ديسمبر (كانون الأول) https://araa.sa/index.php?view=article&id=2788:20120064-08-0121-03-48&Itemid=172&option=com_content
55. محمد صالح صديقان: شرق الإيرانية، 26 سبتمبر (أيلول) 2011.
56. محمد الهندي موقع أخبار الشرق - الإثنين، 17 أيلول/سبتمبر 2012 13:42 بتوقيت دمشق
57. مجلة الدعوة: لقاء، أغسطس (آب) 1979، القاهرة، عدد 29.
58. مجلة الراصد: إيران والإخوان المسلمين، العدد الثالث والثلاثون، ربيع أول 1427هـ، 8 مايو (حزيران) 2006.
59. معهد فلسطين: حماس والجهد يعتدان توصيف العلاقة مع إيران (قراءة تحليلية)، 17 سبتمبر (أيلول) 2015.
60. نبيل عودة: إيران والقضية الفلسطينية، زمن الشاه محمد رضا بهلوي. www.noonposl.org
61. د. نبيل العثوم: الربيع العربي إيران والإخوان المسلمين ودعم الإطاحة بمركسي "مصر بين ثورتين"، 25 يناير (كانون ثان)، 30 يوليو (حزيران)، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 13 أغسطس (آب) 2017.
62. عبير الزامل: ماذا تعرف عن العلاقات المصرية الإيرانية عبر العصور، 2012، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/269734.html>
63. وكالة الشرق الأوسط: رفض فلسطيني "ثنائي" لنقل المصالحة إلى إيران
64. <https://www.noonpost.com/content/1145>
65. <https://jadehiran.com/archives/18602>
66. http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=14478:q-q&catid=66:syria-politics&Itemid=118
67. <https://jadehiran.com/archives/18602>
68. <http://www.taghribnews.com/ar/article/93469/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF->

80. ايران وروسيا واکاوی گفتمان ها ونقش غرب، (ايران وروسيا: تحليل للخطاب ودور الغرب)، وهو كتاب للباحث محمود شوري، نشر عام 2009/1388، موقع مركز البحوث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام.
81. <http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=08&depid=44&semid=181>
82. قاسم أصولي، چگونه ميتوان روابط ايران وروسيا را فهميد، (كيف يمكن فهم العلاقات الإيرانية-الروسية)، موقع وكالة أنباء فارس، 1 تير 1392، 22 يونيو/حزيران 2013 <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920326001201>
83. غنچه تضيبي: الباحثة في مركز دراسات (بين الحضارات) في لشبونة/البرتغال تحت عنوان: روابط ايران وروسياه چالش ها وفرصت ها، (العلاقات الإيرانية-الروسية.. التحديات والفرص)، أجراه المركز الدولي لدراسات السلام، 20 بهمن 1391، 8 فبراير/شباط 2013 <http://peace-ipsc.org/fa/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87-%DA%86%D8%A7%D9%84%D8%B4%C2%AD%D9%87%D8%A7-%D9%88-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%AA%C2%AD%D9%87%D8%A7/>
84. فرح الزمان أبو شعير: إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 3 فبراير/شباط 2013 <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm>
85. طهمورث غلامي، جایگاه ایران در سیاست خارجی روسیه، (موقع إيران من السياسة الخارجية الروسية)، موقع (بررسی استراتيجیک)، 20 بهمن 1391، 8 فبراير/شباط 2013 <http://strategicreview.org/?p=2456>
86. هدی رؤوف: موقف إيران من الحرب بين روسيا وأوكرانيا، اندبندت عربية، 4 مارس (آذار) 2022.
87. سعد محيو: "ثلاث قوى إقليمية قد ترث الرجل العربي المريض" - الرابط: www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7227994
88. أنطوني ه. كوردسمان في تقرير مشترك منشور في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية www.annabaa.org/malefatsite/indexqzaya.htm
89. رضوان السيد، "الخطاب الديني والثورات العربية"، www.albadee.net

90. د. محمد السعيد إدريس: دور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط مشروع تعاون؟.. أم هيمنة؟
http://www.raiakhar.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=53&Itemid=68
91. <https://old.mou.ir/ar/events/1179-%D8%B1%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A>
92. <https://al-ain.com/article/iran-terrorism-iraq-israel-jerusalem>
<https://thenewkhalij.news/article/126719/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8>
- E.a.bayne, preion kingship in transibion, new yourk, 1968,p.212.
93. Keneth the Thompson, bchind Iranian lines, robinson books, londn,1988,p.82.
94. Muredin riiyansiu, lavie diffical la revolution iranieu.n.lanomllecar revue internation alle, vol xx vi,eme,no,30
95. Fred holiday, the Iranian revohtion and great power poltics, ibid,p263
96. Shireen hunter: iran and the word, conbinty in arevolu. Tionary decade, Indiana university pres,indianapdis, 1990,p36.
97. R.k.ramazani: irans foreign policy, coultending orrenta. Tions,r.k. ramazani(ed), iran, the search for consen, john hopkkins university press London, baltimore,1989,p.28,29.
98. <https://www.dubaizaman.ae/content/dubaizaman/ar-ae/programs/159/31679.html>
99. <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A>
100. Bournoutian (1980) □ "The Population of Persian Armenia Prior to and Immediately Following its Annexation to the Russian Empire: 1826-1832" □ The Wilson Center, Kennan Institute for Advanced Russian Studies
101. محمد حسين عادلي، بي اعتمادى بازيگري ورقابت (عدم الثقة، التمثيل والتنافس)، موقع ايران ديبلماسي، 5 ابان 1386، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2007
<http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/11150/%D8%A8%DB%8C+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%DB%8C+%D8%8C+%D8%A8%D8%A7%D8%B2%DB%8C%DA%AF%D8%B1%DB%8C+%D9%88+%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%AA.html>
102. رفاقت پايان ناپذير ايران وروسيه، (الصدائة الحميمة غير المنتهية بين إيران وروسيا)، موقع ديبلماسي إيراني، 1 دي 1391، 21 ديسمبر/كانون الأول 2012
<http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1910398/%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A+%D9%BE%D8%A7%DB%8C%D8%A7%D9%86+%D9%86%D8%A7%D9%BE%D>

8%B0%DB%8C%D8%B1+%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D9%8
8+%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87+.html

103. ستيفن جي فلانكن، ديبلوماسي موفق ايران در قفقاز، (دبلماسية إيران الناجحة في القوقاز)،

موقع وكالة أنباء فارس، 6 دي 1391، 26 ديسمبر/كانون الأول 2012

<http://www.farsnews.com/printable.php?nn=13911005001432>

104. إيلينا دونيفا: العلاقات السياسية الروسية-الإيرانية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

موقع التجمع العربي والإسلامي لدعم المقاومة، 12 إبريل/نيسان 2013

105. فرح الزمان أبو شعير: إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات،

3 فبراير/شباط 2013

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm>

106. مساعد الرئيس الروسي: لا حل عسكرياً للقضية النووية الإيرانية، موقع روسيا اليوم، 12

سبتمبر/أيلول 2013

<http://arabic.rt.com/news/627165/>

107. طهمورث غلامي، جاينگاه ايران در سياست خارجي روسيه، (موقع إيران من السياسة الخارجية

الروسية)، موقع (بررسی استراتيجيک)، 20 بهمن 1391، 8 فبراير/شباط 2013

<http://strategicreview.org/?p=2456>

108. <https://bit.ly/3j7P941>

109. <https://bit.ly/3j5rm4B>

<https://bit.ly/31jZGmw110>

111. <https://bit.ly/3j9jZct>

112. <https://bbc.in/2QicmUV>

113. <https://bbc.in/3aQ8Jz1>

114. <https://bit.ly/2Ehoz9K>

115. <https://bit.ly/32oRa56>

116. <https://bit.ly/2ErZ5GU>

117. <https://bit.ly/3hCBj9t>

118. <https://www.lebanonfiles.com/news/542305/>

119. <https://bit.ly/3lopZ31>

120. <https://bit.ly/32GwiX0>

121. <https://bit.ly/31FFXxM>

الفهرس

7 الفاتحة

الفصل الأول

التاريخ الإيراني نحو القضية الفلسطينية

15 أولاً: التاريخ الإيراني نحو القضية الفلسطينية أبان الإنتداب البريطاني

22 ثانيًا: إيران والمشروع الصهيوني في فلسطين

29 ثالثًا: إيران وحروب فلسطين والعرب ضد الكيان الصهيوني

الفصل الثاني

المتغيرات السياسية الإيرانية وأثرها على المواقف تجاه القضية الفلسطينية

43 أولاً: السياسات والمواقف الإيرانية نحو الدول العربية بعد ثورة 1979

49 ثانيًا: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية بعد 1979

ثالثًا: تأثير (مؤثرات) الحرب الإيرانية - العراقية 1980 على السياسات والمواقف الإيرانية تجاه القضية

69 الفلسطينية

الفصل الثالث

السياسات والمواقف الإيرانية تجاه مشاريع السلام

90 أولاً: السياسات والمواقف الإيرانية من إعلان المبادئ في أوسلو 1993

94 ثانيًا: الموقف الإيراني من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

101 ثالثًا: إيران والحصار والعدوان على غزة

الفصل الرابع

السياسات والمواقف الإيرانية من مكونات النظام السياسي الفلسطيني

113 أولاً: السياسات والمواقف الإيرانية من منظمة التحرير الفلسطينية

120 ثانيًا: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

132 ثالثًا: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

136 رابعًا: السياسات والمواقف الإيرانية تجاه اليسار الفلسطيني

الفصل الخامس

تحديات وعقبات أمام السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

- 142 أولاً: التحديات المذهبية الطائفية (الدينية)
- 146 ثانيًا: التحديات والعقبات المحلية الفلسطينية
- 149 ثالثًا: التحديات والعقبات الإقليمية
- 170 رابعًا: التحديات والعقبات الدولية

الفصل السادس

سيناريوهات المستقبلية للسياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

- 194 أولاً: الدور الإيراني في الصراع الإقليمي
- 198 ثانيًا: السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية
- 209 آخر القصيدة
- 211 مصطلحات ومفاهيم
- 225 المصادر والمراجع